



Democratic Arab Center
for Strategic Political and. Economic Studies

التعافي المالي والمصرفي المعزز للاستدامة (الفرص والافاق)

2023



التعافي المالي والمصرفي المعزز للاستدامة (الفرص والافاق)

المركز الديمقراطي العربي



المركز الديمقراطي العربي - ألمانيا

Financial and banking recovery enhancing sustainability

(opportunities and prospects)

يعاني القطاع المصرفي في العراق من مشاكل هيكلية وتنظيمية ويواجه تحديات ومخاطر السوق بسبب عدم استقرار البيئة الاستثمارية مما أدى الى عدم تطوره بالشكل المطلوب وضعف ارتباطه بالمنظومة المصرفية العالمية. إذ يواجه القطاع المصرفي مشاكل ترتبط برغبات وتوجهات الجمهور الذي يفضل التعاملات النقدية والميل الى الاكتناز لضعف الثقة في الجهاز المصرفي من جهة، وضعف المنظومة الاستثمارية في الاقتصاد المحلي من جهة ثانية. رغم ان الجهاز المصرفي العراقي يتكون من 60 مصرف محلي منها 7 حكومية أحدها إسلامي، و53 مصرف أهلي منها 25 مصرف تجاري و28 مصرف إسلامي، فضلا عن وجود ما يقارب 15 مصرف عربي وأجنبي له فروع في بغداد والمحافظات. تمارس عملها تحت مظلة قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004، وتحت اشراف ممثل السياسة النقدية في العراق البنك المركزي العراقي الذي يمارس عمله وفق قانونه الخاص رقم 56 لسنة 2004. نظرا لأهمية العمل المصرفي وضرورة تحقيق الإصلاحات المالية والمصرفية المطلوبة جاءت فكرة هذا المؤتمر ليكون اجتماعا علميا وعمليا لبحث آخر تطورات العمل المصرفي وما يواجه من معوقات وسبل معالجتها. إذ تم استلام أكثر من 30 بحث علمي تخصصي تم قبول 24 بحث منها بعد تحكيمها علميا ولغويا، وتمت الموافقة على نشر أفضل 15 بحث مشارك ضمن هذا المجلد. تناولت البحوث مختلف الجوانب المصرفية والمالية ولخصت أبرز نتائجها لتزفح الى الجهات المعنية.



VR . 3383 - 6858 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER

Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112

<http://democraticac.de>

TEL: 0049-CODE

030-89005468/030-898999419/030-57348845

MOBILTELEFON: 0049174274278717



2023



المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies

الناشر

المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

لا يتحمل المركز ورئيسة الملتقى ولا اللجان العلمية والتنظيمية مسؤولية

ما ورد في هذا الكتاب من آراء

وهي لا تعبر بالضرورة عن قناعاتهم، ويبقى أصحاب المداخلات هم وحدهم

من يتحملون كامل المسؤولية القانونية عنها

رقم تسجيل الكتاب: VR 3383 - 6858 B

المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

book@democraticac.de



المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies

المؤتمر العلمي الدولي الأول الموسوم

التعافي المالي والمصرفي المعزز للاستدامة
(الفرص والافاق)

للمدة 10-11 آيار 2023

**Financial and banking recovery enhancing sustainability
(opportunities and prospects)**

جمع وتنسيق: د. علي لطرش

الملخص:

يعاني القطاع المصرفي في العراق من مشاكل هيكلية وتنظيمية ويواجه تحديات ومخاطر السوق بسبب عدم استقرار البيئة الاستثمارية مما أدى الى عدم تطوره بالشكل المطلوب وضعف ارتباطه بالمنظومة المصرفية العالمية. اذ يواجه القطاع المصرفي مشاكل ترتبط برغبات وتوجهات الجمهور الذي يفضل التعاملات النقدية والميل الى الاكتناز لضعف الثقة في الجهاز المصرفي من جهة، وضعف المنظومة الاستثمارية في الاقتصاد المحلي من جهة ثانية. رغم ان الجهاز المصرفي العراقي يتكون من 60 مصرف محلي منها 7 حكومية أحدها إسلامي، و53 مصرف اهلي منها 25 مصرف تجاري و28 مصرف إسلامي، فضلا عن وجود ما يقارب 15 مصرف عربي وأجنبي له فروع في بغداد والمحافظات. تمارس عملها تحت مظلة قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004، وتحت اشراف ممثل السياسة النقدية في العراق البنك المركزي العراقي الذي يمارس عمله وفق قانونه الخاص رقم 56 لسنة 2004.

نظرا لأهمية العمل المصرفي وضرورة تحقيق الإصلاحات المالية والمصرفية المطلوبة جاءت فكرة هذا المؤتمر ليكون اجتماعا علميا وعمليا لبحث اخر تطورات العمل المصرفي وما يواجهه من معوقات وسبل معالجتها. اذ تم استلام أكثر من 30 بحث علمي تخصصي تم قبول 24 بحث منها بعد تحكيمها علميا ولغويا، وتمت الموافقة على نشر أفضل 15 بحث مشارك ضمن هذا المجلد. تناولت البحوث مختلف الجوانب المصرفية والمالية ولخصت أبرز نتائجه لترفع الى الجهات المعنية.

Abstract

The banking sector in Iraq is suffering from structural and organizational problems also it is facing challenges and market risks due to the instability of the investment environment. This has led to its failure to develop as required and a weak connection to the international banking system. The banking sector faces issues related to the preferences and tendencies of the public, which favours cash transactions and tends to hoard due to a lack of confidence in the banking system on one hand.

On the other hand, there is a weakness in the investment system in the local economy. Even though the Iraqi banking system consists of 60 local banks, including 7 government-owned banks, one of which is Islamic. In addition, there are 53 private banks, including 25 commercial banks and 28 Islamic banks. Moreover, the presence approximately 15 Arab and foreign banks with branches in Baghdad and the provinces. It operates under the Banking Law No. 94 of 2004, under the supervision of the representative of monetary policy in Iraq, the Central Bank of Iraq, which operates by its law, Law No. 56 of 2004.

Due to the importance of banking operations and the necessity of implementing the required financial and banking reforms, the idea for this conference emerged to serve as a scientific and practical forum to discuss the latest developments in banking and address the obstacles it faces, along with exploring ways to address them. More than 30 specialized scientific papers were received, and 24 of them were accepted after scientific and linguistic evaluation. Approval was granted for the publication of the top 15 participating papers in this volume. The research covered various aspects of banking and finance, summarizing their key findings for presentation to the relevant authorities.

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا)

[سورة البقرة: 269]



اهداف المؤتمر

1. اعتماد التوجهات المالية والمصرفية الرقمية كأدوات اقتصادية وكيفية استخدامها في خلق اقتصاد رقمي مستدام.
2. تحديد رؤى تخطيطية مالية ومصرفية تسهم بشكل فاعل في تنويع الاقتصاد.
3. وضع آليات مصرفية مناسبة لخلق بيئة جاذبة للمستثمرين بالشكل الذي ينعكس ايجابا في زيادة الانتاج والتشغيل.
4. تقديم المقترحات والحلول الفاعلة لدعم تمويل القطاعات الاقتصادية فضلا عن تقديم الخبرات الخاصة التي تعمل على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.
5. التركيز على اهمية القطاع المالي والمصرفي في خلق بيئة داعمة للمشاريع الانتاجية لتفعيل التنمية.
6. تسليط الضوء على اهمية دور الحكومة في توفير بيئة ملائمة لتحقيق الاستدامة.

لجان المؤتمر

الاسم	اللقب العلمي	اللجنة	جهة الانتساب
د.ميثم العيبي اسماعيل	استاذ دكتور	العلمية	الجامعة المستنصرية
د.محمد عبد صالح	استاذ دكتور	العلمية	جامعة النهدين
د.افتخار محمد مناحي	استاذ دكتور	العلمية	الجامعة العراقية
د.مصطفى كامل رشيد	استاذ دكتور	العلمية	الجامعة المستنصرية
د.باليه تاتيانا	استاذ دكتور	العلمية	جامعة كازان الفيدرالية / روسيا
د.محمد حياتي شاکر	استاذ دكتور	العلمية	مركز لمعات للدراسات الاقتصادية / تركيا
د.محمد جرادات	استاذ دكتور	العلمية	جامعة عجلون الوطنية / الاردن
د.يوسف عبد الله	استاذ مساعد	العلمية	الجامعة المستنصرية
د.صباح حسن عبد	استاذ مساعد	العلمية	كلية الامام الكاظم (ع)
د.علي عبودي نعمه	استاذ مساعد	العلمية	كلية الامام الكاظم (ع)
د.حسين علي عبد	استاذ مساعد	العلمية	كلية الامام الكاظم (ع)
د.فادي حسن جابر	استاذ مساعد	العلمية	كلية الامام الكاظم (ع)
د.محمد يونس	مدرس	العلمية	البنك المركزي العراقي

الاسم	اللقب العلمي	اللجنة	جهة الانتساب
د.محمد كاظم كمر	استاذ مساعد	التحضيرية	كلية الامام الكاظم (ع)
د.مالك عبد الرحيم محمد	مدرس دكتور	التحضيرية	كلية الامام الكاظم (ع)
د.رعد عيدان عبيد	استاذ دكتور	التحضيرية	الجامعة المستنصرية
د.زاهر عبد الحسين	استاذ مساعد	التحضيرية	كلية الامام الكاظم (ع)
د.محمد تعبان محمد	مدرس	التحضيرية	كلية الامام الكاظم (ع)
د.جلال سلمان كاظم	مدرس	التحضيرية	كلية الامام الكاظم (ع)
ميثم حسين سعيد	مدرس	التحضيرية	كلية الامام الكاظم (ع)
علي عاشور عبد الله	مدرس مساعد	التحضيرية	كلية الامام الكاظم (ع)
علي غني نوري	مدرس مساعد	التحضيرية	كلية الامام الكاظم (ع)
عباس فاضل كريعه	مدرس مساعد	التحضيرية	كلية الامام الكاظم (ع)
علي جواد كاظم	مدرس مساعد	التحضيرية	كلية الامام الكاظم (ع)
كمال جفات شاطي	مدرس مساعد	التحضيرية	كلية الامام الكاظم (ع)
حسن صباح عبد الحسن	---	التحضيرية	البنك المركزي العراقي



الاسم	اللجنة	جهة الانتساب
د. عمار حمد خلف	الاستشارية	نائب محافظ البنك المركزي العراقي
د. مظهر محمد صالح	الاستشارية	المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء
د باسم عبد الهادي حسن	الاستشارية	مدير عام مركز الدراسات المصرفية- البنك المركزي العراقي
أ.د. نغم حسين نعمه	الاستشارية	عميد كلية اقتصاديات الاعمال - جامعة النهريين
أ.د. صفاء الموسوي	الاستشارية	جامعة كربلاء

الاسم	اللقب العلمي	اللجنة	جهة الانتساب
د.حنان دربول محمد	مدرس	التشريفيات	رئيساً كلية الامام الكاظم (ع)
د.حسين علي صدام	مدرس	التشريفيات	عضوا كلية الامام الكاظم (ع)
زياد نجم عبد	مدرس	التشريفيات	عضوا كلية الامام الكاظم (ع)
حسنين حامد احمد	مدرس مساعد	التشريفيات	عضوا كلية الامام الكاظم (ع)
مصطفى جبار محمد	-	التشريفيات	عضوا كلية الامام الكاظم (ع)
علي مجيد كاظم	-	التشريفيات	عضوا كلية الامام الكاظم (ع)

الاسم	اللقب العلمي	اللجنة	جهة الانتساب
د.إبراهيم سكران عبد الله	مدرس	المالية	رئيساً كلية الامام الكاظم (ع)
حيدر مهدي علاوي	مدرس مساعد	المالية	عضوا كلية الامام الكاظم (ع)
مازن عبد الله حسن	---	المالية	عضوا كلية الامام الكاظم (ع)

الاسم	اللقب العلمي	اللجنة	جهة الانتساب
د.صادق حسن كاظم	مدرس	الاعلامية	رئيساً كلية الامام الكاظم (ع)
حكيم عبد الواحد محمد	مدرس مساعد	الاعلامية	عضوا كلية الامام الكاظم (ع)
غيث صالح احمد	-	الاعلامية	البنك المركزي العراقي
سامر عبد الرزاق هادي	-	الاعلامية	عضوا كلية الامام الكاظم (ع)

الاسم	اللقب العلمي	اللجنة	جهة الانتساب
مظفر مجيد جعفر	مدرس مساعد	الالكترونية	رئيساً كلية الامام الكاظم (ع)
سارة حمزة داوود	-	الالكترونية	عضوا كلية الامام الكاظم (ع)



كلمة السيد عميد كلية الإمام الكاظم (عليه السلام)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين

قال تعالى في محكم كتابه الكريم: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

يعتبر البحث العلمي من أهم النشاطات التي يمارسها العقل البشري وانه وسيلة مهمة لكي يسير المجتمع الإنساني في ركب الحضارة. تولي كلية الإمام الكاظم (عليه السلام) للعلوم الإسلامية الجامعة اهتماما بالغاً بالبحث العلمي لإيمانها العميق بانه الوسيلة الكفيلة لتحقيق تطور الأمم والشعوب وتحقيق رفاهيتها من جهة ورفع رصانة وتصنيف الجامعات من جهة أخرى. كذلك فان جودة البحث العلمي هي ركن أساسي من جودة التعليم التي تعد هدفا أساسيا من أهداف التنمية المستدامة.

لذلك وضمن سعي كلية الإمام الكاظم (عليه السلام) للعلوم الإسلامية الجامعة لبناء الانسان وخدمة المجتمع واحداث تغييرات كمية ونوعية في الحركة العلمية والثقافية والتقنية في العراق، وضعت الكلية ضمن خطتها السنوية إقامة عدد من ورش العمل والندوات المؤتمرات الدولية النوعية. ومن بين هذه المؤتمرات المؤتمر العلمي الدولي الأول للعلوم المالية والمصرفية الموسوم "التعافي المالي والمصرفي المعزز للاستدامة (الفرص والآفاق)" الذي تعقده الكلية بالتعاون مركز الدراسات المصرفية في البنك المركزي العراقي تحت شعار "مصارف فاعلة لدولة تنموية".

ينعكس التعافي المالي والمصرفي على حياة الافراد والمجتمعات بشكل مباشر ولتحقيق ذلك نعتقد بضرورة تحسين اليات التمويل بإيجاد اليات تمويل مستدامة وتوفير مصادر إضافية غير نفطية للدخل والتحكم بالميزانية واستخدامها بحكمة وانتظام في إدارة الديون وتلبية الالتزامات المالية.

ان تشجيع ودعم القطاع الخاص وتحسين بناء التحتية وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة سيعزز من النمو الاقتصادي ويوفر فرص العمل المربحة والمستدامة. ان تحسين الإدارة والرقابة الاقتصادية سيضمن اتخاذ قرارات مالية ومصرفية مناسبة ومستدامة، ان حوكمة القطاع المالي والمصرفي ستزيد من فرص الرقابة الاقتصادية.

ختاما أقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل لجميع الباحثين المشاركين في هذا المؤتمر من داخل العراق وخارجه كما أقدم بالشكر والعرفان لجميع أعضاء اللجان العاملة في هذا المؤتمر (اللجنة الاستشارية، اللجنة العلمية، لجنة التشريفات، اللجنة التحضيرية، اللجنة المالية، اللجنة الإعلامية، اللجنة الإلكترونية)

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



المحتويات

ت	الموضوع	الصفحات	
أ	الآية الكريمة		
ب	أهداف ولجان المؤتمر		
هـ	كلمة السيد عميد كلية الإمام الكاظم (عليه السلام)		
و	المحتويات		
الابحاث			
ت	الموضوع	المؤلفين	الصفحات
1	تحليل مسار المؤشرات الاقتصادية للجهاز المصرفي في العراق للمدة (2018-2021)	أ.د. عمرو هشام محمد د. محمد شهاب	1
2	دور الإنفاق الحكومي في النشاط المصرفي والتنمية المستدامة في العراق للمدة (2010-2020)	أ.د. مصطفى كامل رشيد إ.م.د. عامر سامي منير إ.م.د. سهيلة عبد الزهرة	24
3	دور قروض المصرف الزراعي التعاوني في التنمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة (محافظة بابل انموذجا)	أ.م.د. شيماء رشيد محيسن م. ندى عباس التميمي	45
4	تأثير مؤشرات الصحة المالية في ربحية المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	إ.م.د. فائز هليل سريح مروة محمد عبد الهادي	64
5	تبني أبعاد قابليات تكنولوجيا المعلومات في معالجة الأسباب الداخلية للأزمات المصرفية دراسة تحليلية وصفية في فروع مصرف الرافدين / بغداد	م. باسمه عبود مجيد أشواق علي الميالي م. سحر خليل اسماعيل	95
6	دور التكنولوجيا المالية في تعزيز مؤشرات أداء القطاع المصرفي الجهاز المصرفي العراقي دراسة تحليلية للمدة (2005-2021)	أ.م.د. مناف مرزہ نعمة م.د. حيدر حسين دخيل	130
7	دور ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية في التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية: دراسة تطبيقية	م. م. عقيل حسين شنيشل أ. د. أبتهاج اسماعيل يعقوب	150
8	قياس فاعلية المصارف التجارية في العراق من خلال مؤشرات الاداء المصرفي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الحكومية والخاصة للمدة من (2010-2021)	د. مصطفى محمد إبراهيم	177
9	قياس وتحليل إثر الودائع في الاستثمارات المالية لعينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	المعتز ستار نوري العبودي ختام حاتم حمود الجبوري	199
10	اتجاه تطور دور البنك المركزي العراقي في تعزيز التنمية المالية وتحفيز النمو الاقتصادي	علي عبود مهدي يوسف أ.د. طالب حسين الكريطي	230

251	أ.م.د. كمال كاظم طاهر م.م. آلاء عطية غنيم م. رؤى عبد الكريم صاحب	التحول الرقمي ودوره في تحقيق الأداء المصرفي المستدام: دراسة تحليلية لأراء مجموعة من مدراء المصارف الحكومية	11
278	م. زياد نجم عبد رقية حسين محمد	التسويق الأخضر ودوره في منظمات الأعمال دراسة تطبيقية في شركة بغداد للمشروبات الغازية	12
304	أ.د. ابتهاج اسماعيل يعقوب أ.م. زينة خضر عباس م.د. علي محمد حسين	التمويل المستدام في القطاع المصرفي العراقي المستجيب للحياض الكربوني وفق تقارير الإفصاح عن البصمة الكربونية (رؤية مقترحة)	13
338	أ.د. عبد العزيز شويش عبد الحميد م.م. أنس خليل مهدي	العملات المشفرة طبيعتها، مزاياها وسلبياتها	14
365	م. محمد عربي ياسر	سبل تطوير طرق الدفع الالكتروني في العراق ما بعد 2003	15
403		التوصيات	

تحليل مسار المؤشرات الاقتصادية للجهاز المصرفي في العراق للمدة (2018 – 2021)

د. محمد شهاب

أ.د. عمرو هشام محمد

وزارة التخطيط

الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

Ms.ms6820@yahoo.com

Amrhm2000@gmail.com

مقدمة:

لا يخفى ما للقطاع المصرفي من دور مهم في تنشيط عجلة الاقتصاد نتيجة الدور التمويلي والتنموي الذي يؤديه في مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية. ولمتابعة ورصد هذا الدور هناك مؤشرات اقتصادية يمكن متابعتها وتحليلها من الناحية الاقتصادية، لمعرفة انعكاسات القطاع المصرفي على بقية النشاطات الاقتصادية ومدى تطور هذا القطاع.

مشكلة البحث: كون الاقتصاد العراقي اقتصاداً ربيعياً عانى من أزمات اقتصادية وتحولات كبيرة وخطيرة، أدت الى ضعف تطور القطاع المصرفي وضعف مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، مما انعكس بالمحصلة النهائية سلباً على دوره في تنشيط الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث: إن تتابع الأزمات الاقتصادية المتعددة الأبعاد وآخرها أزمة جائحة كورونا قد تركت أثراً سلبية على الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي تحديداً، وذلك ما يعكسه تحليل مؤشرات ميزانية العمومية للمصارف التجارية العاملة في العراق.



هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور رئيسية؛ يهتم الاول منها بواقع الجهاز المصرفي من خلال مؤشرات رئيسية، والمحور الثاني يركز على تحليل ميزانية المصارف التجارية، وأخيراً المحور الثالث الذي يختص بتقييم الجهاز المصرفي العراقي للمدة (2018 - 2021) ثم يختم البحث بالاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: واقع الجهاز المصرفي في العراق:

يعد صدور قانوني المصارف رقم 94 لسنة 2004 و قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 دفعة مؤسساتية ومعنوية لقطاع المصارف ككل، وللبنك المركزي الذي اصبح بموجبه مؤسسة مستقلة و مسؤولة عن مراقبة وتوجيه النظام المصرفي، بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي والاسهام في تعزيز التنمية الاقتصادية بما يسمح من تهيئة مقومات الاستقرار للاقتصاد الوطني، وتحسين دور القطاع المصرفي في الاقتصاد.

اولاً: هيكل الجهاز المصرفي

شهد الجهاز المصرفي تغيرات في هيكله في المدة (2018- 2021) والتي يجسدها الجدول (1) فبعد ان بلغ اجمالي عدد المصارف في عام 2018 بحدود (71) مصرفاً وهي موزعة بين المصارف الحكومية وبواقع (7) مصارف ولتشكل ما نسبته (9.9%) من اجمالي المصارف في العراق، والمصارف الخاصة وبواقع (64) مصرفاً ولتشكل ما نسبته (90.1%) من اجمالي المصارف. ليشهد الجهاز المصرفي تطورات ايجابية في عام 2019 والمتمثلة بزيادة عدد المصارف لتصل الى (73) مصرفاً، منها (7) مصارف حكومية تجارية ومتخصصة و (66) مصرفاً تجارياً خاصاً منها (24) مصرفاً محلياً و(16) مصرف تجاري أجنبي و(26) مصرف إسلامي محلية وأجنبية، فضلاً عن افتتاح فروعاً لها في مناطق متفرقة من العاصمة والمحافظات.

إذ بلغ عدد الفروع (888) منها (434) فرع للمصارف الحكومية شكلت ما نسبته (48.9%) من مجموع الفروع، في حين بلغ عدد فروع المصارف التجارية الخاصة (454) شكلت ما نسبته (51.1%) من مجموع الفروع وتوزعت فروع المصارف بنسبة (37%) في بغداد و(63%) في المحافظات الوسطى والجنوبية والشمالية. أما في عام 2020 فقد بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في العراق (76) مصرفاً منها (7) مصارف حكومية موزعة الى (3) مصارف تجارية و(3) مصارف متخصصة، ومصرف إسلامي واحد. مقابل (69) مصرفاً خاصاً، وهي موزعة الى (27) مصرفاً إسلامياً محلياً و(24) مصرفاً تجارياً محلياً و(16) مصرفاً اجنبياً و(2) مصارف إسلامية اجنبية.

أما في عام 2021 فقد شهد هيكل الجهاز المصرفي تغيرات تمثلت بدخول بعض المصارف المحلية وخروج بعض المصارف الاجنبية من القطاع المصرفي على وجه التحديد المصارف اللبنانية المستثمرة في العراق بسبب الازمة الاقتصادية في لبنان ليتراجع عدد المصارف العاملة في العراق وليصل الى (74) مصرفاً منها (7) مصارف حكومية، و(67) مصرفاً خاصاً، وبذلك استحوذت المصارف الخاصة على الحصة الأكبر من حيث عدد المصارف لتسجل ما نسبته (90.5%) مقارنة بالمصارف الحكومية التي شكلت نسبة (9.5%).

جدول (1) هيكل الجهاز المصرفي العراقي للمدة (2018-2021)

نسبة المصارف الخاصة الى اجمالي المصارف	نسبة المصارف الحكومية الى اجمالي المصارف	اجمالي عدد المصارف	المصارف الخاصة			المصارف الحكومية			السنة	
			اجمالي	اسلامية	تجارية	اجمالي	اسلامية	متخصصة		تجارية
90.1	9.9	71	64	24	40	7	1	3	3	2018
90.4	9.6	73	66	26	40	7	1	3	3	2019
90.8	9.2	76	69	29	40	7	1	3	3	2020
90.5	9.5	74	67	30	37	7	1	3	3	2021

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية



ثانياً: رؤوس أموال المصارف

يعد من المؤشرات الايجابية المهمة في تعزيز الاستقرار المصرفي لما له من دور كبير في زيادة الرفعة المالية ويضمن متانة وسلامة المصارف ويعزز من قدرتها على مواجهة المخاطر الى جانب توفير الحماية للمودعين (صالح، 2012: 64). ولرصد مسار تطور رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق خلال المدة (2018 – 2021) فمن بيانات الجدول (2) الذي يجسد تلك المؤشرات يتضح بان إجمالي رأس المال للمصارف التجارية بعد ان سجلت في نهاية عام 2018 (15151.3) مليار دينار وهي موزعة بين المصارف الحكومية بواقع (3401.6) مليار دينار وللمصارف الخاصة (11749.7) مليار دينار، لتشهد في عام 2019 زيادة في رؤوس الاموال للمصارف وتسجل (15501.3) مليار دينار منها (3501.6) مليار دينار للمصارف الحكومية لتشكل ما نسبته (22.6 %) من إجمالي رؤوس الأموال في حين بلغت رؤوس أموال المصارف التجارية الخاصة (11999.7) مليار دينار ونسبة مساهمة (77.4 %) من إجمالي رؤوس الأموال، وفي عام 2020 فقد بلغ إجمالي رؤوس الاموال للمصارف العاملة (16928.3) مليار دينار منها (4300) مليار دينار تعود للمصارف الحكومية ولتشكل نسبة مساهمة (25.4 %) من إجمالي رؤوس الاموال بسبب ارتفاع راس مال المصارف لاسيما المصرف الزراعي والصناعي مما يؤشر انخفاض في الاصول المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية ، وحصص المصارف الخاصة (12600) مليار دينار ولتشكل نسبة مساهمة (74.6 %) وتعود هذه الزيادة إلى استجابة المصارف التجارية لتعليمات ولوائح البنك المركزي والمتضمنة زيادة رؤوس أموالها ليكون الحد الأدنى (250) مليار دينار بهدف توسيع اعمال المصارف التجارية بما يؤهلها للحصول على تصنيف ائتماني وتحقيق الارباح وضمان حقوق المساهمين، في حين مازالت رؤوس أموال المصارف التجارية الحكومية في مستوياتها ولم تصل إلى سقف الزيادة المقررة من قبل السلطات النقدية.



اما في عام 2021 فقد بلغ مجموع رؤوس اموال المصارف بحدود (17846.5) مليار دينار وهي موزعة بين المصارف الحكومية (4491.5) مليار دينار وتشكل نسبة مساهمة (25.2%) من اجمالي رؤوس اموال المصارف في حين بلغت حصة المصارف الخاصة (13355) مليار دينار وبنسبة مساهمة (74.8%). مما تقدم يتضح أن المصارف العاملة في العراق قد شهدت ارتفاعاً في رصيد رؤوس الاموال الا انها لم توجه لسد متطلبات التنمية الاقتصادية نظراً لارتباط الحدود العليا للإقراض والاستثمار برأس مال المصرف واحتياطياته التي تضمن سلامة واستدامة العمل السليم للمصارف الى جانب ذلك فالمشاريع التنموية الكبيرة تحتاج الى قروض وتسهيلات نقدية كبيرة لتدخل بقوة في السوق ولتساهم بشكل فعال في دعم وتطوير الاقتصاد العراقي. والذي يستدل عليه تدني نسبة مساهمة الجهاز المصرفي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، مما يعكس ضعف العمق المالي للجهاز المصرفي في العراق ومن ثم لا تساعد في بناء قطاع مالي ومصرفي قوي ومتين.

جدول (2) تطور رؤوس اموال المصارف في العراق ونسبتها الى الناتج المحلي

السنة التفاصيل	رؤوس اموال المصارف الحكومية (1)	رؤوس اموال المصارف الخاصة (2)	اجمالي رؤوس اموال المصارف (3)	نسبة 4=1/3	نسبة 5=2/3	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (6)	نسبة 7=1/6	نسبة 8=2/6	نسبة 9=3/6
2018	3401.6	11749.7	15151.3	22.45	77.55	268918.9	0.13	4.4	5.6
2019	3501.6	11999.7	15501.3	22.6	77.4	276157.9	1.3	4.3	5.6
2020	4297.6	12630.7	16928.3	25.4	74.6	219768.8	1.95	5.7	7.7
2021	4491.5	13355	17846.5	25.2	74.8	301439.5	1.5	4.4	5.9

الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2018-2021) (مليار دينار)

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية.

- الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.



المحور الثاني: تحليل ميزانية المصارف التجارية للمدة (2018 – 2021)

ولتتبع تطور الميزانية العمومية للمصارف التجارية العاملة في العراق وكالاتي:

أ- جانب الموجودات

والتي توضح الالية التي بموجبها يتم استثمار المصرف للأموال المتاحة لتنفيذ عملياته والتي تقسم إلى موجودات ثابتة وموجودات (سائلة) متداولة استناداً إلى طبيعتها واستخداماتها، فمن بيانات الجدول (3) يتضح بان إجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق قد شهدت تطورات ايجابية خلال المدة المدروسة.

فبعد ان سجلت في عام 2018 بحدود (123171.2) مليار دينار لتشكل حصة الموجودات للمصارف الحكومية منها بحدود (95061.6) مليار دينار ولتشكل نسبة مساهمة (77.2%) في مكونات الموجودات، وبلغت حصة الموجودات للمصارف الخاصة (28109.6) مليار دينار وبنسبة مساهمة (22.2%) من اجمالي المكونات. أما في عام 2019 فقد بلغ اجمالي موجودات المصارف (133254.1) مليار دينار لتشكل موجودات المصارف الحكومية بحدود (104874.2) مليار دينار وبنسبة مساهمة (78.7%)، ورصيد الموجودات للمصارف الخاصة بحدود (28379.9) مليار دينار وبنسبة (21.3%).

وفي عام 2020 فقد بلغ مجموع الموجودات للمصارف (138468.9) مليار دينار وهي موزعة بحدود (108665.2) مليار دينار حصة المصارف الحكومية وحصة المصارف الخاصة بحدود (29803.7) مليار دينار. واستمرت التطورات الايجابية في رصيد الموجودات للمصارف لتصل في عام 2021 بحدود (159418.7) مليار دينار منها (125322.6) مليار دينار حصة المصارف الحكومية ولتشكل نسبة مساهمتها بحدود (78.6%) في حين بلغت حصة المصارف الخاصة من الموجودات بحدود (34096.1) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت بحدود (21.4%). مما سبق يتضح ان المصارف الخاصة العاملة في العراق وعلى الرغم



من تزايد اعدادها سنوياً وافتتاح فروع جديدة للمصارف القائمة، الا انها لم تسعى لزيادة موجوداتها والتي لم تشكل أكثر من نسبة (22%) بالمقارنة مع المصارف الحكومية، وهذا ما يعكس ضعف الدور التنموي للمصارف الخاصة في تقديم الائتمان للمشروعات والإفراد بشروط ميسرة لدعم أنشطة الاقتصاد الحقيقي، اذ ركزت على استثمار أمواله في بيئة آمنة كسواء العملة الصعبة من نافذة العملة او الاستثمار في أدوات السياسة النقدية.

جدول (3) تطور الموجودات للمصارف العاملة في العراق للمدة (2018-2021)

(مليار دينار)

السنة	التفاصيل	موجودات المصارف الحكومية (1)	موجودات المصارف الخاصة (2)	مجموع الموجودات (3)	نسبة 4=1/3	نسبة 5=2/3
2018		95061.6	28109.6	123171.2	77.2	22.8
2019		104874.2	28379.9	133254.1	78.7	21.3
2020		108665.2	29803.7	138468.9	78.5	21.5
2021		125322.6	34096.1	159418.7	78.6	21.4

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية

ب- جانب المطلوبات

يتجسد هذا الجانب في حركة الودائع لدى المصارف التجارية كونها تشكل الجزء الأكبر من مطلوبات المصرف الذي يتعامل بأموال الغير، فمن بيانات الجدول (4) الذي يرصد حركة الودائع حسب النوع والقطاع يتضح بانها قد شهدت تطورات ايجابية خلال المدة (2018-2021)، فبعد ان سجلت في عام 2018 (76893.9) مليار دينار وهي موزعة بين المصارف الحكومية (66095.1) مليار دينار وللمصارف الخاصة بحدود (10798.8) مليار دينار، استمرت في الارتفاع في عامي 2019 و 2020 لتصل الى (82106.5) و(84924.2) مليار دينار على التوالي ، ويعود هذا الارتفاع إلى الاجراءات الرامية بتوطين



رواتب الموظفين لدى المصارف الحكومية والخاصة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الودائع بشكل ملحوظ وفي عام 2021 فقد بلغت الودائع لدى المصارف التجارية بحدود (96071.4) مليار دينار، منها (83577.4) مليار دينار تعود للمصارف الحكومية، والباقي حصة المصارف الخاصة والبالغة (12494) مليار دينار.

اذ استحوذت المصارف الحكومية على الحصة الأكبر من ودائع الجهاز المصرفي لتبلغ المساهمة النسبية لها بحدود (87 %) من إجمالي الودائع، في حين بلغت المساهمة النسبية للمصارف التجارية الخاصة من إجمالي الودائع بحدود (13 %).

مما تقدم يتضح ان المصارف الحكومية قد استحوذت على الجزء الأكبر من إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية بالمقارنة مع المصارف الخاصة، فعلى الرغم من قلة عدد المصارف الحكومية التي لم تتجاوز (7) مصارف الى جانب انخفاض أسعار الفائدة الممنوحة للودائع، ومع ذلك فقد شكلت مركز الصدارة في نشاطها المصرفي، ويعود ذلك الى قدم تأسيسها والانتشار الواسع لشبكة فروعها في جميع انحاء العراق مما عزز الثقة بها لما تمتلكه من ضمانات تؤهلها بذلك كونها تابعة إلى وزارة المالية فضلاً عن قيام المؤسسات الحكومية بإيداع أموالها لدى هذه المصارف، وبالمقابل فالمصارف الخاصة والتي تمتلك مقومات كثيرة سواء كانت بالقياس الى هيكل الجهاز المصرفي التجاري في العراق اذ تشكل أكثر من (90 %) ام الى إجمالي رؤوس اموال الجهاز المصرفي والتي تستحوذ على أكثر من (75%) منه، الا ان نشاطها المصرفي كان متواضعا بالقياس الى نشاط المصارف الحكومية الامر الذي يعكس ضعف الثقة من قبل الأفراد والشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية للتعامل مع المصارف التجارية الخاصة.

جدول (4) الودائع لدى المصارف التجارية حسب القطاع للمدة (2018-2021)

(مليار دينار)

السنة التفاصيل	الودائع لدى المصارف الحكومية (1)	الودائع لدى المصارف الخاصة (2)	إجمالي الودائع (3)	نسبة % 4=1/3	نسبة % 5=2/3
2018	66095.1	10798.8	76893.9	86	14
2019	71383.4	10723.3	82106.5	86.9	13.1
2020	74221.7	10702.5	84924.2	87.4	12.6
2021	83577.4	12494	96071.4	87	13

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية

المحور الثالث: تقييم الجهاز المصرفي العراقي للمدة (2018 - 2021)

شهدت الصناعة المصرفية جملة من التطورات والتغيرات المتلاحقة على الصعيد العالمي وتركت بصمات واضحة في مجمل النشاط الاقتصادي وتوجهاته المستقبلية والتي تتجلى في حجم وطريقة تقديم الخدمات المصرفية لاسيما في ظل التغيرات التي افرزتها العولمة الاقتصادية والتحرير المالي وما رافقها من ثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسارع وتيرة الابتكارات واساليب التمويل فضلا عن اندماج الاسواق وتدويل التداول على الصعيد العالمي مما زاد من دائرة المنافسة لكل المتعاملين في الاقتصاد والاسواق الدولية. الامر الذي حدى بالجهاز المصرفي السعي بخطى حثيثة ومتسارعة لتطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة من خلال تعددها وتنوعها وبما يسمح من تنشيط وتحريك العمليات المالية والاقتصادية (البنك المركزي العراقي، 2021: 18).

وفي العراق وضمن إطار المساعي الرامية الى تقوية اداء القطاع المصرفي وتوسيع نشاطاته وتطوير خدماته كخطوة نحو ارساء نظام مالي وطني فاعل يعمل وفقا للمعايير الدولية، فقد لجأ البنك المركزي الى تعزيز سياسات التواصل مع وحدات القطاع المصرفي والتركيز على تنظيم الاطر القانونية للعمليات المالية ودعم البنية التحتية التكنولوجية وبناء



القدرات في مجال تقنيات المعلومات وشبكة الاتصالات وبما يسمح من تهيئة المقومات الضرورية لبيئة مصرفية داعمة للاستقرار النقدي وإيجاد نظام مدفوعات متطور (ادريس، 2017: 87). ولوقوف على مدى رصانة وتطور الجهاز المصرفي في العراق وقدرته على ترجمة قرارات السياسة النقدية فسيتم تقييم الاداء المتحقق من خلال المؤشرات الاتية: -

1- مؤشر تطور الودائع

يعد من المؤشرات المهمة التي تعكس درجة التطور في حجم التعامل مع الجهاز المصرفي والجزء الاكثر اهمية في جانب المطلوبات لميزانية المصارف التجارية لاسيما وان الودائع تمثل الجزء الاكبر من موارد المصارف، وهذا المؤشر هو عبارة عن اجمالي الودائع مقسوماً على الناتج المحلي الاجمالي مضروب في 100.

ولرصد التطورات في قيمة هذا المؤشر فمن خلال تتبع بيانات الجدول (5) الذي يغطي المدة (2018- 2021) يتضح ان هناك تذبذب في نسبة هذا المؤشر، فبعد ان سجلت في عام 2018 بحدود (28.6 %) ارتفعت في عام 2019 لتسجل ما نسبته (29.7%)، وجاءت هذه الزيادة بسبب التوجهات الرامية الى توظيف رواتب الموظفين لدى المصارف التجارية الحكومية والاهلية. اما في عام 2020 فقد بلغت بحدود (38.6 %) وفي عام 2021 فقد بلغت (31.9%) ، ان هذه النسبة تبقى متدنية قياسا بعرض النقد مما يدل على قصور فاعلية المصارف التجارية في جذب الودائع ورفع نسبتها بالقياس الى الناتج المحلي الاجمالي ويعزى ذلك الى جملة من العوامل منها عدم ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي والناجم عن ضعف الوعي المصرفي (البنك المركزي العراقي، 2022: 14) وتفضيل الاحتفاظ بالنقود لسد المتطلبات اليومية، العامل الديني الذي يحرم التعامل بأسعار الفائدة، انخفاض معدلات الفائدة الممنوحة من قبل المصارف مما يؤثر ضعف قدرتها في اعتماد الوسائل المناسبة لتعبئة وجذب هذه

المذخرات او استخدامها في تراكم الاصول ومن ثم عدم القدرة في المساهمة لتحفيز ودعم الانشطة الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

جدول (5) مؤشر تطور الودائع لدى المصارف التجارية ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2018 – 2021) (مليار دينار)

التفاصيل السنة	اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية	الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية)	اجمالي الودائع /الناتج المحلي الاجمالي (%)
2018	76893.9	268918.9	28.6
2019	82106.4	276157.9	29.7
2020	84924.2	219768.8	38.6
2021	96074.4	301439.5	31.9

المصدر: - البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية

- الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية

2- مؤشر تطور الائتمان

يوضح هذا المؤشر قدرة المؤسسات المصرفية على أداء وظائفها المتعلقة بتقوية الوساطة المالية على نحو يجعل وحدات الفائض (مدخرون) قريبة من وحدات العجز المالي (مستثمرون) عن طريق نظام مصرفي متين وسليم. وللوقوف على مدى التطور الذي شهده مؤشر الائتمان خلال المدة (2018 – 2021) فمن خلال بيانات الجدول (6). يتضح ان المصارف الحكومية قد استحوذت على النصيب الاكبر في منح الائتمان والذي بلغ كمتوسط في المدة المدروسة بحدود (82%) وهو ما يشير الى ان المصارف الحكومية لازالت تمارس سياسة تتسم بالمجازفة في منحها للائتمان قياسا برؤوس اموالها واحتياجاتها المتواضعة اذ ان رؤوس اموال هذه المصارف لا تتناسب مع موجوداتها من الاستثمارات المرجحة بالمخاطر.



وبالمقابل لم تتجاوز نسبة الائتمان الممنوح من قبل المصارف الخاصة في المدة المدروسة كمتوسط عن (18%)، وان معظم هذه القروض والسلف تم منحها للموظفين والمتقاعدين الموطنة رواتبهم لديها ولم توظف لزيادة وتوسيع الطاقة الانتاجية في الانشطة السلعية، وهو ما يعكس الحساسية التي تنتهجها في سياسة منح الائتمان (علي، 2012: 30)، والدور المتواضع جدا لها بالقياس الى رؤوس اموالها وضعف دورها التنموي. وعند مقارنة الائتمان الممنوح كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي، والذي لم يتعدى كمتوسط خلال المدة عن (17.5%). وفي المجمل فان نسب هذا المؤشر للمصارف التجارية (الحكومية والخاصة) منخفضة ولا تسمح بتهيئة المقومات الضرورية لإحداث تنمية حقيقية.

جدول (6) مؤشر تطور الائتمان النقدي الممنوح من المصارف التجارية للمدة

(2018 - 2021) (مليار دينار)

السنة التفاصيل	الائتمان الممنوح من المصارف الحكومية	نسبة المساهمة للمصارف الحكومية (%)	الائتمان الممنوح من المصارف الاهلية	نسبة المساهمة للمصارف الخاصة (%)	مجموع الائتمان الممنوح	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	نسبة الائتمان الممنوح / الناتج المحلي (%)
2018	31148.3	80.9	7338.7	19.1	38487	268918.9	14.3
2019	34252.2	81.5	7800.4	18.5	42052.6	276157.9	15.2
2020	41852.8	84	7964.9	16	49817.7	219768.8	22.7
2021	44524.2	84.1	8447.3	15.9	52971.5	301439.5	17.6

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية

- الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية

3- مؤشر هامش الفائدة (درجة الانتشار)

يعبر هذا المؤشر عن الهامش بين اسعار الفائدة على القروض واسعار الفائدة على الودائع (درجة الانتشار) (spread) فالتحرر المالي يؤدي الى الاعتماد بشكل متزايد على الادوات النقدية غير المباشرة (سياسة السوق المفتوح) في التأثير على السيولة النقدية اذ ان



انخفاض هذا الهامش يعكس مدى كفاءة الوساطة المالية والتدقيق الجيد للمعلومات ومن ثم تقليص الفارق بين اسعار الفائدة على القروض والودائع، والعكس صحيح.

فارتفاع قيمته تشير الى التباعد بين الفائدة الدائنة والمدينة وان هناك مخاطر ائتمانية عالية تتمثل بضعف الثقة في المقترضين او ضعف الضمانات المصرفية مما يتطلب التحوط عن طريق اعتماد معدلات فائدة عالية على المقترضين (علي، 2015: 55). ويتم استخدام سعر فائدة الاقراض القصير بالدينار للدلالة على فائدة الاقراض واستخدام الفائدة على الودائع لمدة سنة للدلالة على فائدة الايداع، ومن ثم فان معامل الانتشار يقيس الفرق بين سعر الفائدة على الايداع وسعر الفائدة على القروض. وللوقوف على مدى اتساع او تقارب مستوى الانتشار بين معدلات الفائدة الممنوحة ومعدلات الفائدة المتقاضاة من قبل المصارف، فمن بيانات الجدول (7) الذي يجسد المستويات في معدلات الانتشار، اذ يتضح ارتفاع درجة الانتشار خلال المدة المدروسة ولم ينخفض عن نسبة (7%) سواء كان لمعدلات الفائدة الاسمية ام الفائدة الحقيقية.

وهذا يؤشر بان هناك تحديات تواجه عملية الاقراض وتعتبر عن الحذر الذي ينتاب المصارف في منحها للقروض ولا يحفز فاعلية الجهاز المصرفي لجذب المدخرات المحلية، كما ان سعر الفائدة المرتفع على الاقراض لا يحفز الاستثمار في السوق العراقية ولا يشجع على دعم الانشطة السلعية المولدة لفرص العمل. الامر الذي يترك اثاراً سلبية على الوساطة المالية واهتزاز في السوق الائتمانية، اذ لا تزال بعض المصارف تتمسك بإشارات فائدة عالية على القروض الممنوحة للجمهور، مما يعرض تمويل التنمية الى مخاطر الركود الاقتصادي وتعطيل الموارد المادية والبشرية وعموم السوق الوطنية، لاسيما وان تقليص نقاط الانتشار عند مستوياتها الطبيعية والتي تم تحديدها عالمياً كنسبة معيارية لا تزيد على (3) نقاط او اكثر بقليل كحد أعلى وحسب الممارسات المصرفية الطبيعية، بدلاً من وضعها الحالي والبالغ اكثر من (7)

نقاط لدى الكثير من المصارف هو امر يتقاطع مع اهداف الاستقرار المالي وفقاً للمؤشرات المعيارية للرقابة والاشراف المصرفي (صالح، 2012: 32). لذا فان المسار المطلوب في معالجة الاختلال في هيكل معدلات الفائدة المصرفية وتهيئة مقومات تسهيل الوساطة المالية يأتي في إطار التوجه لتشجيع الاستثمار الحقيقي وتقوية فرص التنمية في القطاع الخاص عبر حاضنة الاستقرار التي وفرتها السياسة النقدية التوسعية والمتمثلة بمنح مرونة أكبر للمصارف في استخدام سيولتها بالتوجه نحو احلال جزء منها بحالات الخزينة المدرة للعائد لتكون منسجمة مع مناخ التنمية الاقتصادية وتنشيط قطاع التمويل بما يحقق نهضة البلاد الائتمانية.

جدول (7) مؤشر هامش سعر الفائدة (معدل الانتشار) للمدة (2018 – 2021)

السنة	2018	2019	2020	2021	سعر الفائدة
	12.3	12.3	12.5	12.2	متوسط فائدة الاقراض القصير بالدينار
	5.29	5.15	5.16	4.75	متوسط الفائدة على الودائع لمدة سنة بالدينار
	7.01	7.15	7.34	7.45	معامل انتشار متوسط الفائدة
	0.4	(0.2)	0.6	6	معدل التضخم العام
	11.9	12.5	11.7	6.2	متوسط فائدة الاقراض الحقيقي
	4.9	5.4	4.6	(1.3)	متوسط فائدة الایداع الحقيقي
	7	7.1	7.1	7.5	معامل انتشار متوسط الفائدة الحقيقي

المصدر: - البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية

4- مؤشر العمق المصرفي

يبين هذا المؤشر مستوى تطور الوساطة المصرفية وسهولة الوصول الى الخدمات وانخفاض تكلفتها نتيجة التوسع في المؤسسات والادوات المصرفية المختلفة التي من شأنها المساهمة في دعم عملية الاستثمار وتعزيز التنمية الاقتصادية (خلف، 2011: 185). وتم قياس هذا المؤشر باستخدام متغيرين الاول هو نسبة الائتمان النقدي المقدم الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي، والثاني نسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي ومن بيانات الجدول



(8) يتضح ان نسبة الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية قد حقق اعلى نسبة في عام 2020 ولتصل (11.8%) وبالمقابل ارتفعت نسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي لتسجل اعلى نسبة في عام 2020 وبنسبة (16%).

جدول (8) الائتمان النقدي والودائع للقطاع الخاص نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2018 – 2021) (مليار دينار)

السنة	التفاصيل	الائتمان النقدي للقطاع الخاص (1)	ودائع القطاع الخاص (2)	الناتج المحلي الاجمالي (3)	نسبة الائتمان /الناتج المحلي 4=1/3	نسبة الودائع /الناتج المحلي 5=2/3
2018		20216.1	27364.4	268918.9	7.5	8.8
2019		21042.3	30708.6	276157.9	7.6	11.1
2020		25867.5	35920.5	219768.8	11.8	16.3
2021		29579.7	43243	301439.5	9.8	14.3

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشر الاحصائية السنوية.
- الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

5- مؤشر نسبة كفاية راس المال

يعكس هذا المؤشر الملاءة المالية للمصارف وقدرتها في مواجهة المخاطر وامتصاص الصدمات المحتملة تبعاً لمخاطر السوق المالية والتشغيل وتفاذي تلك المخاطر الناجمة عن عمليات الائتمان ومشكلات السيولة والتقلبات السعرية (الفائدة، الصرف، التضخم) والمخاطر التشغيلية كالنظم الحسابية وتشغيلها وغيرها من المخاطر. وقد اولى البنك المركزي عناية فائقة بزيادة رؤوس اموال المصارف بغية تعزيز مركزها المالي بوصفه أحد خطوط الدفاع لتجاوز المخاطر المحتملة، اذ حدد البنك المركزي النسبة المعيارية لكفاية راس المال (12%) وهي



اعلى من النسبة المعيارية المحددة وفقاً لمعايير بازل الثانية لقياس كفاية رأس المال والبالغة (8%) (البنك المركزي العراقي، 2022: 88). ولتتبع مسار تطورات نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي في العراق للمدة (2018-2021) فمن بيانات الجدول (9) يتضح بان هذه النسبة وعلى الرغم من ارتفاع رأس مال المصارف ككل فقد شهدت انخفاضا من (285%) في عام 2018 لتصل في عام 2019 الى (173%) وهذا يعكس ارتفاعا في قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر مما ادى الى انخفاض نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي ، ومع ذلك فهذه النسب و على الرغم من انخفاضها الا انها تشير الى وجود قدرة مالية جيدة وكفاية للمصارف تساعدها على مواجهة المخاطر المحتملة اما في المدة اللاحقة فبعد ان شهدت نسبة كفاية رأس المال ارتفاعا في عام 2020 ولتسجل (358%) انخفضت في عام 2021 ولتسجل نسبة (243%) وبنسبة انخفاض بلغت (-32.1%) بالمقارنة مع العام السابق وعلى الرغم من ارتفاع رأس مال المصارف بصورة كلية من (16928.3) مليار دينار في عام 2020 ليصل الى (17846.5) مليار دينار وذلك في عام 2021 الامر الذي يعكس ارتفاعا في قيمة الاصول المرجحة بالمخاطر بمعدل اعلى من ارتفاع رأس المال للجهاز المصرفي . ومع ذلك فقد حافظ الجهاز المصرفي على المستوى المرتفع من الملاءة المالية نتيجة مكونات رأس المال التي اغلبها من الشريحة الاولى لرأس المال الاساس، ومن ثم فهي أعلى من النسبة المعيارية المحددة سواء من قبل البنك المركزي والبالغة (12%) ام معيار بازل والبالغة (8%) لتعكس الكفاءة والتحوط لمجابهة المخاطر غير المتوقعة والتي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي.

مما تقدم يتضح بان نسبة كفاية رأس المال لاتزال تعكس انخفاضا كبيرا في حجم المخاطر التي قد تواجهها المصارف العاملة في العراق ، فضلا عن ارتفاع اجمالي رأس مال المصارف الخاصة بالقياس الى المصارف الحكومية ، الامر الذي يعكس تحفظ المصارف في

منح الائتمان لاسيما المتوسط والطويل الأجل ، وتفضيل الائتمان قصير الأجل ذو المردود السريع وبمخاطر أقل (علي،2018: 234)، فضلاً عن قيام المصارف برفع رؤوس أموالها استجابة لقرار البنك المركزي بزيادة رؤوس أموال المصارف بحد ادنى لا يقل عن (250) مليار دينار لكل مصرف ، مما انعكس ايجابياً على نسبة كفاية رؤوس أموالها والذي اتاح توفر السيولة العالية في خزائن المصارف ، في حين مازالت رؤوس أموال المصارف الحكومية في مستوياتها لم تصل الى سقف الزيادة المقررة. ومع ذلك فان ارتفاع قيمة هذا المؤشر عن النسب المعيارية المحددة من قبل السلطات النقدية المختصة يعد مؤشراً جيداً في مجابهة المخاطر الا انه من ناحية اخرى يشير الى وجود موارد مالية معطلة ومن ثم ضعف الدور الذي تضطلع به المصارف التجارية العراقية في تنشيط عجلة الاقتصاد من خلال الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل في النشاطات السلعية واقتصارها على الاستثمارات القصيرة الأجل وفي الأنشطة الخدمية ذات المردود المالي السريع.

جدول (9) مؤشر كفاية رأس المال للمدة (2018 – 2021) (مليار دينار)

التفاصيل السنة	اجمالي رأس المال المصارف	اجمالي الودائع للقطاع المصرفي	نسبة كفاية رأس المال (%)
2018	15151.3	76893.9	285
2019	15501.3	82106.4	173
2020	16928.3	84924.2	358
2021	17846.5	96074.4	243

المصدر: - البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية



6- الكثافة المصرفية

يعد من المؤشر المهمة في قياس مستوى الشمول المالي والذي يعكس مدى انتشار الخدمات المصرفية في الاقتصاد التي تعتمد بالأساس على عدد فروع المصارف وامتدادها لتغطي الرقعة الجغرافية للبلاد وبما يسمح من تهيئة المقومات الضرورية لزيادة درجة تعامل الافراد مع المصارف نتيجة لقربها وزيادة الخدمات المقدمة للجمهور ، اذ تقرر النسبة المعيارية العالمية للكثافة المصرفية بان يكون هناك فرع واحد لكل عشرة الف نسمة فاذا كان اكثر من فرع واحد فيشير الى انتشار كبير للمصارف ، اما اذا كان اقل من فرع واحد فيشير الى ان هناك انحراف سلبي وان الخدمات المصرفية لا تصل الى السكان ممن هم في أمس الحاجة الى مثل هذه الخدمات (الخرجي، 2007: 153). وقد اظهرت بيانات مؤشر الكثافة المصرفية في العراق وكما موضحة في الجدول (10) بانها مازالت دون المستوى المطلوب فبعد ان سجلت نسبة التغطية في عام 2018 فرع لكل (44.16) الف نسمة لتشهد ارتفاع في مؤشر الكثافة المصرفية و ليصل الى فرع لكل (45.51) الف نسمة وذلك في عام 2021، وصاحب ذلك انخفاض الانتشار المصرفي فبعد ان بلغ في عام 2018 (2.26) فرع لكل مائة الف نسمة ليصل في عام 2021 الى (2.20) فرع لكل مائة الف نسمة. وعلى الرغم من تشجيع البنك المركزي للمصارف وحثها لزيادة عدد الفروع العاملة في العراق الا ان هذه الزيادة في الفروع لم تكن كبيرة لتواكب الزيادات الحاصلة في معدلات النمو السكاني ولتبقى مؤشرات الكثافة والانتشار المصرفي منخفضة في نسب التغطية للخدمات المصرفية.

وعند مقارنة عدد فروع المصارف في العراق والبالغة كنسبة مئوية (3.9) فرع لكل مائة الف نسمة مع بعض الدول العربية وحسب البيانات المتاحة لعام 2020 يتضح حجم التراجع في هذا المجال اذ بلغ في المغرب (24.2) فرع لكل مائة الف نسمة وفي الاردن (14.1) فرع وفي الكويت (13.1) فرع، وفي قطر (10.1) فرع، والامارات (8) فرع لكل مائة

الف نسمة وفي الجزائر (5.3) فرع (البنك المركزي العراقي، 2022: 145). وهو ما يشير الى ضعف الاداء المصرفي وعدم القدرة في تلبية احتياجات السكان بالشكل المطلوب ومن ثم محدودية التعامل المجتمعي مع المصارف وذلك لصعوبة الوصول اليها اذ ان نسبة كبيرة منها تتركز في مراكز المحافظات وبالذات في محافظة بغداد الى جانب تعدد الوثائق المطلوبة لفتح الحسابات المصرفية مما ينعكس بضعف الثقة بالجهاز المصرفي واستناداً الى تقارير البنك الدولي فان مؤشر الثقة بالجهاز المصرفي وقلة عدد الفروع للمصارف وكثرة الوثائق المطلوبة تعد عوامل مؤثرة تحد من التوسع في فتح الحسابات المصرفية ومن ثم التراجع في التعاملات مع الجهاز المصرفي.

جدول (10) مؤشر الكثافة المصرفية للمدة (2018 - 2021)

الانتشار المصرفي	الكثافة المصرفية (%)	عدد السكان (ألف نسمة)	عدد فروع المصارف	التفاصيل السنة
2.26	44.16	38.200	864	2018
2.25	44.25	39.300	888	2019
2.21	45.06	40.150	891	2020
2.20	45.51	41.190	905	2021

المصدر: - البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية

- الجهاز المركزي للإحصاء، احصاءات السكان

7- مؤشر الامان (اليسر)

تسعى المصارف التجارية الى توفير أكبر قدر من الامان للمودعين نتيجة تجنب منح الائتمان الى المشروعات التي تتصف بدرجة عالية من المخاطرة، اذ ان الهدف الاساس الذي يسعى اليها المالكين والمساهمين في المصارف التجارية هو تحقيق اعلى الارباح بأقل كلفة ممكنة، اما السيولة والأمان فهو هدف يأتي بالمرتبة الثانية من الأهمية، بعكس المودعين الذين يعطون الأولوية لهدف الأمان اذ يسعون للحصول على سعر فائدة ولكن دون تعرض اموالهم



وودائعهم للخطر. هذه المقاربة تتطلب تدخل البنك المركزي لإيجاد التوافق بين الاهداف المتعارضة دون الاضرار بمصالح الاطراف المتعاملة (علي،2015: 49). اذ يمكن ان تكون السيولة والأمان قيد على المصرف باستهداف أعلى الأرباح الممكنة مما يستوجب عليه التوفيق بين الربحية والأمان بهدف الحفاظ على مكانته في السوق المالية، وان مؤشر الامان لا يختلف عن مؤشر الملاءة المالية لكونه يعبر عن أصول المصارف التجارية بشكل عام ينبغي أن تكون اكبر من التزاماتها الجارية، ويقاس معامل الامان (اليسر) بقسمة اجمالي الاستثمار الى اجمالي الموجودات، وكما موضح في الجدول (11) والذي يعكس التحوط الكبير الذي تتبعه المصارف لزيادة الموجودات عن المطلوبات المتداولة اذ لم يتجاوز نسبة (19%) خلال المدة المدروسة الامر الذي يجسد اعطاء الجهاز المصرفي الاولوية لهدف الامان على حساب هدف تحقيق الأرباح .

جدول (11) مؤشر اليسر (الامان) للمصارف التجارية للمدة (2018 - 2021)

(مليار دينار)

السنة	اجمالي الاستثمارات	اجمالي الموجودات	معامل اليسر (%)
2018	19716.8	122994.8	16
2019	25625.7	133089.8	19.3
2020	22439	138468.9	16.2
2021	26796.6	159418.7	16.8

المصدر: -البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية

الاستنتاجات:

توصل البحث في ختامه الى عدة استنتاجات اهمها الآتي:

1. يشير هيكل الجهاز المصرفي الى استحواذ المصارف الخاصة على الحصة الاكبر من حيث عدد المصارف وتسجل أكثر من (90%) مقارنة بالمصارف الحكومية التي شكلت نسبة متواضعة لم تبلغ (10%).
2. تتسم سياسة المصارف الحكومية بالمجازفة في منحها للائتمان قياسا برؤوس اموالها التي لا تتناسب مع موجوداتها من الاستثمارات المرجحة بالمخاطر، والذي بلغ كمتوسط خلال المدة المدروسة بحدود (82%)، وبالمقابل لم تتجاوز نسبة الائتمان الممنوح من قبل المصارف الخاصة كمتوسط عن (18%)، وهو ما يعكس ضعف دورها التنموي بالقياس الى رؤوس اموالها ولا تسمح بتهيئة المقومات الضرورية لإحداث تنمية حقيقية.
3. ما زالت السوق المصرفية تعاني من اتساع فجوة الفائدة المصرفية بين قبول الودائع ومنح الائتمان والناجمة عن حساسية الموجودات المصرفية للمخاطر تفوق حساسية المطلوبات للمخاطر في تلك السوق مما أضعف الوساطة المصرفية في ممارسة دورها لتحقيق النمو وتحفيز الاقتصاد وهي معضلة ونتاج لضعف التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية.
4. السيولة العالية لدى المصارف نتيجة التحوط للمخاطر افرزت تداعيات خطيرة تمثلت بتدهور الاستثمار وتوليد حالة من الاستنزاف الاقتصادي مما عزز الرغبة في الاستهلاك الخارجي على حساب تدهور المنتج المحلي تحت سياسة الباب المفتوح.
5. ما تزال مؤشرات الكثافة والانتشار المصرفي منخفضة في نسب التغطية للخدمات المصرفية، وهو ما يشير الى ضعف الأداء المصرفي وعدم القدرة في تلبية احتياجات السكان بالشكل المطلوب ومن ثم محدودية التعامل مع المصارف.

المقترحات:

- بناءً على ما سبق من استنتاجات يمكن تقديم بعض المقترحات التي تعزز من دور الجهاز المصرفي في بلوغ الاهداف المرغوبة والتي منها: -
1. تقوية الوساطة المالية على نحو يجعل الادخارات تلبية حاجة الاستثمار عن طريق نظام مصرفي سليم يقتضي حزمة من السياسات المنسجمة مع الاستقرار الكلي والتنمية المرغوبة بهدف التأثير على مناسيب السيولة المصرفية ومنح التمويل المناسب لتهيئة مقومات النمو للقطاع الحقيقي.
 2. تعزيز الاستقرار والعمق المالي يتطلب تقليل التباعد في نقاط الانتشار بين معدلات الفائدة الدائنة والمدينة لتمويل الأنشطة الانتاجية وتوليد قيمة مضافة عالية وتهيئة فرص العمل، اذ ان الوضع الحالي يؤشر ان هناك مخاطر ائتمانية وضعف الثقة بالمقترضين مما يحد من الحصول على الائتمان المطلوب لبناء الاقتصاد الحقيقي.
 3. توفير المقومات اللازمة لتأهيل الجهاز الانتاجي وبما ينسجم مع الموارد المتاحة من خلال منح التسهيلات الائتمانية للمشاريع الانتاجية القادرة على النهوض وتحقيق الوفورات الخارجية للحد من تزايد الاستيرادات سنويا وبما يساهم في تصحيح الخلل في الميزان التجاري.
 4. العمل على التوسع في اتاحة الخدمات المصرفية من خلال فتح فروع جديدة للمصارف القائمة وتقديم التسهيلات المطلوبة لفتح الحسابات المصرفية.

المصادر: -

- 1- ادريس، ياسمين هلال، التحرير المالي ودوره في تحديد اتجاهات الصناعة المصرفية في العراق، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2017.
- 2- خلف، عمار حمد، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 17، العدد 64، 2011.
- 3- علي، احمد ابريهي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012.
- 4- علي، احمد ابريهي، الاقتصاد النقدي: وقائع ونظريات وسياسات، ط1، دار الكتب للنشر، بيروت 2015.
- 5- علي، احمد ابريهي، التمويل وسوق الصرف والتنمية في اقتصاد نفطي، ط2، دار الايام، عمان، 2018.
- 6- الخزرجي، ثريا عبد الرحيم، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة (1980- 2003) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، مجلد 13، عدد 48، 2007.
- 7- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، العدد الثاني عشر، 2022.
- 8- البنك المركزي العراقي، تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي للفصل الاول من عام 2022، العدد التاسع عشر، بغداد، 2022.
- 9- البنك المركزي العراقي، تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي للفصل الرابع من عام 2021، العدد الثامن عشر، بغداد، 2021.

دور الإنفاق الحكومي في النشاط المصرفي والتنمية المستدامة في العراق للمدة (2010-2021)

أ.د. مصطفى كامل رشيد أ.م.د. عامر سامي منير أ.م.د. سهيلة عبد الزهرة

المستخلص

واجه الاقتصاد العراقي بعد عام 2004 استئناف تصدير النفط الخام ؛ ما أدى الى ارتفاع الفوائض الإيرادية التي أصبحت الممول للإنفاق الحكومي التوسعي، يهدف البحث إلى تتبع تأثير الانفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري في النشاط المصرفي بشقيه الادخاري والائتماني، من أجل فهم سلسلة التأثيرات الاقتصادية المالية والمصرفية ومن ثم الحقيقية في مجال التنمية المستدامة للسياسة المالية التوسعية، مشكلة البحث تتمثل بنشاط مالي وتوسعي موجه للأسواق عبر الإنفاق الحكومي تزامن مع نشاط مصرفي غير مستقر في ظل بيئة اقتصادية مضطربة، أثرت سلباً في مقدرة الاقتصاد العراقي على تنفيذ خطته في التنمية المستدامة، فرضية البحث تتمثل في التوسع في الإنفاق الحكومي الذي يعزز من النشاط المصرفي ومن ثم التنمية المستدامة في ظل جودة تخصيص الموارد المالية والطبيعية المتاحة في الاقتصاد، وقد توصل البحث الى ضعف تخصيص الموارد المالية في أوجه الإنفاق الحكومي الجيدة والذي تسبب بتشوّه النشاط المصرفي ، ومن ثم ضعف كبير في الوصول الى اهداف التنمية المستدامة المستهدفة ضمن خطط وزارة التخطيط، أوصى البحث برفع كفاءة تخصيص المالي نحو أوجه الانفاق الاستثماري الحكومي من اجل زيادة عوائده المستقبلية وانخفاض تكاليفه بالقيمة الجارية بما يدعم النشاط المصرفي المعزز للأنشطة الحقيقية الداعمة للتنمية المستدامة.

الكلمات الرئيسية: الإنفاق الحكومي، النشاط المصرفي، التنمية المستدامة، الاقتصاد العراقي.



Abstract

After 2004, the Iraqi economy faced the resumption of exporting crude oil, which led to a rise in revenue surpluses that became the financier for expansionary government spending. In the field of sustainable development of the expansionary fiscal policy, the research problem is represented by an expansionary financial activity directed to the markets through government spending coinciding with an unstable banking activity in a turbulent economic environment, which negatively affected the ability of the Iraqi economy to implement its plans for sustainable development, the research hypothesis is (that the expansion In government spending, it enhances banking activity and then sustainable development in light of the good allocation of financial and natural resources available in the economy). Within the plans of the Ministry of Planning, the research recommended raising the efficiency of financial allocation towards government investment spending in order to increase Its future returns and lower costs in current value, which supports banking activity that promotes real activities that support sustainable development.

Keywords: government spending, banking activity, sustainable development, the Iraqi economy.

المقدمة:

ان تسارع الاحداث الاقتصادية على صعيد العالم اوجد ضرورة ان تتصف السياسات المالية المحلية والدولية بالحصافة والانضباط المولد للبيئة المالية المستقرة، والقادرة على تعزيز الجهود المحلية والدولية الرامية الى تحقيق خطى واسعة في ميدان التنمية الاقتصادية المستدامة، ومحاولة فرض بيئة استثمارية واقتصادية خصبة، تدعو الى إنشاء كيانات اقتصادية متميزة تدعم الأنشطة الإنتاجية من خلال إيجاد بيئة مصرفية فاعلة تحفز الادخار



والائتمان المصرفي المتميز للمشاريع الإنتاجية التي تهتم بصناعة الأسواق والاكتفاء الذاتي والمقدرة على النفاذ في الأسواق الدولية.

عانى العراق من سياسة مالية توسعية ذات نزعة استهلاكية عززت بدورها النشاط الاستهلاكي دون الادخاري لدى الجمهور، ما تسبب بتراجع دور الودائع في تمويل النشاط المصرفي، الامر الذي جعل من الائتمان النقدي ذو مساهمة متواضعة في عمليات التمويل المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة.

اهمية البحث:

تتبع اهمية البحث من الدور المهم للإنفاق الحكومي في تعزيز العمل المصرفي وخلق بيئة اقتصادية مستقرة تسهم في تنفيذ خطط التنمية المستدامة.

مشكلة البحث:

تتمثل بنشاط مالي توسعي موجه للأسواق عبر الانفاق الحكومي تزامن مع نشاط مصرفي غير مستقر في ظل بيئة اقتصادية مضطربة، أثرت سلبا في مقدرة الاقتصاد العراقي على تنفيذ خطته في التنمية المستدامة.

فرضية البحث:

تتعلق فرضية البحث من حقيقة مفادها:

إنّ التوسع في الانفاق الحكومي يعزز من النشاط المصرفي ومن ثم التنمية المستدامة في ظل جودة تخصيص الموارد المالية والطبيعية المتاحة في الاقتصاد.



هدف البحث:

يهدف البحث تتبع تأثير الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري في النشاط المصرفي بشقيه الادخاري والائتماني، من أجل فهم سلسلة التأثيرات الاقتصادية المالية والمصرفية، ومن ثم الحقيقية في مجال التنمية المستدامة للسياسة المالية التوسعية

المبحث الأول الإطار النظري

يعد مفهوم الإنفاق الحكومي أحد طرفي الموازنة العامة؛ إذ يمثل مشترياتها من السلع والخدمات خلال سنة مالية محددة، سواء أكانت هذه السلع والخدمات معدة للاستهلاك الجاري أو الاستثماري. ويمثل الإنفاق الحكومي بشقيه المذكورين جزءاً أساسياً من الطلب الكلي وأداة لتحفيزه. (الداغر 4012، 442)، وتعرف النفقة العامة: إنها مبلغ من النقود تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة 4(العلي 4004، 633).

4- دور الإنفاق الحكومي في النشاط الاقتصادي

يقوم الإنفاق الحكومي بدور رئيس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ إذ تتمكن الحكومة عن طريق زيادة إنفاقها الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) من تنفيذ سياسة مالية توسعية لعلاج حالة الركود التي يعاني منها الاقتصاد أو تقوم بتخفيضه لعلاج حالات التضخم (خضير 2022، 131)

6- كفاءة الإنفاق العام وإنتاجيته

تتمثل كفاءة الإنفاق الحكومي باستخدام المدخلات المتمثلة بذلك الإنفاق بالكيفية التي تؤدي إلى تعظيم المردود الاقتصادي لتحقيق أهداف سياسية مالية و تعد السياسة الانفاقية أحد



اجزائها، أما زيادة انتاجية المنفعة العامة فتكمن في تحقيق عائدات كبيرة من حيث الوفورات في الموازنة العامة (محمد 2013، 463).

إن زيادة انتاجية الانفاق الحكومي تبين مدى فاعلية الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي؛ إذ تبرز تلك الفاعلية عندما يزداد الناتج المحلي الاجمالي بمقدار معين نتيجة زيادة الانفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة.

انتاجية الانفاق الحكومي = التغير في الناتج الانفاق المحلي الحكومي الاجمالي.

ثانياً: النشاط المصرفي

1- مفهوم المصرف التجاري

يعرف المصرف: إنه مؤسسة تستلم النقود على شكل ودائع من الافراد الذين لديهم فائض وتقوم بإقراضها على شكل قروض وسلف للافراد ، ويمثل مكان التقاء عرض الاموال بالطلب عليها ، وقد اعتمدت التشريعات المصرفية الحديثة ومنها التشريع العراقي على اعتبار المصرف شخصاً يحمل تصريحاً لمباشرة الاعمال المصرفية (سعيد 2016 ، 14) .

4- طبيعة النشاط المصرفي

يتمثل النشاط المصرفي في تجميع المدخرات وتوجيهها الى منافذ الاستثمار في الاقتصاد الوطني فضلاً عن تقديم العديد من الخدمات لعملائها. ويمكن توضيح النشاط المصرفي عن طريق بيان الوظائف التي تضطلع بها المصارف التجارية.

قبول الودائع: تعد أبرز وظائف البنوك التجارية، وتمثل الوديعة التزاماً على البنك بصفته المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة.



خلق نقود الودائع: تعد هذه الوظيفة عملية مصرفية غير عادية تتمثل بقيام المصارف التجارية بتقديم قروض للمقترضين تزيد قيمتها عن قيمة الودائع الأولية وبالتالي زيادة عرض النقد.

منح الائتمان: تعد هذه الوظيفة وظيفة اقتصادية مهمة جداً تتمثل بتعبئة المدخرات وتحويلها الى مجالات استثمارية متنوعة.

وظائف أخرى: القيام بالخدمات نيابة عن العملاء، بيع وشراء العملات الاجنبية، خلق ادوات استثمار مالي (إصدار شهادات الإيداع) مساعدة الشركات على بيع إصداراتها من الاسهم الجديدة، منح العملاء البطاقة الائتمانية لتسهيل المعاملات اليومية وتقليل الحاجة الى النقود.

ثالثاً: التنمية المستدامة

1- مفهوم التنمية المستدامة

يقصد بالتنمية الاقتصادية عملية تحول شاملة لكافة مكونات الاقتصاد من خلال تغيير مقصود في قيم ونسب عناصر الانتاج وقطاعاته فضلاً عن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي وكيفية توزيعه بين الاستهلاك والادخار الذي يغذي الاستثمار وبين الأجور والفوائد والأرباح وحركة السلع والخدمات في القطاعين المحلي والخارجي. (معروف 2002، 11).

يلاحظ من التعريف اعلاه عدم الإشارة الى البيئة وتجاهل البعد البيئي في التنمية، هو البعد الذي تثبت أهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية، وعلى هذا الاساس قدمت اللجنة العالمية المهمة بشؤون البيئة والتنمية عام 1987 صياغة مفهوم التنمية المستدامة كما يأتي: التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الاجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها (Engineering 2005, 9)



ان التنمية المستدامة هي النشاط الاقتصادي الذي يؤدي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر من الأضرار والإساءة الى البيئة.

4- ابعاد التنمية المستدامة

البعد البيئي: يتمثل بترشيد استخدام الموارد القابلة للنضوب بهدف ضمان بيئة ملائمة للأجيال القادمة ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات وتحديد الكمية المراد استخدامها بشكل دقيق. (عصام 2011، 46)

البعد الاقتصادي: يتمثل بالتخفيض المستمر في مستويات استهلاك الموارد الطبيعية والطاقة، فضلاً عن انتاج السلع والخدمات بشكل مستمر يمنع حدوث اختلالات اجتماعية تسببها السياسات الاقتصادية.

البعد الاجتماعي: يتضح في تحقيق العدالة من خلال توزيع الدخل القومي وإيصال الخدمات الاجتماعية (صحة، تعليم، اسكان) الى محتاجيها فضلاً عن المشاركة الشعبية في القرارات المؤثرة لأفراد المجتمع.

وقد أكد النموذج الصناعي الراسمالي على أن يكون مستديماً لو حقق التوازن الدقيق بين الابعاد اعلاه.

مما تقدم يمكن ان نستنتج ان الإنفاق الحكومي باعتباره أحد بنود الطلب الكلي ويمثل عنصر حقن في الاقتصاد القومي يسهم زيادة الدخل القومي، وبالتالي زيادة الادخار وهذا ينعكس في زيادة الودائع لدى المصارف التجارية مما يعزز قدرتها على منح وزيادة القروض التي يمكن استثمارها في القطاعات المنتجة وبالتالي توفير مصادر إيرادية للحكومة، لتسهم في دعم

خطط التنمية المستدامة وتحقيق المواءمة بين أبعادها الثلاثة (اقتصادي، بيئي، اجتماعي)
في ظل بيئة اقتصادية مستقرة بعيداً عن حالي الركود والتضخم.

المبحث الثاني: تحليل متغيرات ومؤشرات البحث في العراق

أولاً: تطور الإنفاق الحكومي

وفق جدول 1 (إنّ الإنفاق الحكومي الجاري بلغ عام 2012 (54580) مليار دينار واخذ بالتزايد حتى بلغ عام 2014 (86568) مليار دينار، وقد تراجع عام 2015 ليصل الى (56916) مليار دينار متأثراً بأزمة أسعار النفط وهجمات التنظيم الإرهابي عام 2014. وبعدها استمر بالتزايد حتى بلغ عام 2012 (87301) مليار دينار، ثم تراجع عام 2022 متأثراً بأزمة جائحة كورونا، ان الاستمرار في تزايد الإنفاق الجاري خلال أغلب مدة البحث قد أسهم بشكل كبير في تركيز النزعة الاستهلاكية في الاقتصاد العراقي.

أما الإنفاق الاستثماري اتخذ مساراً متذبذباً طيلة مدة البحث؛ بلغ عام 2012 (15553) مليار دينار في حين بلغ عام 2013 (40380) مليار دينار، وفي عام 2017 وصل الى 16464 مليار دينار وقد بلغ عام 2021 (3652) مليار دينار، ان تذبذب المسار الزمني للإنفاق الاستثماري انما يؤكد حقيقة عدم اعتماد منهاج استثماري لإعادة بناء البنى التحتية والمرافق العامة المدمرة بالكامل لتكون قاعدة انطلاق تنمية مستدامة في المستقبل. إنّ المسار الزمني لاجمالي الإنفاق الحكومي يؤكد هيمنة الإنفاق الجاري عليه حيث اتصف بالتزايد أغلب مدة البحث.



جدول 1 (الانفاق الجاري والاستثماري وحصلتها من الانفاق الحكومي في العراق للمدة 2012-2004) مليار دينار

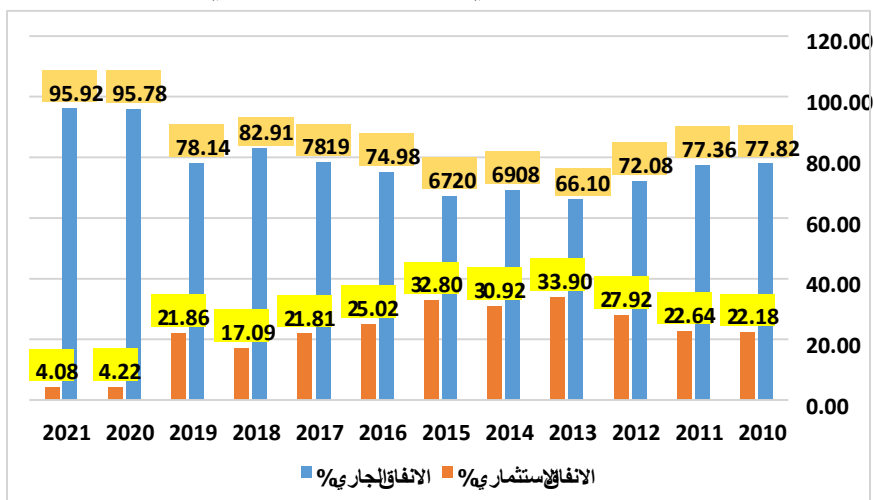
السنوات	الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري	اجمالي الانفاق	الانفاق الجاري %	الانفاق الاستثماري %
2004	27597	3924	31521	87.55	12.45
2005	27066	3765	30831	87.79	12.21
2006	34917	2576	37493	93.13	6.87
2007	32719	6588	39307	83.24	16.76
2008	52301	14976	67277	77.74	22.26
2009	45941	6626	52567	87.40	12.60
2010	54580	15553	70133	77.82	22.18
2011	60925	17832	78757	77.36	22.64
2012	75788	29350	105138	72.08	27.92
2013	78746	40380	119126	66.10	33.90

2014	86568	38752	125320	69.08	30.92
2015	56916	27777	84693	67.20	32.80
2016	55162	18408	73570	74.98	25.02
2017	59025	16464	75489	78.19	21.81
2018	67052	13820	80872	82.91	17.09
2019	87301	24422	111723	78.14	21.86
2020	72873	3208	76081	95.78	4.22
2021	85874	3652	89,526	95.92	4.08



يؤكد الشكل (2) النمو السنوي للإنفاق الجاري الذي تراوح بين (25522%) عام 2021 كحد أقصى و(6651%) عام 2013 كحد أدنى، وان النمو السنوي للإنفاق الاستثماري قد تراوح هو الآخر بين (3258%) عام 2015 كحد أقصى و(4528%) عام 2021 كحد أدنى، ومن الشكل (2) يمكن التأكد من هيمنة الإنفاق الجاري على الإنفاق الاستثماري، وهذا يعني ان الحكومة تقوم بتعويض الجزء المفقود من التنمية المستدامة (ضعف الإنفاق الاستثماري على البنى التحتية) الضروري لبناء قاعدة اقتصادية متينة لانطلاق النهضة الاقتصادية المرتقبة لأكثر من عقدين من الزمان، على شكل انفاق جاري اقله استهلاكي غير داعم لدورة الدخل والإنتاج المحلي.

الشكل 1 النمو السنوي للإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري في العراق للمدة 2010-2021 %



المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى بيانات الجدول (1).

ثانياً: تطور الادخار والودائع الائتمان النقدي

يتبين من الجدول (2) أن الادخار بلغ عام 2021 (58308) مليار دينار وقد تزايد حتى بلغ عام 2013 (68855) مليار دينار، وتراجع عام 2014 بسبب أزمة أسعار النفط العالمية حتى بلغ

(101141) مليار دينار، وقد اخذ بالتراجع على نحو كبير حتى وصل عام 2217 (71159) مليار دينار، أما عام 2021 فقد بلغ (91816) مليار دينار، إن التذبذب الكبير في الادخار إنما يعني وجود تذبذب في الدخل بسبب تقلب بيع النفط الخام وانخفاض وعي الجمهور بالادخار وترسيخ النزعة الاستهلاكية. في حين شهد الاتجاه الزمني لاجمالي الودائع بالتزايد خلال مدة البحث ولعل هذا كان بسبب هيمنة الودائع الحكومية التيسيرية لانشطة القطاع الحكومي المترهل والكبير.

أما الائتمان النقدي فقد شهد هو الآخر اتجاهاً زمنياً متصاعداً خلال مدة البحث ما يعني ان المصارف تزاوّل نشاطاً ائتمانياً مناسباً لحركة الودائع، وهو ما يعزز من نمو الأنشطة والفعاليات الاقتصادية اليومية وان كان اغلبها تبادلي وتجاري وليس استثماري او انتاجي الا في اضيق الحدود بسبب ظروف الاقتصاد غير المستقرة الناشئة ؛ بسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي وانتشار الفساد الإداري والمالي والفئوي والمحاصصة في النظام السياسي؛ حيث بلغ الائتمان النقدي عام 2012 (11721) مليار دينار وقد اخذ يتطور حتى بلغ عام 2015 (36752) مليار دينار، في بلغ عام 2021 (52971) مليار دينار.

جدول (3) الادخار واجمالي الودائع والائتمان النقدي في العراق للمدة 2010-2021 (مليار دينار)

السنوات	الادخار	اجمالي الودائع	الائتمان النقدي
2010	58308	47947	11721
2011	92903	56150	20344
2012	106040	62005	28438
2013	113225	68855	29952
2014	101141	74073	34123
2015	48809	64344	36752
2016	48136	62398	37180
2017	71159	67048	37952
2018	108322	76893	38486
2019	103145	82106	42052
2020	45251	84924	49817
2021	91816	96071	52971

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، سنوات متنوعة.

ثالثاً: تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والادخار والائتمان النقدي وإجمالي الودائع

يتضح من الجدول (3) وشكل (2) الجزء (أ) إن الاتجاه الزمني للإنفاق الجاري جاء متقارباً الى حد ما مع الادخار، ما يعني ان الإنفاق الحكومي الجاري يحقن الدخل ومن ثم يتحقق الادخار، اما الإنفاق الاستثماري فإن مساره الزمني غير مرتبط تماماً بالمسار الزمني للادخار، ما يعني ضعف



تأثير الانفاق الاستثماري في تكوين رأس المال وتوليد قرارات الاستثمار ومن ثم ضعف التأثير في الناتج والدخل ومن ثم الادخار. اما الشكل (2) الجزء (ب) فإنه يؤكد حقيقة ارتباط المسار الزمني للانفاق الجاري بالودائع المصرفية ، حيث يأتي التأثير من آليتين هما: الأولى من الانفاق الجاري الى الدخل والادخار ومن ثم الودائع المصرفية، والثانية من الإنفاق الجاري الى الودائع الحكومية في المصارف بسبب حركة النشاط التشغيلي اليومي لفعاليات القطاع الحكومي. في حين المسار الزمني للانفاق الاستثماري لا يرتبط تماما بالمسار الزمني للودائع المصرفية. والشكل (2) الجزء (ج) إنما يؤكد حقيقة ضعف الارتباط في المسار الزمني بين الانفاق الحكومي بنوعيه الجاري والاستثماري والمسار الزمني للتمويل المصرفي (الأئتمان النقدي)، هو ما يعني ان الانفاق الحكومي غير قادر على إرساء بيئة عمل اقتصادية ناجحة، تتفاعل فيها مكونات الاقتصاد الكلي، حيث يشير الجدول (3) والشكل (2) الجزء (ج) الى عدم مقدرة الانفاق الحكومي على دعم بيئة الاقتصاد الكلي وانجاح عملية التنمية الاقتصادية ،وان النشاط التمويلي المصرفي غير قادر على توليد أي إيرادات عامة ناشئة من عمل الأنشطة الاقتصادية ممكن ان تمول ذلك الانفاق الحكومي .

جدول (3) الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري والادخار والائتمان النقدي واجمالي الودائع في العراق للمدة (2010-2021) (مليار دينار)

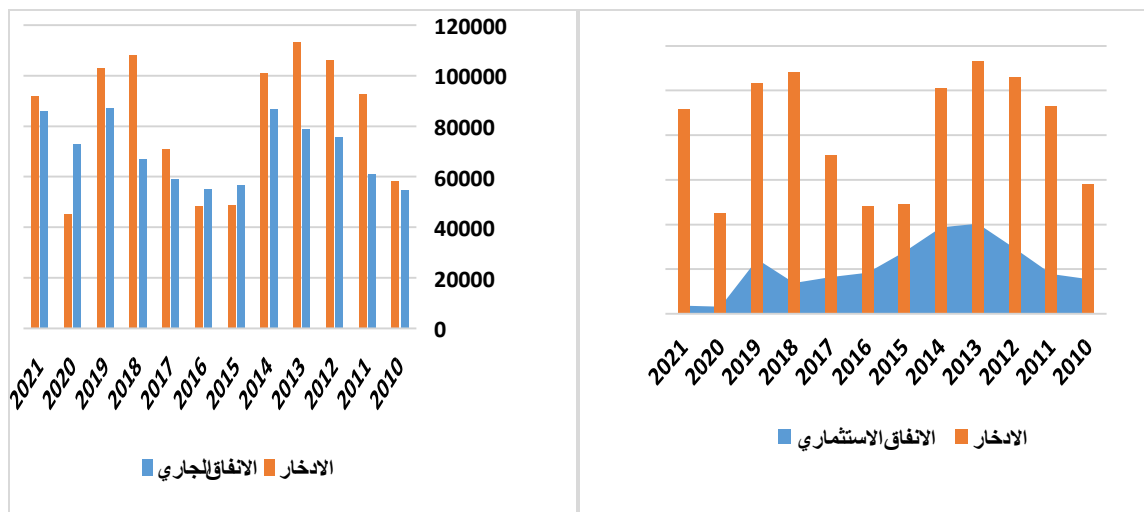
السنوات	الانفاق الجاري	الانفاق الاستثماري	الادخار	الائتمان النقدي	اجمالي الودائع
2010	54580	15553	58308	11721	47947
2011	60925	17832	92903	20344	56150
2012	75788	29350	106040	28438	62005
2013	78746	40380	113225	29952	68855
2014	86568	38752	101141	34123	74073
2015	56916	27777	48809	36752	64344
2016	55162	18408	48136	37180	62398
2017	59025	16464	71159	37952	67048
2018	67052	13820	108322	38486	76893
2019	87301	24422	103145	42052	82106
2020	72873	3208	45251	49817	84924
2021	85874	3652	91816	52971	96071

المصدر: 1-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة المحاسبة، سنوات متنوعة.

2-البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، سنوات متنوعة.



الشكل (2) مقارنة بين متغيرات البحث في العراق للمدة 2010-2021



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

يتضح من الجدول (4) ان النمو السنوي للادخارات تراوح بين (252%12) ~ - وان النمو السنوي للانفاق الجاري قد تراوح بين (252%3) ~ - (25%34)، وان النمو السنوي للانفاق الاستثماري تراوح بين (57%13) ~ - (66%26)، وان النمو السنوي للودائع المصرفية تراوح بين (42.42%4) ~ - (16.16%)، وان النمو السنوي للائتمان النقدي قد تراوح بين (102%11) ~ (13.1%). وبشكل عام فان الجدول (2) يثبت حقيقة عدم الاتساق بين معدلات النمو السنوية بين متغيرات البحث، ما يعني ان لكل متغير عوامل خاصة تؤثر فيه، ومن ثم فان اليات انتقال التأثير سوف تضعف الى حد ما، وسيكون دور الدولة عبر

السياسة المالية ضارًا أكثر من نفعه، وهو ما يتطلب إعادة النظر وتقييم هذا الدور من أجل تعزيز بنية الاقتصاد المحلي.

جدول (4) النمو السنوي للاذخار والانفاق الحكومي والودائع والائتمان النقدي في العراق للمدة (2010-2021)

السنوات	نمو الادخار السنوي	نمو الانفاق الجاري السنوي	نمو الانفاق الاستثماري السنوي	النمو السنوي للودائع	نمو الائتمان النقدي السنوي
2010	61.29	18.80	134.73	24.27	105.99
2011	59.33	11.63	14.65	17.11	73.57
2012	14.14	24.40	64.59	10.43	39.79
2013	6.78	3.90	37.58	11.05	5.32
2014	-10.67	9.93	-4.03	7.58	13.93
2015	-51.74	-34.25	-28.32	-13.13	7.70
2016	-1.38	-3.08	-33.73	-3.02	1.16
2017	47.83	7.00	-10.56	7.45	2.08
2018	52.23	13.60	-16.06	14.68	1.41
2019	-4.78	30.20	76.71	6.78	9.27
2020	-56.13	-16.53	-86.86	3.43	18.47
2021	102.90	17.84	13.84	13.13	6.33

المصدر:

من عمل الباحثين استنادا الى بيانات الجدول (3).



كما ويؤكد الجدول (5) من خلال مؤشر نسبة الادخار الى الناتج المحلي التي تراوحت بين (42575% (كحد اقصى عام 2011) و 22552% عام 2022، ان الوعي الادخاري ضعيف جدا ومن ثم انعكس ذلك سلبا في المؤشر الثاني وهو نسبة الودائع الى الادخار، على الرغم من ضعف نسب الادخار خلال مدة البحث، لكنها مولت الودائع على نحو متباين، عدا النسب التي تجاوزت (122%) بسبب تجاوز الودائع مقدار الادخار بسبب حركة النشاط الحكومي اليومي وما نتج عنه من إيداع حكومي مباشر لتمويل فعاليات القطاع الحكومي، نجد ان نسبة المؤشر تراوحت بين (58547% ~ 44.12%)، ولعل تذبذب قيم المؤشر يدل على عدم استقرار العلاقة الدالية بين المتغيرين طيلة مدة البحث. كما تؤكد نسب مؤشر نسبة الائتمان النقدي الى الودائع ضعف العلاقة الممتدة من الانفاق الحكومي باتجاه الادخار والودائع المصرفية وصولا الى الائتمان النقدي الذي تم توجيهه الى تمويل الأنشطة الاقتصادية الحقيقية خلال مدة البحث، حيث تراوحت بين (21.21% ~ 22.42%) وبشكل عام يمكن القول ان الودائع المصرفية قد مولت ما يقارب نصف الائتمان المصرفي طيلة مدة البحث، هو ما يعزز ضعف التأثير التدخلي للنشاط الحكومي في الحياة الاقتصادية.

جدول (5) مؤشر الادخار الى الناتج، الودائع الى الادخار والائتمان النقدي الى الودائع في العراق

للمدة 2010 - 2021

السنوات	الادخار/الناتج	الودائع/الادخار	الائتمان النقدي/الودائع
2010	35.98	82.23	24.45
2011	42.75	60.44	36.23
2012	41.71	58.47	45.86
2013	41.39	60.81	43.5
2014	37.98	73.24	46.07
2015	25.07	131.83	57.12
2016	24.44	129.63	59.59
2017	32.10	94.22	56.6
2018	40.28	70.99	50.05
2019	37.35	79.6	51.22
2020	20.59	187.67	58.66
2021	30.46	104.63	55.14

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى بيانات الجدول (1).

الاستنتاجات

1. ضعف تخصيص الموارد المالية في أوجه الانفاق الحكومي الجيدة تسبب بنشوء النشاط المصرفي ومن ثم ضعف كبير في الوصول الى اهداف التنمية المستدامة المستهدفة ضمن خطط وزارة التخطيط.
2. هيمنة الانفاق الجاري على اجمالي الانفاق الحكومي دون الاستثماري، مما تسبب باهمال كبير لمشاريع البنى التحتية المولدة للاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.
3. ارتفاع معدلات النمو السنوي للانفاق الجاري المرتبط مع الإيرادات النفطية ركز النزعة الاستهلاكية لدى الجمهور، ما أدى الى تراجع رغبة الجمهور في الادخار مقابل ارتفاع معدلات الاستهلاك الضروري والترفي.
4. اتساق التقلبات الحاصلة بين الانفاق الجاري والادخار والودائع في اغلب سنوات البحث انما يؤكد حقيقة الارتباط بين الإيرادات النفطية والانفاق الجاري والادخار المحلي على الرغم من محدوديته ومن ثم الودائع المصرفية على الرغم من هيمنة الودائع الحكومية عليها.
5. عد اتساق التقلبات الحاصلة الانفاق الاستثماري والادخار والودائع بسبب اهمال المشرع المالي للنفقات الاستثمارية لاسباب تتعلق بعدم استقرار الظرف الأمني والسياسي ومن ثم الاقتصادي، فضلا عن الأسباب السياسية المتعلقة بالشعبية وحصص الناخبين من الأصوات وغيرها.
6. عدم اتساق كلا من الانفاق الجاري والاستثماري مع الائتمان المصرفي بسبب هيمنة التمويل الحكومي على التمويل الخاص، والناتج من اتساع حجم القطاع الحكومي وما ارفقه من تمويل لفعالياته اليومية.

التوصيات

1- رفع كفاءة التخصيص المالي نحو أوجه الانفاق الاستثماري الحكومي من اجل زيادة عوائده المستقبلية وانخفاض تكاليفه بالقيمة الجارية بما يدعم النشاط المصرفي المعزز للأنشطة الحقيقية الداعمة للتنمية المستدامة.

2- ترشيد الانفاق الجاري بحدود الموازنة العامة والايادات النفطية المتحققة، وربط الانفاق الاستثماري بمقدار العجز العام والمقدرة على الاقتراض المحلي والخارجي.

3- توعية الجمهور بضرورة التخلي عن النزعة الاستهلاكية واعتماد ترشيد الانفاق الاستهلاكي وزيادة معدلات الادخار المحلي، وجعله القناة الأهم في تمويل النشاط المصرفي من خلال حركة الودائع بكافة أنواعها.

4- توسيع النشاط المصرفي الائتماني الموجه للقطاع الخاص وبالخصوص الأنشطة الاستثمارية الصغيرة ومنتاهية الصغر، ودعم تجارب حاضنات الاعمال التكنولوجية المعززة للآثر التنموي في الاقتصاد المحلي.

المصادر:-

- 1- العلي : عادل فليح ، المالية العامة والتشريع المالي ، جامعة الموصل ،العراق 2004 .
- 2- محمد : عمرو هشام ، المالية العامة والسياسة المالية وتطوراتها الحديثة ، مكتب العراق ، بغداد , 2013 .
- 3- سعيد : عبد السلام لفته ، ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي ، مكتبة الذاكرة ، بغداد , 2016 .



4-الداغر : محمود محمد ، علم الاقتصاد الكلي نظريات وسياسات ، مؤسسة تائر العصامي ،
بغداد ، 2011 .

5-خضير : منعم احمد ، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات ، دار وائل للنشر ، عمان –
الأردن ، 2011 .

6-معروف : هوشيار ، دراسات في التنمية الاقتصادية است ارتيجية التصنيع والتحول الهيكلية
، دار صفاء للنشر ، الأردن 2002 .

7-سعود : عصام عبد الخضر ، اصلاح الموازنة العامة وعلاقتها بالتنمية المستدامة تجارب
مختارة مع اشارة خاصة للع ارق ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادرة والاقتصاد – الجامعة
المستنصرية ، 2011 .

8-Engineering for Sustainable Development , The Royal Academy of
Engineering London 2005



دور قروض المصرف الزراعي التعاوني في التنمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة (محافظة بابل انموذجا)

أ.م.د. شيماء رشيد محيسن م. ندى عباس التميمي

المستخلص

يُعد المصرف التعاوني الزراعي من المصارف المتخصصة المساهمة في تنمية المشاريع الصغيرة التي تدعم الاقتصاد وتم اختيار محافظة بابل ؛ لأنها تضم مساحات زارعية واسعة ، ويهدف البحث الى بيان مساهمة قروض المصرف الزراعي في تنمية وتمكين الفلاحين و دعم وتوسيع المشاريع الصغيرة كذلك المساهمة في حل بعض المشاكل الاقتصادية من خلال تشغيل الايدي العاملة وتحسين المستوى المعاشي للأفراد، وتتلخص مشكلة البحث) في السؤال الآتي : هل المصرف الزراعي له اثر في تنمية ودعم المشاريع الصغيرة عن طريق القروض الممنوحة في ضوء فرضية البحث؟ إنَّ هناك أثر إيجابي للقروض في تنمية المشاريع الزراعية مما يسهم في النهوض بالقطاع الزراعي وتحسين أوضاع الفلاحين بالاعتماد على تحليل البيانات المتاحة، و قد تم نفي الفرضية ؛لأنَّ اغلب القروض لم يتم استخدامها لأغراض زارعية لأنها تمنح بسهولة وبالتالي لم يكن لها دور إيجابي على التنمية الاقتصادية في محافظة بابل.

الكلمات المفتاحية:

القروض، المصرف الزراعي التعاوني، التنمية الاقتصادية، المشاريع الصغيرة



ABSTRACT

The Agricultural Cooperative Bank is one of the specialized banks that contribute to the development of small projects that support the economy, and the province of Babel was chosen because it includes large agricultural areas. By employing the labor force and improving the standard of living for individuals, the research problem is summarized (Does the agricultural bank have an impact on the development and support of small projects through loans granted in the light of the research hypothesis that there is a positive impact of loans in the development of agricultural projects, which contributes to the advancement of the agricultural sector and the improvement of the conditions of farmers And based on the analysis of the available data, the hypothesis was denied because most of the loans were not used for agricultural purposes because they are granted easily, and therefore they did not have a positive role on the economic development in Babil Governorate.

Keywords: loans, Agricultural Cooperative Bank, economic development, small projects.

المقدمة:

يعد المصرف الزراعي التعاوني المصدر الرئيس للإقراض وتمويل القطاع الزراعي بالقروض المختلفة في العراق، بما يتميز بها المصرف مما جعله في مقدمة المصارف في مجال خبرته التي امتدت لأكثر من ثمانية عقود استطاع من خلالها كيفية التعامل مع سكان الري تعاملاً خاصاً بالأمر الاقتصادي والمالية وذلك لدعم القطاع الزراعي والمحافظة على أمواله من التسرب وعدم السداد في معظم الظروف التي مر بها العراق.



تحظى المشروعات الصغيرة والمتوسطة عامة والزراعية منها خاصة باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم ؛ لأهمية الدور الحيوي الذي تلعبه في عمليات التنمية والتطور الاقتصادي وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم ، إذ إن لهذه المشروعات دورًا كبيرًا في الارتقاء بمعدلات النمو وتحريك النشاط الاقتصادي مما يتطلب إقامة مثل هذه المشروعات ، وكذلك جميع القطاعات الاقتصادية في العراق لا سيّما القطاع الزراعي نظرًا لأهمية هذا القطاع في توفير الغذاء للسكان ولا تتوقف أهمية تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة عند هذا الحد بل تتعداها الى ما لهذه المشروعات من دور يمكن ان تلعبه في حل مشكلة البطالة السائدة في البلاد لا سيّما بين الشباب غير أن هذه المشروعات تتطلب رؤوس أموال لازمة لتمويل مثل هذه المشروعات الصغيرة في محافظاتهم ؛ وذلك لضعف القدرة التمويلية لدى العديد منهم والراغبين في الاستثمار لكن المقدرة المالية تقتصرهم ، وعليه إنّ عملية النهوض في القطاع الزراعي تتطلب تضافر الجهود من الخدمات المصرفية المقدمة الى الفلاحين.

مشكلة البحث

هل المصرف الزراعي له اثر في تنمية ودعم المشاريع الصغيرة عن طريق القروض الممنوحة؟

اهمية البحث

اهمية البحث تأتي من ان القطاع الزراعي قطاع مهم ويعاني من ازمات، لذلك يجب توفير القروض للنهوض به وتحسين الاوضاع.



هدف البحث:

بيان دور المصرف الزراعي في دعم وتنمية المشاريع الصغيرة في محافظة بابل وأثرها الاقتصادي.

فرضية البحث:

نفترض ان هناك اثرًا ايجابيًا للقروض في تنمية المشاريع الزراعية مما يسهم في النهوض بالقطاع الزراعي وتحسين أوضاع الفلاحين.

هيكلية البحث:

لوصول الى هدف البحث تم تقسيمه على ثلاثة

مباحث الحد ود المكانية والزمانية الحدود

المكانية: محافظة بابل.

الحدود الزمانية: للمدة 2008-2021

المبحث الأول الإطار النظري لمفهوم المشاريع الصغيرة

أولاً: مفهوم المشاريع الصغيرة

إنّ مفهوم المشاريع الصغيرة حوله اختلافات قائمة سواء في الدول المتقدمة او النامية ؛ إذ ليس هناك مفهوم محدد له ؛ بسبب طبيعة النظام الاقتصادي في الدولة ويمكن تعريف المشروع بشكل عام بأنه مجموعة من الانشطة المتداخلة والمترابطة مع بعض ويستخدم فيها العديد من الموارد المتوفرة لتحقيق منافع وارباح قد تكون خاصة او تعاونية او دولية (د. ابو سمرة، 2000، :83).



وعرف البنك الدولي المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي تضم اقل من خمسين موظفًا ويختلف من دولة لأخرى فمثلا في السويد مئتين عاملاً، اما في كندا وأستراليا تسعة وتسعون عاملاً (د. أبو غزالة 2002: 7)

وعرفت لجنة الامم المتحدة للتنمية والصناعة UNIDO المشاريع الصغيرة) بأنها المشاريع التي يديرها شخص واحد) المالك (ويتحمل المسؤولية الاستراتيجية والتكتيكية ويضم عددًا من الاف ارد يت اروح بين (00-20) عاملاً (د. رشيد 2008: 087).

وعرفت المشاريع الصغيرة في العراق بانها المنشأة المستقلة في الملكية والادارة ولها نصيب محدود في السوق وذات ارتباط عائلي يكون الرئيس) مالك المشروع (او بالمشاركة مع الاقارب والاصدقاء ويعمل فيها اقل من 00 اف ارد (د. خوني، د. حساني، 2003: 8).

ثانياً: خصائص المشاريع الصغيرة

تتصف المشاريع الصغيرة بمجموعة من الخصائص منها: -

0. انخفاض تكاليف التأسيس ويتمثل في قلة رأس المال لإنشائها لاسيما انها تتصف ببساطة.

(Wolf.J.A.andpett.T.L,2006:180 .) وسهولة هيكلها الاداري والتنظيمي

2. توفير فرص عمل ويكون الاتصال مباشراً بين المالك والعاملين مما ينعكس إيجابياً

على انتاجيتهم نتيجة العمل بروح الفريق الواحد (د. القهوي ، د.ليث ، 2002: 20)

ثالثاً: اهمية المشاريع الصغيرة

المشروعات الصغيرة تمثل أهمية كبيرة في كل الدول حول العالم سواء الدول المتقدمة أو النامية ؛ نظراً لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، إذ



أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا سيّما بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة. ويأتي الاهتمام المتزايد – على الصعيدين الرسمي والأهلي – بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ لأنها فضلاً عن قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، يقل حجم الاستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل. (المحروق، و إيهاب، 2002).

1. أهمية المشروعات الصغيرة على الاقتصاد الكلي

تتلخص أهمية المشروعات الصغيرة على الصعيد العالمي في (حرب، 2002: 000-

020):

- أ- في ظل الظروف الاقتصادية السائدة وتفشي الفقر لا سيّما في مجتمعات الدول النامية يعدّ انشاء المشروع الصغير من الوسائل الناجحة لتوليد الدخل للعاملين فيها.
- ب- تعتبر من أفضل الطرق للحد من مشكلة البطالة من خلال توفير فرص العمل وبكلفة اقل من كلفة توفيرها في المشروعات الكبيرة والمشاريع الحكومية.
- ت- إن للمشروعات الصغيرة قدرة على انتاج السلع والخدمات القابلة للتصدير ولديها قدرة على انتاج سلع وخدمات بديلة لتلك المستوردة وبالتالي زيادة الاحتفاظ بالعملات الاجنبية.
- ث- تساهم في رفع مستوى الناتج الاجمالي.
- ج- تساهم في التخفيف من حدة التضخم من خلال توظيف الاموال المعطلة واستخدامها في عملية الانتاج وتوليد الدخل.

2. أهمية المشروعات الصغيرة على مستوى المجتمع

تبرز أهمية المشروعات الصغيرة على مستوى المجتمع من خلال دورها في أنها (الورد وياس، بدون سنة: 07):

- أ- انها تتطلب استثمارات رأسمالية لكل فرص العمل التي يمكن توافرها.
- ب- تعد محركاً للنمو الاقتصادي.
- ت- تعمل هذه المشروعات على زيادة مشاركة المرأة في الانشطة المولدة للدخل.
- ث- تهيئ هذه المشروعات فرصاً لتكوين قواعد بشرية تتمتع بخبرات ومهارات يمكن أن تساهم في تطوير القطاع الصناعي.
- ج- إنها تعد وسيلة لاستثمار المواد الاولية وتؤدي الى تنمية وحماية الصناعات التقليدية ومصدر لتزويد الصناعات الكبيرة بالكثير من احتياجاتها.
- ح- انها تتناسب مع متطلبات السوق المحلية لاسيما في الدول النامية التي تعاني من صغر حجم السوق وانخفاض القدرة الشرائية لدى المواطنين.

المبحث الثاني

واقع المصرف الزراعي التعاوني

اولاً: نبذة عن المصرف الزراعي التعاوني

تأسس المصرف الزراعي الصناعي التعاوني بموجب القانون رقم (10) لسنة (1981) وفي عام (2000) تم فصل المصرف الزراعي عن المصرف الصناعي بموجب القانون رقم (30) ، (المشهداني ، العبيدي ، 2008: 011)، والمصرف الزراعي يمول النشاط الزراعي بكافه انواعه ولآجال مختلفة.



ثانياً: القروض الممنوحة

يقدم المصرف الزراعي التعاوني الكثير من القروض، تصنف حسب المعايير المختلفة كما يأتي:

أ- حسب الاغراض الممنوحة من أجلها:

1. قروض التجهيزات الزراعية: وهي قروض تخصص لتجهيز البيوت البلاستيكية والمستلزمات الزراعية الاخرى كالمرشات والبذور والاسمدة.
 2. قروض التسويق الزراعي: هي قروض تخصص لإكمال العملية التسويقية كالنقل وغيرها من الخدمات التسويقية.
 3. قروض مشاريع الدواجن: وهي قروض تمنح لإنشاء حقول الدواجن وقاعاتها وترميم وإعادة تأهيل الحقول القديمة.
 4. قروض الثروة الحيوانية: هي قروض تمنح لإنشاء مشاريع الثروة الحيوانية المختلفة مثل تربية العجول والماعز والاعنام والابقار وغيرها.
 5. قروض المكائن والآلات الزراعية: تمنح لغرض شراء الحاصدات والساحبات وصيانتها وشراء مكائن الرش والمحاريث وغيرها.
 6. قروض إنشاء البساتين وتطويرها.
 7. قروض إنشاء المعامل الزراعية مثل معامل العلف والجرش وغيرها.
 8. قروض حفر الآبار ومشاريع الري كري الانهر.
 9. قروض استصلاح الاراضي الزراعية للتخلص من الاملاح وغسل الترب وغيرها.
- ب- القروض الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني حسب آجالها:

1. قروض قصيرة الأجل: هي القروض التي تقل مدتها عن سنة واحدة وتستخدم الموسم الانتاجي وغيرها من الاغراض قصيرة الاجل وتتميز هذه القروض بقصر دورة رأس المال فيها.



2. **قروض متوسطة الأجل:** هي القروض التي لا يتجاوز أجل منحها سبع سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل والتجهيزات الانتاجية وغيرها، وان هذه المدة قد تجمد اموال المصرف فضلاً عن المخاطر الاخرى التي قد تلحق بهذه القروض.

3. **قروض طويلة الاجل:** هي القروض التي توجه للاستثمارات طويلة الاجل تفوق في الغالب مددها سبع سنوات وتمتد الى أكثر من عشرين سنة، تمويل لشراء الاراضي والعقارات والمباني وتعتمد على مصادر ادخارية طويلة الاجل وتسهم في تكوين البنى التحتية الزراعية.

المبحث الثالث: دور قروض المصرف الزراعي التعاوني في تنمية المشاريع الصغيرة:

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضرورة ملحة لا بد منها من اجل خدمة التنمية الزراعية، ولها دور كبير وأهمية في زيادة وتحسين الانتاج وتشغيل الاف العاطلين عن العمل، ويعد الدعم الحكومي المحرك الرئيس لها، إذ إن هناك العديد من المحاصيل الزراعية التي تنتج المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لطبيعة تلك المحاصيل.

إن المشروعات الصغيرة تتمتع بالعديد من المميزات التي تفتقر اليها المشاريع الكبيرة، لذا ارتفعت الاهمية النسبية لهذه المشاريع نسبة 90% من إجمالي المشاريع الاقتصادية العاملة في العديد من الدول.

وقد حظيت هذه المشاريع باهتمام العلماء والباحثين من شتى الاختصاصات فتعددت الدراسات والبحوث الاقتصادية والادارية التي اكدت اهمية الدور الذي تلعبه هذه المشاريع في تحقيق التنمية الشاملة وفي معالجة مشكلة البطالة بين الشباب وفي استغلال الموارد الاقتصادية المحلية والتعويض عن الاستيراد، الا أن هذه المشاريع لا سيما في الدول النامية ومنها العراق تواجه الكثير من الصعوبات والتحديات (الداخلية) (الذاتية) (الخارجية)، ولعل اعقد وأصعب مشكلة تواجهها هي المشكلة المالية والتمويلية وما يرتبط بها من جوانب مختلفة.

يعد التمويل من أهم العناصر الأساسية للنهوض بواقع المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة لكي تؤدي وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، فهي تسهم في زيادة الانتاج وتوفير الغذاء من جهة ،وتشغيل عشرات الالاف من العاطلين عن العمل من جهة أخرى، وقد تعددت أنواع الدعم الحكومي الا أن أهمها الاقراض من خلال المصرف الزراعي التعاوني، إذ اعتمدت المشروعات الزراعية الصغيرة لاسيما حقول الدواجن الصغيرة كليا على قروض المصرف الزراعي التعاوني والتي كانت تتم من دون فائدة وفترات تسديد مريحة ولذلك تم إنشاء اكثر من 8 الاف حقل صغير خلال عقدي سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، فضلاً عن القروض التشغيلية لتلك المشروعات.

• أهمية القروض المصرفية:

تعد القروض المصرفية المورد الاساس الذي يعتمد عليه المصرف في الحصول على أي إيرادات؛ إذ تمثل الجانب الاكبر من استخداماته (الدسوقي، 2000: 200)، لذلك تولي المصارف القروض المصرفية عناية خاصة لما تمثله من نسبة كبيرة ضمن اصولها العاملة، وتعد القروض المصرفية من العوامل المهمة لعملية خلق الائتمان التي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول (كمية وسائل الدفع) وللقروض دور مهم في تمويل حاجة الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات؛ فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية وتوزيع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة والحصول على مستلزمات الإنتاج ذاتها من المعدات والآلات، وتساعد القروض الوسيطاء (تجار الجملة والتجزئة) في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها أما بالند أو بالآجل وباختصار تستخدم القروض في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، ويعني ذلك ان منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه فتعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة العمالة

وزيادة القوة الشرائية التي ساعدت على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة (عبد الحميد, 2000: 200-201) .

فضلاً عن ان العديد من المصارف تركز على منح القروض بهدف زيادة نسبة الأرباح المصرفية (Wild, Subramapya, & Halsey, 2007: 61)

• المصرف الزراعي التعاوني محافظة بابل

جدول 1

قروض صغار الفلاحين الممنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني للمدة (2008-2021)

السنة	قروض صغار الفلاحين مليون دينار	معدل التغير %	عدد المشاريع 3	معدل التغير %
1	2	3	4	5
2008	26875000	-	8	-
2009	131391668	388.9	13	700
2010	323765002	146.4	19	62.5
2011	12411668	-96.16	27	46.15
2012	206701668	1655	26	42.10
2013	2261016668	9.38	28	-3.70
2014	2338816668	3.44	28	-4.84
2015	2418816668	3.43	35	12
2016	2438816668	0.862	35	25
2017	2458816668	0.820	35	0
2018	2458816668	0	35	0
2019	2458816668	0	35	0
2020	2458816668	0	35	0
2021	2458816668	0	35	0

المصدر بيانات المصرف الزراعي التعاوني محافظة بابل /العمود 2،4 احتسب من قبل الباحثان

نلاحظ من خلال جدول 1 أن الفترة 2008(-1102) تزايد بمبالغ القروض التي يمنحها المصرف ؛ إذ بلغت نسب التغيير (883.998%، 641.214%) على التوالي لعامي 2009(-) (0102)، كما نلاحظ تراجع في مبلغ القرض عام (1102)؛ إذ كانت نسبة التغيير 166.96% (-) (ونتيجة لتلك الزيادات في مبالغ القروض منذ بدء انطلاق المبادرة رافقها زيادة في إعداد المشاريع الصغيرة حيث كانت نسب التغيير لتلك الفترة في أعداد المشاريع الصغيرة 700%) ، 26.5% لعامي (0102-2009) على التوالي، وبالرغم من انخفاض حجم القرض الممنوح في عام (1102) الا انه لم يسجل انخفاضاً في إعداد المشاريع الصغيرة في ذلك العام حيث سجل تغيير (64.51%) ويرجع سبب ذلك قد تكون تلك المشاريع في ذلك العام نسب إنجازها مقتربة من المراحل النهائية فضلاً عن توفير سيولة مالية من الاعوام السابقة.

أما الفترة 2010(-5102) استمرت مبالغ القروض بالتزايد، حيث بلغت نسب التغيير لتلك الفترة

385.9%، 818.16553%، 3.144%، 3.024%) على التوالي ونلاحظ ان الزيادة كانت في عام 2012 كبيرة؛ وذلك لزيادة حجم القرض عما كان عليه عام (2011) ونتيجة لتلك الزيادة في مبالغ القروض الممنوحة فقد رافقتها زيادة في إعداد المشاريع الصغيرة الممولة بتلك القروض خلال الفترة حيث بلغت نسب التغيير 10.42%، 70.3%-، 84.3%-، 21%) على التوالي ولكن نلاحظ ان هناك تراجعاً في أعداد المشاريع في عامي (2013-2014) ؛ إذ إن الزيادة في أعداد المشاريع كانت قليلة جداً حيث كانت بواقع مشروع واحد في كل سنة الا ان عدد المشاريع ارتفع الى (82) مشروعاً عام (2015) إذ بلغت نسبة التغيير (21%) عما كانت عليه في عامي (2013-2014) اللذين شهد فيهما العراق عمليات عسكرية بسبب هجوم داعش الارهابي.



جدول 2

قروض صندوق الثروة الحيوانية عدد المشاريع ومعدل التغير للمدة (2008-2021)

السنة	قروض الثروة الحيوانية	معدل التغير %	عدد المشاريع	معدل التغير %
2008	309425000	-	38	-
2009	2233460000	266.3	33	-13.15
2010	1393060000	22.9	40	21.21
2011	2217659998	59.2	42	5
2012	2596915554	17.1	40	-4.76
2013	3371693333	29.9	37	-7.50
2014	3946693332	17.7	45	21.62
2015	4357959998	10.42	47	4.44
2016	4399626665	0.956	49	4.25
2017	4441293331	0.95	50	2.04
2018	4441293331	0	48	-4
2019	4482959997	0.938	47	-2.08
2020	4482959990	0	49	4.25
2021	407295996	0.21	47	-2.1

المصدر: بيانات المصرف الزراعي التعاوني

معدل التغير احتسب من قبل الباحثان

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان الفترة 2008(-1102) هناك نمو متواصل في مبالغ صندوق الثروة الحيوانية منذ انطلاق المبادرة الزراعية التي منحتها الحكومة العراقية وكانت نسب التغير 266.311 (%، 122.309 %، 95.391 %) لعام (2009، 2010، 2011) على التوالي، مقابل ذلك يلاحظ أنّ هناك تراجعاً في عدد المشاريع الصغيرة لعام (2009) لان حجم



التمويل في بداية الفترة غير كافٍ لمتطلبات انجاز المشاريع وبلغ نسبة تغير 15.13(-%) لكن العدد بدأ بالنهوض من جديد وسجل نسبة تغير 21.21(%, 5%) لعامي (2010-2011) على التوالي.

استمر النمو للمدة (2012-2015) في مبالغ القروض وبلغت نسب تغيرها خلال الفترة على التوالي 101.17(%, 92.438%, 71.350%, 01.024%), ولكن اعداد المشاريع متفاوت, فخلال عامي (2012-2013) كان 76.4(-%, 50.7%) على التوالي عادت الى الزيادة نتيجة التمويل المتواصل من قبل المصرف لعامي (2014-2015) وبلغ نسب تغير 62.21(%, 4.44%).

وخلال الفترة الاخيرة من (2016-2020) يلاحظ ارتفاع قليل في مبالغ القروض وليس كما في السابق قليلاً في عامي (2016-2017) بعدها ثبتت مبلغ القرض لعام 2018 م زاد بشكل طفيف في عام 2019 ورجع الى ثبات عام 2020 ونسب التغير لتلك الفترة, 0.749%, 0%, 0.839%, 0%, (0.659% على التوالي لعام 2016, 2017, 2018, 2019, 2020), ونتيجة لذلك عدم استقرار اعداد المشاريع الصغيرة تتراوح من زيادة الى نقصان وهكذا كانت نسب التغير -%, 4.52(%, 25.4%, 2.40%, -4%, 08.2% على التوالي للفترة المذكورة.

جدول 3

قروض البساتين الصغيرة وعدد المشاريع الممولة ومعدل التغير للمدة (2008-2021)

السنة	قروض البساتين مليون دينار	معدل التغير %	عدد قروض البساتين الصغيرة	معدل التغير %
2008	10400000	-	1	-
2009	94130000	805.1	7	600
2010	112430000	19.5	8	14.28
2011	432070000	284.3	25	212.5
2012	688070000	59.3	43	72
2013	1081820000	57.22	55	27.90
2014	1185820000	996.13	56	1.81
2015	1189320000	-89.8	58	3.57
2016	1189320000	0	55	-5.17
2017	1189320000	0	48	-12.72
2018	1189320000	0	50	4.16
2019	1189320000	0	47	-6
2020	1189310000	0	49	4.25
2021	1178210000	-2.2	47	-2.1

المصدر: بيانات المصرف الزراعي التعاوني في محافظة بابل معدل التغير احتسب من قبل الباحثين

نلاحظ من خلال الجدول 3 خلال الفترة (2008-2011) نلاحظ ارتفاع جيد لمبالغ القروض وكانت نسبة تغيرها 096.805 % (91.144, 482.103%) لعام (2009, 2010, 2011) على التوالي، أما المشاريع الصغيرة ترافق القروض بالزيادة وكان معدل نموها متصاعداً (212.5, 006%) (41.82, 006%) على التوالي خلال الفترة المذكورة فكانت انطلاقة جيدة ومتناسبة بين القروض واعداد المشاريع.

اما الفترة الوسطى (2012-2015) كان المصرف الزراعي مستمراً بمنح القروض للبساتين الزراعية في بداية الفترة ولكن سرعان ما ادى الى تقليص حجم القروض عام (2015) وكانت



نسبها كالاتي 225.57(%، 699.431%، 970.89-%) على التوالي خلال عام 2012) (2013, 2014, 2015) ، اما أعداد المشاريع اخذت تتقدم تزامناً مع تقدم القروض ولم تتأثر بانخفاض مبلغ القرض لعام (2015) ؛حيث استمرت بالزيادة طيلة تلك الفترة وكان معدل نموها 1.18%، 3.75%)(27%، 72.09% على التوالي.

واخيراً الفترة (2016-2020) نلاحظ ثبات مبلغ القرض كما هو عليه ولم يسجل أي معدل نمو وكان 0(%) خلال عام (2016, 2017, 2018, 2019, 2020) وكانت أعداد المشاريع الصغيرة متأثرة بثبات القروض فأصبحت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض ونتيجة لذلك هناك تدني في أعداد المشاريع الصغيرة في عام (2016-2017) ونسب تغييرها 17.5-%) (-72.12%، م عاد العدد متزايداً لعام 2018 وكان النمو بنسبة (4.61%)، وتراجعت الى السالب لعام (2019) بنسبة -6(%)، وبعدها ارتفعت واستقرت أعداد المشاريع الصغيرة حتى عام 2020 بنسبة (4.52%).

الاستنتاجات:

1. المشروعات الصغيرة تمثل أهمية كبيرة في الدول سواء الدول المتقدمة أو النامية نظراً لأهميتها ودورها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة.
2. إن توقف الدعم الحكومي بكل أنواعه أدى إلى تدني الانتاج الزراعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة العاطلين عن العمل.
3. تعد قروض المصرف الزراعي مبادرة مهمة لدعم المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، الا ان ظاهرة الفساد الاداري والمالي التي أرفقت عملية الاقراض حالت دون تحقيق أهدافها.
4. يُعد التمويل من أهم العناصر الأساسية للنهوض بواقع المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة لكي تؤدي وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية فهي تسهم في زيادة الانتاج وتوفير الغذاء من جهة وتشغيل عشرات الالاف من العاطلين عن العمل من جهة أخرى.
5. بناءً على تحليل البيانات الواردة تم نفي فرضية البحث؛ لأن المصرف منح قروضاً سهلة وميسرة ، لكنها لم تحقق تنمية بسبب عدم استخدامها لأغراض زارعية.

التوصيات:

1. حاجة القطاع الزراعي الى المزيد من رأس المال؛ لأنّ العمالة لا تكفي لوحدها في النهوض بالإنتاج بل إن راس المال يعد مهماً أساسياً في عمليات التطوير والاصلاح في القطاع الزراعي .



2. منح القروض يمكن البنوك من الاسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع، فتعمل على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي ساعدت على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.
3. ضرورة تقديم القروض الموجهة من قبل المصرف الزراعي التعاوني.
4. تنمية الوعي الاستثماري عن أهمية المشروعات الصغيرة في تنمية المجتمعات المحلية وتعريف المستثمرين المحليين بمصادر التمويل وتذليل شروط التمويل والضمان.
5. قيام المصرف بوضع استراتيجية فعالة لـصرف ومراقبة المبالغ من مرحلة إنشاء المشروع والتأكد من استخدامها في مجال الزراعة لدعم التنمية.

المصادر

1. د. محمد عبد ابو سمرة) ادارة المشروعات (دار ال اريه للنشر والتوزيع ،عمان ،ط0، 2000.
2. د. محمد عبد الله ابو غزالة) ادارة المشاريع الصغيرة (دار امجد للنشر والتوزيع الاردن 2002.
3. د. ثائر محمود رشيد) است ارتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع اشارة الى تجربة الع ارق ، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الانبار ، مجلد 1، ع 00، 2008.
4. د. اربح خوني، د. رقية حساني) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايت ارك للطباعة والنشر، مصر، 2003، ص88.



- 5 . د. ليث عبد الله القهوي، د. بلال محمود الوادي (المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية) دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ط0، 2002
- 6 . محمد عبد الواحد جياس, مجلة د ارسات محاسبية ومالية- المجلد الثامن-العدد22- الفصل الاول- لسنة 2008, تأثير المبادرة الزراعية في نشاط الاق ارض المصرفي والارباح (بحث تطبيقي في المصر الزراعي التعاوني .
- 7 . الدسوقي ,ايهاب) 2000(, النقود والبنوك والبورصة)ط2(, مصر , القاهرة: دار النهضة العربية.
- 8 . عبد الحميد, عبد المطلب) 2000(, البنوك الشاملة: عملياتها وادارتها, مصر , الاسكندرية: الدار الجامعية .
- 9 . بيانات المصرف الزراعي التعاوني) سجلات الائتمان /شعبة القروض الزراعية للمدة -2008 (2021).
10. Wolf.J.A.and pett.T.L, Small-firm performance : modeling the role of the product and process improvements ,journal of small business management ,2006
11. Wild, John, Subramanyam, k.r, &Halsey, Robert. Financial statement analysis (9th ed.). New York: McGraw-Hill /Irwin. (2007).

تأثير مؤشرات الصحة المالية في ربحية المصارف العراقية المدرجة

في سوق العراق للأوراق المالية

الباحثة: مروة محمد عبد الهادي

mrwhm9415@gmail.com

ا.م.د. فائز هليل سريح

faezalanbari@uoanbar.edu.iq

جامعة الانبار كلية الادارة والاقتصاد – قسم ادارة الاعمال

المستخلص

يهدف البحث الى معرفة تأثير مؤشرات الصحة المالية على الربحية، إذ استخدمت عدد من مؤشرات الخاصة بالمتغير المستقل المتمثل بالصحة المالية، وهي: (الملاءة المالية، المديونية، جودة الموجودات، وكفاية رأس المال)، ومؤشرات المتغير التابع المتمثلة بالربحية، وهي: (معدل العائد على حق الملكية ROE، معدل العائد على الموجودات ROA)، وطُبقَ البحث في القطاع المصرفي العراقي على عينة مكونة من (12) مصرف للمدة من (2011-2020)، واستخدمت مجموعه من الطرائق والبرامج ومنها برنامج (EXCEL) لتحليل المالي وبرنامج (Panel data) لاختبار علاقة التأثير، وبعد تحليل بيانات البحث واختبار فرضياته تم الوصول الى مجموعة من النتائج وأبرزها: (وجود تأثير معنوي ذي دلالة احصائية للصحة المالية بمؤشراتها على الربحية للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، إذ تُبين نتائج التحليل المالي صحة الفرضية الرئيسية التي مفادها تتمتع المصارف عينة البحث بصحة مالية كافية لتحقيق ربحية مقبولة، واستناداً الى النتائج التي توصل اليها البحث قدمَ عدداً من التوصيات كان من أبرزها توفير معدلات السيولة الكافية عن طريق تحويل الموجودات الى أوراق



نقدية، وإصدار سندات والقروض، وهذا يزيد الثقة بالمصارف عندما يتعلق الأمر بالسحوبات الخاصة بالمدعين، وكذلك معالجة مشكله الموجودات الغير مربحة عن طريق تقييم مستويات التمويل، أي التنوع في مصادر التمويل، ورفع مستويات جودة الموجودات، لمعالجة المخاطر التي قد تتعرض لها هذه المصارف ولما لذلك من أهمية في تعزيز الصحة المالية للمصارف، وانعكاس ذلك ايجابياً على الربحية.

الكلمات الرئيسية: الصحة المالية، الربحية، المصارف التجارية الخاصة، **Panel data**.

Abstract

The research aims to know the effect of indicators of financial health on profitability, as it used a number of indicators related to the independent variable represented by financial health, namely: (solvency, indebtedness, quality of assets, and capital adequacy), and indicators of the dependent variable represented by profitability, namely: (The rate of return on equity (ROE), the rate of return on assets (ROA), and the research was applied in the Iraqi banking sector on a sample consisting of (12) banks for the period (2011-2020), and a set of methods and programs were used, including (EXCEL) program for financial analysis and (Panel data) program To test the effect relationship, and after analyzing the research data and testing its hypotheses, a set of results were reached, most notably: (There is a statistically significant effect of financial health with its indicators on the profitability of private banks listed in the Iraq Stock Exchange), as the results of the financial analysis show the validity of the main hypothesis that The research sample banks enjoy sufficient financial health to achieve acceptable profitability, and based on the findings of the research, a number of recommendations were made, the most prominent of which was providing adequate liquidity rates by



converting assets into banknotes, and issuing bonds and loans, and this increases confidence in banks when it comes to private withdrawals Depositors, as well as addressing the problem of unprofitable assets by evaluating funding levels, Any diversification in funding sources, and raising asset quality levels, to address the risks that these banks may be exposed to and because of its importance in enhancing the financial health of banks, and its positive impact on profitability.

Keywords: financial health, profitability, private commercial banks, Panel data.

المقدمة

شهدت المصارف التجارية الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية تراجعاً كبيراً وملحوظاً في ربحيتها، ولاسيما بعد عام 2003، نتج عن ذلك تعرض هذه المصارف الى أزمات مالية منها متعلقة بالمنافسة والربحية والديون وجودة الموجودات والملاءة المالية، ومنها ما يعتمد على الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة لسنوات عديدة، ونتيجة لذلك نشأت الحاجة الى معرفة مدى صحة المركز المالي لهذه المصارف وفهم الجوانب المتعلقة برأس المال لهذه المصارف وحجم الأرباح و الإيرادات والخسائر فيها، من نتيجة تحليل البيانات للكشوفات المالية ولأن هذه الكشوفات لم تعطِ صورة واضحة عن المركز المالي لهذه المصارف كان من الضروري قياس وتحليل مؤشرات اخرى تعطي صورة كاملة وبيان مدى أثرها على معدل العائد على السهم لهذه المصارف.



تضمنت اشكالية البحث في مواجهة العديد من المصارف مخاطر بسبب انخفاض معدل ربحيتها، ونتيجة لذلك تكبّدت المصارف خسائر وتذبذب في الإيرادات والأرباح، ويعود ذلك الى ضعف وتدني مستويات مؤشرات الصحة المالية من مصرف الى اخر ومن مدة الى اخرى، كما أثر ذلك على قدرة هذه المصارف في تحقيق اهدافها ومواجهة الازمات، وتعتبر الصحة المالية عن قدرة هذه المصارف في إدارة الازمات وتجنب حدوثها، واستغلال الفرص المتاحة للاستثمار.

ويلعب القطاع المصرفي دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية للبلد، وهذا يعني أن الصحة المالية السليمة للصناعة المصرفية هي ضمان ليس لحفظ الأمن والمودعين فقط بل يتعدى ذلك لجميع أصحاب المصلحة على حد سواء المساهمون والمستثمرون الآخرون وغيرهم.

وتسهم الربحية في المصارف عينة البحث بصورة ايجابية في تقديم المعلومات المفيدة في معالجة مختلف الأنشطة والعمليات المالية، ويعد الربحية للمصارف التجارية من أهم العمليات التي تمكن من الوصول الى معرفة واقع الأداء الذي تمارسه المصارف التجارية وتحديده ومعرفة الموقع ضمن الهيكل المصرفي المحلي والإقليمي.

وتبرز أهمية كل من الصحة المالية والربحية من خلال دورهما الأساس في تحديد نقاط القوة والضعف والعمل على تعزيز نقاط القوة للمصارف، والافادة منها في المنافسة مع المصارف الأخرى، فضلاً عن معالجة نقاط الضعف وتصحيحها، والمصارف التي تتمتع بصحة مالية عالية تكون لديها القدرة على اغتنام الفرص المربحة والاستثمار وتحقيق الأرباح والاهداف المستقبلية، وقد يكون لها آثار ضارة مما يجعلها مؤشراً مهماً يمكن عن طريقه قياس نجاح المصارف في استخدام موجوداتها، لهذا فإن إداء المصارف والمامها بجوانبها يتطلب تناول مفهوم الربحية بشكل عام إذ تمثل الإطار العام لعمل المصارف.

وقسم البحث الى اربعة محاور، المحور الاول يتضمن منهجية البحث، أما المحور الثاني تناول الإطار النظري للبحث، وجاء المحور الثالث الذي يتضمن الجانب التطبيقي للبحث، ويشتمل المحور الرابع على الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

يتعرض القطاع المصرفي الخاص العراقي إلى مخاطر متعددة انعكاساً لواقعه السياسي والاقتصادي، إذ توجد عدة عوامل تؤثر بشكل مباشر على عمل هذه المصارف سواء كانت عوامل خارجية مثل الازمة المالية العالمية والركود، أما العوامل الداخلية تتعلق بالوضع السياسي للبلد، مما يشكل ذلك من إمكانية تهديد استمرار تلك المصارف وتحقيق اهدافها وهذا ما ينعكس على ربحيتها، وبالتالي يؤثر في ارباح المالكيين (المتمثلين بحملة الاسهم) واصحاب المصالح، ونتيجة لذلك تكبدت هذه المصارف خسائر وتذبذب في الايرادات والارباح، وقد أثر ذلك على قدرة المصارف في تحقيق أهدافها ومواجهة الأزمات، ومن هنا برزت مشكلة البحث الرئيسية في التساؤل الآتي: ما طبيعة قياس وتحليل مؤشرات الصحة المالية وأثرها على الأداء المالي في المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتتفرع منها عدة أسئلة فرعية:-

- 1- ما المستويات المحددة لقياس الصحة المالية للمصارف الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية؟
- 2- ما المستويات المحددة لقياس الربحية للمصارف الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية؟
- 3- ما طبيعة تأثير مؤشرات الصحة المالية على الربحية للمصارف الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية؟
- 4- هل يمكن الحد من مخاطر الربحية من خلال مؤشرات محددة للصحة المالية للمصارف الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية؟



ثانياً: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال النقاط التالية: -

1. تتضح أهمية البحث نتيجة قدرة مؤشرات الصحة المالية في التأثير على الربحية للمصارف الخاصة، وقد اكتسب هذا البحث أهميته من هذين المتغيرين التي تسعى إليها المصارف الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال الدور الذي تشغله.
2. تتجلى أهمية البحث من كونه يساعد المصارف التجارية الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية في تحديد نقاط القوة المؤثرة على الربحية، وتحديد نقاط الضعف والعمل على تصحيحها.
3. يسهم البحث في توجيه ومساعدة المدراء والمسؤولين الماليين في المصارف الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية نحو أهمية الدور الذي تلعبه الصحة المالية ومدى تأثيرها على الربحية.
4. ستقدم هذه الدراسة ملخصاً عن أهم ما قدمه الباحثون والمتخصصون من أفكار للمتغيرين الصحة المالية والأداء المالي مع مراعاة حداثة وأصالة المصادر المستخدمة.

ثالثاً: اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن إدراجها ما يلي:

- 1- قياس وتحليل مؤشرات الصحة المالية المتمثلة ب(الملاءة المالية، المديونية، جودة الموجودات، وكفاية رأس المال) وبيان أثرها على الربحية المتمثلة ب(معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على الموجودات)، للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة البحث.
- 2- التعرف على مستويات الربحية للمصارف الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية.



3- بيان نقاط القوة والضعف للحد من مخاطر الربحية للمصارف في سوق العراق للأوراق المالية عينة البحث.

4- التعرف على مستويات الصحة المالية للمصارف الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية.

رابعاً: فرضيات البحث

يتكون البحث من فرضية رئيسية هي: -

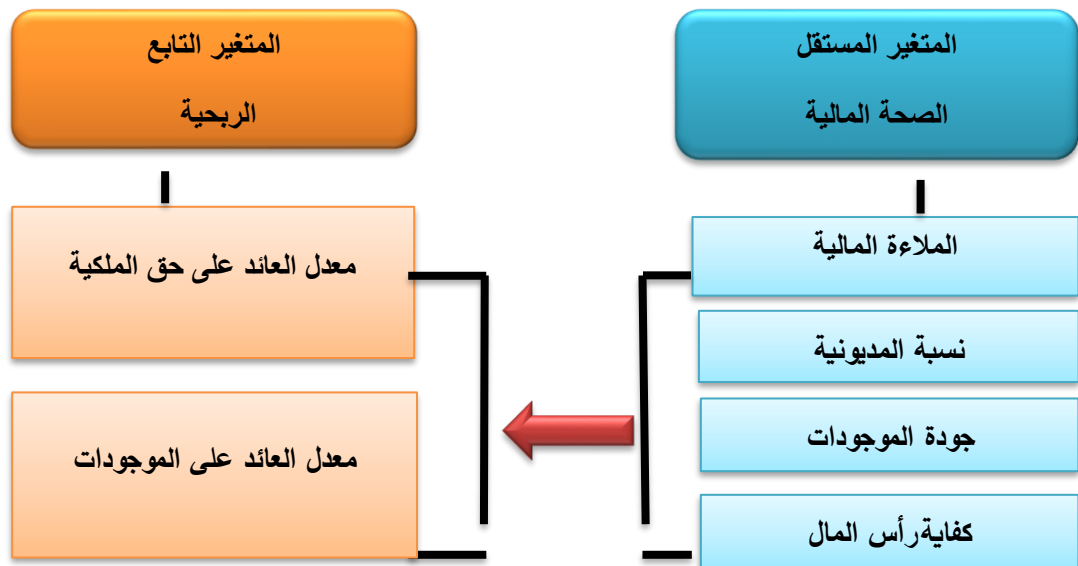
(يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للصحة المالية بمؤشرات الربحية للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية).

وتتقسم الفرضية الاولى الى عدة فرضيات فرعية منها: -

- الفرضية الفرعية الاولى: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للصحة المالية بمؤشرات (الملاءة المالية، نسبة المديونية، جودة الموجودات، كفاية رأس المال) على (معدل العائد على حق الملكية للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية).
- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للصحة المالية بمؤشرات (الملاءة المالية، نسبة المديونية، جودة الموجودات، كفاية رأس المال) على (معدل العائد على الموجودات) للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

خامساً: المخطط الفرضي

يوضح المخطط الفرضي المتغير المستقل المتمثل بالصحة المالية بمؤشرات المتمثلة ب(الملاءة المالية، نسبة المديونية، جودة الموجودات، كفاية رأس المال) والمتغير التابع المتمثل بالربحية بمؤشرات المتمثلة ب(معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على الموجودات) لبيان تأثير كل مؤشر في المتغير المستقل على كل مؤشر في المتغير التابع وكما هو موضح في المخطط (1) الاتي:-



المخطط (1) يوضح المخطط الفرضي للبحث

سادساً: حدود البحث

تتضمن حدود البحث ونطاقه ما يلي:

- 1- الحدود الزمانية: وهي فترة التطورات التي تشهدها المصارف الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2011_2020)
- 2- الحدود المكانية: يقتصر البحث على المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

سابعاً: مجتمع وعينة البحث

تمثل مجتمع البحث في المصارف الخاصة البالغ عددها (25) مصرفاً المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، حيث اشتمل البحث على (12) مصرفاً خاصاً كما موضح في الجدول رقم (1):

جدول (1) يوضح المصارف عينة البحث

ت	أسم المصرف	تاريخ التأسيس	رمز المصرف	رأس المال عند التأسيس	رأس المال الحالي	عدد الفروع
1	مصرف بغداد	1992	BBOB	100 مليون	250 مليار	41
2	مصرف الاستثمار العراقي	1993	BIBI	100 مليون	250 مليار	16
3	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	1993	BIME	400 مليون	250 مليار	18
4	مصرف المتحد للاستثمار	1994	BUND	1 مليار	300 مليار	22
5	المصرف الاهلي العراقي	1995	BNOI	400 مليون	250 مليار	18
6	مصرف الائتمان العراقي	1998	BROI	200 مليون	250 مليار	4
7	مصرف الخليج التجاري	1999	BGUC	600 مليون	300 مليار	20
8	مصرف سومر التجاري	1999	BSUC	400 مليار	250 مليار	10
9	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	2001	BMFI	1 مليار	252.5 مليار	10
10	مصرف اشور الدولي	2004	BASH	25 مليار	250 مليار	10
11	مصرف كوردستان الدولي	2005	BKUI	50 مليار	400 مليار	1
12	مصرف المنصور للاستثمار	2005	BMNS	55 مليار	250 مليار	9

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في التقارير السنوية للمصارف المدرجة في الجدول.

المحور الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً: مفهوم الصحة المالية

يعد تحديد مفهوم الصحة المالية هي فكرة مجردة وتجمع بين مؤشرات ومفاهيم متعددة. فضلاً عن ذلك لا ترتبط بالضرورة باستخدام المنتجات المالية الرسمية، وبالتالي لا يمكن قياسها فقط من خلال مؤشرات الشمول المالي إذ من الممكن أن تتمتع بصحة جيدة من الناحية المالية خارج النظام المالي الرسمي ويجب أن يكون أي مقياس للصحة المالية قادراً على ملاحظة المؤشرات بسهولة مثل سلوكيات الإدارة المالية، فضلاً عن التخطيط غير الرسمي وآليات المواجهة مثل أعمال الشبكات الاجتماعية وقد تشمل الصحة المالية أيضاً مقاييس ذاتية للرفاهية أو التوتر أو الرضا عن مكانة الفرد في الحياة. نتيجة لذلك، يجب أن يتجاوز هذا الإجراء المقاييس المعيارية للفقر أو الدخل أو ملكية الموجودات. على سبيل المثال قد يظهر الأفراد مستويات منخفضة من الصحة المالية إذا فشلوا في العيش في حدود إمكانياتهم أو تحمل أعباء ديون لا يمكن تحملها وبالتالي فإن الصحة المالية تتعلق في النهاية بالقدرة على نقل الأموال عبر الزمان والمكان والنتائج المحفوفة بالمخاطر بأكبر قدر ممكن من الفعالية من حيث التكلفة Aryeetey et. al (2020:3)، وتعرف الصحة المالية أنها النشاط الفعلي للوضع المالي للمصرف من حيث أدائها المالي، وقدرتها على تلبية احتياجاتها المالية المستمرة، وتتضمن كل من الربحية والملاءة المالية والمديونية (Crown، 3: 2017). وأيضاً يعرفها (Seyedi et.al، 2019:209) تهيئة الظروف والوقاية من الأزمات المالية الناتجة عن هذه الظروف مثل قيمة الموجودات والإفلاس وحماية حقوق المساهمين، وهي مهمة لتحقيق الإستقرار في الإقتصاد والسياسات النقدية والحفاظ عليها من قبل المستثمرين، والثقة في الصناعة المصرفية.

يتضح من نتيجة المفاهيم الظاهرة أعلاه أن الصحة المالية هي نظام خاص في إدارة الموارد للحدّ من الأزمات والمخاطر الخارجية للمصارف، واقتناص الفرص من أجل خلق الأمان



والاستقرار وتحقيق الاهداف القصيرة والطويلة الاجل، وكذلك الحفاظ على ثقة المستثمرين والذباين، وأيضاً تتحقق الربحية من خلال (الملاءة المالية، والمديونية، وجودة الموجودات، وكفاية رأس المال)، وتحقق الصحة المالية للمصارف وبذلك تكون الربحية أكثر كفاءة.

ثانياً: أهمية الصحة المالية

- تمثل أهمية الصحة المالية في الجوانب التي تمثل نقطة أمان للمصارف الخاصة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتتمثل في الآتي (Salami&et.al، 38: 2021):-
- 1- تسهم في التمويل طويل الأجل ووضع الملاءة المالية للمصارف مما يجعلها ذات طابع دولي.
 - 2- ضمان حقوق كل من المودعين وأصحاب المصلحة على حد سواء (المساهمين او المشترين)، والأقتصاد ككل.
 - 3- التعرض الى المخاطرة تكون أقل.
 - 4- تبرز أهمية الصحة المالية من خلال رأس المال الذي له دور مهم في الاستثمارات طويلة الأجل، وهذا يعني أن نتائجهم الاقتصادية والمالية تصبح أسهل.

ثالثاً: مؤشرات الصحة المالية

تعد مؤشرات الصحة المالية بمثابة إحصائيات تستخدم على نطاق واسع لمراقبة صحة واستقرار الوضع المالي للمصارف، وتتمثل فائدتها في قدرتها على توفير نظرة ثاقبة للمشاكل بين الاحصائيات لتقدير التزاماتها المالية تقديراً دقيقاً، والوقوف على القيمة الحقيقية لموجوداتها المختلفة وحجم الديون وصافي الدخل والتكاليف(رشوان و ابو ناصر: 2021: 212) ومن هذه المؤشرات ما يلي:-

1. المديونية Indebtedness

تتمثل نسبة المديونية في النسبة المئوية من مجموع الموجودات التي مُولت بتمويل مقترض وأن ارتفاع النسبة تعني أن أكثر موجودات المصرف مُولت بتمويل مقترض نسبة الى



التمويل الممتك ويفضل الدائنون نسبة مديونية واطئة، لأنها توّمن لهم حماية أكثر في حالة تعرض المصرف لصعوبات مالية (العامري، 2014: 100)، وتتلاشى الصحة المالية للاقتصاد بسبب تصاعد عدد المتعثّرين عن سداد الائتمان، إذ ترتفع وتيرة المتعثّرين عن سداد الائتمان بسبب الافتقار الى المراقبة والتحقق المناسبين، وأن العديد من المصارف تتعرض أو تصل الى مرحلة الافلاس بسبب الرقابة غير المنتظمة على أموالها، وبسبب أيضاً أن الموجودات غير العاملة وهي تلك الموارد التي فشلت في انتاج عائدات للمصارف ويتم تصنيفها الى موجودات من دون المستوى القياسي، وموجودات مشكوك في تحصيلها، وموجودات خسارة تعتمد على المدة الزمنية التي تبقى بدون أجر، وهذا بدوره يؤثر على الصحة المالية للمصارف مما يؤدي الى انخفاض ربحيتها وكذلك يؤثر على كل من موقف السيولة والملاءة للمصارف (Jain et.al، 2021: 20-21)، ويمكن التعبير عن نسبة المديونية من خلال المعادلة التالية:-

$$\text{نسبة المديونية} = (\text{المطلوبات المتداولة} / \text{اجمالي الموجودات}) \times 100$$

2. جودة الموجودات Asset Quality

يظهر هذا المؤشر قدرة المصرف على ادارة المخاطر، وتُعد الموجودات الجزء الأهم من نشاط المصرف لدورها الفاعل في قيادة أنشطة وعمليات المصرف في تحقيق الإيرادات وتوليد الدخل ويعبر مؤشر جودة الموجودات في النقاط الآتية (ختلان و محمد: 2021: 211):

1) تقييد المصرف بالسياسات الائتمانية والاستثمارية.

2) فعالية القروض وادارتها.

3) تسديد القروض المتعثرة والاجراءات المتبعة لإعادة جدولتها.

4) المخاطر المرتبطة

5) نسبة الديون المتعثرة الى اجمالي رأس المال.



6) الأساليب المتبعة في إدارة الموجودات كالموجودات الثابتة والاستثمار بالأوراق المالية والتجارية وغيرها.

$$\text{جودة الموجودات} = \text{الموجودات الثابتة} / \text{اجمالي الموجودات} \times 100$$

3. كفاية رأس المال Capital Adequacy

كفاية رأس المال هي مستوى رأس المال المطلوب من قبل المصارف، وتمكينهم من تحمل المخاطر مثل: (الائتمان، السوق، ومخاطر التشغيل) التي يتعرضون لها من أجل امتصاص الخسائر المحتملة وحماية المدينين للمصرف (Nyabaga&Matanda،2020:258)، ونسبة كفاية رأس المال هي نسبة حقوق الملكية والموجودات المرجحة بالمخاطر وهي معيار للتحكم في القوى الرأسمالية للمصارف ومخاطرها، وتشير هذه النسبة إلى مستوى رأس المال الاحتياطي للتعامل مع مبلغ معين من الخسارة قبل التعرض للمخاطر (Altay)،2021:223، يمكن التعبير عن كفاية رأس المال من خلال النسب الآتية:-

$$\text{كفاية رأس المال} = (\text{نسبة رأس المال الممتلك} / \text{الودائع}) * 100$$

4. الملاءة المالية Solvency Financial

يعد مفهوم الملاءة المالية هو أحد المفاهيم الأساس التي تهتم بها إدارة المصارف لقياس كفاءة المصرف في تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، إذ أن الملاءة تتضمن السيولة هي أحد العناصر المهمة التي تضمن استمرارية المصارف، إذ أن المصارف التي ليس لديها سيولة كافية قد لا تكون قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل لمورديها و تقديم الخدمات في الوقت المحدد مما يؤثر على سمعتها، وقد يؤدي إلى الإفلاس بسبب عدم كفاءة المصرف في إدارة الموجودات



على النحو الأمثل (D.Ayoush et.al, 2021:250). وتعد نسبة الملاءة مؤشراً على قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، إذ كلما ارتفعت نسبة الملاءة المالية كان على هذه المصارف التزام أكبر بتقديم المعلومات للمستثمرين أو الدائنين (Anggraeni, 2021:48)، ويمكن التعبير عنها من خلال المعادلة الآتية:-

الملاءة المالية = الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة

رابعاً: مفهوم الربحية

تعد الربحية أحد أهم المفاهيم المهمة بالنسبة للمصارف، إذ تستخدم كمقياس عام لمعرفة مدى سلامة الوضع المالي للمصرف، وتساعد في اتخاذ مختلف القرارات الاستراتيجية والمالية، وبسبب تعدد التعريفات والمفاهيم المتعلقة بالربحية، إذ لم يتوقف مفهوم الربحية على تعريف واحد وهذا بسبب تضارب المصالح واختلاف الأهداف. وتمارس المصارف سواء كانت عامة أم خاصة أنواعاً مختلفة من أنظمة إدارة الربحية، إذ هناك العديد من الأساليب التي تؤدي إلى زيادة الربحية وتطويرها، ومن ثم تؤدي إلى زيادة صافي الربح والتي تعتبر أساس عمل المصارف وهذا يدل على ضرورة امتلاك كل مصرف مؤشرات الربحية الخاصة به، وبما يتماشى مع أهداف المساهمين لذلك من الممكن أداء أعمال المصارف مالياً وتشغيلياً (Azouzi&Jarboui, 2016:101). وتُعرف الربحية على أنها قدرة المصرف على إدارة موارده والتحكم فيها على مدى مدة معينة، والتي تشمل على البيانات المالية هي سجلات مالية تغطي التدفقات النقدية والميزانية العمومية وخسارة الأرباح وتغيرات رأس المال التي تصبح معلومات لمديري المصارف في اتخاذ السياسة المالية (Fatihudin et.al, 2018:554). وتعتبر الربحية (Matar&Eneizan, 2018:2) مقياس للمنظمات وتُظهر أداء القيادة التنفيذية إلى ارتفاع الربحية للمصرف، إذ تكون أكثر فعالية وكفاءة في استخدام الموارد و يساهم لاحقاً على المستوى

الكلي في اقتصاد الدول. ومن خلال وجهات نظر الباحثين يتضح لنا أن مفهوم الربحية مقياس للمصرف يهدف الى تحقيق الاهداف المالية المخططة عن طريق استخدام الموارد (الموجودات، هيكل رأس المال، وحق الملكية) بكفاءة وفاعلية من أجل توليد الأرباح وتحقيق الأهداف المستقبلية.

خامساً: أهداف المصرف

تتمحور العديد من الأهداف التي تجعل المصارف مهتمة بمؤشرات الربحية، إذ توفر استراتيجية موثوقة لتحديد ما اذا كان نظام المصرف الحالي يعمل بشكل جيد أم لا وفي نظام الرقابة المالية اليوم، هناك طلب متزايد على الشفافية والتدقيق في ممارسة الاعمال، وهذه الأهداف تعزز من استخدام المصارف لهذه البيانات والنتائج بوصفها وسيلة في ممارسة الأعمال وايضاً وسيلة لأثبات أدائها وفيما يأتي بعض النقاط التي توضح طبيعة التمهيدي لأهم الاهداف (Felizado et.al، 2017:5-6):-

1. تقديم الدعم والتعزيز للمساهمين من أجل تخصيص رؤوس اموالهم في أنشطة واستثمارات مربحة.
2. دعم وتحديد المسؤولية والتشجيع على المساءلة والاسناد، تقديم ملاحظات على جودة وكفاءة العمل.
3. خلق تواصل فعال بين الموظفين والمديرين عن طريق توفير لغة مشتركة بينهم، وابتعاد طريقة لمعرفة ما اذا كانت الاستراتيجية تعمل بشكل جيد أم لا.
4. يتركز الاهتمام على قدرة المصرف على توفير السيولة والربحية والاقتراض مع الاخذ بنظر الاعتبار قرارات الاستثمار والمخاطر المرتبطة بها، والمساعدة في زيادة قدرة المديرين على فهم وقياس الربحية.

ويُعد من الضروري التطرق لأهداف المصارف في عملية تقييم الربحية، ولا يمكن الاستغناء عنه، إذ نجد معظم طرق تحديد مؤشرات ومعايير التقييم تتطلب تحديد الأهداف، وبصفة عامة يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها في الأهداف الآتية: التوازن المالي، السيولة واليسر المالي، العائد، إنشاء القيمة. ويعد هذا الأخير هدفاً جديداً فرضته الوضعية الراهنة التي تميز بها المحيط الخارجي للمؤسسة ومن هذه الاهداف (عشي: 2002: 36-37):-

1- السيولة واليسر المالي Liquidity and Financial Ease

تعتبر سيولة المصرف عن قدرتها على تحويل الموجودات المتداولة-المخزونات والقيم القابلة التحقيق - إلى أموال متاحة بسرعة كبيرة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المصرف إلى عدم المقدرة على الوفاء بالتزامات وتأدية بعض المدفوعات (Kerola&Koskinen، 2019:8). وبصفة عامة عدم قدرة المصرف على توفير السيولة الكافية يؤدي إلى الإضرار بثلاث مصالح هي: (المصرف، أصحاب الحقوق، عملاء المصرف) (Wisdom et.al، 2021:26):-

2. التوازن المالي Financial balance

يُعد التوازن المالي هدفاً مالياً تسعى المصارف لبلوغه، لأنه يمثل في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت (الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل)، والأموال الدائمة (رأس المال الخاص مضافاً إليه الديون طويلة الأجل) التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر المدة المالية، ويتضح من التعريف أن الرأس المال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن تمويل عن طريق الأموال الدائمة- رأس المال الخاص مضافاً إليه الديون الطويلة والمتوسطة الأجل، وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للموجودات الثابتة، كما أن التوازن المالي يُسهم في توفير السيولة واليسر المالي للمصرف، وتكمن أهمية بلوغه في النقاط الآتية (Schmidt et.al، 2019:18):-

أ- توفير تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.



- ب- تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي.
ت- تخفيض الخطر المالي الذي يواجه المصرف.

3. العوائد Returns

العائد من الأهداف الأساس التي يرسمها المصرف وتوجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمصرف وبشكل عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة و الوسائل التي يستعملها تتمثل في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس العوائد الاقتصادية والرأس المال المالي الذي يعكس العوائد المالية (Swandewi&Purnawati)، 2021:652.

4. انشاء القيمة Value Creation

إن هدف إنشاء القيمة يمنح أهمية كبيرة للمساهمين، وهي تعني القدرة على تحقيق عوائد مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حالياً والعوائد الكافية هي تلك التي لا تقل عن العوائد التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل (Quiros&Hernander)، 2019:15.

سادساً: مؤشرات الربحية

1. العائد على حق الملكية (ROE)

العائد على حقوق الملكية هو جزء من نسبة الربحية، وهي النسبة التي تقيم قدرة المصرف على جني الأرباح وتوفر هذه النسبة أيضاً مقياساً لمستوى فعالية إدارة المصرف، و يتم توجيهها من خلال الأرباح المتأتية من الإيرادات والاستثمار، وتعد هذه النسبة مهمة جداً للمستثمرين في الاستثمار، إذ سيقارن المستثمرون نسبة العائد على حقوق الملكية لمصرف ما مع المصارف المماثلة الأخرى، وسيختار المستثمرون المصارف التي لديها معدل عائد مرتفع على حقوق الملكية، لأنه كلما زادت قيمة العائد على حقوق الملكية زاد استخدام رأس المال الخاص بهم في

تحقيق أرباح بعد الضرائب بحيث يحصل المستثمرون على عائد مرتفع على الأسهم
Raharjo&Widarti،(2021:21)، ويمكن التعبير عن معدل العائد على حق الملكية من
خلال المعادلة الآتية:-

2. معدل العائد على الموجودات (ROA)

العائد على الموجودات هو أحد نسب الربحية يوضح مدى فعالية عمل المصرف في تحقيق الأرباح، إذ كلما ارتفعت قيمة العائد على الموجودات هذا يعني أنه كلما استخدم المصرف موجوداته بشكل أفضل لكسب الأرباح، وهذا يجعل المستثمرين أكثر اهتماماً بشراء أسهم المصرف، ويستخدم العائد على الموجودات (ROA) لوصف المدى الذي يمكن أن يولد به موجودات المصرف أرباحاً (Purba et.al،2022:12511). يمكن القول أن (ROA) هو قدرة رأس المال المستثمر في الموجودات الإجمالية على تحقيق صافي ربح، ويعد مقياس لكفاءة استخدام رأس المال في المصرف (Anggarini et.al)،2022:31. وتتم صياغة العائد على الموجودات من خلال مقارنة صافي الأرباح بعد الضريبة مع إجمالي موجودات المصرف كما تصف هذه النسبة إمكانات ربح المصرف، إذ يمكن أن توفر معلومات حول أداء المصرف، ويمكن التعبير عن معدل العائد على الموجودات بالمعادلة الآتية (Wei&Naysary)،
2021:3:338:-

معدل العائد على الموجودات = صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي الموجودات * 100

المحور الثالث: الجانب العملي

يتناول هذا الجانب من المبحث دراسة وتوضيح تأثيرات المتغيرات المستقلة معا في المتغير التابع من خلال النماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) وان النماذج الثلاثة لبانل تعطي تقريبا نتائج متجانسة في تحديد المتغيرات الصحة المالية في الاداء المالي من ناحية حجم التأثير وهناك اختلافات طفيفة بين هذه النماذج ويظهر الاختلاف في حجم التأثير.

مناقشة اختبار تأثير مؤشرات الصحة المالية على الاداء المالي

1. اختبار المفاضلة بين الانموذج العام (التجميعي)(PRM) وأنموذج التأثير الثابت (FEM).

لتحديد الانموذج المناسب لتحليل البيانات هذا البحث سوف يتم الاعتماد على اختبار المقيد للمفاضلة بين انموذج العام وانموذج التأثير الثابت إذا كانت قيمة (F) أكبر او تساوي القيمة الجدولية (إذا قيمة P-value اقل من او تساوي 0.10) فإن انموذج التأثير الثابت هو الانموذج الملائم لبيانات البحث وبعد هذا الاختبار بين الانموذج العام والانموذج التأثير الثابت كان الانموذج المناسب أنموذج التأثير الثابت بوصفه الانموذج الملائم عندها يتم اجراء اختبار الثاني وهو اختبار هوسمان (Hausman) بين أنموذج التأثير الثابت وأنموذج التأثير العشوائي ويأخذ اختبار (F) الصيغة الآتية:-

$$F = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PMA}^2) / (N-1)}{(1 - R_{FEM}^2) / (NT - N - K)} \longrightarrow F_{(N-1, NT-N-K)}$$

RFEM تمثل عامل التحديد عند استعمال انموذج التأثير الثابت

RPM تمثل عامل التحديد عند استعمال انموذج التأثير العام

N عدد البيانات المقطعية (المصارف من 1-12).

T تمثل البعد الزمني الذي يبدأ من 2011-2020.

K تمثل عدد المعلمات المقدرة.

إذا كانت قيمة (F) غير معنوية يعد الانموذج العام هو الانموذج الملائم ويرفض الانموذج التأثير الثابت، ونلاحظ من خلال الجدول (1) ان قيمة (F) للمفاضلة بين انموذج التأثير العام



وأنموذج الثابت كانت (1.3897) عند مستوى معنوية (0.1887) أي أكبر من مستوى معنوية (0.10) مما يشير النتائج في الجدول (27) إلى ان نتائج الإختبار بين (أنموذج الانحدار التجميعي) و (أنموذج التأثير الثابت) فإن الأنموذج المناسب للبيانات المدروسة ان انموذج الانحدار التجميعي هو الأفضل من بين النتائج التي توصل إليها البحث نتيجة المفاضلة بين النماذج وفي ضوء النتائج:

جدول (1) نتائج المفاضلة بين نماذج الانحدار لمؤشرات الصحة المالية على الاداء المالي

المعنوية	d.f.	الاحصائية	Effects Test
0.1887	(11)،(104)	1.389718	Cross-section F
0.1250	11	16.456873	Cross-section Chi-square

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Penal data)

2. اختبار المفاضلة بين أنموذج التأثير الثابت (FEM) وأنموذج التأثير العشوائي (REM).

للتمييز بين أنموذج التأثيرات العشوائية وأنموذج التأثيرات الثابتة، إذ يعتمد غالبية الباحثين على اختبار مواصفات هوسمان (Hausman Test) (1978)، واحصائية اختبار (H) وهي مقياس للاختلاف بين التقديرين:-

$$H = (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})' [\text{var}(\hat{\beta}_{FEM}) - \text{var}(\hat{\beta}_{REM})]^{-1} (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})$$

إذ أن هذه الإحصائية لها توزيع مربع كاي (H) وبدرجة حرية مساوية لعدد الانحدارات في الانموذج، والنتيجة مفادها (p < 0.10) تؤخذ كدليل عند المستويات التقليدية المهمة، ويختلف النموذجان للقبول وبالتالي رفض انموذج التأثيرات العشوائية لأفضلية أنموذج التأثيرات الثابتة. أما اذا كان اختبار (Hausman) لا يشير الى فرق كبير (p > 0.10) فإنه لا يتبع بالضرورة أن انموذج التأثيرات العشوائية خالٍ من التحيز، وبالتالي يفضل الابقاء على انموذج التأثيرات الثابتة (طهراوي، 2022: 153) ويبين الجدول (2) نتائج الاختبار:-

الجدول (2) اختبار المفاضلة بين نموذج التأثير الثابت ونموذج التأثير العشوائي

Test Summary	الاحصائية	d.f.	المعنوية
Cross-section random	13.620182	4	0.0086

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Penal data)

يلاحظ من نتائج هذا الاختبار الذي يتبع توزيع كاي الى انه القيمة المحسوبة بلغت (13.630) باحتمال يساوي (0.008) أذ يوضح الجدول نتيجة اختبار (Hausman) بأن ذات دلالة احصائية فان قيمته اقل من مستوى المعنوية (0.10) مما يفسر ان نموذج التأثير الثابت هو ملائم لهذا البحث من أنموذج التأثير العشوائي. مناقشة نتائج البحث.

يتناول هذا الجانب من المبحث دراسة وتوضيح تأثيرات المتغيرات المستقلة معا في المتغير التابع من خلال نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، وأن النماذج الثلاثة لبائل تعطي تقريبا نتائج متجانسة في تحديد متغيرات الصحة المالية في الأداء المالي من ناحية حجم التأثير، وهناك اختلافات طفيفة بين هذه النماذج ويظهر الاختلاف في حجم التأثير. 1. عرض نتائج أنموذج التأثير العام (الانحدار التجميعي): على وفق أنموذج Panel Data لبيان تأثير الصحة المالية في الأداء المالي، والجدول (1) يوضح الأنموذج لتوضيح الفرضية التي تنص (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للصحة المالية بمؤشراتها على معدل العائد على حق الملكية).

جدول (1) نتائج التأثير العام لتأثير الصحة المالية على معدل العائد على حق الملكية

المتغيرات	المعامل	الخطأ	t-الاحصائية	المعنوية
X1 الملاءة المالية	72.01384	62.50074	1.152208	0.2516
X2 المديونية	12.10212	6.114692	1.979187	0.0502
LOG (X3) جودة الموجودات	-29.56966	14.74951	-2.004789	0.0473
X4 كفاية رأس المال	-0.199971	0.257663	-0.776095	0.4393

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Penal Data)

يتبين من نتائج الجدول (1) أن تأثير مؤشرات الصحة المالية (الملاءة المالية)، إذ أظهرت قيمة (t) غير معنوية لمؤشر نسبة الملاءة المالية إذ بلغت (t-statistic) (1.15) عند مستوى معنوية (0.25)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.10) وبدلالة قيمة (t-statistic) التي ظهرت قيمتها موجبة، إذ تشير العلاقة الى أن هنالك تأثير طردني بين المتغيرين الملاءة المالية (X1) ومعدل العائد على حق الملكية (Y1)، أي أنه كلما زادت نسبة الملاءة المالية تؤدي الى ارتفاع الصحة المالية للمصارف العراقية الخاصة للمدة (2020_2011) وهذا يشير الى أن زيادة الملاءة المالية بمقدار وحدة واحدة، فإن معدل العائد على حق الملكية يزداد بمقدار (72.01) وهذا لا يتفق مع الفرضية الفرعية الاولى التي تنص على إنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للصحة المالية المتمثلة ب(الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة) ومؤشرات الأداء المالي المتمثل ب(معدل العائد على حق الملكية).

ويتضح من نتائج جدول (1) إن تأثيرات مؤشر الصحة المالية (نسبة المديونية)، إذ أظهرت قيمة (t) معنوية لنسبة مؤشر المديونية إذ بلغت قيمة (t-statistic) (1.97) عند مستوى معنوية (0.0502)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.10) وبدلالة قيمة (t-statistic) التي ظهرت قيمتها موجبة، مما يشير على أن هنالك علاقة طردية بين المتغيرين المديونية (X2)



ومعدل العائد على حق الملكية (Y1)، وهذا يعني إذا ازدادت نسبة المديونية بمقدار وحدة واحدة، فإن معدل العائد على حق الملكية سوف يزداد بمقدار (12.10) وحدة، وهذا يتفق مع الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للصحة المالية الممثلة ب(نسبة مديونية) ومؤشرات الاداء المالي المتمثلة ب(العائد على حق الملكية).

وتُظهر نتائج الجدول (1) تأثير مؤشرات الصحة المالية (جودة الموجودات)، إذ بينت قيمة (t) معنوية لمؤشر جودة الموجودات إذ بلغت (t-statistic) (-2.0047) عند مستوى معنوية (0.0473)، وهي أقل من مستوى معنوية (0.10) بدلالة قيمة (t-statistic) التي ظهرت قيمتها سالبة، مما يدل على أن هنالك علاقة عكسية بين المتغيرين جودة الموجودات (X3) ومعدل العائد على حق الملكية (Y1)، مما يعني أنه كلما انخفضت جودة الموجودات ستنخفض الصحة المالية للمصارف وهذا يعني كلما انخفضت جودة الموجودات بمقدار وحدة واحدة، فإن معدل العائد على حق الملكية سوف ينخفض بمقدار (-29.56966) وحدة، وهذا يتفق مع الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للصحة المالية الممثلة ب(جودة الموجودات) ومؤشرات الأداء المالي المتمثلة ب(العائد على حق الملكية).

كما يتضح من نتائج الجدول (1) أن تأثير مؤشرات الصحة المالية (كفاية رأس المال) غير معنوي إذ أظهرت قيمة (t) معنوية لمؤشر كفاية رأس المال إذ بلغت (t-statistic) (-0.77) عند مستوى معنوية (0.4393)، وهي أعلى من مستوى معنوية (0.10) بدلالة قيمة (t-statistic) التي ظهرت قيمتها سالبة، مما يدل على إن هنالك علاقة عكسية بين المتغيرين كفاية رأس المال (X4) ومعدل العائد على حق الملكية (Y1)، مما يعني أنه كلما انخفضت كفاية رأس المال بمقدار وحدة واحدة، فإن معدل العائد على حق الملكية سوف ينخفض بمقدار (-0.199971) وحدة، وهذا لا يتفق مع الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على أنه يوجد

تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات الصحة المالية المتمثلة ب(كفاية رأس المال) ومؤشرات الأداء المالي المتمثلة ب(معدل العائد على حق الملكية). وهذا يعني ان كفاية رأس المال تسهم في الحد من الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف من الأرباح، أي الحد من المخاطر والأزمات المالية بسبب التذبذبات التي تحصل في صافي الدخل بعد الضريبة من خلال إدارة الموجودات، وهذا بدوره يؤثر على معدل العائد على حق الملكية كما يؤثر على عدد الأسهم والاستثمار في رأس المال.

2. عرض نتائج أنموذج الآثار الثابتة

يفسر اختبار فرضيات التأثير لمؤشرات الصحة المالية على الأداء المالي، إذ يوضح الجدول (2) نتائج الاختبار الممثلة بالآثار الثابتة ليجيب عن الفرضيات المصاغة مسبقاً ولتوضيح الفرضية التي تنص (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للصحة المالية بمؤشراتها على معدل العائد على الموجودات).

جدول (2) يوضح نتائج الآثار الثابتة لتأثر الصحة المالية بمؤشراتها على معدل العائد على الموجودات

المتغيرات	المعامل	الخطأ	الاحصائية-t	المعنوية
C	321.5931	149.2046	2.155384	0.0334
X1 الملاءة المالية	15.34377	29.72487	0.516193	0.6068
X2 المديونية	1.362489	0.758123	1.797189	0.0752
LOG(X3) جودة الموجودات	-19.58554	5.944124	-3.294941	0.0013
X4 كفاية رأس المال	-0.053869	0.072448	-0.743561	0.4588

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Penal Data)

يتبين من نتائج الجدول (2) تأثير مؤشرات الصحة المالية (الملاءة المالية)، إذ بينت قيمة (t) غير معنوية لمؤشر الملاءة المالية إذ بلغت قيمة (t-statistic) (0.516193) عند مستوى معنوية (0.6068)، وهي أكبر من مستوى معنوية (0.10) وبدلالة قيمة (t-statistic) التي ظهرت قيمتها موجبة، والتي تشير الى أن هنالك علاقة طردية بين المتغيرين الملاءة المالية (X1) ومعدل العائد على الموجودات (Y2)، وهذا يشير الى أنه اذا زادت الملاءة المالية بمقدار وحدة واحدة، فإن معدل العائد على الموجودات سوف يزداد بمقدار (15.34377) وحدة، وهذا لا يتفق مع الفرضية الأولى التي تنص على أنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات الصحة المالية المتمثلة ب(الملاءة المالية) ومؤشرات الأداء المالي المتمثلة ب(معدل العائد على الموجودات).

كما يتبين من خلال نتائج الجدول (2) أن تأثير مؤشرات الصحة المالية (المديونية)، إذ أظهرت قيمة (t) معنوية لمؤشر المديونية إذ بلغت (t-statistic) (1.797189) عند مستوى معنوية (0.0752)، وهي أقل من مستوى معنوية (0.10) وبدلالة قيمة (t-statistic) التي ظهرت قيمتها موجبة، وهذا يشير الى أن هنالك علاقة طردية بين المتغيرين المديونية (X2) ومعدل العائد على الموجودات (Y2)، وهذا يدل على أنه اذا زادت المديونية بمقدار وحدة واحدة، فإن معدل العائد على الموجودات سوف يزداد بمقدار (1.362489) وحدة، وهذا يتفق مع الفرضية الثانية التي تنص على أنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات الصحة المالية المتمثلة ب(المديونية) ومؤشرات الأداء المالي المتمثلة ب(معدل العائد على الموجودات).

ويتضح من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (2) أن تأثير مؤشرات الصحة المالية (جود الموجودات)، إذ أظهرت قيمة (t) معنوية لمؤشر جودة الموجودات إذ بلغت (t-statistic) (-3.294941) عند مستوى معنوية (0.0013)، وهي أقل من مستوى معنوية (0.10) وبدلاله قيمة (t-statistic) التي أظهرت قيمتها سالبة، وهذا يشير الى أن هنالك علاقة عكسية بين المتغيرين جودة الموجودات (X3) ومعدل العائد على الموجودات (Y2)، وهذا يدل على أنه اذا

انخفضت جودة الموجودات بمقدار وحدة واحدة، فإن معدل العائد على الموجودات سوف ينخفض بمقدار (-19.58554) وحدة، وهذا لا يتفق مع الفرضية الثالثة التي تنص على أنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات الصحة المالية المتمثلة ب(جودة الموجودات) ومؤشرات الأداء المالي المتمثلة ب(معدل العائد على الموجودات).

وأيضاً يتضح من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (2) أن تأثير مؤشرات الصحة المالية (كفاية رأس المال)، إذ اظهرت قيمة (t) غير معنوية لمؤشر كفاية رأس المال إذ بلغت (-t) statistic (-0.743561) عند مستوى معنوية (0.4588)، وهي اكبر من مستوى معنوية (0.10) وبدلالة قيمة (t-statistic) التي اظهرت قيمتها سالبة، وهذا يشير الى أن هنالك علاقة عكسية بين المتغيرين كفاية رأس المال (X4) ومعدل العائد على الموجودات (Y2)، وهذا يدل على أنه اذا انخفضت كفاية رأس المال بمقدار وحدة واحدة، فإن معدل العائد على الموجودات سوف ينخفض بمقدار (-0.053869) وحدة، وهذا لا يتفق مع الفرضية الرابعة التي تنص على أنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات الصحة المالية المتمثلة ب(كفاية رأس المال) ومؤشرات الأداء المالي المتمثلة ب(معدل العائد على الموجودات).

يتضح من نتائج البحث واختبار المفاضلة بين النماذج الثلاثة، إنموذج الانحدار العام (التجميعي) وأنموذج الآثار الثابتة وأنموذج الآثار العشوائية، إن الأنموذج العام هو أفضل النماذج الثلاثة.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. لا تتحقق الصحة المالية عندما تتخلف المصارف عن تسديد القروض المستحقة(المتعثرة)؛ لأن ذلك يؤثر على صحة هذه المصارف، ومن ثم يؤثر على الربحية.
2. تُبين من نتائج التحليل المالي صحة الفرضية الرئيسية التي مفادها (تتمتع المصارف عينة البحث بصحة مالية كافية لتحقيق ربحية مقبولة).
3. تتأثر الربحية بالسيولة، إذ يكون التناسب عكسي بينهما لأن سيولة المصارف تحتاج الى المزيد من الأموال للقيام بالعمليات المصرفية اليومية وهذا يؤثر على الأرباح.
4. أثبت نتائج البحث أنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية بين الصحة المالية بمؤشراتها المتمثلة ب(نسبة المديونية، جودة الموجودات) على معدل العائد على حق الملكية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال مدة البحث.

التوصيات

1. يوصي البحث على المصارف العراقية الخاصة اتباع أساليب التمويل الخارجية وليس الاقتصار على مصادر التمويل الداخلية فقط، بسبب تدني مستويات المديونية في المصارف الخاصة التالية (المتحد، الاهلي، اشور، الموصل، سومر) من خلال عمليات الاقتراض والاقراض، المحافظة على نسبة المديونية ضمن النطاق المقبول وعدم زيادة نسبتها اكثر من المقبول، إذ يعود ذلك على المصارف بالخسائر والإفلاس.

2. يوصي البحث المصارف العراقية الخاصة بتوفير معدلات السيولة الكافية عن طريق تحويل الموجودات الى أوراق نقدية وإصدار سندات والقروض بالعملة العربية والاجنبية، وهذا يزيد الثقة بالمصارف ومن ثم الحد من المخاطر التي تؤدي بالمصارف الى الإفلاس، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالسحوبات الخاصة بالمودين، كما مبين في المصارف الخاصة التالية التي سجلت أدنى مستويات السيولة (الخليج، المتحد، الائتمان).
3. يوصي البحث إدارة المصارف العراقية الخاصة بمعالجة مشكله الموجودات غير المرحة عن طريق تقييم مستويات التمويل الداخلي والاستعانة بمصادر التمويل الخارجي، ومن خلال الموجودات السائلة أي التنوع في مصادر التمويل، أي رفع مستوى جودة الموجودات في مصرفي المتحد والائتمان، والاهتمام بالتدفقات النقدية الواردة من مختلف الأنشطة، ولا سيما في مصرف الخليج لتجنب الإفلاس، وتعزيز فرص النمو وتحقيق هدف الربح.
4. ضرورة على إدارة المصارف العراقية الخاصة استخدام إصدار السندات وسياسة احتجاز الأرباح ضمن حق الملكية لمعالجة المخاطر التي قد تتعرض لها هذه المصارف.
5. حث إدارة المصارف على استخدام مؤشرات الصحة المالية المتمثلة (الملاءة المالية والمديونية وجودة الموجودات وكفاية رأس المال) بسبب تمتع هذه المؤشرات بقدرة كبيرة على المحافظة على هذه المصارف من المخاطر وتجنب الإفلاس، وإدارة الأنشطة والعمليات بنجاح، واستخدام المصارف لمؤشرات الربحية المتمثلة (معدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الموجودات) وهذه المؤشرات تعتبر من مقاييس الربحية، أي اعتمادها كمقاييس للعوائد.

المصادر

1. محمد، ختلان، جمال هداش، ياسمين ممدوح، 2021، " قياس السلامة المالية للمصارف العراقية"، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 54.
2. عشي، عادل، 2002، " الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم"، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير .
3. رشوان و أبو ناصر، عبدالرحمن محمد، حسن عاطف، 2021، " قياس وتحليل أثر استخدام مؤشرات الصحة المالية على القيمة السوقية"، جامعة فلسطين، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، 9(2)، 115-134.

References

1. Ayoush، M. D.، Toumeh، A. A.، & Shabaneh، K. I. (2021). Liquidity، Leverage، and Solvency: What Affects Profitability of Industrial Enterprises The Most?. Investment Management and Financial Innovations، 18(3)، 249-259.
2. ALTAY، O. (2021). Sovereign-Bank nexus of Turkey: An analysis of sovereign risk and banking industry performance indicators based on Camels Rating System. Doğuş Üniversitesi Dergisi، 22(2)، 217-235.
3. Purba، M. I.، Manalu، I. S.، Lubis، C. R.، Sembiring، B. M.، & Sembiring، A. L. (2022). The Effect of Return on Assets، Earnings Per Share، Cash Conversion Cyle، Price Book Value and Gross Profit Margin on Stock Returns in Food and Drink Companies Listed on The Indonesia Stock Exchange In 2017-2019 Period. Budapest International Research and Critics Institute (BIRCI-Journal): Humanities and Social Sciences، 5(2)، 12509-12525.
4. Anggarini، D. R.، Safitri، D. R.، & Nani، D. A. (2022). The Effect of Cash Turnover and Receivables Turnover on Return on Assets (ROA) in Manufacturing Companies in The Healthcare Sector of The



Pharmaceutical Industry Listed on The IDX in 2016-2020. Jurnal Ekonomi & Bisnis JAGADITHA, 9(1), 30-38.

5. Anggraeni, A. (2021). **Analysis the Effect of Profitability, Liquidity and Solvability on the Completeness Financial Statement Disclosures.** *Journal of Contemporary Information Technology, Management, and Accounting*, 2(2), 47-54.
6. Felizardo, Aquilino & Elisabete, Félix & Thomaz, João, **"Organizational Performance Measurement and Evaluation Systems in Smes: the case of the transforming industry in Portugal"**. Centro de Estudos e Formação avançada em Gestão e Economia (CEFAGE), 2017.
7. Jain, E., Lamba, J., & Soni, N. (2021). **A Comparative Examination of Non-Performing Asset Management of Banks in India.** International Journal on Recent Trends in Business and Tourism (IJRTBT), 5(3), 20-32.
8. Nyabaga, R. M. I., & Wepukhulu, J. M. (2020). **Effect of firm characteristics on financial performance of listed commercial banks in Kenya.** International Journal of Economics and Financial Issues, 10(3), 255.
9. Kerola, E., & Koskinen, K. (2019). **Slightly negative central bank interest rates ease financial conditions.**
10. Fatihudin, D. (2018). **How measuring financial performance.** *International Journal of Civil Engineering and Technology (IJCIET)*, 9(6), 553-557.
11. Loew, E., Schmidt, L. E., & Thiel, L. F. (2019). **Accounting for financial instruments under IFRS 9**–First-time application effects on European banks' balance sheets.
12. Miralles-Quirós, M. M., Miralles-Quirós, J. L., & Redondo Hernández, J. (2019). **ESG performance and shareholder value creation in the banking industry: International differences.** *Sustainability*, 11(5), 1404.

13. Seyedi, S. A., Abdoli, M., & Noghabi, M. J. (2019). **Assessing the Financial Health Indicators of Commercial Banks in Views of Banking Experts.** Journal of Accounting Advances, 11(2), 207-252.
14. Swandewi, N. K. M., & Purnawati, N. K. (2021). **Capital adequacy ratio mediates the effect of non-performing loan on returns on assets in public commercial banks.** American Journal of Humanities and Social Sciences Research (AJHSSR), 5(1), 651-656.
15. Wisdom, O., Chibuzo, O. O., Ijeoma, E. S., Celestine, E. E., & Oluwatobi, R. (2021). Liquidity Management: **Implications for Financial Performance of Deposit Money Banks (DMBs) in Nigeria.** Journal of Asian Business Strategy, 11(1), 24-32.
16. Salami, A. A., Uthman, A. B., & Sanni, M. (2021). **Bank-Specific Variables and Banks' Financial Soundness: Empirical Evidence from Nigeria.** Zagreb International Review of Economics & Business, 24(1), 37-66.
17. Safitri, J., Suyanto, S., Taolin, M. L., & Prasilowati, S. L. (2020). **Inclusion of interest rate risk in credit risk on bank performance: Evidence in Indonesia.** Jurnal Riset Akuntansi & Perpajakan (JRAP), 7(01), 13-26.
18. Kovess-Masfety, V., Leray, E., Denis, L., Husky, M., Pitrou, I., & Bodeau-Livinec, F. (2016). **Mental health of college students and their non-college-attending peers: results from a large French cross-sectional survey.** BMC psychology, 4(1), 1-9
19. Atkeson, A. G., Eisfeldt, A. L., & Weill, P. O. (2017). **Measuring the financial soundness of US firms, 1926–2012.** Research in Economics, 71(3), 613-635.
20. Batubara, H. C., & Ramadani, R. (2021, August). **Current Ratio, Return On Equity And Price Earning Ratio Of Manufacturing Companies In IDX.** In Annual Conference of Ihtifaz: Islamic Economics, Finance, and Banking (Vol. 2, No. 2, pp. 163-175).

تبنى أبعاد قابليات تكنولوجيا المعلومات في معالجة الأسباب الداخلية للأزمات المصرفية

دراسة تحليلية وصفية في فروع مصرف الرافدين / بغداد

**Adopt the dimensions of IT capabilities in addressing the internal
causes of banking crises**

Descriptive Analysis at Rafidain Bank Branches/Baghdad

م. باسمة عبود مجيد

الجامعة التقنية الوسطى basema.abood@mtu.edu.iq

أشواق علي الميالي

مديرة بلديات الديوانية ashwaqa286@gmail.com

م. سحر خليل اسماعيل

الجامعة التقنية الوسطى Saharkaleel7@gmail.com

المستخلص

تناول البحث تبني أبعاد قابليات تكنولوجيا المعلومات المتمثلة في) قابلية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، قابلية التمدد لتكنولوجيا معلومات، القابلية الإستباقية لتكنولوجيا المعلومات) في معالجة بعض الأسباب الداخلية للأزمات المصرفية (ضعف الكوادر البشرية، الإقراض غير السليم، والإدارة غير الرشيدة)، استخدمت الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات الأولية، طبقت الدراسة على بعض فروع مصرف الرافدين بغداد فرع (القصر الأبيض، المشتل 195، جسر ديالى) من أجل التأكد من تطبيق أبعاد قابليات تكنولوجيا المعلومات في فروع مصرف الرافدين /بغداد، حيث تتعرض المصارف الى بعض الأزمات والصعوبات نتيجة لتأثرها بتداعيات الأزمة المالية ولم تتمكن أغلبها من إدارة مواردها المالية بكفاءة، تبلورت مشكلة البحث



في عدم وعي الإدارات في المصارف في اثر قابليات تكنولوجيا المعلومات في معالجة بعض الأسباب الداخلية للأزمات المصرفية ، تم اختيار عينة عشوائية بلغت (63) فرداً من مجتمع الدراسة، استخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات والمكونة من (13) فقرة لأبعاد قابليات تكنولوجيا المعلومات موزعة على أربعة محاور، (12) فقرة للأسباب الداخلية للأزمات المصرفية تم معالجة البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS.v23) ، أعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة، توصل البحث إلى وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة معنوية بين قابليات تكنولوجيا المعلومات ودورها في معالجة الأسباب الداخلية للأزمات المصرفية، كما أوصى البحث بضرورة مواكبة فروع المصرف محل الدراسة للمستجدات في الأنظمة والتقنيات الحديثة التي تسهم في تعزيز معالجة الأسباب الداخلية للأزمات المصرفية والتقليل من اثارها الى اقصى حد ممكن، والاستعانة بالمنظمات العالمية المتطورة في هذا المجال. **الكلمات المفتاحية:** قابليات تكنولوجيا المعلومات، قابلية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، قابلية التمدد لتكنولوجيا معلومات، القابلية الإستباقية لتكنولوجيا المعلومات ، الأسباب الداخلية للأزمات المصرفية .

Abstract

Research addresses the IT portability dimensions of (IT Infrastructure Capability, IT Spanning Capability, IT proactive Capability) In addressing some of the internal causes of banking crises (Weak Human Resources, Unsound Loan, irrational management) The survey used a major tool to collect preliminary data. The study applied to some branches of Rafidain Bank Baghdad branch. (White Palace, Arboretum 195, Diyala Bridge) In order to ensure the application of the dimensions of information technology capabilities in the branches of Rafidain Bank/Baghdad, Where banks are exposed to some crises and difficulties as a result of being affected by the consequences of the financial crisis, most of them have been unable to manage their financial resources efficiently. The problem



of research into the lack of awareness of bank administrations in the impact of IT capabilities in addressing some of the internal causes of banking crises,, a random sample was selected . (63) members of the study community, used identification as a tool for gathering information consisting of (13) A paragraph on the dimensions of information technology capabilities spread across four axes, (12) Paragraph for internal causes of banking crises data processed using statistical programme (SPSS.v23), the research relied on the analytical descriptive approach to testing the hypotheses of the study , the research found a morally significant correlation and impact between the capabilities of information technology and its role in addressing the internal causes of banking crises. The research also recommended that the Bank's branches under consideration should be kept abreast of the developments in modern systems and technologies that contribute to enhancing the treatment of the internal causes of banking crises and minimizing their impact to the maximum extent possible, and the use of advanced global organizations in this field.

Keyword: *IT portability dimensions, IT Infrastructure Capability, IT Spanning Capability, IT proactive Capability, internal causes of banking crises.*

المقدمة

تشكل المصارف العمود الفقري في الاقتصاديات المعاصرة، للدور الذي تلعبه في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وقد عكست التطورات الأخيرة في الصناعة المصرفية تنامي حاجات الأسواق المالية التي جاءت رد فعل طبيعي لنتائج العولمة من جهة وللتطورات التكنولوجية المتواترة من جهة أخرى التي سهلت الاتصال ورفعت من كفاءة الترابط بين مختلف الأجهزة المصرفية في شتى أنحاء العالم، والتي تركز على سرعة وصول ومعالجة المعلومات ، مما زاد التحديات التي تواجه المصارف على مختلف الصعد، ويضاف إلى ذلك دخول المؤسسات المالية إلى مجال العمل المصرفي كمؤسسات الادخار وصناديق التقاعد.. وغيرها، ما تطلب رفع القابلية



التنافسية للمصارف. تتعرض المصارف للأزمات بشكل عام نتيجة لنوعين من الأسباب، أولهما الأسباب المرتبطة بالعمل المصرفي السيء داخل المؤسسة المصرفية، وأسباب خارجية حيث تنطوي الأعمال المصرفية والمالية على المخاطر بطبيعتها كبقية الأعمال التجارية، فالمصارف هي مؤسسات تتمتع بمعدل رفيع مالي عالٍ، إذ تزايدت مديونيتها لتقاوم بالاستثمار في أصول خطيرة، وأول هذه المخاطر هي أن الوفاء بالائتمان يعتمد على التدفقات المتوقعة من العميل، وبما أن هذه التدفقات متوقعة فإن حصولها لا يكون مضموناً، على الرغم من أن الائتمان المصرفي تحكمه لوائح تنظيمية ومعايير مختلفة للحد من مخاطره، إلا أنه يستحيل على المصارف أن تصل إلى أطر لمنح الائتمان تتعدم فيها المخاطر.

تضمن البحث اربعة مباحث تناول الاول منهجية البحث، استعرض المبحث الثاني الجانب النظري، تضمن المبحث الثالث الجانب العملي من البحث في حين تضمن المبحث الرابع اهم الاستنتاجات والتوصيات التي خرج بها البحث.

جاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر قابليات تكنولوجيا المعلومات للمساهمة في إدارة الأزمات، وسيتم قياس قابليات تكنولوجيا المعلومات بـ (قابلية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، قابلية التمدد لتكنولوجيا معلومات والقابلية الإستباقية لتكنولوجيا المعلومات) في معالجة بعض الأسباب الداخلية للأزمات المصرفية وسيتم قياسها بـ (ضعف الكوادر البشرية، الإقراض غير السليم، والإدارة غير الرشيدة).

المبحث الأول

الدراسات السابقة Previous studies

سيتم في هذا المبحث عرض بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات البحث الحالي، إذ تعد الدراسات السابقة من المصادر المهمة التي نستسقي منها الفهم الشامل لمتغيرات البحث وبنينا من خلالها تصور عن المسارات التي يفترض ان نتوجه بها.



الجدول رقم (1): بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة

1-1 الدراسات العربية:	
دراسة (العزاوي، فراس رحيم يونس والخفاجي، عثمان إبراهيم أحمد. 2015)	
عنوان الدراسة	تشخيص قابليات تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها في تحقيق التفوق التنافسي
نوع الدراسة	بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية /جامعة بغداد
حجم العينة ونوعها	(310) فرداً المديرين ورؤساء الأقسام والمشرفين والاداريين العاملين بشركات الاتصالات الخلوية بالمملكة الأردنية الهاشمية
هدف الدراسة	هدفت الدراسة تشخيص مستوى انعكاس قابليات تكنولوجيا المعلومات (المعمارية، البني التحتية، البشرية، موارد العلاقات، والقابليات الدينامية) لدى شركة بغداد للمشروبات الغازية / الزغفرانية في تحقيق التفوق التنافسي والمتمثل بمؤشرات (التكلفة، الجودة، المرونة، التسليم، والأبداع)، استخدم المنهج التحليلي، وقد استخدمت الاستبانة لجمع البيانات من أجل تطوير نموذج قياس موثوق وصحيح لمتغيرات قابليات تكنولوجيا المعلومات مع مؤشرات التفوق التنافسي.
مقياس الدراسة	قابليات تكنولوجيا المعلومات (المعمارية، البني التحتية، البشرية، موارد العلاقات، والقابليات الدينامية) التفوق التنافسي والمتمثل بمؤشرات (التكلفة، الجودة، المرونة، التسليم، والأبداع)
أهم الاستنتاجات	توصل البحث إلى اتفاق العينة على ان التفوق التنافسي يتأثر بشكل في القابليات الدينامية لتكنولوجيا المعلومات، والموارد البشرية لتكنولوجيا المعلومات، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وأقل في موارد علاقة تكنولوجيا المعلومات ومعمارية تكنولوجيا المعلومات. وتم تطوير نموذج قياس متغيرات قابليات تكنولوجيا المعلومات مع متغيرات التفوق التنافسي، فضلا عن ذلك، فقد بينت النتائج أنها تدعم فرضية التأثير والارتباط بين المتغيرات المبحوثة.
دراسة (الشبلي، بيان إبراهيم، 2018)	
عنوان الدراسة	أثر قابليات تكنولوجيا المعلومات على إدارة الأزمات: " دراسة ميدانية على قطاع البنوك التجارية الأردنية "
حجم العينة ونوعها	يتكون مجتمع الدراسة من كافة الأفراد في الوظائف الإشرافية والرقابية (المدراء، مساعدين المدراء، رؤساء الأقسام) والبالغ عددهم (493).
هدف الدراسة	هدفت الدراسة التعرف على أثر قابليات تكنولوجيا المعلومات على إدارة الأزمات لقطاع البنوك التجارية الأردنية.
مقياس الدراسة	قابليات تكنولوجيا المعلومات بأبعادها (قابلية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وقابلية التمدد لتكنولوجيا المعلومات، والقابلية الإستباقية لتكنولوجيا المعلومات) وإدارة الأزمات بأبعادها (استكشاف الأزمة، الاستعداد للأزمة، احتواء الأزمة، استعادة النشاط والتوازن، التعلم من الأزمة).
أهم الاستنتاجات	الاتجاه العام لأبعاد مستوى قابليات تكنولوجيا المعلومات من حيث (قابلية التمدد لتكنولوجيا معلومات الأعمال، وقابلية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والقابلية الإستباقية لتكنولوجيا المعلومات) للبنوك التجارية الأردنية كان مرتفعاً.

هناك اثر ايجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). لقبلييات تكنولوجيا المعلومات على إدارة الأزمات.	
دراسة (الشريفي، نهى يوسف محمود، 2022)	
عنوان الدراسة	قابلييات تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها في جودة المعلومة
نوع الدراسة	رسالة مقدمة الى جامعة القادسية لاستكمال متطلبات الدبلوم العالي -تخطيط استراتيجي
حجم العينة ونوعها	(322) فرداً من الافراد العاملين بالجهاز المركزي للإحصاء -وزارة التخطيط- العراق
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى تحديد تأثير قابلييات تكنولوجيا المعلومات لتحقيق جودة المعلومة في الجهاز المركزي للإحصاء قيد البحث. والسعي الى تحسين الواقع الفعلي للجهاز المركزي للإحصاء قيد البحث بشكل يجعله مواكب لتطورات البيئة الحالية.
مقياس الدراسة	بأبعادها (قابلييات معمارية تكنولوجيا المعلومات، قابلييات البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات، قابلييات الموارد البشرية، قابلييات موارد العلاقات لتكنولوجيا المعلومات)
أهم الاستنتاجات	وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة احصائية بين ابعاد قابلييات تكنولوجيا المعلومات وجودة المعلومة.
2-1 الدراسات الأجنبية:	
دراسة (Guo, J., Zhou, S., Chen, J., & Chen, Q.,2021)	
عنوان الدراسة	How information technology capability and knowledge integration capability interact to affect business model design:A polynomial regression with response surface analysis
نوع الدراسة	بحث منشور
حجم العينة ونوعها	بيانات مسح لـ 205 شركة صينية
هدف الدراسة	تستكشف الدراسة التأثير الفردي والمشارك قابلية تكنولوجيا المعلومات (ITC) والقابلية على تكامل المعرفة (KI) على تصميم نموذج الأعمال المرتكز على الكفاءة (EBMD) وجودة تصميم نموذج العمل (NBMD)، بالاعتماد على التعلم التنظيمي ومنظور تكامل القابلييات.
مقياس الدراسة	موارد تكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر تعتمد على الموارد (RBV). لإستخراج "أفضل دليل" وتوليفه على موارد تكنولوجيا المعلومات
أهم الاستنتاجات	تشير نتائج الدراسة إلى أن كلاً من قابلييات تكنولوجيا المعلومات ومؤشرات الأداء القابلية ترتبط بشكل إيجابي بـ EBMD و NBMD. الى جانب ذلك تأثير التوازن وعدم التوازن بين قابلية تكنولوجيا المعلومات وقابلية KI على EBMD و NBMD باستخدام انحدار متعدد الحدود مع تحليل سطح الاستجابة. على وجه التحديد، نجد ذلك عندما تمت موازنة قابلية تكنولوجيا المعلومات وقابلية KI على مستويات أعلى توفر الدراسة فهماً شاملاً للتأثير الفردي والمشارك القابلية على تكنولوجيا المعلومات والقابلية على KI في تصميم نموذج الأعمال.
دراسة (Sally Chen and Katsiaryna Svirydzenk, (2021)	

Financial Cycles – Early Warning Indicators of Banking Crises?	عنوان الدراسة
باستخدام بيانات من 59 من الاقتصادات المتقدمة والناشئة	عينة الدراسة
تهدف الدراسة استخدام بيانات من 59 من الاقتصادات المتقدمة، للكشف عن الازمة المالي قبل حدوثها بفترة لتفاديها عن طريق فترات الصعود والهبوط في المتغيرات المالية وكذلك أسعار الأسهم وفجوة الإنتاج هي أفضل المؤشرات الرائدة في الأسواق المتقدمة والناشئة، للتعرف عن إذا أمكن اعتبارها بمثابة مؤشرات إنذار مبكر لأزمات مصرفية؟	
يستند الدراسة الى الورقة البحثية التي تم إجراؤها لسياسة صندوق النقد الدولي "السياسة النقدية والاستقرار المالي" (صندوق النقد الدولي 2015). بالإضافة الى المناقشات مع العديد من الباحثين.	مقياس الدراسة
ان الذي ينذر بأزمة مالية للعديد من السنوات قبل الأزمة. تجميع المعلومات عن الأسهم والممتلكات الأسعار والفجوة الائتمانية. طول الدورات المالية متوسط المدى التردد، مما يستدعي التساؤل عن التردد الأطول المستخدم على نطاق واسع في تقدير مخازن رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية.	أهم الاستنتاجات

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الدراسات المذكورة.

1-3 مناقشة الدراسات السابقة

تنوعت الدراسات السابقة في اختيار عينة البحث منهم من تناول المنظمات الأمنية والصحية والتعليمية، في حين تناولت دراسات أخرى الشركات التجارية والمصارف، واتفقت الدراسات ان الأسباب الداخلية تتسبب في حدوث الأزمات، اختلفت أهداف الدراسات في أساليب إدارة الازمة وقياس القدرة على مواجهة الازمات في مراحلها المختلفة. اتفقت جميع الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية بضرورة وضع نهج وخطط فعالة للسيطرة على الازمات ولا بد من وضع استراتيجيات للتعامل مع الازمة وذلك عن طريق إدارة كفوءة وفعالة نتيجة استخدام قابليات التكنولوجيا الحديثة المتوفرة لديها وضرورة دراسة العوامل المسببة للازمات، وإيجاد وسائل انذار مبكر للحد من تلك الأزمات. تميزت الدراسة الحالية.

1. أنها تربط بين قابليات تكنولوجيا المعلومات والأسباب الداخلية للازمات المصرفية، وتحديداً في فروع مصرف الرافدين بغداد.



2. تناولت هذه الدراسة دور قابليات تكنولوجيا المعلومات والأسباب الداخلية للالتزامات المصرفية في متغيرات بيئة لمصارف غير متنبأ بها وغير متوقعة أي تتصف بالديناميكية.

المبحث الثاني / منهجية البحث

1-2 منهجية البحث

1-1-2 مشكلة البحث

تعمل المصارف في بيئة متغيرة شديدة التنافس وتتسم بالديناميكية مما يزيد حالة عدم التأكد من الظروف المحيطة بها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة احتمالية مواجهة هذه المصارف للالتزامات التي تهدد قدرتها على البقاء والنمو والإستمرار ، قد واجهت هذه المصارف بعض الأزمات والصعوبات نتيجة لتأثرها بتداعيات الأزمة المالية العالمية المعاصرة ولم تتمكن أغلبها من إدارة مواردها المالية بكفاءة (Zeitun and Benjelloun,2013:22). من خلال الدراسات السابقة التي تم الرجوع إليها والتي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة، تبين أن هناك أهمية لهذا الموضوع وعدم وعي الإدارات في المصارف التجارية ومن هنا فان هذه الدراسة تسعى للتعرف على اثر قابليات تكنولوجيا المعلومات في معالجة بعض الأسباب الداخلية للالتزامات المصرفية. ويمكن بلورة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي :

- ما أثر قابليات تكنولوجيا المعلومات (قابلية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وقابلية التمدد لتكنولوجيا المعلومات، والقابلية الإستباقية لتكنولوجيا المعلومات) في معالجة بعض الأسباب الداخلية للالتزامات المصرفية (ضعف الكوادر البشرية، الإقراض غير السليم، والإدارة غير الرشيدة) وسيتم الإجابة عن السؤال الرئيس بالإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي طبيعة ودرجة العلاقة بين قابليات تكنولوجيا المعلومات والأسباب الداخلية للالتزامات المصرفية في المنظمة المبحوثة.



2- الى اي مدى تسهم قابليات تكنولوجيا المعلومات في معالجة الأسباب الداخلية للازمات المصرفية الازمات التنظيمية التي تتعرض لها المنظمة المبحوثة.

2-1-2 أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته انه يعد احدى البحوث الإدارية في مجال قابليات تكنولوجيا المعلومات التي تساعد في معالجة الأسباب الداخلية للأزمات المصرفية، التي تمكنها من التغلب على المشكلات، الأمر الذي يستدعي النظر في أهمية هذا البحث من الناحية النظرية والعملية كما يلي:

الأهمية النظرية: تعتبر موضوعات قابليات تكنولوجيا المعلومات والأسباب الداخلية للأزمات المصرفية من الموضوعات المعاصرة الجديدة بالبحث والمتابعة بسبب المشكلات والمخاطر الناجمة عن انتشار تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المصارف التجارية الأمر الذي يستدعي مواجهة المشكلات وحماية التعاملات المصرفية الإلكترونية المهمة.

الأهمية العملية: تكشف عن إثر قابليات تكنولوجيا المعلومات في معالجة الأسباب الداخلية للأزمات المصرفية والتصدي للمشكلات والمخاطر عند التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات كمحددات لنجاح التعاملات المصرفية وحماية المعلومات، التي قد تعيق من تطور القطاع المصرفي بصورة عامة، وتساعد المدراء بقطاع البنوك والمصارف التجارية في التركيز على فعالية والأسباب الداخلية للأزمات المصرفية وتنمية وعي المديرين ببعض الأزمات وخصائصها وكيفية التعامل معها.

3-1-2 أهداف البحث

تشخيص دور قابليات تكنولوجيا المعلومات (قابلية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، قابلية التمدد لتكنولوجيا المعلومات، والقابلية الإستباقية لتكنولوجيا المعلومات) في معالجة بعض

الأسباب الداخلية للأزمات المصرفية (ضعف الكوادر البشرية، الإقراض غير السليم، والإدارة غير الرشيدة) في فروع مصرف الرافدين المبحوثة.

2- صياغة إطار نظري يتضمن تغطية مفاهيم واضحة للعلاقة بين قابليات تكنولوجيا المعلومات والأسباب الداخلية للأزمات المصرفية فضلا عن الدراسات السابقة.

3- تقديم توصيات بالإعتماد على نتائج البحث قد تساعد المصارف المبحوثة على تطوير تكنولوجيا المعلومات والحد من الأسباب الداخلية للأزمات المصرفية.

4- الوصول إلى نتائج ذات دلالات احصائية حول دور قابليات تكنولوجيا المعلومات في الحد من الأسباب الداخلية للأزمات المصرفية في المصارف التجارية محل الدراسة، لتحديد أفضل سبل تكنولوجيا المعلومات التي من شأنها الحد من الأسباب الداخلية للأزمات المصرفية وتقليل مخاطرها.

2-1-4 فرضيات البحث

الفرضية الأولى (فرضية العدم والفرضية البديلة)

H0 : لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين قابليات تكنولوجيا المعلومات والأسباب الداخلية للأزمات المصرفية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha \leq 0.05$ في فروع مصرف الرافدين محل الدراسة .

H1 : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين قابليات تكنولوجيا المعلومات والأسباب الداخلية للأزمات المصرفية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha \leq 0.05$ في فروع مصرف الرافدين محل الدراسة .

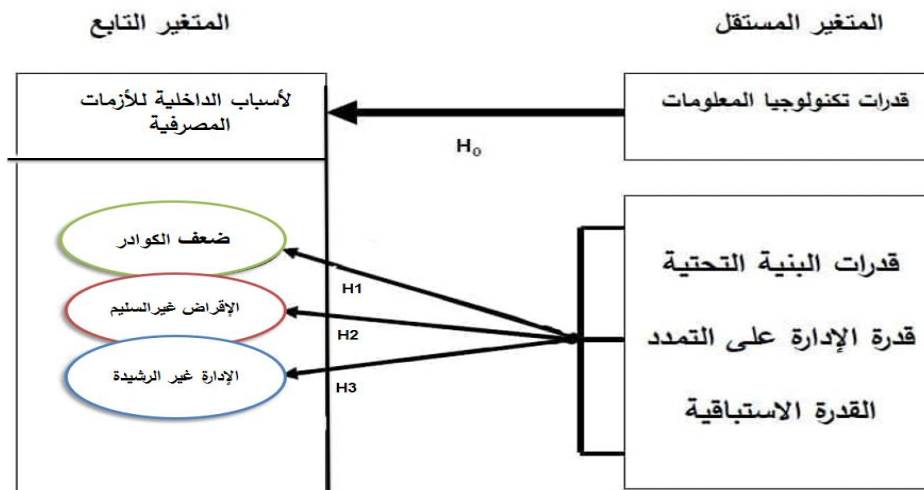


– الفرضية الثانية

H2: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى إدراك الافراد العاملين في فروع مصرف الرافدين محل الدراسة لقابليات تكنولوجيا المعلومات تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس, الخدمة, التحصيل الدراسي).

5-1-2 أنموذج البحث

يوضح مخطط (1) أنموذج البحث والذي يبين وجود متغيرين أثنين، متغير مستقل يتمثل بقابليات تكنولوجيا المعلومات بأبعاده والمتغير التابع (الأسباب الداخلية للأزمات المصرفية) بأبعاده، اذ يتضح من أنموذج البحث أن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع.



مخطط (1)

أنموذج البحث

المصدر: من إعداد الباحثين.

6-1-2 أدوات البحث

اعتمدت الاستبانة بوصفها أداة رئيسة لجمع البيانات وقد تألفت من (25) فقرة غطت متغيرين بواقع (13) سؤال لأبعاد قابليات تكنولوجيا المعلومات و(12) الأسباب الداخلية للآزمات المصرفية، وقد اعتمدت الاجابة على فقرات الاستبانة بمقياس (ليكرت الخماسي) ضمن الاوزان المتدرجة من (1,2,3,4,5) بعبارات (أتفق تماماً , اتفق , محايد , لا اتفق , لا اتفق تماماً) وكما موضح بالجدول(1).

الجدول رقم (2): الابعاد والمقاييس المعتمدة

المتغيرات الرئيسية	الابعاد الفرعية	الفقرات	المقاييس المعتمد
قابليات تكنولوجيا المعلومات	قابلية البنية التحتية	5-1	(الشبلي،2018)
	قابلية الإدارة على التمدد	9-6	Chen, W., Nevo, (Benitez-Amado and Kou, 2015) (Lu & Ramamurthy, 2011) .
	القابلية الاستباقية	13-10	
الأسباب الداخلية للآزمات المصرفية	ضعف الكوادر البشرية	25-14	(حواط،2013)
	الإفراض غير السليم		(Dell.Ariccia et al.,2000)
	الإدارة غير الرشيدة		(Caprio, G.; Klingebiel, D.,1996).

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الدراسات المذكورة.

7-1-2 مجتمع البحث وعينته

تم تطبيق الجانب الميداني من البحث في بعض فروع مصرف الرافدين بغداد فرع (القصر الأبيض، المشتل 195، جسر ديالى)، تم اختيار عينة عشوائية بلغت (63) فرداً من مجتمع الدراسة. تم اختيار المصارف كمجال لهذا البحث، لانها تعمل في بيئة متشابهة مع بقية فروع مصرف الرافدين/ بغداد حيث تعمل جميع الفروع في بيئة متغيرة، مما يزيد احتمالية تعرضها

للأزمات التي تهدد بقاءها وقدرتها على المنافسة، الأمر الذي يحتم ضرورة توفير معلومات تساعد هذه المصارف في إدارة الأزمات التي قد تجابهها والتصدي لها.

8-1-2 الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام البرنامج الإحصائي الجاهز (SPSS V.21) ومن أهم الأدوات الإحصائية الوصفية والتحليلية التي تم استخدامها في الجانب الميداني: -

أ- الوسط الحسابي: للتعرف على مستوى الإجابة للمتغيرات في فقرات الاستبانة.

ب- الانحراف المعياري: لمعرفة مستوى التشتت المطلق لإجابات العينة عن وسطها الحسابي.

ت- معامل الارتباط(سبيرمان): لتحديد نوع العلاقة بين متغيرات البحث.

المبحث الثالث / الجانب النظري

1-3 قابليات تكنولوجيا المعلومات

1-1-3 مفهوم قابليات تكنولوجيا المعلومات، أهميتها وأبعادها

قابليات تكنولوجيا المعلومات هي قابلية الشركة في اكتساب ونشر وجمع وإعادة تكوين موارد تكنولوجيا المعلومات في دعم وتعزيز استراتيجيات الأعمال وإجراءات العمل Sambamurthy (1997, and Zmud)، عرفها (Zhang, 2016) بأنها قابلية المنظمة على اكتساب وتطبيق استثماراتها في تكنولوجيا المعلومات بالتكامل مع باقي مواردها وقابليتها لأغراض دعم وإغناء كفاءاتها ومهاراتها في وظائف الأعمال ، لتحقيق أهداف المنظمة من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات (Zhang, 2016: 1065). تعتبر تكنولوجيا المعلومات هي أحد المواضيع الإدارية المعاصرة التي حظيت بجزء بارز من اهتمام الكتاب والباحثين وكذلك المديرين على جميع المستويات بسبب دورها الأساسي في تحقيق الأهداف والتقدم التقني المحرز في تحسين عمل المنظمات في مختلف الميادين (Majeed,B.,Esmael,S.,2022:4) ، يعتبر كلاً (Lu&

(Ramamurthy, 2011) Bharadwaj,2000,169) قابلية تكنولوجيا المعلومات أمراً ضرورياً وهاماً بالنسبة للمنظمات في تحقيق قيمة الأعمال والمحافظة على الميزة التنافسية،

3-1-2 أبعاد قابليات تكنولوجيا المعلومات:

اعتمد في البحث ثلاثة أبعاد منها الأساس التكنولوجي المتمثل بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الأساس التكنولوجي، قابلية تكنولوجيا المعلومات على التمدد بالأعمال التجارية والتفكير الإستراتيجي، والقابلية الإستباقية لتكنولوجيا المعلومات فرصة التوجه، تشير القابليات التكنولوجية إلى مجموعة العمليات الإستراتيجية لدى الشركة والتي تتميز بها عن غيرها من المنظمات. في البحث الحالي تم تحديد أبعاد قابليات تكنولوجيا المعلومات بالاستناد إلى دراسة كلاً من (الشبلي، 2018)؛ (Chen, W., Nevo, Benitez–Amado and Kou, 2015)

(Lu & Ramamurthy, 2011) وكما يلي:

1. البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (IT Infrastructure Capability)

تشير قدرة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات إلى المدى الذي تكون فيه البنية التحتية لتقنية المعلومات في الشركة قابلة للتطوير، ونموذجية ومتوافقة مع الأنظمة القديمة وقادرة على التعامل مع تطبيقات الأعمال المتعددة (Chen, Yang, et al, 2015)، تشمل جميع المعدات والأنظمة التي توفر أساس التقنية لتنفيذ المنتج على أساس تكنولوجيا المعلومات وعملية الإبتكار (Basheer et al., 2016 ; Lu& Ramamurthy, 2011)، تشمل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات كل التسهيلات المادية، مكونات، خدمات وإدارة تكنولوجيا المعلومات التي تدعم كامل المنظمة.

2. قابلية التمدد لتكنولوجيا المعلومات (IT Spanning Capability)

يمتد نطاق الأعمال إلى قدرة إدارة الشركة لأخذ أفكار جديدة واستخدام الموارد لدعم تكنولوجيا المعلومات وتعزيز أهداف العمل. قابلية التمدد رؤية الشركة لتطوير إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات ويتيح تكامل تكنولوجيا المعلومات والأعمال لفهم قيمة تكنولوجيا المعلومات من قبل الإدارة

(Basheer et al., 2016 ; Lu& Ramamurthy, 2011) ، تعني وضوح الرؤية بتطوير الإستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات ودمج تكنولوجيا المعلومات والأعمال لتعزيز أهداف الأعمال التجارية .

3. القابلية الإستباقية لتكنولوجيا المعلومات (IT Proactive Stance)

قابلية الشركة للعمل على بحث استباقي عن طرق لتكنولوجيا المعلومات وابتكارات جديدة واستغلال الموارد الموجودة لتكنولوجيا المعلومات لخلق فرص عمل، موقف استباقي يمثل قدرة الشركة على العمل في مجال الاستكشاف والبحث عن حلول وابتكارات تكنولوجيا المعلومات والعثور عليها طرق جديدة لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات ونتائجها الفورية على الأعمال.

(Basheer et al., 2016) وهو الموقف الذي يقيس مدى قابلية الشركة لتكون دائما سباقة لإبتكارات تكنولوجيا المعلومات (Lu& Ramamurthy, 2011) .

2-3 إدارة الأزمات (Crises Management) :

1-2-3 مفهوم إدارة الأزمات

في الستينيات من القرن الماضي بدا علم إدارة الأزمات حيث كان هنالك الكثير من الجدل بخصوص تسمية هذا المصطلح اذ أطلق عليه البعض (معالجة الأزمات) و(التعامل مع الأزمات) وبالتالي جميعها تشير إلى نفس محتوى هذا المفهوم وهو (إدارة الأزمات) للسيطرة على تطورات



أحداث الأزمة من خلال الأدوات العلمية المختلفة (كامل، 2003: 198)، كما تمثل إدارة الأزمة بشكل رئيس الجانب الوقائي منها، نتيجة توقعها قبل حدوثها وإمكانية منع حدوثها قبل وقوعها أو علاجها بالاستعداد لمواجهتها للتخفيف من حدة أثارها واستغلال الجوانب الايجابية فيها فكلما كانت المنظمة مستعدة بشكل جيد للتعامل والتنبؤ بالأزمات انعكس ذلك على سرعة ونجاح التغلب على أية أزمة (بغدادى، 2014 : 33) ، تعددت مفاهيم إدارة الأزمات بتعدد الكتاب والباحثين واختلاف وجهات نظرهم، يجد (صادق، 2007 : 84) بان إدارة الأزمات مجموعة إجراءات وقواعد وأسس مبتكرة وأساليب تهدف السيطرة على الأزمة والتحكم فيها ، وتوجيهها لمصلحة المنظمة . الإجراءات الإدارية اللازمة لاتخاذ القرارات واتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب على الحالات الطارئة بالمصارف (الشبلي، 2018: 14). كما يراها (Brent and Chaos, 2004 :669) قابلية المنظمة على التعامل بكفاءة وفعالية مع حالات الطوارئ لتقليل التهديدات وتخفيف المخاطر الخسائر والآثار السلبية على عمليات وأنشطة المنظمة ، ومحاولة السيطرة على الأحداث والأضرار في مراحلها الكاملة، ومتابعة مسارها وعدم جعلها تخرج عن نطاق التحكم، والحد من مخاطرها وأضرارها الى الحد الأدنى (الكريني، 2014 : 31). والسعي لمنع أو تخفيف النتائج السلبية للأزمة وبالتالي حماية المنظمة وأصحاب المصلحة من الأذى (Coombs, 2011) . مما سبق نجد ان إدارة الازمات أنشطة وإجراءات علمية مدروسة تقوم بها ادارة المصارف للاستجابة للأزمات المتوقعة في حال حدوثها والحد من المخاطر التي سترافقها وتقليل التهديدات والآثار السلبية على أنشطة المصارف للاستفادة من إيجابياتها.

3-2-1 الأسباب الداخلية للأزمات

1- ضعف الكوادر البشرية

تعتبر المصارف عصب الاقتصاد القومي، في ظل التقدم السريع ومع تبلور ظاهرة العولمة تعاظمت أهمية العنصر البشري باعتباره أداة الإنتاج الحقيقية التي تمتلكها المؤسسة المصرفية. وبات يعتبر ركيزة أساسية من ركائز هذا العمل وضرورة حتمية للارتقاء به، وخاصة أن العمل



المصرفي عمل بحاجة لمهارات خاصة وتقنيات فنية (حواط، 2013: 34)، ضعف مستوى الكادر البشري العامل في المؤسسات المصرفية والمالية قد يقودها إلى الوقوع في العديد من الأخطاء التي تكون من أهم أسباب الأزمات المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالعنصر البشري، الأمر الذي يؤثر بالنتيجة على القطاع المصرفي بشكل خاص وعلى الاقتصاد بشكل عام، فتكون النتيجة إضعاف المصارف وهشاشة النظام المالي للدولة. (Dell.A. et al.,2000: 30).

2- الإقراض الغير سليم

تحمل الأعمال المصرفية والمالية بطبيعتها مخاطر مثل بقية الأعمال. القروض هي المصدر الرئيسي لتوليد الإيرادات للبنوك، بعض المصارف لا تلتزم بمبادئ الإقراض الآمن وتتبنى الأخطار العالية، دون الاحتفاظ باحتياطات كافية لمواجهة أي عقبات محتملة في صناديق القروض هذه، مما يعرض أموال المودعين للخطر، ونسيان أن مصارفهم جزء من نظام المدفوعات الوطني وأن أي إفلاس يمكن تحويله إلى المصارف المتبقية في النظام عن طريق تعطيل نظام الدفع الخاص بها، مما يؤدي إلى أزمة ائتمانية مصرفية يمكن أن تشمل النظام الاقتصادي، وبالتالي تؤدي الخسائر المالية والمؤسسية إلى انخفاض نسب النمو.

تقسم الأسباب التي تقود إلى تعثر القروض إلى قسمين الأول يرتبط بالبيئة الخارجية، والثاني

بالعملاء

(Avdjiev, S. et al.,2012: 2).

أ. العوامل المرتبطة بالبيئة المحيطة يمكن تلخيصها بالتالي:

- التغييرات في القوانين المالية والمصرفية والتشريعات المتعلقة بالائتمان.

- التغييرات في السياسة المالية والنقدية وما يرتبط بها من تقلبات في أسعار الصرف والفائدة

ب. العوامل المتصلة بالعملاء يمكن تلخيصها بما يلي:

- وجود مشاكل في المشاريع الممولة من المصارف، مثل المشاكل الإدارية، التشغيلية، المالية

والمصرفية الأسباب المذكورة أعلاه المرتبطة بالعملاء والبيئة المحيطة.



اما الأسباب المرتبطة بالمؤسسة المصرفية والتي تؤدي بها إلى الحصول على قروض خطيرة والتي يحتمل أن تصبح قروضاً معدومة) حواط، 2013: 80).

3- الإدارة غير الرشيدة

أدى انتقال العديد من البلدان إلى اقتصاد حر إلى فتح مجالات استثمار جديدة للشركات والمصارف تمكنها من تحقيق أرباح إضافية. برزت الحاجة لوضع أسس كيفية إدارة الشركات والمصارف على نحو يكفل الحفاظ على حقوق حملة الأسهم ووضع معايير فعالة لمراقبة أهداف عملهم ومسئولياتهم، ويمنحهم استقلالية كافية للعمل. من خلال نظام مراقبة يضمن الممارسة السليمة والالتزام بالأداء داخل مؤسساتهم، وحمايتهم. فظهور حالات الفساد والتلاعب في المؤسسات المصرفية وإساءة استخدام السلطة من قبل المدراء او العاملين لتحقيق مصالح شخصية أدى إلى الأزمات المصرفية (سليمان، 2006: 24). بالإضافة الى ذلك يجب ان تكون السلطات الرقابية فعالة بما يكفي لتتمكن من أداء واجباتها. الرقابة المصرفية هي أهم عامل لاستقرار النظم المصرفية والمالية وإنشاء بنية تحتية مصرفية متطورة، بالإضافة إلى شبكة أمان للقطاع المصرفي. (Fonteyne, W.et al.,2010:29).

3-3 دور قابليات تكنولوجيا المعلومات في معالجة الأسباب الداخليه للازمة الصرف

تعتبر قدرات تكنولوجيا المعلومات حجر الزاوية لمنظمات الاتصال لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات، حيث يمكن لهذه القدرات أن تزود هذه المنظمات بوفرة من البيانات حول البيئة الخارجية؛ وبالتالي، يمكنهم الاستجابة بسرعة لاغتنام الفرص وتجنب التهديدات المختلفة. يؤثر الموقف الاستباقي لتقنية المعلومات وقدرات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات أيضاً بشكل إيجابي على الأداء التنظيمي. قدرات تكنولوجيا المعلومات هي الأداة التي تعتمد عليها العديد من الشركات لجمع ومعالجة وتخزين ونقل واسترجاع المعلومات. لذلك، كلما زادت إمكانيات تقنية



المعلومات، كانت الشركة قادرة بشكل أفضل على استغلال الفرص وتجنب التهديدات، وبالتالي تكون قادرة على إدراك ما يحدث في البيئة الخارجية من خلال جمع ومعالجة وتحليل البيانات الواردة منها، مما يمكّنها من ذلك. لتطوير والتكيف مع بيئتها الخارجية (Lu & Ramamurthy, 2011). لذلك لا بد من زيادة مستوى الشفافية في الأعمال التي يساعد على تسهيل حصول المواطنين على الخدمات التي يريدونها (Majeed, B. & Ismael, S., 2021:60)، من خلال زيادة التركيز على تكنولوجيا المعلومات حيث تعتبر العمود الفقري لعمل المصارف مما يمكنها من تجنب الأزمات والتخفيف من آثارها السلبية عند حدوثها والاستجابة للأزمات والتغلب عليها. لذلك لا بد من العثور على نظام إدارة الأزمة. (Abdallah Q. et al., 2015:9) ، تسعى الإدارة الناجحة الى توفير المعلومات في الوقت الملائم وبالذقة المطلوبة وبالشكل الذي يساعد على اتخاذ القرارات رشيدة ، ولما كانت المعلومات هي المنتج الرئيس لتكنولوجيا المعلومات فإن نجاح أي منظمة في إدارة الأزمة يرتكز على مدى دقة هذه المعلومات : Anandhi S. ,2000 (169) . كون تكنولوجيا المعلومات تمثل أهم الأدوات لتوفير المعلومات اللازمة لإدارة الأزمة في المصارف المذكورة فإن تكنولوجيا المعلومات الناجحة تزيد من قدرة هذه المصارف على متابعة التغيرات التي تحصل في البيئة واتخاذ القرارات الصائبة بشأنها مما يحد من الأزمات التي تتعرض لها، وذلك من خلال تقديم التحذيرات المبكرة والتقارير عن الأحداث الملائمة في التوقيت المناسب.

المبحث الرابع: الجانب العملي

منهجية الدراسة الميدانية

4-1: مجتمع الدراسة وحجم العينة: يتكون مجتمع الدراسة من الأفراد العاملين في فروع مصرف الرافدين / بغداد محل الدراسة. فكانت عينة الدراسة لثلاث فروع هي (63) وهي عينة مقبولة احصائياً الجدول أدناه يوضح حجم العينة المختارة.

الجدول رقم (3): مجتمع الدراسة وحجم العينة في فروع مصرف الرافدين

ت	فروع مصرف الرافدين	العينة المختارة
1-	مصرف الرافدين بغداد فرع القصر الأبيض	22
2-	مصرف الرافدين بغداد فرع المشتل 195	20
3-	مصرف الرافدين بغداد فرع جسر ديالى	21
	المجموع	63

المصدر: من إعداد الباحثين.

4-2 أداة البحث: تتكون استمارة الاستبيان من ثلاثة اجزاء الجزء الاول للتعرف على المتغيرات الديموغرافيا (الجنس، سنوات الخدمة، التحصيل الدراسي)، الجزء الثاني يتكون من (13) فقرة لمتغير قابليات تكنولوجيا المعلومات ITC حيث تم تبني المقياس المعتمد من قبل دراسة كلاً (الشبلي، 2018)؛ (Chen, W., Nevo, Benitez–Amado and Kou, 2015) (Lu) (& Ramamurthy, 2011) والجزء الثالث يتكون من (12) فقرات للمتغير التابع أسباب الداخلية للأزمات المصرفية حيث تم تبني مقياس (حواط، 2013)؛

(Dell.Ariccia et al.,2000) ; (Caprio, G.; Klingebiel, D.,1996).، أعتد الباحثين

مقياس ليكرت likert الخماسي في جميع أسئلة الاستبيان.

3-4 **الصدق الظاهري**: عرضت اداة الدراسة على عدد من المحكمين لإبداء اراءهم في مدى ملائمة عبارات الفقرات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي تنتمي اليه واقتراح ما يرونه مناسباً، وكان هناك اتفاق بآراء الخبراء على سلامة المقياس بعد اجراء تعديلات بسيطة، وبذلك أصبح المقياس جاهز للتطبيق. (ملحق 1)

4-4 **ثبات الأداة**: تم استخدام معامل الفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) ، من اجل تحديد الاتساق الداخلي لفقرات الأداة وكانت نتائج معادلة كرونباخ الفا لمحاور الدراسة كما موضحة بالجدول رقم (2) حيث أشارت القيم الى ان الأداة تتمتع بدرجة ثبات 81% لمحاور الدراسة وهي نسبة مناسبة ومقبولة احصائياً وتفي بأغراض هذه الدراسة (جودة ، 2008 ، ص:297) .

الجدول رقم(4): نتائج معادلة Cronbach's Alpha لمحاور الدراسة

المتغيرات الرئيسية	الأبعاد الفرعية	عدد الفقرات	قيمة (α)
قابليات تكنولوجيا المعلومات	قابلية البنية التحتية	5	0.792
	قابلية الإدارة على التمدد	4	0.776
	القابلية الاستباقية	4	0.892
الأسباب الداخلية للآزمات المصرفية	ضعف الكوادر البشرية	4	0.776
	الإقراض غير السليم	4	0.752
	الإدارة غير الرشيدة	4	0.875
الاستبانة ككل		25	0.810

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS



4-5 وصف خصائص عينة الدراسة:

الجدول رقم (5): خصائص عينة الدراسة

المتغير	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	0.48
	أنثى	0.52
	المجموع	1
التحصيل الدراسي	دبلوم	0.38
	بكالوريوس	0.43
	ماجستير	0.19
	المجموع	1
سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات	0.28
	من 5-10 سنوات	0.40
	10 فأكثر	0.32
	المجموع	1

المصدر: من إعداد الباحثين.

يوضح الجدول (4) الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة التي تشمل الافراد العاملين في فروع المصارف المختارة، نجد أن عدد الإناث لمتغير الجنس يفوق عدد الذكور حيث بلغ عددهم 33 ما يعادل 52% من افراد العينه وأن متغير التحصيل الدراسي يتفوق به الحاصلين على شهادة البكالوريوس عدد (27) ما يعادل 50% ، وتفوق متغير سنوات الخدمة للحاصلين من (5-10) سنوات حيث بلغ عددهم (25) ما يعادل 40% من افراد عينة الدراسة .

4-6 تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

ستتناول هذه الفقرة تحليل ومناقشة نتائج الدراسة من خلال المحاور التالية:

1-تحليل فقرات قابليات تكنولوجيا المعلومات والأسباب الداخلية للأزمات المصرفية

2-اختبار فرضيات الدراسة



4-6-1 تحليل فقرات قابليات تكنولوجيا المعلومات والأسباب الداخلية للأزمات المصرفية

جدول رقم (6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وترتيب أهمية الفقرة

المتغير	ت	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة
قابليات ITC	1	قابلية البني التحتية	3.65	0.92	1
	2	قابلية الإدارة على التمدد	3.38	0.95	3
	3	القابلية الاستباقية	3.59	0.91	2
		المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.56	0.93	-
		الأسباب الداخلية للأزمات المصرفية	3.74	0.87	-

المصدر: تم تصميم الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (6) إجابات عينة الدراسة بخصوص متغيرات البحث، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لأبعاد قابليات تكنولوجيا المعلومات (3.38-3.65)، حصل بعد قابلية البني التحتية على المرتبة الأولى إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.65) وانحراف معياري (0.92)، يشير ذلك الى تفوق هذا البعد من ابعاد قابليات تكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر أفراد العينة. وحصل متغير الأسباب الداخلية للأزمات المصرفية على متوسط حسابي بلغ (3.74) وانحراف معياري بلغ (0.87) وهو عكس الأهمية المتوسطة للقابليات تكنولوجيا المعلومات والمرتفعة للنجاح التنظيمي من معالجة الأسباب الداخلية للأزمات المصرفية.

4-6-2 اختبار فرضيات الدراسة

أولاً: علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

- الفرضية الرئيسية (H0): لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين قابليات تكنولوجيا المعلومات والأسباب الداخلية للأزمات المصرفية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha \leq 0.05$.
 - الفرضية الرئيسية (H1): يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين قابليات تكنولوجيا المعلومات والأسباب الداخلية للأزمات المصرفية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha \leq 0.05$.
- ثانياً: المتغيرات الشخصية



– الفرضية الثانية (H_0) : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى إدراك الشركات محل الدراسة لقابليات تكنولوجيا المعلومات تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس , الخدمة , التحصيل الدراسي) لأفراد عينة الدراسة .

أولاً: اختبار الفرضية الأولى (فرضية العدم والفرضية البديلة)

H_0 : لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين قابليات تكنولوجيا المعلومات والأسباب الداخلية للأزمات المصرفية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha \leq 0.05$ في فروع مصرف الرافدين محل الدراسة .

H_1 : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين قابليات تكنولوجيا المعلومات والأسباب الداخلية للأزمات المصرفية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha \leq 0.05$ في فروع مصرف الرافدين محل الدراسة .

يتم اختبار الفرضية الأولى باستخدام معامل ارتباط سييرمان للرتب وبالإستعانة ببرنامج SPSS 7.23، إذا كانت قيمة sig أكبر من (0.05) نقبل الفرضية البديلة و نرفض فرضية العدم .

جدول رقم (7) : ارتباط Spearman بين متغيرات الدراسة (اختبار الارتباط اللامعلمي)

	ITC	الأسباب الداخلية للازمات المصرفية
Corrélation coefficient	1.001	0.563*
Spearman's rho ITC Sig(2tailed)	.	.001
N	13	12
Correlation coefficient	0.563*	1.001
Spearman's C.M الأسباب الداخلية Sig(2tailed)	.001	.
rho	12	13
N		

*. Correlation is significant at the 0.0 level (2-tailed).5

المصدر: الجدول نتيجة ارتباط الرتب spearman correlation بالاعتماد على برنامج

spsv.23

يبين جدول رقم (7) الاختبار اللامعلمي باستخدام ارتباط spearman لمعرفة العلاقة بين قابليات تكنولوجيا المعلومات والأسباب الداخلية للأزمات المصرفية ، نلاحظ من الجدول ان معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة هو (0.563^*) ، اذ تشير (*) الى أن الارتباط عند مستوى معنوية =0.05 بدرجة ثقة (0.95) اختبار نو طرفين ويعني توجد علاقة قوية ومعنوية بين متغيرات الدراسة قابليات تكنولوجيا المعلومات والأسباب الداخلية للأزمات المصرفية وبهذه الحالة نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة التي تنص توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين قابليات تكنولوجيا المعلومات والأسباب الداخلية للأزمات المصرفية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha \leq 0.05$ في فروع مصرف الرافدين محل الدراسة .

الجدول رقم (8): اختبار التوزيع الطبيعي Tests of Normality

Groups	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
ITC	.301	4	.100*	.951	4	.523
	.169	4	.100	.920	4	.512
	.105	4	.100	.962	4	.653

المصدر: الجدول نتيجة تحليل التباين الثنائي بالاعتماد على مخرجات برنامج spssv.23

يبين الجدول (9) اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov-Smirnov^a و اختبار Shapiro-Wilk حيث تبين قيمة الاختبار للمجموعات الثلاثة (الجنس , الخدمة , التحصيل الدراسي) أن قيمة الدلالة أكبر من (0.05) يعني ان المجموعات الثلاثة تتبع التوزيع الطبيعي وعليه يمكن اجراء تحليل التباين لقياس اثر تفاعل المجموعات الثلاثة والمتغير المستقل قابليات تكنولوجيا المعلومات .

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية:

الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى إدراك الافراد العاملين في فروع مصرف الرافدين محل الدراسة لقابليات تكنولوجيا المعلومات تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، الخدمة، التحصيل الدراسي).

الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين لقابليات تكنولوجيا المعلومات

Std. Error	Std. Deviation	Mean	N	المتغيرات
.104	.052	1.31	13	الجنس
.117	.058	2.29	13	التحصيل الدراسي
.106	.044	1.61	13	سنوات الخدمة

المصدر: الجدول نتيجة تحليل التباين الثنائي بالاعتماد على مخرجات برنامج spssv.23



يوضح جدول الاحصائيات الوصفية رقم (10) ان أكبر متوسط بين المجموعات الثلاثة هو

متوسط المجموعة الثانية التحصيل الدراسي قيمته (2.29) والانحراف المعياري (.058).

بعد التأكد من اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov-Smirnov و اختبار Shapiro-Wilk

وان المجموعات الثلاثة تتبع التوزيع الطبيعي الموضح في الجدول (8) يتم من خلال

الجدول رقم (10) اختبار الفرضية عن طريق تحليل التباين Analysis Of

(Variance(ANOVA) وكما يلي :

الجدول رقم (10): اختبار تحليل التباين لأثر التفاعل بين المتغيرات الشخصية و ITC

SIG	F	Mean sqr.	df	مجموع المربعات	مصدر التباين
.097	.767	7.112	3	3.834	الجنس
.060	1.220	2.400	2	4.800	التحصيل الدراسي
.073	3.346	2.125	6	4.266	سنوات الخدمة
		.2126	12	.326	Error الخطأ

المصدر: الجدول نتيجة تحليل التباين الثنائي بالاعتماد على مخرجات برنامج

spssv.23

يوضح الجدول (10) قيمة الدالة Sig. بالنسبة لأثر تفاعل المتغيرات الشخصية (الجنس، الخدمة، التحصيل الدراسي) أكبر من (0.05) وهذا يعني توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدلات كل من الجنس والخدمة والتحصيل الدراسي على متغير قابليات تكنولوجيا المعلومات وبالتالي لا تؤثر هذه المتغيرات على مدى أدراك فروع المصارف محل الدراسة بقابليات تكنولوجيا المعلومات وبذلك ترفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق لاثر المتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة على قابليات تكنولوجيا المعلومات.

الاستنتاجات والتوصيات Conclusions and recommendations

أولاً- الاستنتاجات Conclusions:

أدناه أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث:

1- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغيرات البحث الرئيسية (قابليات تكنولوجيا المعلومات والأسباب الداخلية للالتزامات المصرفية)، هذا يشير ان زيادة الاهتمام بابعاد قابليات تكنولوجيا المعلومات سيساهم في معالجة الأسباب الداخلية للالتزامات.

2- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين كل بعد من ابعاد قابليات تكنولوجيا المعلومات في معالجة الأسباب الداخلية للالتزامات المصرفية وكما يلي:

أ- وجود علاقة ارتباط إيجابية وذات دلالة معنوية بين قابلية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في معالجة الأسباب الداخلية للالتزامات المصرفية، فكما كانت الأصول المادية والمنطقية (الأجهزة، البرمجيات، والشبكات) التي تمثل البنية التحتية لتكنولوجيا التي تم بناؤها من خلال النظم والتي توفر أساس لحل الأسباب الداخلية للالتزامات المصرفية (الشبلي، 2018: 34) Lu & (Ramamurthy, 2011)، كلما كانت متوفرة كلما ساهمت في حل ومعالجة الأسباب الداخلية للالتزامات المصرفية.

ب- وجود علاقة ارتباط إيجابية وذات دلالة معنوية بين قابلية التمدد لتكنولوجيا معلومات في معالجة الأسباب الداخلية للالتزامات المصرفية، كلما زادت قدرة إدارة المصرف في تطوير الإستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات واستقبال الموارد لدعم تكنولوجيا المعلومات كلما ساهمت في الحد من الانعكاسات السلبية للالتزامات المصرفية (حواط، 2013: 156).

ت- وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة معنوية بين القابلية الاستباقية لتكنولوجيا المعلومات في معالجة الأسباب الداخلية للالتزامات المصرفية، كلما كانت المصارف سباقة لأبتكارات تكنولوجيا



المعلومات كلما ساهم ذلك في الحد من الازمات المصرفية ومعالجة ضعف الكوادر البشرية التي تعتبر اهم الأسباب الداخلية للازمات المصرفية ومعالجة الإقراض غير السليم بسبب امتلاك راس مال بشري سليم يساعد في تحقيق الأهداف.

3- ترتبط قابلية تكنولوجيا المعلومات ارتباطاً معنوياً وبذلك أظهرت النتائج تأثيرها الإيجابي في حل الأسباب الداخلية للازمات المصرفية (المعاضدي، 2018). فعند عدم توفر البنى التحتية والقابلية على التدد والقابلية الاستبقية لتكنولوجيا المعلومات نعكس ذلك سلباً على أداء عمل المصارف وبالتالي يؤدي الى الوقوع بالعديد من الأخطاء الذي يسبب تراكمها الازمات الاقتصادية التي يصعب حلها.

4- غالبية المصارف المبحوثة تسعى لتظافر الجهود في توفير البنى التحتية لقابليات تكنولوجيا المعلومات التي تمثل أساس التقنية للتنبؤ بالأزمة قبل وقوعها.

5- تشجع أبعاد قابلية تكنولوجيا المعلومات الممارسات التي تهدف إلى الحد من الانعكاس السلبي للازمات المصرفية ومواكبة كافة المستجات في الاعمال المصرفية.

ثانياً-التوصيات:

1- ضرورة اهتمام ادارة المصارف بالعنصر البشري وتعزيز مهارات المبدعين وزيادة حوافزهم كي ينقلوا أفكارهم العلمية إلى حقل العمل وتحويلها إلى منتجات نافعة يمكن تسويقها والإفادة منها. امتلاك المصارف رأس مال بشري فعال سيساعد على تحقيق الأهداف، ويمكنها من زيادة حصتها السوقية في الحصول على الودائع والقروض الجيدة.

2- نظراً لأن التكنولوجيا في تطور مستمر يجب الاهتمام في التدريب لمواكبة المستجدات في عالم الخدمات المصرفي ووضع برامج توعية او منشورات للمتعاملن مع المصارف للحد من السلوكيات السلبية للزبائن على المصارف.

3-أجراء مزيد من الدراسات عن أسباب الازمات المصرفية بأبعاد أخرى ومعرفة أسبابها وانعكاساتها على باقي الأسواق المصرفية.

4-ضرورة تحسين مستوى أدراك وأعتقاد الأفراد العاملين وذلك من خلال زيادة مستوى الشفافية في العمليات عن طريق الإبتعاد عن الروتين وتعقيد الإجراءات ووضوح إجراءات العمل مما يترتب عليه إشباع الحاجات وتحقيق الرضا وزيادة الإنتاجية والحد من الاثار السلبية للازمات المصرفية بالتالي تجنب تفاقمها.

5- الاهتمام بوضع أنظمة وبرامج تساعد على تشخيص المصارف الذي يسبب الاختلالات للحد من تأثيرها على بقية المصارف.

1-المصادر العربية

أ- الكتب

1- جودة، محفوظ (2008)، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS، دار وائل للنشر، عمان، ص.297.

2- كامل، عبد الوهاب محمد، (2003) ، سيكولوجية إدارة الأزمات المدرسية، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

ب: المجالات الدورية:



- 3-العزاوي، فراس رحيم يونس والخفاجي، عثمان إبراهيم أحمد. 2015. شخيص قدرات تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها في تحقيق التفوق التنافسي: بحث تحليلي في شركة بغداد للمشروبات الغازية الزعفرانية. مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، مج. 21، ع. 81، ص ص. 190-230.
- 4-اللامي، غسان قاسم داود،(2013) ، تحليل مكونات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات دراسة استطلاعية في بيئة عمل عراقية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، Volume 2013, Issue 4, Pages 1-24
- 5-بغدادى، فيصل،(2013)، دور القيادة في إدارة الأزمات في المنظمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة وحكمة محلية. تخصص إدارة وحكمة محلية. جامعة المسيلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- 6-صادق محمد عادل، (2007) الصحافة وإدارة الأزمات، ط 01 ، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع .

ج-الرسائل والأطاريح

- 7-الشبلي، بيان إبراهيم، (2018) ، أثر قدرات تكنولوجيا المعلومات على إدارة الأزمات ، دراسة ميدانية على قطاع البنوك التجارية الأردنية ، رسالة ماجستير مقدمة لاستكمال في تخصص الأعمال الإلكترونية/ جامعة الشرق الأوسط كلية الأعمال
- 8- الكريني، ادريس (2014) . دور المعلومات والاتصال في إدارة الأزمات الدولية. رسالة دكتوراه منشورة، جامعة القاضي عياض، المملكة المغربية.
- 9-عايدي، كريم نايف علي (1992)،"أثر التكنولوجيا في التركيب التنظيمي وفق النظرية الموقفية: دراسة ميدانية في شركات القطاع الصناعي المختلطة العراقية"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال (غير منشورة) ، جامعة بغداد.



10- بغدادي، فيصل، (2014)، دور القيادة في إدارة الأزمات في المنظمة ، مذكرة مقدمة الى جامعة المسييلة كلية الحقوق والعلوم السياسية لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة وحكامة محلية.

11- حواط، يزن غسان ، (2013) ، إدارة الأزمات المصرفية وتأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية ،جامعة دمشق كلية الاقتصاد ، قسم المصارف والتأمين ، دراسة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في المصارف والتأمين.

12- سليمان، محمد مصطفى؛ 2006. "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري" . الدار الجامعية، مصر ، الإسكندرية، ص 24 .

13- الشريف، نهى يوسف محمود ،(2022)، قابليات تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها في جودة المعلومة، بحث تحليلي لآراء عينة من العاملين في الجهاز المركزي للإحصاء وزارة التخطيط ، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي - تخطيط استراتيجي

هـ - المؤتمرات

14-المعاضدي، معن وعداالله، (2018) ،"الاستعداد للتغيير الاستراتيجي استناداً على قدرات تقانة المعلومات: دراسة حالة منظمة صناعية" . بحث مشارك في المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثامن، إدارة التغيير ومجتمع المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن .

المصادر الأجنبية

B. JOURNAL & PERIODICALS:

15-Abdallah Q. Bataineh ; Anas Y. Alhadid, Ghaith M. Al-Abdallah, Tasneem F. Alfalah, The Role of Information Technology Capabilities in , International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences August 2015, Vol. 5, No. 8



- 16-Anandhi S. Bharadwaj (2000). A Resource-Based Perspective on Information Technology Capability and Firm Performance: An Empirical Investigation. *MIS Quarterly*, 24(1), 169–196. doi:10.2307/3250983
- 17-Avdjiev ,Stefan; McCauley, Robert; McGuire, Patrick, (2012), "Rapid credit growth and international credit: Callenges for Asia". BIS; working Paper No 377; p2-3.
- 18-Brent, W., chaos, (2004), "Crises and Disaster: A Strategic Approach to Crisis Management in the Tourism Industry". *Tourism management*, pp 669-683.
- 19-Basheer, M. F., Siam, M. R. A., Awn, A. M., & Hassan, S. G.(2016), Exploring the role of TQM and supply chain practices for firm supply performance in the presence of information technology capabilities and supply chain technology adoption :A case of textile firms in Pakistan. *Uncertain Supply Chain Management*, 7(2), 275–288. <https://doi.org/10.5267/j.uscm.2018.9.001>
- 20-Bharadwaj, A. S. (2000), A Resource-Based Perspective on Information Technology Capability and firm Performance: An Empirical Hnrethiation, *MIS Quarterly*, Vol. 24, No. 1, Page. 169-196.
- 21-Caprio, Gerard Jr.; Klingebiel, Daniela, (1996), "Bank Insolvency: Bad Luck, Bad Policy, or BadBanking?". *Annual World Bank Conference on Development Economics*, the World Bank, P3.
- 22-Chen, Y., Wang, Y., Nevo, S., Benitez-Amado, J., & Kou, G. (2015). IT capabilities and product innovation performance: The roles of corporate entrepreneurship and competitive intensity. *Information & Management*, 52(6), 643-657.
- 23-Coombs, W. T. (2011). "Protecting organization reputations during a crisis: The development and application of situational crisis communication theory". *Corporate Reputation Review*, 10 (3), 163-176.
- 24-Dell.Ariccia, Giovanni; Godde, Isabel; Zettelmeyer, Jeromin; 2000. "Moral Hazard and International Crisis Lending". IMF, p30.

25-Fonteyne, Wim; Bossu, Wouter; Cortavarria-Checkley, Luis; Giustiniani, Alessandro; Gullo Alessandro; Hardy, Daniel; and Ker Seán; (2010), "Crisis Management and Resolution for a European Banking System". IMF Working Paper, IMF, p29.

26-Lu, & K. (Ram) Ramamurthy. (2011). Understanding the Link Between Information Technology Capability and Organizational Agility: An Empirical Examination. MIS Quarterly, 35(4), 931. <https://doi.org/10.2307/41409967>

27-Zhang, M. (2005). Information technology capability, organizational culture, and export performance. Washington State University.

28-Guo, J., Zhou, S., Chen, J., & Chen, Q. (2021). How information technology capability and knowledge integration capability interact to affect business model design: A polynomial regression with response surface analysis. Technological Forecasting and Social Change, 170, 120935 .journal homepage: www.elsevier.com/locate/techfore.

29-Sally Chen and Katsiaryna Sviryzdenk ,(2021)," Financial Cycles – Early Warning Indicators of Banking Crises?", International Monetary Fund IMF,Working Papers, Strategy, Policy, and Review Department WP/21/116

30-Zeitun, Rami and Benjelloun, Hicham. (2013).”The efficiency of banks and the financial crisis in a developing economy: The case of Jordan”. Journal of Finance, Accounting and Management, 4 ,(1)

31-Lu, Y., & Ramamurthy, K. (2011). “Understanding the Link between Information Technology Capability and Organizational Agility: An Empirical Examination". MIS Quarterly, 35(4), 931-954.

32 -Zhang, Man, (2005), Information Technology Capability, Organizational Culture, and Export Performance, Dissertation Doctor of Philosophy, College of Business and Economics, Washington State University.

D- Conference



- 33-Benzie, David, (1997), Information Technology Capability: Is Our Definition Wide of the Mark, Proceedings of the IFIP TC3 WG3.1/3.5 Joint Working Conference on Information Technology: Supporting Change Through Teacher Education. Chapman & Hall, Ltd. London, UK.
E- Thesis
- 34 -Zhang, Man, (2005), Information Technology Capability, Organizational Culture, and Export Performance, Doctor Thesis Unpublished, College of Business and Economics, Washington State University.
- 35-Mithas, S., N. Ramasubbu, M.S. Krishnan, V. Sambamurthy, (2004), Information Technology Infrastructure Capability and Firm Performance: An Empirical Analysis, Working Paper, (University of Maryland, R.H. Smith School of Business)
- 36-Zhang, Man, (2005), "Information Technology Capability, rganizational Culture, and Export Performance ", Dissertation Doctor of Philosophy, College of Business and Economics, Washington State University, ollege of Business and Economics.
- 37- Majeed, B.A., & Ismail, S.K.,(2021), The Role of Strategic Transparency in Achieving Sustainable Creativity / Explanatory Study in a Group of Industrial Companies in Baghdad , Journal of Techniques, ISSN: 2708-8383, Vol. 3, No. 4, December 31, 2021, Pages 58-64,<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>
- 38- Majeed, B.A., & Ismail, S.K. (2022). The Effect of Information Technology on raising the Efficiency of Tax Collection/an exploratory study in the branches of the General Commission of Tax in Bagdad. Academy of Strategic Management Journal, 21(S2), 1-16.

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز مؤشرات أداء القطاع المصرفي الجهاز المصرفي العراقي دراسة تحليلية للمدة (2005-2021)

م.د. حيدر حسين دخيل

haider.h.shubeer@qu.edu.iq

أ.م.د. مناف مرزه نعمة

mubaf.neama@qu.edu.iq

جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

الملخص

تمثل التكنولوجيا المالية في صناعة تُعرف باسم (Fintech) وهي واحدة من الأدوات الحديثة التي شهدتها السنوات الأخيرة مع التطور المتسارع في مجال التكنولوجيا المالية، والذي ترافق ذلك مع ظهور جيل جديد من الشركات الناشئة الداعمة للمؤسسات المالية ومقدمي الحلول الرقمية في السعي لتحقيق التمويل الشامل وتعزيز النمو المستدام، وتحقيق مؤشرات الاستقرار المالي ، وأصبح من الضروري توظيف هذا التطور في تعزيز مؤشرات أداء القطاع المصرفي بما يسهم في تحقيق الازدهار الاقتصادي والشمول المالي وتقليل التكاليف وتحسين تجربة العملاء من خلال توفير الوقت والجهد من هنا جاءت فكرة البحث ، وهي محاولة لتسليط الضوء على إمكانات الابتكار التكنولوجي في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز مؤشرات الاداء المصرفي.

Abstract:

Financial technology is represented in an industry commonly known as (Fintech), and it is one of the modern tools witnessed in recent years with the rapid development in the field of financial technology, which coincided with the emergence of a new generation of emerging companies supporting financial institutions and providers of digital solutions in pursuit of comprehensive financing and promoting growth. It has become necessary to employ this development in enhancing the performance indicators of the banking sector in a way that contributes to achieving economic prosperity, financial inclusion, reducing costs, and improving customer experience by saving time and effort. Hence the research idea



came about, which is an attempt to highlight the potential of technological innovation. In achieving financial stability and enhancing banking performance indicators

المقدمة :

مع التغيرات المتسارعة التي تشهدها دول العالم في العصر الحديث وتساعد وتيرة التغيرات المالية والاقتصادية احتل المال مكانة رئيسية ، في كافة المجالات وفي كل المجتمعات من خلال زيادة اهمية المصارف، بوصفها قطاعا فاعلاً في إدارة الاقتصاد ومواكبة التطورات التي يمر بها ، ومع التقدم في التكنولوجيا أصبح لزاماً ان تكون هناك التكنولوجيا المالية التي تساهم بشكل اساس في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد وادارة وتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود كما يمكن أن يؤدي استخدام وسائل الدفع الالكترونية الى رفع كفاءة الحكومة.

اولاً: مشكلة البحث: تبرز مشكله البحث من محاولة الاجابة عن التساؤل الاتي : هل أسهمت التكنولوجيا المالية في تعزيز ودعم مؤشرات الجهاز المصرفي في العراق للمدة (2005-2021) ؟

ثانياً: أهداف البحث: يسعى البحث لتحقيق مجموعة من الاهداف اهمها:

1- معرفة مفهوم واهمية التكنولوجيا المالية.

2- الوقوف على اهم الاتجاهات في الصناعة المصرفية الحديثة.

3- تحليل بعض مؤشرات القطاع المصرفي العراقي وأهميته النسبية في الاقتصاد الوطني.

ثالثاً: فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان التكنولوجيا المالية لها أثر ايجابي في تعزيز مؤشرات الاداء المصرفي في ظل الاتجاهات الحديثة للصناعة المصرفية.

رابعاً: منهج البحث: اعتمد البحث المنهج الاستقرائي من خلال العودة إلى المصادر كما استخدم المنهج التحليلي في تحليل بعض المؤشرات المصرفية في العراق فضلا عن تحليل البيانات الخاصة لغرض التحقق من الفرضية .



خامساً: هيكلية البحث: لغرض الوصول الى اهم اهداف البحث انقسم البحث على جانبين الجانب النظري وانقسم على مبحثين، تناول الاول الاطار النظري والمفاهيمي للتكنولوجيا المالية ، أمّا المبحث الثاني تناول هيكل النظام المالي ومؤشرات الجهاز المصرفي في العراق وختم البحث اهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: الاطار النظري والمفاهيمي للتكنولوجيا المالية

أولاً: مفهوم التكنولوجيا المالية: تعرف التكنولوجيا المالية (Financial–Technology) إنها الخدمات والمنتجات المالية التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، وتتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل، ويمكن لعدد أكبر من المستخدمين الوصول إليها وقد تم صياغة هذا المصطلح لوصف التقاطع بين مجالي التمويل والتكنولوجيا ، فهو يشير إلى الابتكار التقني الذي يتم تطبيقه في قطاع الخدمات المالية وتعرف التكنولوجيا المالية بصورة عامة هي أي اختراع تكنولوجي يتم توظيفه في الخدمات المالية، وهذه الابتكارات التي استخدمت في هذه الصناعة وتطوّرت تكنولوجيات جديدة تنافس الأسواق المالية التقليدية، وكان للشركات الناشئة دور كبير في عملية ابتكار تكنولوجيات جديدة، ولكن العديد من البنوك العالمية الكبيرة مثل HSBC وكردت سويس طوروا أفكار الفينتك الخاصة بهم.¹

كما يمكن تعريفها من الناحية المفاهيمية على أنها نوع جديد من الخدمات المالية يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والتقنية المالية كما يشير Fintech إلى الحلول الجديدة التي تظهر تدريجياً وتحدث تطوراً جذرياً في مجال الابتكار للتطبيقات أو العمليات أو المنتجات ونماذج الأعمال في صناعة الخدمات المالية، كذلك تعرف Fintech على أنها مجموعة من الشركات التي تقدم أو

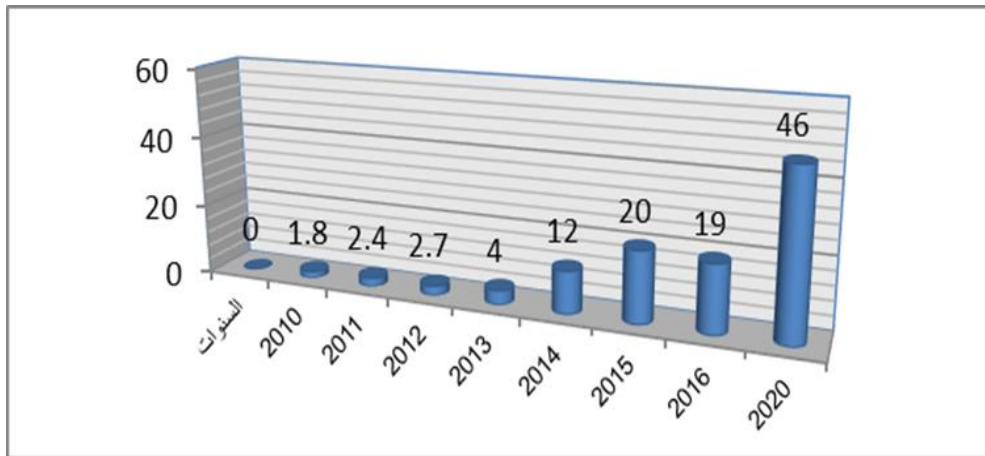
¹ - أ.حمدي زينب وقاسم الزهراء، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 80 العدد89: 2019،ص402

تسهل الخدمات المالية باستخدام التقنية الحديثة، بحيث تتطور المنتجات والخدمات المالية الأكثر سهولة في الاستخدام، والأقل تكلفة لتقديمها الى جانب ذلك التعريف العملي للتكنولوجيا المالية المعتمد من قبل (مجلس الاستقرار المالي وهو يشير إلى الابتكار المالي الممكن تقنياً، والذي يمكن أن ينتج عنه نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات ومنتجات جديدة ذات تأثير مادي مرتبط بالأسواق والمؤسسات المالية. ويؤدي تبني التكنولوجيا المالية إلى العديد من المزايا الاقتصادية أهمها: تعزيز الاحتواء والشمول المالي، وتحسين الخدمات المالية، وتحقيق مكاسب في الكفاءة الاقتصادية لتلك الخدمات. ويتضمن هذا الابتكار تحويل جميع جوانب تقديم الوظائف الأساسية للقطاع المالي مثل تسوية المدفوعات، وتسهيل الاقتراض والادخار، وتقاسم المخاطر، وتخصيص رأس المال. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي هذه العملية إلى تغييرات عميقة في هيكل المؤسسات والأسواق المالية.¹

ثانياً: الاستثمارات في التكنولوجيا المالية عبر العالم : شهدت الاستثمارات العالمية في قطاع التكنولوجيا المالية ارتفاعاً ملحوظاً، من 928 مليون دولار عام 2008، إلى 4 مليار دولار عام 2013، ثم نمت تلك الاستثمارات إلى 20 مليار دولار عام 2015، وذلك وفقاً لشركة البحوث "فاليو أدي بفضل التقدم التكنولوجي والمنتجات المالية المبتكرة ، كما وتساهم شركات رأس المال الاستثماري بنسبة 24% من إجمالي الاستثمارات و15% بالنسبة لشركات الاسهم الخاصة و12% بالنسبة للمغامرين وغير ذلك من الجهات الاستثمارية 42% كما موضح في الشكل (1) .

¹ - جيهان عبد السلام عباس، أثر التكنولوجيا المالية على أداء الخدمات المالية والمصرفية في أفريقيا جنوب الصحراء، مركز فاروس، 2021، ص1

الشكل (1) الاستثمارات في التكنولوجيا المالية عبر العالم



المصدر حمدي زينب وقاسم الزهراء، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 80 العدد89: 2019، ص402
ثالثا: ثورة التكنولوجيا المالية:

حققت الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية نمواً سريعاً في السنوات الخمس الماضية، وتشير التوقعات إلى استمرار نموها بقوة إذ ارتفعت قيمة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية بما يزيد على عشرة أضعاف في المدة بين 2012 و2015 ورغم أن دمج المؤسسات العاملة في قطاع التكنولوجيا المالية في الولايات المتحدة أدى إلى حدوث تراجع في الاستثمارات العالمية في 2016، فقد استمر النمو في مناطق أخرى، ومنها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وسجلت الاستثمارات ارتداداً إيجابياً قوياً في النصف الأول من عام 2017 ورغم أن النظام البيئي للتكنولوجيا المالية لا يزال في طور النمو في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، والقوقاز وآسيا الوسطى، فإن اعتماد هذه التكنولوجيا المالية يكتسب زخماً كبيراً بين البنوك القائمة وغيرها من الشركات. وقد اتخذت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان خطوات أكبر نسبياً مقارنة بمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى نحو تطوير نظامها البيئي للتكنولوجيا المالية، وإن كانت الاستثمارات ما تزال مركزة في عدد قليل من البلدان. وتقوم

الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان بدور رائد في تعزيز ابتكارات التكنولوجيا المالية، بينما جاءت مشاركة الشركات الدولية العاملة في مجال التكنولوجيا المالية لتعطي دفعة أكبر في هذا الاتجاه وفي مسح أجري مؤخرًا شمل 12 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تتضح زيادة عدد الشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا المالية بمقدار سبعة أضعاف منذ عام 2009، وتركزت استثماراتها في مصر والاردن ولبنان والامارات العربية المتحدة ونشأت هذه الشركات المبتدئة جنبًا إلى جنب وفي إطار من المنافسة مع البنوك، التي تستعين كذلك بالتكنولوجيا الرقمية للانتقال إلى نماذج العمل الأكثر تركيزًا على العملاء وبينما لا يزال تغلغل الإنترنت محدودًا في بعض البلدان أكثر من غيرها (جيبوتي ومصر والعراق وباكستان والصومال والسودان)، دخلت شركات الاتصالات إلى أسواقها وتباشر حاليًا تقديم خدمات الدفع عن طريق الأجهزة المحمولة وفي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، لاتزال البنوك حتى الان هي المستثمر الرئيس في الخدمات المالية الرقمية.¹

رابعًا: أهم منتجات التكنولوجيا المالية: تشكلت منتجات التكنولوجيا المالية على مرحلتين، إذ شهدت المرحلة الأولى حلول القروض والمدفوعات، في الوقت الذي شهدت فيه المرحلة الثانية إدارة الثروات، والتأمين، والتحويل الدولي، الى جانب أن التكنولوجيا الموظفة في الاستخدامات الرقمية ما زالت في مراحلها الأولى، ولكن من المتوقع أن يتعدى دورها المستقبلي حدود عملية التمويل فقد شهدت شركات البلوك تشين زيادة التمويل بأكثر من 79% لتصل إلى 450 مليون دولار في عام 2016 ويمكن توضيح أهم منتجات التكنولوجيا المالية بما يلي:²

¹ - إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، والقوقاز وآسيا الوسطى، آفاق الاقتصاد الإقليمي – أكتوبر 2017، ص4
² - ممدوح عبدالمولى محمد عبدالسالم، دراسة العالقة بين التكنولوجيا المالية وفاعلية السياسة النقدية: بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة 2013-2020، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2022، ص588

أ. الخدمات المصرفية تقدم خدمات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي عدة منتجات، أهمها: التمويل الشخصي، التمويل الجماعي بين الافراد، المدفوعات عبر المنصات الإلكترونية، وتحويلات الأموال.

ب- المحافظ الإلكترونية عبر تطبيقات التليفون المحمول، والتسويات البنكية. ب. الخدمات المالية غير المصرفية وتتكون من كل من: التكنولوجيا المالية في قطاع التأمين، إدارة الأصول والثروات، التداول الاجتماعي عبر منصات التداول الجماعية، الإدارة المالية الشخصية، الاستشارات الآلية، إدارة المحافظ باستخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي للعملاء.

ج. النقود الرقمية: هي العملات التي تتوفر في صورة رقمية فقط ولا يوجد وجود فيزيائي لها، ولكن يمكن استخدامها للشراء عبر الإنترنت أو في بعض المتاجر الكبيرة التي تدعم الدفع باستخدام هذه العملات أو حتى يمكن تحويلها إلى العملات التقليدية إذ يحصل الناس على هذه النقود بطرق عديدة، ولكن الطريقة الأساسية هي التعدين، وهي عملية تضاهي استخراج الذهب من المناجم، ولكن في هذه الحالة فإن أدوات الحفر هي أجهزة الكمبيوتر والبرامج والتطبيقات ذات الإمكانيات الفائقة، وكلما ازدادت إمكانيات هذه التطبيقات، ارتفعت احتمالات الحصول على هذه العملات، وارتفعت القيمة السوقية للأصول المشفرة بنهاية عام 2017 لتصل إلى أكثر من 300 مليار دولار أمريكي 2018.

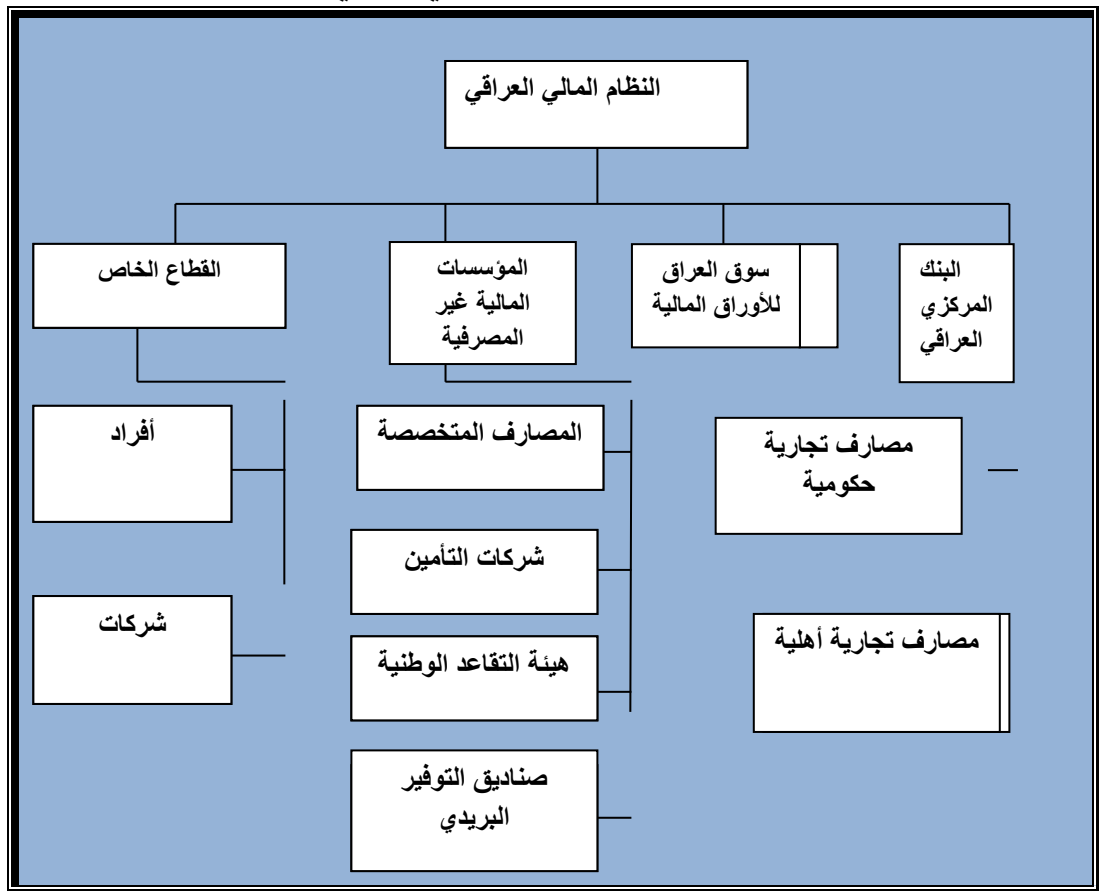
د. البلوك تشين: Blockchain هي تقنية آلية لتخزين ورصد والتحقق من صحة البيانات الرقمية من خلال توزيع البيانات المتاحة في قواعد البيانات على المتعاملين بصورة مشفرة وغير مركزية واستخدام درجة أمان عالية باستخدام تقنيات متقدمة.¹

¹ - ممدوح عبدالمولى محمد عبدالسالم، مصدر سابق ، ص 589

المبحث الثاني: هيكل النظام المالي ومؤشرات الجهاز المصرفي في العراق: يتألف النظام

المالي في العراق من المؤسسات المالية والمصرفية، فضلاً عن السوق المالية والقطاع الخاص وقد تراجع هذا النظام وتحول إلى نظام مثقل بالأعباء التي تمنع عنه مرونة العمل والحركة، وذلك لأسباب تختلف باختلاف المدة الزمنية التي يمر بها، فهناك الحروب والعقوبات الاقتصادية وتدهور الأوضاع الاقتصادية وانخفاض إنتاجية الجهاز المصرفي، وتبع ذلك تدهور الأوضاع العامة للبلد خلال المدة التي تلت عام 2003، وتردي الوضع الأمني الذي أثر بشكل أو بآخر في تباطؤ عمل النظام المالي، وقبل التعرف على مكونات هذا النظام لا بد من توضيح أكثر لمعالم النظام المالي في العراق من خلال الاستعانة بالشكل الآتي :

شكل (2) هيكل النظام المالي العراقي



المصدر: الشكل من أعداد الباحث.

يتبين من الشكل (1) أن النظام المالي في العراق يتألف من البنك المركزي العراقي ومجموعة من المصارف التجارية (حكومية، أهلية) فضلاً عن سوق العراق للأوراق المالية وعدد من المؤسسات المالية غير المصرفية والقطاع الخاص وهذا النظام يرتبط بالعالم الخارجي من خلال حزمة من العلاقات المالية والاقتصادية كالتحويلات النقدية بين العراق وبلدٍ آخر، والديون الخارجية المترتبة على العراق، وتعامل البنك المركزي بالعملة الأجنبية بيعاً وشراءً مع الدول الأخرى ويمكننا تناول الهيكل المالي في العراق كالآتي :

أ – **البنك المركزي:** يعود تأسيس البنك المركزي العراقي إلى ما بعد تشكيل الحكومة العراقية وتحديداً في عام 1921، إذ أوقف الاحتلال البريطاني للعراق التعامل بالنقود العثمانية وأصبحت الروبية الهندية العملة القانونية في العراق، مما دفع العراقيين إلى المطالبة بوجود عملة وطنية عراقية، فظهرت فكرة تأسيس بنك مركزي عراقي يقوم بإصدار العملة الوطنية المطلوبة ويؤدي وظائف البنك المركزي الأخرى.¹

ويضم البنك المركزي العراقي فضلاً عن الفرع الرئيسي في بغداد كل من فروع البصرة والموصل، إلى جانب فرعي السليمانية وأربيل بعد عام 2003 ويتكون مجلس إدارة البنك من المحافظ بصفته رئيساً ونائبين له مع ثلاثة أعضاء آخرين يتمتعون بخبرة ملائمة في الشؤون النقدية⁽²⁾. وتوالت بعد ذلك القوانين، إذ صدر القانون المرقم بـ (12) في 21 / 5 / 1991، إذ أتاح تأسيس مصارف خاصة (أهلية) بعد إن كانت حكراً على القطاع العام. وكذلك قام البنك المركزي بأحداث تعديل آخر من خلال قرار مجلس إدارته بتاريخ 6 / 10 / 1997 بالسماح لكافة المصارف المجازة بممارسة الأعمال المصرفية الشاملة إذ كانت أعمال المصارف العراقية تنحصر في مزاوله الأعمال المصرفية التقليدية (التجارية).

¹ - سعيد عبود السامرائي، الجهاز المصرفي العراقي ودوره في التنمية الاقتصادية، ط 1، لم يذكر مكان النشر، 1983، ص 46.

² - البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنة 2003 ومطلع سنة 2004، ص 24.

ب: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي العراقي: ان القطاع المصرفي العراقي يتكون من (74) مصرف تنقسم الى المصارف الحكومية والبالغ عددها (7) تتضمن ثلاث مصارف تجارية وثلاث مصارف متخصصة ومصرف اسلامي ، وعدد فروعها (389) فرع موزعة داخل و خارج العراق ، فيما بلغ عدد المصارف الاهلية (67) مصرف تتضمن (28) مصرف اسلامي محلي و(25) مصرفا تجاريا و(12) مصرف تجاري اجنبي ومصرفين تجارين ،وسجل رأس المال العامل ارتفاعا ملحوظا عام (2021) وبنسبة (5.3) ليسجل مبلغا قدرة(17.8) ترليون دينار مقابل (16.9) ترليون دينار عام (2020) وذلك لتلبية قرار البنك المركزي الذي يلزم المصارف بزيادة رأس مالها اموالها الى (250) مليار اما إجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية إلى مختلف القطاعات حوالي (85030693) مليون دينار نهاية عام (2014) ،وتعد هذه الزيادة بحد ذاتها مؤشر على تزايد الطلب والعرض على الائتمان ومن ثم زيادة توظيف الودائع في مختلف القطاعات مما يعزز من قدرة هذه القطاعات ويضمن السيولة اللازمة لها ،ويعزى ارتفاع إجمالي الائتمان المقدم لجميع القطاعات ولاسيما الحكومة المركزية إلى تدهور الأوضاع الأمنية وزيادة الإنفاق العسكري في الحرب ضد العصابات الارهابية وهو أعلى مقدار لإجمالي الائتمان المصرفي خلال مدة الدراسة ويلاحظ إن الائتمان المصرفي انخفض بصورة ملحوظة مرة أخرى للمدة (2015-2018) بسبب انخفاض حجم الائتمان التعهدي المقدم في تلك الفترة ،حيث يلاحظ إن مقدار الائتمان المصرفي لعام 2015 أصبح مقداره (77285834) مليون دينار في حين بلغ الائتمان المصرفي (63823570) مليون دينار عام 2018 ،أما بعد عام2018 فقد شهد إجمالي الائتمان المصرفي ارتفاعا ملحوظاً بلغ (80615681) مليون دينار لعام (2021) وجاء هذا الارتفاع نتيجة لازدياد حجم الائتمان النقدي والتعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق.¹

¹ - زهراء قاسم حسن، خالد حسين المرزوك، إيهاب عبد السالم الحسن، إثر الائتمان المصرفي في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2021-2005)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 15، العدد1 شباط 2023، ص289

جدول (1) الائتمان النقدي والتعدي

الائتمان المصرفي 2(+) 1	الائتمان التعدي	الائتمان النقدي	السنة
1717450	—	1717450	2005
2664898	—	2664898	2006
3459020	—	3459020	2007
4587454	—	4587454	2008
51761906	46071844	5690062	2009
51512436	39790901	11721535	2010
59376537	39032461	20344076	2011
72612873	44174185	28438688	2012
83618730	53666718	29952012	2013
85030693	50907626	34123067	2014
77285834	40533154	36752680	2015
70461730	33281607	37180123	2016
65604207	27651378	37952829	2017
63823580	25336633	38486947	2018
67322333	25269822	42052511	2019
75267062	25450156	49816906	2020
80615681	27644173	52971508	2021

المصدر: زهراء قاسم حسن، خالد حسين المرزوك، إيهاب عبد السالم الحسن، اثر الائتمان المصرفي في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2005- 2021)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 15، العدد 1 شباط 2023، ص 289

تبعاً لما سبق يمكننا الوقوف على مؤشرات الاداء المصرفي من خلال الوقوف على اهم مؤشراته الأساسية التي منها ما يأتي:¹

¹ - البنك المركزي العراقي، تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي عام 2021 المديرية العامة للإحصاء، 2021، ص 12،



أولاً: قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف: لغرض مساعدة البنوك المتعثرة مالياً فإن البنك المركزي يقوم بتقديم المساعدة المالية إلى المصارف التي تحتاج هذه المساعدة وهذا الأمر يُعد أحد الوظائف التي يمتاز بها البنك المركزي عن بقية المؤسسات المالية الأخرى بوصفه السلطة النقدية في أي بلد، والبنك المركزي العراقي بوصفه الملجأ الأخير للإقراض الذي تلجأ إليه المصارف في حال وجود تعثر مالي أو نقص في السيولة إن ارتفاع نسبة المؤشر يعكس هشاشة القطاع المصرفي fragility sector banking وازدياد المخاطر على النظام المصرفي وسمعته كونها تعبر عن أزمة سيولة تعكس مقدار التعثر المصارف الذي يعاني منه القطاع المصرفي، ويلحظ أن البنك المركزي العراقي لم يقدم قروض العاملة أثناء الفصل الرابع من عام 2020، وهذا ال يعني عدم وجود مصارف متعثرة لكن لم تقدم المصارف التي لديها تعثر طلبات للحصول على قروض او عدم وجود قناعة من البنك المركزي لمنح هذه المصارف قروض لوجود متطلبات يجب أن تقدمها تلك المصارف لغرض السير بعملية المنح ويمكننا معرفة هذا المؤشر بعد معرفة حجم المطلوبات والموجودات وكما يأتي:

1- المطلوبات: سجل اجمالي المطلوبات للمصارف التجارية ارتقاعاً مع نهاية عام 2021 بنسبة قدرها (15.6) مقارنة مع عام (2020) بقيمة بالغة (28.9) ترليون دينار مقابل (26.7) ترليون دينار عام (2020) وبنسبة مساهمة بالغة (20.2%) ويعزى ذلك الى ارتفاع كل مكوناته اذ ارتفعت الودائع الجارية بنسبة (18.1%) لتصل الى (43.9) ترليون دينار مقابل (37.2) ترليون دينار عام (2020) ولتسجل اعلى نسبة مساهمة بلغت (30.7%) من مجموع مطلوبات المصارف ويعزى الى فتح حسابات الجارية للتوطين من جانب ومبادرة البنك المركزي التي تتطلب فتح وديعة جارية للزبون لدى المصرف من اجل ايداع مبلغ القرض فيه لحين الافادة من زبون اخر وسجلت المطلوبات الاخرى ارتفاعاً بلغت نسبته (13.8%) لتصل الى (16.1%) من مجموع مطلوبات المصارف التجارية وكما موضح في جدول (2)



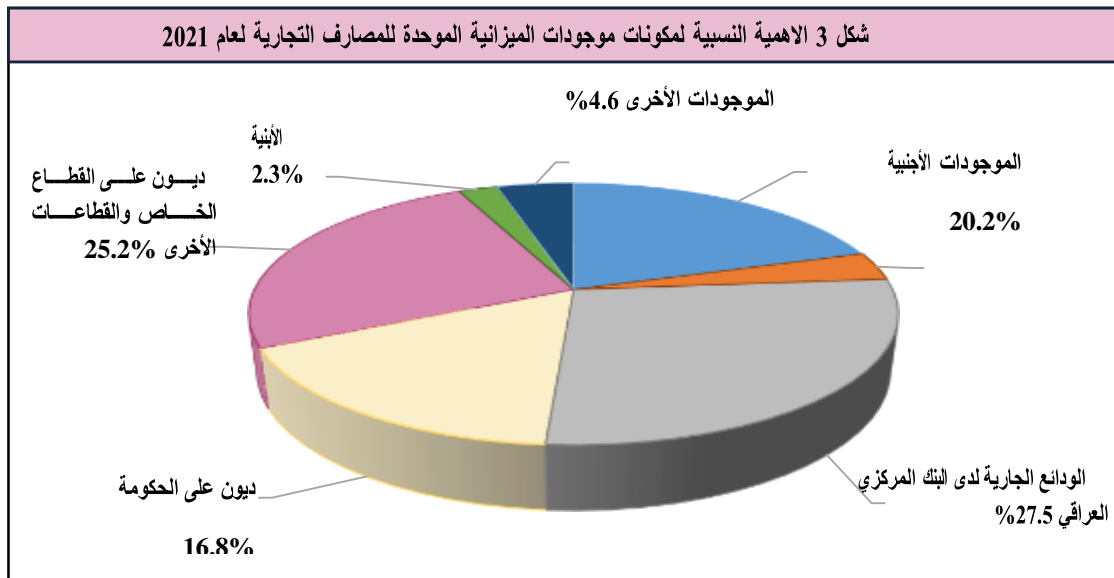
جدول (2) الموجودات والمطلوبات المصارف التجارية

الفقرات	2020	2021	نسبة التغير %	الاهمية النسبية %
الموجودات				
نقد في الصندوق	6,044,136	5,035,598	-16.7	3.5
الودائع الجارية لدى البنك المركزي العراقي	27,768,926	39,364,395	41.8	27.5
الموجودات الأجنبية	26,664,980	28,898,359	8.4	20.2
ديون على الحكومة	25,452,346	24,069,636	-5.4	16.8
ديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى	30,937,352	36,035,305	16.5	25.2
الإئبنة	3,121,884	3,339,607	7.0	2.3
الموجودات الأخرى	3,982,191	6,530,217	64.0	4.6
مجموع الموجودات أو المطلوبات	123,971,815	143,273,117	15.6	100
المطلوبات				
الودائع الجارية	37,194,354	43,925,173	18.1	30.7
ودائع التوفير والثبنة	16,309,028	19,680,608	20.7	13.7
ودائع الاعتمادات والكفالات	2,468,176	4,033,800	63.4	2.8
ودائع الحكومة	34,383,788	37,145,626	8.0	25.9
المطلوبات الأجنبية	733,237	781,592	6.6	0.5
رأس المال والاحتياطيات والتخصيصات	12,635,753	14,654,925	16.0	10.2
المطلوبات الأخرى	20,247,479	23,051,393	13.8	16.1

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي عام 2021 المديرية العامة للإحصاء، 2021، ص 22

2-الموجودات: سجل اجمالي الموجودات في نهاية عام 2021 ارتفاعا نسبته (8.4) وقيمة بالغة (28.9) ترليون دينار مقابل (26.7) ترليون دينار عام (2020) وبنسبة مساهمة بالغة (20.2%) يعزى ذلك الى تغيرات سعر الصرف نهاية عام 2020.¹

ويتضح من شكل (3) الاهمية النسبية لمكونات موجودات الميزانية الموحدة للمصارف التجارية لعام 2021 اذ احتلت الودائع الجارية لدى البنك المركزي العراقي 27.5% تلتها ديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى 25.2% ثم الموجودات الأجنبية 20.2%.



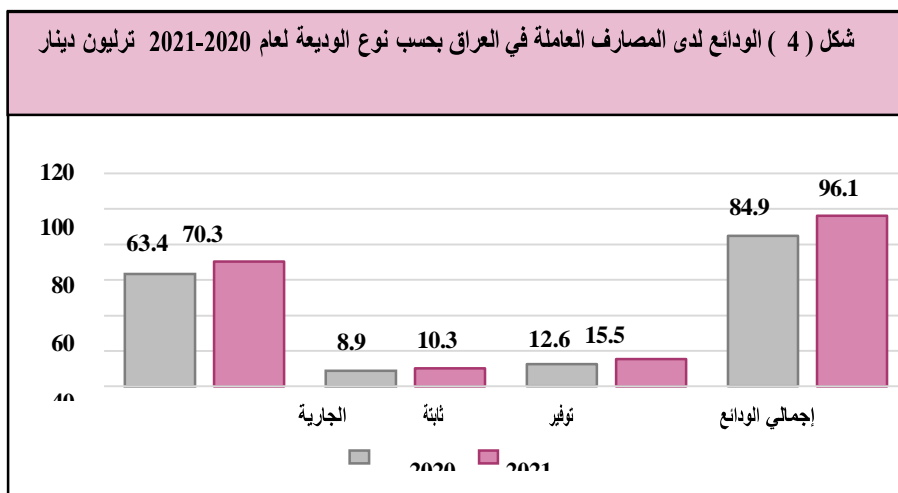
البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي عام 2021 المديرية العامة للإحصاء، 2021، ص 39

ثانيا -الودائع المصرفية / M2: تُعد الودائع المصرفية أحد اهم الموارد المالية الداخلة إلى المصرف والتي يقوم باستثمارها في نشاطاته المختلفة، وان زيادة حجم الودائع لدى أي مصرف يمثل مؤشر لرغبة الجمهور بالتوجه إلى ذلك المصرف نتيجة لعمله او العروض المميزة التي تعمل على جذب الجمهور إليه، وكلما كانت هناك ثقة من الجمهور في المصارف العاملة وكان هناك استقرار نسبي في الظروف الاقتصادية يكون هناك زيادة في هذا المؤشر أي يكون هناك

¹ - البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي عام 2021 المديرية العامة للإحصاء، 2021، ص 39 .

ارتفاع في حجم الودائع لدى المصارف العاملة، ويُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع. يتضح من الشكل (4) ارتفاع إجمالي حجم الودائع للعام (2021) مقارنة مع عام (2020) إذ ارتفع إجمالي الودائع من (84.9) ترليون دينار إلى (96.1) ترليون دينار عام 2021

وبالرجوع إلى أنواع الودائع لدى المصارف التجارية يلاحظ أن نسبة الودائع الجارية صاحبة النسبة الأكبر من إجمالي الودائع لدى المصارف، إذ يتضح أن نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية قد ارتفعت من (9.72) % في الفصل الرابع عام (2019) إلى (7.74) % لنفس الفصل عام 2020، فيما انخفضت الودائع الثابتة إلى (4.10) % في الفصل الرابع عام 2020 بعدما كانت (6.11) % من الفصل نفسه عام 2019، أما بالنسبة لودائع التوفير فقد انخفضت إلى (9.14) % عام 2020 بعد ما كانت (3.15) % لنفس الفصل عام 2019، ومن الجدير بالذكر إن إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية قد ارتفع بنسبة (1.3) % خلال المدة من الفصل الرابع عام 2019 إلى نفس الفصل عام 2020 ويتضح من الشكل (4) إجمالي الودائع بما فيها التوفير والثابتة والجارية.



المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي عام 2021 المديرية العامة

للإحصاء، 2021، ص 12

3- إجمالي الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع: للحفاظ على سيولة كافية لدى المصارف وذلك لمواجهة سحبات للعملاء وإجراء نشاطات المصرف المالية فأن البنك المركزي العراقي أكد على إن هذه النسبة يجب ألا تتجاوز (70%) وتُقاس هذه النسبة من طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والذي يُعبر عن حالة السيولة في الأجل الطويل للقطاع المصرفي.¹

وبعد الاطلاع على بعض مؤشرات اداء القطاع المصرفي يمكن تناول اهم العمليات الالكترونية التي يمكن من خلالها تسهيل عملية التكنولوجيا المالية وكما يأتي:

اولاً - نقاط البيع الإلكترونية: وهي عبارة عن وسائل تستخدم في تسهيل المدفوعات الإلكترونية. ويظهر الجدول (3) ان هذه الأجهزة ارتفع عددها من 918 عام 2017 والى 2200 عام 2018 لتواصل الارتفاع الى 2226 جهازاً عام 2019 و7940 عام 2020 اما بالنسبة لنسبة الأجهزة لكل 100000 نسمة فأنها ارتفعت من 1,31 عام 2015 الى 9,21 عام 2017 لتصل الى 17,3 عام 2020 مما يعكس تطوراً وان كان ليس كبيراً في هذا الجانب التقني من معاملات الزبائن وتسهيل دفعاتهم. حيث لازالت العديد من محلات التجزئة تفضل التعامل النقدي على التعامل الإلكتروني. فمثلاً عن ضعف ثقافة الدفع الإلكتروني لدى افراد المجتمع الذين يفضلون غالباً التعاملات النقدية.²

1 - البنك المركزي العراقي، تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي عام 2021 المديرية العامة للإحصاء، 2021، ص15

2 - أفراح خضر راضي، دور التكنولوجيا المالية في أداء المصارف - دراسة تحليلية في القطاع المصرفي / العراق، دراسات اقتصادية، 2021، ص 79



جدول (3) عدد ونسبة الصراف الآلي ونقاط البيع

السنة	عدد الصراف آلي ATM	النسبة لكل 100000	اعداد نقاط البيع POS	النسبة لكل 100000
2014	193	-	207	-
2015	912	1,02	786	1,31
2016	932	1,02	802	1,88
2017	696	1,8	918	9,21
2018	819	2,3	2200	9,82
2019	1014	2,8	2226	10,3
2020	1340	2,08	7940	17,3
2021	1966	-	800	-

المصدر - أفرح خضر راضي، دور التكنولوجيا المالية في أداء المصارف - دراسة تحليلية في القطاع المصرفي / العراق، دراسات اقتصادية، 2021، ص 79

نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية : نظام يتم من خلاله تبادل اوامر الدفع بين المصارف المشاركة في النظام بطريقة الية وتتم المعالجة بإرسال صافي التسوية النهائية الى نظام RTG ويساعد النظام في تسهيل اجراءات التحويلات بين فروع المصارف في جميع المحافظات وقد بدأ بتطبيق النظام اواخر عام 2006 وتزيد عدد المصارف المشاركة في النظام عن 70 مصرف في عام 2020 وكما هو مبين في الجدول (4) فإن مبالغ المقاصة الإلكترونية قد بلغت 26 ترليون دينار عام 2014 لتخفض بعد ذلك الى 20 ترليون دينار عام 2016 لترتفع بعد ذلك الى اعلى مستوى لها الى 38 ترليون دينار عام 2019 لتصل الى 29 ترليون عام 2020 وتتنخفض بعد ذلك الى 22 ترليون عام 2021. وقد ازدادت اهمية النظام بسبب استحصال مستحقات المؤسسات الحكومية عبر هذا النظام بدل نظام الصكوك التقليدية فضلا عن ان هذه الأنظمة فان هناك نظام المقاصة الداخلية بين فروع المصرف الواحد .



جدول (4) مبالغ عمليات الدفع الإلكتروني لنظام RTGS ونظام C-ACH ترليون دينار

السنة	نظام RTGS	نظام C-ACH
2014	199	26
2019	199	23
2016	177	20
2017	160	23
2018	161	31
2019	189	38
2020	198	29
2021	200	22

المصدر- أفراح خضر راضي، دور التكنولوجيا المالية في أداء المصارف - دراسة تحليلية في القطاع المصرفي / العراق، دراسات اقتصادية، 2021، ص 79

الاستنتاجات

- 1- شهدت الاستثمارات العالمية في قطاع التكنولوجيا المالية ارتفاعاً ملحوظاً، من 928 مليون دولار عام 2008، إلى 4 مليار دولار عام 2013، ثم نمت تلك الاستثمارات إلى 20 مليار دولار عام 2015، الأمر الذي يعكس الأهمية النسبية للقطاع المالي في ضوء التغيرات المالية العالمية.
- 2- بدأ بتطبيق بعض الأنظمة الإلكترونية في العراق أواخر عام 2006 منها نظام المقاصة الإلكترونية وتزايد عدد المصارف المشاركة في النظام عن 70 مصرف في عام 2020 وكما هو وبإجمالي مبالغ بلغت 26 ترليون دينار عام 2014 لتخضع بعد ذلك إلى 20 ترليون دينار عام 2016 لترتفع بعد ذلك إلى أعلى مستوى لها إلى 38 ترليون دينار عام 2019 لتصل إلى 29 ترليون عام 2020.
- 3- شهدت نقاط البيع الإلكترونية تزايداً إذ ارتفع عدد هذه الأجهزة من 918 عام 2017 وإلى 2200 عام 2018 لتواصل الارتفاع إلى 2226 جهازاً عام 2019 و 7940 عام



2020 اما بالنسبة لنسبة الأجهزة لكل 100000 نسمة فأنها ارتفعت من 1,31 عام 2015 الى 9,21 عام 2017 لتصل الى 17,3 عام 2020 مما يعكس تطوراً وان كان ليس كبيراً في هذا الجانب التقني من معاملات الزبائن وتسهيل دفعاتهم

التوصيات

- 1- اصدار تشريعات بضرورة حمل البطاقة الذكية في التعاملات المصرفية بدلا من الوسائل التقليدية للحد من تلك الوسائل
- 2- ضرورة تطبيق ادوات تقانة المعلومات في العمل المصرفي بحيث يسهل عملية استخدام البطاقة الذكية من قبل عدد كبير من الافراد والمؤسسات.
- 3- إن توجه البنوك العالمية نحو شبكة الأنترنت وما تتميز به من قدرات تنافسية يلزم البنوك الصغيرة ضرورة الارتقاء إلى مستوى هذه التحديات، ووفقا لذلك سيقوم العملاء بالمقارنة بين خدمات البنوك لاختيار الأنسب، وبذلك تكون الأنترنت عامل منافسة قوي في جذب العملاء.
- 4- وضع خطط للبدء في إدخال خدمات الصيرفة الالكترونية، بداية من وضع استراتيجية على مستوى البنك المركزي أو البلد أو التحالفات الدولية وإعداد خطة لتدريب الموارد البشرية

المصادر:

- 1- أ. حمدي زينب وقاسم الزهراء، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 80 العدد 89: 2019.
- 2 - جيهان عبد السلام عباس، أثر التكنولوجيا المالية على أداء الخدمات المالية والمصرفية في أفريقيا جنوب الصحراء، مركز فاروس، 2021.



- 3 - إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، والقوقاز وآسيا الوسطى، آفاق الاقتصاد الإقليمي – أكتوبر 2017.
- 4 - ممدوح عبدالمولى محمد عبدالسالم، دراسة العالقة بين التكنولوجيا المالية وفاعلية السياسة النقدية: بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة 2020-2013، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2022.
- 5 - سعيد عبود السامرائي، الجهاز المصرفي العراقي ودوره في التنمية الاقتصادية، ط 1، لم يذكر مكان النشر، 1983.
- 6 - سعيد عبود السامرائي، النظام النقدي والمصرفي في العراق، ط 1، دار البصري للطباعة، 1969.
- 7 - د. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، نحو دينار عراقي أمثل (الكميات والفئات)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 2، 2004.
- 8 - البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنة 2003 ومطلع سنة 2004.
- 9- البنك المركزي العراقي، تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي عام 2021 المديرية العامة للإحصاء، 2021.
- 10- زهراء قاسم حسن، خالد حسين المرزوك، إيهاب عبد السالم الحسن، اثر الائتمان المصرفي في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2021-2005) ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ،المجلد 15، العدد 1 شباط 2023.
- 11 - البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي عام 2021 المديرية العامة للإحصاء، 2021.
- 12 - أفراح خضر راضي، دور التكنولوجيا المالية في أداء المصارف - دراسة تحليلية في القطاع المصرفي / العراق، دراسات اقتصادية، 2021.

دور ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية في التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية: دراسة تطبيقية

م. م. عقيل حسين شنيشل

جامعة بغداد / باحث aqeel201611@yahoo.com

أ. د. أبتهاج اسماعيل يعقوب

الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة

hussainalaa10000@yahoo.com

المستخلص (Abstract):-

يهدف البحث إلى اختبار دور ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية في التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية، ولتحقيق هدف البحث تم اختبار العلاقة بين الأرباح المحاسبية وأسعار وعوائد الأسهم السوقية باستخدام القدرة التفسيرية على عينة البحث المتمثلة بمصرف الخليج التجاري خلال الفترة من (2011 – 2021) بتطبيق أنموذجين للقياس المحاسبي هما (أنموذج السعر) و (أنموذج العائد) لما لهما من الأثر الكبير في التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية التي تؤدي إلى ترشيد القرارات الاستثمارية لدى أصحاب المصالح من المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية، ومن أهم ما توصل إليه البحث ارتفاع القدرة التفسيرية عند قياس الأرباح المحاسبية في التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية وذلك لارتفاع معامل التحديد (R^2) في كلا الأنموذجين للقياس، حيث أظهرت نتائج البحث لمقياس (Ohlson) وجود أثر طردي ذو دلالة معنوية للأرباح المحاسبية وأسعار الأسهم السوقية، حيث إن ارتفاع الأرباح المحاسبية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم السوقية بمقدار (0.640)، فيما أظهرت نتائج البحث لمقياس (Easton & Harris) إلى وجود أثر طردي ذو دلالة معنوية للأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم السوقية، حيث إن ارتفاع الأرباح المحاسبية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع عوائد الأسهم السوقية بمقدار (4.475)، وتوصل البحث الى جملة من التوصيات من أبرزها تبني طرائق قياس الخاصة بالقدرة التفسيرية من قبل أصحاب المصالح المهتمين بمجال المعلومات للوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لما لها من نتائج ايجابية في تفسير الأرباح المحاسبية وإعطاء مؤشرات إيجابية على التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية.



Abstract:-

The research aims to test the appropriate role of the value of accounting earnings in predicting prices and returns of market stocks, and to achieve the goal of the research, the relationship between accounting earnings and prices and returns of market stocks was tested using the explanatory power on the research sample represented by the Khaleej Commercial Bank during the period (2011-2021) By applying two models of accounting measurement, namely (the price model) and (the return model), because of their great impact in predicting prices and returns of market stocks that leads to the rationalization of investment decisions among stakeholders from investors in the Iraq Stock Exchange, and one of the most important findings of the research is the high explanatory ability When measuring accounting profits and market stock prices and returns according to the two models of measurement, due to the high coefficient of determination (R^2) in both models of measurement, where the search results for the (Ohlson) scale showed the presence of a direct and significant effect of accounting profits and market stock prices, as the increase in accounting profits by one unit One leads to a rise in market stock prices by (0.640), while the search results for the (Easton & Harris) scale showed that there is a significant direct effect with Nuclearity of accounting profits and returns of market shares, as the increase in accounting profits by one unit leads to an increase in returns of market shares by (4.475), and the research reached a number of recommendations, the most prominent of which is the adoption of measurement methods for the explanatory ability by stakeholders interested in the field of information for the listed economic units In the Iraq Stock Exchange because of its positive results in the interpretation of accounting profits and give positive indicators to predict the prices and returns of market stocks.



المقدمة (Introduction): -

نالت الأرباح المحاسبية اهتماماً كبيراً في الأدبيات المحاسبية بحكم كونها مؤشراً لأداء الوحدات الاقتصادية في مختلف القطاعات، وإن بإمكانها التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية في أسواق الأوراق المالية من خلال ما يعرف بملائمة القيمة (Value Relevance) التي تعني في الفكر المحاسبي المعاصر قدرة معلومات محددة في القوائم المالية في التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية، ومن هذه المعلومات هي (الأرباح المحاسبية) ليظهر في الفكر المحاسبي مصطلح ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية، وعلى وفق هذا المصطلح فإن الأرباح المحاسبية لها القدرة على التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية، والقدرة التفسيرية الأكبر تعني (ملائمة القيمة عالية)، كما تعد ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية من المفاهيم التي نالت الاهتمامات البحثية وأنعكس ذلك باهتمام الهيئات والاتحادات والمجامع المهنية المحاسبية الدولية خدمة لأصحاب المصالح بصورة عامة من جهة، والباحثين والاكاديميين والمحللين الماليين من جهة أخرى، لذلك تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور فضلاً عن المقدمة ومنهجية البحث، حيث تناول المحور الأول عرض دراسات سابقة وأبحاث والإسهام الذي يقدمه البحث الحالي، وأختص المحور الثاني الإطار النظري للبحث، وفي المحور الثالث تم التطرق إلى الجانب التطبيقي للبحث، أما المحور الرابع فقد تم تقسيمه إلى الاستنتاجات والتوصيات.

منهجية البحث (Research Methodology)

أولاً: - مشكلة البحث (Research Problem)

يعد سوق العراق للأوراق المالية من الأسواق الواعدة التي تضم العديد من الشركات الداعمة للاقتصاد العراقي ومن بينها قطاع المصارف لما له من أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي، تبرز مشكلة البحث بضعف قدرة النسب المالية الخاصة بتقييم الوحدة الاقتصادية من توافر الركيزة الأساسية لأصحاب المصالح (المستثمرين) في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيدة بحكم كون النسب المالية كمقاييس تقليدية ترسو نحو المعلومات التاريخية، في حين رغبة أصحاب



المصالح من المستثمرين في المعلومات المستقبلية التي تعطي مؤشر للتنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم المستقبلية، وعلى وفق ذلك يمكن بلورة مشكلة البحث بالتساؤل البحثي التالي: - (هل هناك دور لملائمة قيمة الأرباح المحاسبية في التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية؟).

ثانياً: - أهداف البحث (Research Objectives)

- تطمح الدراسة الحالية إلى تحقيق العديد من الأهداف الآتية: -
- 1- بيان المرتكزات المعرفية لملائمة قيمة الأرباح المحاسبية.
- 2- بيان المرتكزات المعرفية بالتنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية.
- 3- بيان المرتكزات المعرفية بدور ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية بالتنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية.
- 4- اختبار دور القدرة التفسيرية للأرباح المحاسبية في التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية لمصرف الخليج التجاري.

ثالثاً: - أهمية البحث (Research Importance)

تعد الأرباح المحاسبية عاملاً رئيساً في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال علاقتها بأسعار الأسهم أو عوائد الأسهم، فضلاً عن ذلك تمثل المعلومات المحاسبية الملائمة الخاصة بالأرباح ركيزة أساسية في التعاملات الخاصة بسوق العراق للأوراق المالية الذي يؤدي دوراً هاماً في عملية الاتصال بين الوحدات الاقتصادية وأصحاب المصالح من المستثمرين، الأمر الذي يتطلب دراسة الأرباح المحاسبية التي يمكن من خلالها التنبؤ بأسعار الأسهم أو عوائد الأسهم من أجل تشجيع أصحاب المصالح من المستثمرين على الاستثمار في السوق والمساهمة في رأس المال للوحدات الاقتصادية والحصول على العوائد المستقبلية.

رابعاً: - فرضية البحث (Research hypothesis)

- يرتكز البحث على الفرضيات التالية: -
- 1- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية والتنبؤ بأسعار الأسهم السوقية باستخدام القدرة التفسيرية.



2- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية والتنبؤ بعوائد الأسهم السوقية باستخدام القدرة التفسيرية.

خامساً: - عينة البحث (research sample)

تتكون عينة البحث من مصرف الخليج التجاري المدرج في سوق العراق للأوراق المالية.

سادساً: - أدوات جمع البيانات (Data collection tools)

1. الجانب النظري (Theoretical side):- استخدام المصادر العربية والاجنبية ذات الصلة بموضوع البحث من الكتب العلمية المتخصصة والرسائل والإطاريح الجامعية والمقالات والدوريات والبحوث العلمية المنشورة في المجالات العلمية.
2. الجانب العملي (Practical side):- الاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف الخليج التجاري المدرج في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من (2011) ولغاية (2021).

سابعاً: - منهج البحث وأسلوب جمع البيانات والمعلومات (Research methodology)

- 1- الجانب النظري (Theoretical side):- تم الاعتماد في هذا الجانب على المنهج الاستقرائي من خلال تحديد المحاور الرئيسية للبحث وذلك بالاعتماد على الكتب والمصادر العربية والاجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث والتصفح والاطلاع على مواقع البحث الالكترونية.
- 2- الجانب التطبيقي (Practical side):- تم الاعتماد في هذا الجانب على منهج دراسة حالة تطبيقية في سبيل تحقيق أهداف البحث على المعلومات المستخلصة من الحسابات الختامية وتقرير مراقب الحسابات السنوي لمصرف الخليج التجاري وموقع المصرف على شبكة الانترنت.

ثامناً: - حدود البحث (Search limits)

- 1- الحدود المكانية: - تتمثل الحدود المكانية للبحث بمصرف الخليج التجاري المدرج ضمن الشركات المصرفية في سوق العراق للأوراق المالية.
- 2- الحدود الزمانية: - تتمثل الحدود الزمانية بأعداد البيانات المالية الخاصة بمصرف الخليج التجاري للفترة من (2011) ولغاية (2021) بوصفها الأكثر حداثة.

المحور الأول

دراسات وأبحاث سابقة والإسهام الذي يقدمه البحث الحالي

حاولت العديد من الدراسات اختبار ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية، ومن هذه الدراسات هي التالي: -

- 1- دراسة (شاهين، 2014):- هدفت هذه الدراسة الى اختبار الأرباح المحاسبية بالتنبؤ بأسعار الأسهم باستخدام بيانات القوائم المالية السنوية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة من (2009) الى (2012)، وقد توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات أهمها أن الأرباح المحاسبية ملائمة للقيمة في التنبؤ بأسعار الأسهم السوقية، ويمكن لأصحاب المصالح من المستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية بالإعتماد على نموذج السعر (Ohlson) لتقييم وقياس ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية.
- 2- دراسة (Aksu et al,2017):- تبحت هذه الدراسة في درجة ارتباط الأرباح المحاسبية في التنبؤ بأسعار الأسهم في سوق اسطنبول للأوراق المالية للفترة من (1992) الى (2006) بعد الاعتماد الإلزامي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)، حيث توصلت النتائج إلى ان اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية تحسن من ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية، حيث تم تطبيق نموذج السعر (Ohlson) لبيان نتائج الاختبار ووجد أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين الأرباح المحاسبية والتنبؤ بأسعار الأسهم السوقية.
- 3- دراسة (Muharam,2021):- هدفت هذه الدراسة إلى اختبار ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية في التنبؤ بعوائد الأسهم السوقية بعد تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية



(IFRS) في سوق الهند للأوراق المالية من خلال استخدام نموذج العوائد (Easton & Harris) للفترة من (2015) الى (2019)، وتوصلت النتائج إلى ارتفاع القدرة التفسيرية بين الأرباح المحاسبية والتنبؤ بعوائد الأسهم السوقية، وأن أصحاب المصالح من المشاركين يهتمون بالأرباح المحاسبية أهمية خاصة عند التنبؤ بعوائد الأسهم السوقية الخاصة بالوحدات الاقتصادية من أجل تحسين عملية اتخاذ القرارات.

ويتناغم البحث الحالي مع ما قدم من حيث الأهتمام بملائمة قيمة الأرباح المحاسبية الا ان البحث الحالي يعتمد على إنموذجين للقياس المحاسبي بالاعتماد على المدخل التنبؤي هما أنموذج السعر (Ohlson) وأنموذج العائد (Easton & Harris) في قياس التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية، فضلاً عن أن مفهوم ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية من المفاهيم المعاصرة التي أفتقرت وبشكل واضح الى البحث والتحليل محلياً.

المحور الثاني

الإطار النظري للبحث

2. 1: ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية (Value Relevance Of Earning Concept)

2. 1. 1: مفهوم الأرباح المحاسبية (Earning Accounting Concept)

يشير مفهوم الأرباح (Earnings) في الجانب المحاسبي إلى الحصيلة النهائية لقائمة الدخل، أي صافي الأرباح بعد الضريبة (Ryan,2014:13)، باعتباره مقياس للأداء المحاسبي فهو يظهر نتيجة التقارير المالية للوحدة الاقتصادية، وبذلك فإنه يفصح عنه بالتقارير المالية للمحللين الماليين وأصحاب المصالح بنجاح أو فشل الوحدة الاقتصادية (Kadri,2015:3).

2. 1. 2: مفهوم ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية (Value Relevance Of Earning)

تعد ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية جزء من ملائمة المعلومات المحاسبية التي نالت أهتمام الباحثين في مجال دراسات أسواق الأوراق المالية في المحاسبة، ويقصد بها بأنها مدى قدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ بأسعار الأسهم أو عوائد الأسهم من خلال قدرتها التفسيرية (Mulenga& Bhatia,2020:196).



كما تعرف بأن الأرباح المحاسبية تكون ملائمة للقيمة إذا كان لديها علاقة تنبؤية (احصائية) معنوية بالأسعار السوقية، وفي هذه الحالة يتوافق الانخفاض والزيادة في الأرباح المحاسبية مع انخفاض وزيادة أسعار الأسهم السوقية (Putri & Pangabean, 2020:174).

حيث تكون الأرباح المحاسبية مقياساً جيداً يمكنه تلخيص نسبة جوهرية من الأحداث الاقتصادية الهامة التي أنعكست على أسعار وعوائد الأسهم السوقية (Suhedra et al, 2022:516)، وعندما يمكن أن تساعد المستخدمين على التنبؤ وتصحيح الأحكام الماضية (Rachmawati, 2019:134).

من خلال عرض المفاهيم السابقة يتضح أن ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية تعني قدرة المعلومات الناتجة عن القياس المحاسبي للأرباح المفصح عنها في قائمة الدخل إذا كان له قدرة تفسيرية في التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية الخاصة بالوحدات الاقتصادية.

2. 1 . 3: أهمية ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية (Value Relevance Of Earning) (Important)

ان ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية لها أهمية من خلال التالي (Putri & Pangabean, 2020:175)، (Aksu et al, 2021:142)، (Kim, 2021:648):-

1- تقييم القرارات الخاصة بالوحدات الاقتصادية في العديد من المجالات الاستثمارية من قبل المحللين الماليين وأصحاب المصالح، حيث تعد توقعات المحللين هامة لتوفير إرشادات مفيدة لأصحاب المصالح، وخاصة المستثمرين.

2- توافر معلومات هامة لأصحاب المصالح من المستثمرين أو الدائنين أو أي مستخدمين آخرين في التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية أو على مستوى القدرة على تأكيد أو تصحيح التوقعات المستقبلية بشأن الوحدة الاقتصادية من أجل زيادة مستوى الإدراك لدى أصحاب المصالح في فهم منفعة الأرباح كأحد أهم معلومات القوائم المالية في اتخاذ القرارات.



3- تقديم دليل علمي وعملي وميداني على مدى إمكانية استخدام الأرباح المحاسبية في التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية ومدى ملائمة وموثوقية الأرباح المحاسبية وأهميتها للمستثمرين.

4- حاجة الجهات المهنية الواضحة للمعايير المحاسبية مثل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الى نتائج دراسات القدرة التفسيرية لملائمة قيمة الأرباح المحاسبية.

2. 2: التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية (Forecasting For Prices And Return Stock).

2. 2. 1: مفهوم أسعار الأسهم السوقية (Prices Stock Concept)

تعد الأسهم أداة التمويل الأولى لتكوين رأس مال الوحدات الاقتصادية المساهمة في أسواق الأوراق المالية، وللاسهم خصائص تميزه عن غيره من الأوراق المالية أهمها القابلية للتداول وهنا توافر للأسهم مرونة كبيرة في أسواق الأوراق المالية تجعل بالإمكان التنازل عنه بالطرق التجارية أي بعبارة أخرى عن طريق بيع الأسهم في أسواق الأوراق المالية، (مطر، 2004:78).

2. 2. 2: مفهوم العائد السوقي (Return Market Concept)

يعرف العائد بأنه التدفق النقدي الحقيقي الذي يحصل عليه المستثمر خلال فترة زمنية معينة، حيث يتم التعبير عنه بشكل نسبي من تكلفة الاستثمار في بداية الفترة (حداد، 2010: 132)، اما عوائد الأسهم هو العائد الذي يحصل من الاستثمار في الأسهم ويتم قياسه على أنه عند الارتفاع في أسعار الأسهم فضلاً عن الأرباح الموزعة، وبالتالي يمكن أن تكون معدلات العائد محسوبة بجمع التغير في أسعار الأسهم والأرباح المستلمة، وان العائد كمفهوم يحمل بعض الخصائص متمثلة بانها ترتبط بنتيجة النشاط ربحاً كان أو خسارة (Heijker, 2014:9).

2. 2. 3: مفهوم التنبؤ (Forecasting concept)

ووضعت تعاريف عدة للتنبؤ، وعرف بطرائق وأشكال متعددة من وجهات نظر مختلفة، فقد عرف (السراج) التنبؤ بأنها مجموعة من الاجراءات والطرائق الذاتية والموضوعية المصممة أساساً



لغرض التوقع بالأحداث المستقبلية المحتملة ومعرفة النتائج التي ستتحقق عنها (السراج، 2012: 2) ، في حين أشار (Shofia & Utami) ان التنبؤ يستهدف المستقبل ويرمي إلى استكشاف نتائج الاحداث الماضية والحالية في المستقبل، وبيان ما سيقع من احداث ونتائجها ودراسة ما هي الخيارات التي يمكن ان تكون متاحة في المستقبل، ويشكل المستقبل هاجساً لجميع أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية، حيث ان حصولهم على معلومات تنبؤية استناداً إلى طرق واساليب رياضية واحصائية أو الاعتماد على التقدير الشخصي المعتمد على الخبرة وتراكم المعرفة يساهم بشكل فعلي في تخفيض حالة عدم التأكد لدى متخذ القرار وتساعد في تحديد وتقييم المخاطر المستقبلية المحتملة وذلك من اجل تجنبها (Shofia & Utami, 2021: 49)

بناءً على ما سبق هناك اتفاق على مفهوم التنبؤ اذ ركزت المفاهيم السابقة على استخدام التقدير بالمعلومات والاحداث المستقبلية بناءً على الاساليب والطرائق الملائمة الماضية والحالية لغرض التنبؤ بالمستقبل بشأن المتغيرات التي تريد التنبؤ بها.

2. 2. 4: أنواع التنبؤ (Types of Forecasting)

هناك العديد من أنواع التنبؤ التي يستخدمها أصحاب المصالح والمحليلين الماليين من أجل التخطيط للأنشطة الاستثمارية وهذه الأنواع هي التالي (Takhtaei & Karimi, 2013: 215) ، (Cao et al, 2018: 3-4) ، (Young et al, 2019: 155) :-

- 1- التنبؤ بالمبيعات (Sales Forecasting): - ان التنبؤ بالمبيعات ذات اهمية بالغة لانه من خلاله تقوم الوحدة الاقتصادية بجميع اعمالها، وذلك لارتباط الانتاج بصورة مباشرة بالمبيعات، ومعرفة مقدار المواد الأولية اللازمة للإنتاج لجميع المنتجات الحالية والمستقبلية.
- 2- التنبؤ بالتدفقات النقدية (Cash Forecasting): - يؤدي التنبؤ بالتدفقات النقدية للوحدات الاقتصادية دوراً هاماً في اتخاذ القرارات من قبل أصحاب المصالح من المستثمرين ومحلي الأوراق المالية، والدائنين والإدارة لأن توزيعات الربح، وسداد الفائدة والالتزامات تعتمد على التدفقات النقدية، كما يحدد مبلغ التدفقات النقدية الناتجة من عمليات الوحدة الاقتصادية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وبالتالي تمثل مبلغ التدفقات النقدية ضمان توزيع الأرباح

على أصحاب المصالح من مقدمي رأس مال الوحدة الاقتصادية وهذا بدوره يحفز أصحاب المصالح على الاستثمار

3- **التنبؤ بالأرباح (Earnings Forecasting):** – يعد التنبؤ بالأرباح المستقبلية الذي تحققه الوحدات الاقتصادية من الموضوعات الهامة التي نالت اهتمام المحللون الماليون لغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية ذات النشاط المتماثل عند اتخاذ القرارات الاستثمارية التي تتعلق ببيع أو شراء الأسهم، فضلاً عن ذلك يعد من أهم الانجازات التي نالت اهتمام الباحثين والمحاسبين والاقتصاديين في مجال البحث عن أفضل وسيلة لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى أصحاب المصالح، ومدى قدرتها على مساعدة متخذي القرارات الاستثمارية.

4- **التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم (Stock Prices and return Forecasting):** – يعد التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم في أسواق الأوراق المالية أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المضاربين، والمستثمرين والوحدات الاقتصادية في سعيهم للتنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم، ويعد واحد من المهام الرئيسية لجميع أصحاب المصالح من المستثمرين والوحدات الاقتصادية في مجال الاستثمار واتخاذ القرارات المالية، فأنهم يفترضون أن ما قد يحدث في المستقبل يستند جزء منه على الأحداث والبيانات السابقة والحالية.

2. 2. 5: أهمية التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية (Forecasting Important)

ان أهمية التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية تنبع من أهمية المعلومات المحاسبية المستقبلية، ويمكن تحديد أهمية التنبؤ بالربح كما أشار كل من (Hoque,2013:1175)، (Cokins,2015:6)، (Vliet,2018:5)، (Travers et al,2019:13)، (Shofia & Utami,2021:47) وكالتالي: –

- 1- تسهيل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية عند إعداد الخطط المستقبلية، ويعد ذلك مصدر للأدلة التحليلية لأصحاب المصالح من صانعي السياسات والمقرضين والمحللين الماليين.
- 2- أن الاستخدام الأساليب التنبؤية الجديدة تسهم في سد فجوة بين الاساليب العلمية والممارسات العملية، وتعزيز التعاون بين الأكاديميين والممارسين، فهناك حاجة إلى التكامل النظري في المحاسبة من أجل إضفاء الطابع التنظيمي في الممارسات المحاسبية للوحدات الاقتصادية،



والتفاعل بين القوى المؤسسية والقوى السوقية من خلال الأبحاث المحاسبية السائدة التي تسعى جاهدة لتطوير المعرفة القابلة للتعميم التي يمكن تطبيقها في للتنبؤ بالظواهر التطبيقية.

3- يُعد مؤشراً جيداً للحكم على كفاءة الإدارة، حيث ان نجاح الطرق والاساليب التنبؤية تعد رؤية لأصحاب المصالح في القدرة التفسيرية للنتائج وبالتالي تحسين المعلومات حول الوحدة الاقتصادية.

4- حاجة أصحاب المصالح من المستثمرين عند شراء أو بيع الأسهم الى التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم لغرض التقييم ومعرفة العوائد المتوقعة من عملية الاستثمار.

2.2. 6: أهداف التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية (E, P, R Forecasting) (Objectives)

أن أهداف التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية يتضح من خلال التالي (Nichols&James,2011:787) ، (بـابكر والصديق،2015: 98)، (Frank,2018:37) :-

1- تقييم القيمة الحقيقية للوحدة الاقتصادية وذلك عن طريق التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية.

2- أعداد معلومات محاسبية عن التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية، والتي تحدد مردود مستقبلي للاستثمار لأصحاب المصالح من المستثمرين، وتوفير قاعدة من المعلومات الهامة التي تحدد مدى الجدوى الاقتصادية للاستثمار في الوحدات الاقتصادية.

3- تخفيض حالة عدم التأكد الذي ستواجهه أصحاب المصالح للوحدات الاقتصادية مستقبلاً.

2.2. 7: علاقة الأرباح المحاسبية بالتنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية (relationship) (E, P, R)

هناك علاقة بين الأرباح المحاسبية وأسعار الأسهم السوقية، لأن الأرباح المفصح عنها في التقارير المالية لها قدرة تفسيرية بالتنبؤ بأسعار الأسهم، حيث ينظر المستثمرون إلى المعلومات على أنها ملائمة وموثوق بها إذا كان يمكن أن يساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في أسهم



الوحدة الاقتصادية (Rani,2011:12)، أما علاقة الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم من خلال توافر الأرباح في الفترة الحالية معلومات عن الأرباح في الفترات المستقبلية، وتوزيعات الأرباح وحصص كل سهم من تلك التوزيعات (Heijker,2014:16).

فالوحدات الاقتصادية ذات التغيير الإيجابي في الأرباح (مقارنة بالأرباح في الفترة السابقة) تواجه عوائد أسهم إيجابية، في حين تتغير الوحدات الاقتصادية ذات الأرباح السلبية التي تواجه عوائد الأسهم السلبية، ومن خلال التحقق من قدرة الأرباح المحاسبية في التنبؤ بعوائد الأسهم السوقية على مدار فترة زمنية أطول بأفترض ان الأرباح المحاسبية على مدار فترة زمنية أطول تعكس أداء الوحدة الاقتصادية بشكل افضل من الفترة الزمنية القصيرة، حيث كلما ارتفع معامل الاستجابة بين الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم يكون هناك قدرة تفسيرية اعلى (Heijker,2014:16)، ودراسة ملائمة القيمة هي دراسة الارتباط بين الأرباح المحاسبية وأسعار وعوائد الأسهم (Kadri et al,2010:3).

من خلال ما سبق يمكن القول بأن نجاح أو فشل عملية التنبؤ تعتمد بشكل أساس على الأسس والأساليب العلمية والعملية المستخدمة التي تتلائم مع طبيعة الظاهرة محل التنبؤ، وكذلك على مدى الأخذ بالحسبان العوامل المحيطة بموضوع التنبؤ، فضلاً عن صحة البيانات التاريخية التي يتم الاعتماد عليها ودرجة الإفصاح والشفافية المحيطة بها، ويجب ان يكون هناك مدخل اساسي لغرض وضع الاسس النظرية للتنبؤ بالأرباح أو أسعار وعوائد الأسهم، ويعد المدخل التنبؤي من المداخل الهامة للتنبؤ بالمستقبل، وتعتمد جودة تطبيق مقاييس محاسبية ملائمة واختيار من بين بدائل القياس الخيار الامثل للتنبؤ بالطرق والتقديرات الممكنة، وان تعكس المحاسبة عمليات القياس الخاصة بالوحدة الاقتصادية بشكل ملائم حتى لو تركت المعايير أمكانية الاختيار من بين البدائل القياس المختلفة.

2. 4: التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم باستخدام ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية

أعدمت دراسات ملائمة القيمة على أنموذجين لأختبار العلاقة بين الأرباح المحاسبية كمتغير مستقل والمقاييس القيمة السوقية (أسعار وعوائد الأسهم السوقية) وهما أنموذج السعر وأنموذج العائد (Francis et al,2019:160)، وملائمة القيمة تقاس بقدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ بأسعار



وعوائد الأسهم السوقية والتي تتحدد بالعلاقة الإحصائية بين الأرباح المحاسبية كمتغير مستقل وأسعار وعوائد الأسهم السوقية كمتغيرات تابعة، إن معامل التحديد (R^2) يستخدم لقياس القدرة التفسيرية لإنحدار الأرباح المحاسبية بأعتمادها المتغير المستقل في العلاقة على التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية كمتغيرات تابعة، وكلما اقتربت قيمة معامل التحديد من (100 %) كلما كانت قيمته مرتفعة ودل ذلك على ارتفاع قدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية (Heijker, 2014:5)، ويمكن توضيحهما بالتالي:-

1- القدرة التفسيرية (معامل التحديد (R^2) والذي يتكون من مقياسين هما الآتي (Rasyid, 2018:4):-

أ- نموذج السعر (Price Model):- وصف هذا النموذج الذي وصفه (Ohlson) عام (1995) العلاقة بين الأرباح المحاسبية وأسعار الأسهم السوقية في الوقت نفسه باستخدام الصيغة التالية:-

$$P_{it} = \beta_0 + \beta_1 EPS_{it} + e_{it}$$

Source:- Muharam, Harjum, "Value relevance of earnings and book values during IFRS convergence period in India" Journal of financial reporting accounting, diponegoro university, emarang, Indoneia (2021), P (142).

ب- نموذج العائد (Return Model):- يصف نموذج العائد العلاقة بين الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم، وهذا النموذج تم من قبل (Easton & Harris) عام (1991).

$$R_{it} = \beta_0 + \beta_1 EPS_{it} + e_{it}$$

Source:- Heijker, Rob. "The influence of the mandatory adoption of , IFRS on the value relevance of earnings for Dutch listed companies" (2014), Page (33).

حيث تمثل:-

الرمز	معناه
EPS _{it}	الأرباح المحاسبية (المتغير المستقل).
P _{it}	أسعار الأسهم السوقية للوحدة الاقتصادية (المتغير التابع).
R _{it}	عائد الأسهم السوقية للوحدة الاقتصادية (المتغير التابع).
$\beta_1, \beta_2, \beta_3$	معاملات التقدير.

المصدر: - اعداد الباحثان

ومن خلال الأنموذجين اعلاه للقياس المحاسبي يتم قياس ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية من خلال القدرة التفسيرية للمتغيرات المحاسبية التي تعتمد على بيانات أسواق الأوراق المالية من معادلتى الانحدار اعلاه، إذ يشير معامل التحديد (R^2) إلى التغير الكلي في المتغير (الأرباح المحاسبية) الذي يمكن التنبؤ من المتغير (أسعار وعوائد الأسهم السوقية)، وبالتالي كلما كان معامل التحديد المعدل (R^2) أكبر كانت الأرباح المحاسبية ذات ملائمة قيمة أعلى، إن استخدام العلاقة الإحصائية بين الأرباح المحاسبية لتحديد ملائمة القيمة يعود إلى إن العلاقات الإحصائية التي تعكس نتائج أفعال أصحاب المصالح من المستثمرين، وكلما اقتربت قيمة معامل التحديد من (100 %) كلما كانت ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية مرتفعة.

المحور الثالث

الجانب التطبيقي

3. 1: وصف دراسة الحالة التطبيقية (نبذة مختصرة عن مصرف الخليج التجاري)

نظراً لأن قطاع المصارف من أكثر القطاعات نشاطاً في سوق العراق للأوراق المالية مقارنةً بالقطاعات الأخرى، وكانت النسب الأعلى في حجم التداول لجميع القطاعات، لذلك اعتمد الباحثان على هذا القطاع في إجراء أختباراته، وتم اختيار مصرف الخليج التجاري المدرج في سوق العراق للأوراق المالية، ويمكن توضيح تأسيس المصرف ورأسماله بالجدول (1) الآتي: -



الجدول (1)

مصرف الخليج التجاري المدرج في سوق العراق للأوراق المالية

الرمز	تاريخ الإدراج	تاريخ التأسيس	راس المال عند الإدراج	المصرف التجاري
BEUC	2004/7/25	/10/20 1999	4,120,000,000	

المصدر: - اعداد الباحثان بالاستناد إلى موقع سوق العراق للأوراق المالية (-www.isx.iq.net).

3.2: تحديد القدرة التفسيرية لملائمة قيمة الأرباح المحاسبية باستخدام نموذج القياس (Ohlson)

أوجد الباحثان نتائج معادلة الانحدار المطلوبة، حيث يمثل الجدول (2) قيم معامل الارتباط إضافة إلى معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح، حيث نلاحظ ان معامل التحديد بلغت قيمته (0.80) وهذا يعني ان نموذج الانحدار المستخدم لديه القدرة التفسيرية بنسبة (80 %) من الاختلافات الكلية فيه والنسبة المتبقية تعود إلى متغيرات أخرى غير داخلة في هذا النموذج وكالتالي: -

جدول (2)

معاملات الارتباط والتحديد لنموذج الانحدار

Model Summary ^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.906 ^a	.820	.800	.181591
a. Predictors: (Constant), EPS				
b. Dependent Variable: Pit				

المصدر: - اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات مصرف الخليج التجاري وبرنامج (SPSS)

اما الجدول (3) فيتضمن جدول تحليل التباين لأنموذج الانحدار المستخدم، حيث يتضح ان قيمة اختبار (F) لأنموذج الانحدار أعلاه بلغت (40.985) بقيمة معنوية مساوية إلى (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة المحدد من قبل الباحث وتشير إلى ان هذا الأنموذج معنوي لبيانات هذا المصرف وكالتالي: -



جدول (3)

جدول تحليل التباين لنموذج الانحدار

ANOVA ^a						
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
Regression	1.351	1	1.351	40.985	.000 ^b	
Residual	.297	9	.033			
Total	1.648	10				

a. Dependent Variable: Pit
b. Predictors: (Constant), EPS

المصدر: - اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات مصرف الخليج التجاري وبرنامج (SPSS)

وأوجد الباحث قيم معاملات أنموذج الانحدار المقدر والتي سيتم اعتمادها لغرض قياس التنبؤ بأسعار الأسهم السوقية، فالجدول (4) يبين هذه القيمة المقدر إضافة إلى قيم اختبار (t) لها ومعنويتها وكالتالي:-

جدول رقم (4)

القيم المقدر لمعاملات نموذج الانحدار

Coefficients ^a					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.273	.070			3.882 .004
EPS	2.635	.412	.906		6.402 .000

a. Dependent Variable: Pit

المصدر: - اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات مصرف الخليج التجاري وبرنامج (SPSS)

لقد اعتمد الباحثان على مقدرات المعلمات اعلاه لغرض قياس ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية المقدر لهذا المصرف والتي ستستخدم لاحقا في بيان أثرها في التنبؤ بأسعار الأسهم السوقية، حيث ان نموذج الانحدار المقدر هو كما في المعادلة التالية استنادا إلى النتائج اعلاه:-

$$Pit_i = \beta_0 + \beta_1 EPS_i + e_i$$



$$\widehat{Pit}_i = 0.273 + 2.635 EPS_i$$

3.3: تحديد القدرة التفسيرية للأرباح المحاسبية باستخدام نموذج القياس (Easton and Harris)

أوجد الباحثان نتائج معادلة الانحدار المطلوبة، حيث يمثل الجدول (5) قيم معامل الارتباط إضافة إلى معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح حيث نلاحظ ان معامل التحديد بلغت قيمته (0.74)، وهذا يعني ان أنموذج الانحدار المستخدم لديه القدرة التفسيرية بنسبة (74 %) من الاختلافات الكلية فيه والنسبة المتبقية تعود إلى متغيرات أخرى غير داخلية في هذا الأنموذج وكالتالي:-

جدول رقم (5)

معاملات الارتباط والتحديد لنموذج الانحدار

Model Summary ^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.875 ^a	.765	.739	.030709
a. Predictors: (Constant), EPS				
b. Dependent Variable: Rit				

المصدر:- اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات مصرف الخليج التجاري وبرنامج (SPSS)

اما الجدول (6) فيتضمن جدول تحليل التباين لنموذج الانحدار المستخدم، حيث يتضح ان قيمة أختبار (F) لنموذج الانحدار أعلاه بلغت (29.337) بقيمة معنوية مساوية إلى (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة المحدد من قبل الباحثان وتشير إلى ان هذا الأنموذج معنوي لبيانات هذا المصرف وكالتالي:-

جدول رقم (6)

جدول تحليل التباين لنموذج الانحدار

ANOVA ^a					
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.

Regression	.028	1	.028	29.337	.000 ^b
Residual	.008	9	.001		
Total	.036	10			
a. Dependent Variable: Rit					
b. Predictors: (Constant), EPS					

المصدر: - اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات مصرف الخليج التجاري وبرنامج (SPSS)

وأوجد الباحثان قيم معاملات أنموذج الانحدار المقدرة والتي سيتم اعتمادها لغرض قياس التنبؤ بعوائد الأسهم السوقية، فالجدول (7) يبين هذه القيم المقدرة اضافة إلى قيم اختبار (t) لها ومعنويتها وكالتالي:-

جدول رقم (7)

القيم المقدرة لمعاملات نموذج الانحدار

Coefficients ^a					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.074	.012		6.228	.000
EPS	.377	.070	.875	5.416	.000

a. Dependent Variable: Rit

المصدر: - اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات مصرف الخليج التجاري وبرنامج (SPSS)

لقد اعتمد الباحثان على مقدرات المعلمات اعلاه لغرض قياس ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية المقدرة لهذا المصرف والتي ستستخدم لاحقاً في بيان أثرها في التنبؤ بعوائد الأسهم السوقية، حيث ان نموذج الانحدار المقدر هو كما في المعادلة التالية استنادا إلى النتائج اعلاه:-

$$Rit_i = \beta_0 + \beta_1 EPS_i + e_i$$

$$\widehat{Rit}_i = 0.074 + 0.377 EPS_i$$

3.4: أثر ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية في التنبؤ بأسعار الأسهم السوقية

بعد ان تم في ما سبق قياس ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية، تم استخدام هذه القيم في بيان أثرها على التنبؤ بأسعار الأسهم السوقية، حيث يمثل الجدول (8) قيم معامل الارتباط إضافة إلى



معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح حيث نلاحظ ان معامل التحديد بلغت قيمته (0.64) وهذا يعني ان نموذج الانحدار المستخدم لديه القدرة التفسيرية بنسبة (64 %) من الاختلافات الكلية فيه والنسبة المتبقية تعود إلى متغيرات أخرى غير داخلة في هذا النموذج وبالتالي:-

جدول رقم (8)

معاملات الارتباط والتحديد لنموذج الانحدار

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.822 ^a	.675	.639	.172021

a. Predictors: (Constant), Pithat

المصدر:- اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات مصرف الخليج التجاري وبرنامج (SPSS)

أما الجدول (9) فيتضمن جدول تحليل التباين لأنموذج الانحدار المستخدم, حيث يتضح ان قيمة أختبار (F) لنموذج الانحدار أعلاه بلغت (18.719) بقيمة معنوية مساوية إلى (0.002) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة المحدد من قبل الباحثان وتشير إلى ان هذا الأنموذج معنوي لبيانات هذا المصرف وبالتالي:-

جدول رقم (9)

جدول تحليل التباين لنموذج الانحدار

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.554	1	.554	18.719	.002 ^b
	Residual	.266	9	.030		
	Total	.820	10			

a. Dependent Variable: Y1
b. Predictors: (Constant), Pithat

المصدر:- اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات مصرف الخليج التجاري وبرنامج (SPSS)

وأوجد الباحثان قيم معاملات أنموذج الانحدار المقدره فالجدول (10) يبين هذه القيم المقدره اضافة إلى قيم أختبار (t) لها ومعنويتها وكالاتي:-

جدول رقم (10)

القيم المقدرة لمعلمت نموذج الانحدار

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.085	.097		.873	.405
	Pithat	.640	.148	.822	4.327	.002

a. Dependent Variable: Y1

المصدر: - اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات مصرف الخليج التجاري وبرنامج (SPSS)

ان قيم معلمت أنحدار ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية في أسعار الأسهم السوقية المبينة في الجدول أعلاه بلغت (0.640) بمعنوية (sig) بلغت (0.002) وهي اقل من مستوى الدلالة (5%) وتشير الى وجود اثر طردي ذو دلالة معنوية للأرباح المحاسبية في التنبؤ بأسعار الأسهم السوقية لهذا المصرف, بمعنى اخر ان ارتفاع قيمة الأرباح المحاسبية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع قيمة أسعار الأسهم السوقية بمقدار (0.640)، لذلك يتم قبول فرضية البحث (1) التي تنص على التالي:-

(هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية والتنبؤ بأسعار الأسهم السوقية باستخدام القدرة التفسيرية).

3. 5: أثر ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية في التنبؤ بعوائد الأسهم السوقية

بعد ان تم في ما سبق قياس ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية, تم استخدام هذه القيم في بيان أثرها على التنبؤ بعوائد الأسهم السوقية, حيث يمثل الجدول (11) قيم معامل الارتباط إضافة إلى معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح حيث نلاحظ ان معامل التحديد بلغت قيمته (0.64) وهذا يعني ان أنموذج الانحدار المستخدم لديه القدرة التفسيرية بنسبة (64%) من الاختلافات الكلية فيه والنسبة المتبقية تعود إلى متغيرات أخرى غير داخلة في هذا الأنموذج وكالتالي:-

جدول رقم (11)



معاملات الارتباط والتحديد لنموذج الانحدار

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.822 ^a	.675	.639	.172021

a. Predictors: (Constant), Rithat

المصدر:- اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات مصرف الخليج التجاري وبرنامج (SPSS)

اما الجدول (12) فيتضمن جدول تحليل التباين لأنموذج الانحدار المستخدم, حيث يتضح ان قيمة اختبار (F) لنموذج الانحدار أعلاه بلغت (18.719) بقيمة معنوية مساوية إلى (0.002) وهذه القيمة اقل من مستوى الدلالة المحدد من قبل الباحثان وتشير إلى ان هذا الأنموذج معنوي لبيانات هذا المصرف وكالتالي:-

جدول رقم (12)

جدول تحليل التباين لنموذج الانحدار

ANOVA ^a						
	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.554	1	.554	18.719	.002 ^b
	Residual	.266	9	.030		
	Total	.820	10			

a. Dependent Variable: Y1
b. Predictors: (Constant), Rithat

المصدر:- اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات مصرف الخليج التجاري وبرنامج (SPSS)

أوجد الباحثان قيم معاملات أنموذج الانحدار المقدره فالجدول (13) يبين هذه القيم المقدره اضافة إلى قيم اختبار (t) لها ومعنويتها وكالتالي:-

جدول رقم (13)

القيم المقدرة لمعطيات نموذج الانحدار

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.072	.129		-.555	.593
	Rithat	4.475	1.034	.822	4.327	.002

a. Dependent Variable: Y1

المصدر: - اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات مصرف الخليج التجاري وبرنامج (SPSS)

ان قيم معلمات انحدار مائة قيمة الأرباح المحاسبية في التنبؤ بعوائد الأسهم السوقية المبينة في الجدول أعلاه بلغت (4.475) بمعنوية (sig) بلغت (0.002) وهي اقل من مستوى الدلالة (5 %) وتشير الى وجود اثر طردي ذو دلالة معنوية لمائة قيمة الأرباح المحاسبية في التنبؤ بعوائد الأسهم السوقية لهذا المصرف، بمعنى اخر ان ارتفاع قيمة الارباح المحاسبية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع قيمة التنبؤ بعوائد الأسهم السوقية بمقدار (4.475)، لذلك يتم قبول فرضية البحث (1) التي تنص على التالي:-

(هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مائة قيمة الأرباح المحاسبية والتنبؤ بعوائد الأسهم السوقية باستخدام القدرة التفسيرية)

المحور الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات: -

1- تساهم مائة قيمة الأرباح المحاسبية في تحسين قياس المعلومات المحاسبية المستقبلية من خلال القدرة التفسيرية وذلك لدعم ثقة أصحاب المصالح من المستثمرين في التقارير المالية السنوية مما يعزز من اتخاذ القرارات الاستثمارية في التنبؤ بأسعار وعوائد الأسهم السوقية.



- 2- أظهرت نتائج التحليل إلى وجود أثر طردي ذو دلالة معنوية للأرباح المحاسبية في التنبؤ بأسعار الأسهم السوقية لمصرف الخليج التجاري، بمعنى آخر ان ارتفاع ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم بمقدار (0.640).
- 3- أظهرت نتائج التحليل إلى وجود أثر طردي ذو دلالة معنوية للأرباح المحاسبية في التنبؤ بعوائد الأسهم السوقية لمصرف الخليج التجاري، بمعنى آخر ان ارتفاع ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع التنبؤ بعوائد الأسهم السوقية بمقدار (4.475).
- 4- إن أنموذج السعر الذي تم تطبيقه عملياً يدرس العلاقة بين أسعار الأسهم والأرباح المحاسبية لتحديد ما هو إنعكاس الأرباح المحاسبية على قيمة الوحدة الاقتصادية عند نقطة زمنية محددة، فيما يدرس أنموذج العائد مدى تطور ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية بمرور الزمن من خلال العلاقة بين العائد والأرباح المحاسبية، مما تعطي هذه المقاييس صورة جيدة عند قياس التنبؤ بأسعار وعوائد الاسهم لغرض تقييم الوحدة الاقتصادية في أي وقت خلال السنة المالية.

التوصيات: -

- 1- ضرورة الاهتمام بملائمة قيمة الأرباح المحاسبية من قبل والوحدات الاقتصادية لأنها تعد أكثر المتغيرات موضوعية في التنبؤ بالتغيرات في أسعار وعوائد الأسهم السوقية من قبل أصحاب المصالح والمحللين الماليين.
- 2- تبني طرائق القياس الخاصة لملائمة قيمة الأرباح المحاسبية من خلال قدرتها التفسيرية العالية من قبل أصحاب المصالح من المستثمرين المهتمين بمجال المعلومات للوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لما لها من نتائج ايجابية تعبر عن القياس المحاسبي.
- 3- الاهتمام بصياغة إطار مفاهيمي للقدرة التفسيرية لملائمة قيمة الأرباح المحاسبية يقبلها عاماً بين الأوساط الأكاديمية والمهنية تصدره الهيئات المحاسبية الدولية المعتمدة.

4- تطبيق الإطار الخاص بتقييم القدرة التفسيرية للأرباح المحاسبية في سوق العراق للأوراق المالية.

5- تشجيع البحوث البراغمة في المجال المحاسبي للخوض بغمار ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية بحكم كونه من المفاهيم المعاصرة التي بحاجة الى البحث والاستكشاف.

المصادر: -

المصادر العربية

- 1- بابكر، الزين عبد الله، والصادق، بابكر إبراهيم، (2015) "الاستحقاقات المحاسبية وعلاقتها بالأرباح المستقبلية" دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية"، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (16)، العدد (2).
- 2- حداد، فايز سليم، (2010)، "الإدارة المالية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 3- السراج، عمر محمد فهمي حازم، (2012) " مفهوم التنبؤ وأهميته وطرق تصنيفه"، بحث منشور على موقع الطالب الاقتصادي.
- 4- شاهين، سوسن حسن، (2014)، "اختبار ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية للسهم في سوق دمشق للأوراق المالية" رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، دمشق، سوريا.
- 5- مطر، محمد، (2004)، "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس، والعرض، والافصاح"، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار وائل للنشر.

المصادر الأجنبية

- 1- Aksu, Mine, Ayse Tansel Cetin, and Can Simga Mugan. "Value Relevance of Accounting Data in an Emerging Market: Did Accounting Reforms Make a Difference." Accounting and Corporate Reporting - Today and Tomorrow (2017): 141-164.
- 2- Cao, Yi, et al. "A two-stage Bayesian network model for corporate bankruptcy prediction." International Journal of Finance & Economics 27.1 (2022): 455-472.



- 3- Cokins, Gary. "Predictive Costing, Predictive Accounting." Handbook of Budgeting (2012): 329-355.
- 4- Francis, J., & Schipper, K. (1999). Have financial statements lost their relevance?. Journal of accounting Research, 37(2), 319-352.
- 5- Frank, Ebiaghan Orits. "Assessment of the comparative ability of accounting bases in predicting future cash flows: Evidence from Nigeria." Trends Economics and Management 12.32 (2018): 35-48.
- 6- Heijker, Rob. "The influence of the mandatory adoption of IFRS on the value relevance of earnings for Dutch listed companies." (2014).
- 7- Hoque, Zahirul, Mark A. Covalski, and Tharusha N. Gooneratne. "Theoretical triangulation and pluralism in research methods in organizational and accounting research." Accounting, Auditing & Accountability Journal 26.7 (2013): 1170-1198.
- 8- Kadri, Mohd Halim. "Value Relevance of Book Value and Earnings: A comparison between Islamic and conventional banks in Malaysia." Available at SSRN 2687335 (2015).
- 9- Kim, Oliver, Steve C. Lim, and Taewoo Park. "The Value Relevance of Earnings and the Prediction of Future Cash Flows." Journal accounting and economic (2005).
- 10- Muharam, Harjum, "Value relevance of earnings and book values during IFRS convergence period in India" Journal of financial reporting accounting, diponegoro university, emarang, Indoneia (2021).
- 11- Mulenga, Mwila, and Meena Bhatia. "Relevance of earnings and book value: Evidence from listed pharmaceutical companies." Corporate Ownership and Control 18.1 (2020): 196-206
- 12- Nichols, D. Craig, and James M. Wahlen. "How do earnings numbers relate to stock returns? A review of classic accounting research with updated evidence." Accounting Horizons 18.4 (2011): 263-286.
- 13- Putri, Surinastiti Eka, and Rosinta Ria Panggabean. "The Effects of Corporate Governance, Firm Size, Profitability, and Growth Opportunities on The Value Relevance of Accounting Earnings–A Study of the Indonesia Stock Exchange."(2020).

- 14- Rachmawati, Sisty. "Company Size Moderates the Effect of Real Earning Management and Accrual Earning Management on Value Relevance." *Ethics: Journal of Economics* 18.1 (2019): 133-142.
- 15- Rani, Mona. The effects of audit committee characteristics on the value relevance of accounting information-in New Zealand. Diss. Auckland University of Technology, (2011).
- 16- Rasyid, Muhammad Arief, and Imam Subekti. "The Effect Of Real Earnings Management On The Value Relevance Of Earnings, Book Value Of Equity, And Cash Flow From Operations." *Jurnal Ilmiah Mahasiswa FEB* 3.1 (2014)
- 17- Ryan, John, "The relationship between accounting profit and economic income" , *Australian Accounting Review* , University of Western Sydney, jryan, Faculty of Business, (2007).
- 18- Shofia, Amanda, and Wiwik Utami, "The Effect of Accrual Quality and Operating Cash Flows on Future Cash Flows in the Basic Industry and Chemical Sectors." (2021).
- 19- Suhendra, Suhendra, Ety Murwaningsari, and Sekar Mayangsari. "The derivative on the value relevance through tax avoidance and earnings control." *Linguistics and Culture Review* 6.S1 (2022): 510-529.
- 20- Takhtaei, Nasrollah, and Hassan Karimi. "Relative ability of earnings data and cash flow in predicting future cash flows." *International Journal of Accounting and Financial Reporting* 3.1 (2013): 214-226.
- 21- Travers, Henry, et al. "A manifesto for predictive conservation." *Biological Conservation* 237 (2019): 12-18.
- 22- Vliet, "The predictive power in forecasting default with market and accounting data using machine learning(2018).
- 23- Young, Steven, and Jing Yang. "Stock repurchases and executive compensation contract design: The role of earnings per share performance conditions." *The Accounting Review* 86.2 (2011): 703-733.

قياس فاعلية المصارف التجارية في العراق من خلال مؤشرات الاداء المصرفي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الحكومية والخاصة للمدة من (2010-2021)

د. مصطفى محمد إبراهيم

البنك المركزي العراقي

mustafamohamad1986@gmail.com

مستخلص: يعاني القطاع المصرفي في العراق من ضعف الاداء في دعم وتطوير القطاع الاقتصادي بشكل عام والقطاع المالي بشكل خاص ولاسيما بعد ان مرت المصارف التجارية بعدة مراحل ومتغيرات اقتصادية خلال المدة المبحوثة ، إذ تمثلت مشكلة البحث بالتساؤل لماذا يعاني القطاع المصرفي العراقي من ضعف التنمية وتقديم افضل الخدمات المصرفية لمواكبة التطورات العالمية وماهي المصارف الاكثر فاعلية في تطوير القطاع الاقتصادي هل المصارف الحكومية ام الخاصة ؟، إما هدف البحث فقد ركز على الجوانب الايجابية والسلبية لتقييم المصارف التجارية العراقية سواء كانت حكومية او خاصة ، اما فرضية البحث برهنت ان المصارف الخاصة اكثر فاعلية من المصارف الحكومية وفق مؤشرات الاداء المصرفي لقياس الفاعلية المصرفية، اما اهم استنتاج توصل له الباحث ان المصارف الخاصة اكثر فاعلية من الحكومية وفق المؤشرات في عينة البحث لما تسهم من تقديم خدمة للزبائن، وتوصل الباحث الى اهم توصية وهي ضرورة اعادة النظر بالقوانين والتشريعات المصرفية ولاسيما قانون الامتثال المصرفي وغسل الاموال.

الكلمات الدالة: الفاعلية المصرفية- الاداء المصرفي- مؤشرات تقييم المصارف التجارية الحكومية والخاصة.



Abstract: The banking sector in Iraq suffers from poor performance in supporting and developing the economic sector in general and the financial sector in particular, especially after the commercial banks went through several stages and economic variables during the period under study. Banking services to keep pace with global developments, and what are the most effective banks in developing the economic sector, are government or private banks? Either the goal of the research focused on the positive and negative aspects of evaluating Iraqi commercial banks, whether governmental or private, either the research hypothesis proved that private banks are more effective than banks The most important conclusion reached by the researcher is that private banks are more effective than government ones according to the indicators in the research sample because they contribute to providing service to customers, and the researcher reached the most important recommendation, which is the need to review banking laws and legislation, especially the banking compliance law and money laundering

Keywords: banking effectiveness - banking performance - indicators of evaluating commercial and private banks.

المطلب الاول: مقدمة البحث ومنهجيته العلمية

مقدمة البحث: ان القطاع المصرفي العراقي ذو طبيعة مالية كبيرة فضلاً عن يتمتع بالسيولة والربحية والتي من خلالهما تحقيق صافي الربح المصرفي لذلك يسعى القطاع المصرفي العراقي لاصلاح مالي وخلق بيئة مصرفية منافسة لمواكبة التطورات المصرفية التكنولوجية ، فقد شمل البحث ثلاثة مطالب تضمن المطلب الاول مقدمة البحث ومنهجيته العلمية وتضمن المطلب الثاني الاطار المفاهيمي للفاعلية المصرفية ومؤشرات الاداء المصرفي، وتطرق المطلب الثالث الى التحليل المالي والكمي وتفسير النتائج لمؤشر راس المال المصارف عينة البحث فضلاً عن



(معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار ومعدل التوظيف) ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات .

أولاً: مشكلة البحث: يواجه القطاع المصرفي العراقي مجموعة من المشاكل وأبرزها:

لماذا يعاني القطاع المصرفي العراقي من ضعف التنمية وتقديم أفضل الخدمات المصرفية لمواكبة التطورات العالمية وماهي المصارف الأكثر فاعلية في تطوير القطاع الاقتصادي هل المصارف الحكومية ام الخاصة؟

ثانياً: اهمية البحث: تلخص البحث بتسليط الضوء على المصارف التجارية الحكومية والخاصة من خلال المدة الزمنية 2010-2021 وهي المدة التي مر بها القطاع المصرفي العراقي بمجموعة متغيرات اقتصادية. فضلاً عن قياس اي المصارف أكثر فاعلية الحكومية ام الخاصة لتحقيق تنمية مستدامة.

ثالثاً: هدف البحث: يحقق البحث مجموعة اهداف وهي:

1- بيان ايجابيات المصارف التجارية العراقية من خلال مؤشرات الاداء المصرفي.
2- تفسير المصارف الأكثر فاعلية الحكومية ام الخاصة لتقديم أفضل الخدمات المصرفية في العراق.

3- دراسة وتحليل كل مؤشر من المتغيرات والتي تبين نتائج دقيقة كميّاً من خلال مجموعة مؤشرات.

رابعاً: فرضية البحث: انطلق البحث من الفرضية الرئيسية:

- الفرضية الصفرية: تبرهن ان المصارف الحكومية أكثر فاعلية من المصارف الخاصة وفق مؤشرات الاداء المصرفي لقياس الفاعلية المصرفية.

- الفرضية الاثبات: ان المصارف الخاصة أكثر فاعلية من المصارف الحكومية وفق مؤشرات الاداء المصرفي لقياس الفاعلية المصرفية.

خامساً: عينة البحث: شملت العينة المكانية ثلاثة مصارف تجارية حكومية وهي (الرافدين، الرشيد، العراقي للتجارة) اما المصارف الخاصة فتضمنت ثلاثة مصارف وهي (الائتمان، الخليج، اشور الدولي)، اما العينة الزمانية فكانت المدة من 2010-2021.

سادساً: منهج البحث: استخدم الباحث الاسلوب التحليلي الكمي المالي للبيانات مع استخراج المجموع والوسط الحسابي لكل مؤشر فضلاً عن تفسير النتائج مالياً والتي تسعى الى الاخذ بهذه النتائج لتطوير القطاع المصرفي العراقي وفق شعار مصارفنا حياتنا، ان المؤشرات المختارة هي:

$$1- \text{معدل العائد على الموجودات (ROA)} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الموجودات}} * 100$$

$$2- \text{معدل العائد على حق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حق الملكية}} * 100$$

$$3- \text{معدل العائد على الاستثمار (ROI)} = \frac{\text{فوائد الاستثمار}}{\text{اجمالي الاستثمارات}} * 100$$

$$4- \text{معدل توظيف الاموال} = \frac{\text{الائتمان النقدي}}{\text{اجمالي الودائع}} * 100$$

سابعاً: هيكلية البحث: توزع البحث ثلاثة مطالب وهي

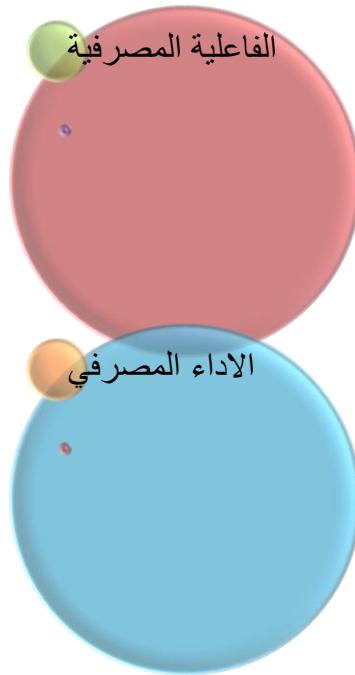
1- مقدمة البحث والمنهجه العلمية



2- الإطار المفاهيمي للمفاهيم والمتغيرات المصرفية.

3- الإطار العملي من خلال التحليل المالي التفسيري

ثامناً: المخطط الفرضي للبحث:



من إعداد الباحث.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للبحث

أولاً: مفهوم الفاعلية المصرفية: بأنه ذلك المصرف التي تستطيع توجيه الموارد المتاحة لديها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل كلفة ممكنة، أي التحكم الناجح من قبل المصرف في طاقته المادية والبشرية من جهة وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى. ويعرف أيضاً قدرة المصرف على استخدام الحد الأدنى من المدخلات (الودائع ورأس المال) لإنتاج أفضل مخرجات (القروض والاستثمارات) بالاعتماد على

الاستخدام الامثل للموارد المتاحة افضل انتاج خدمة اقل تكلفة ممكنة⁽¹⁾. ويعرفها البعض بانه قياس النتائج المتحققة او المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً⁽²⁾، في حين يرى البعض ان الاداء المالي هي الانشطة المتعلقة بانجاز الاهداف المالية بكفاءة⁽³⁾.

ثانياً: اهمية الفاعلية المصرفية: تعددت اهمية فاعلية المصرفية في العالم ومن اهمها⁽⁴⁾:

- 1- ايجاد فرص استثمار جديدة لاستخدام الاموال المتاحة لدى المصرف بما يحقق العوائد المالية ويضمن تقليل المخاطر المالية عن طريق التوسع في تمويل القطاعات الاستثمارية.
- 2- مساهمة في تخفيض كلفة الخدمات المصرفية المقدمة بافضل مايمكن مما يسهم في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو في حجم الايداع النقدي والذي يسهم في توفير المصادر المالية المتعددة.
- 3- ان فاعلية المصرف تدل على كفاءة ادارته كون لان الكفاءة تعمل على خفض الكلفة المالية ورفع العائد المالي.

ثالثاً: انواع الفاعلية المصرفية: تقسم الفاعلية المصرفية الى عدة انواع تتمثل بالاتي⁽⁵⁾:

- ¹ (البرزنجي، زاهدة علي ياسين، (2022)، تحديد العلاقة بين كفاءة الاداء المصرفي والذكاء المالي وأثرهما في تعظيم القيمة السوقية لعينة من المصارف العراقية المساهمة للمدة 2010-2020، اطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ص18.
- ² (جمعة، السعيد عرفات، (2000)، الاداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، الرياض، ص38.
- ³ (العزاوي، محمد عبد الوهاب، (2002)، نظام تقويم اداء المصارف التجارية باستخدام بطاقة الدرجات المتوازنة، مجلة الرشيد المصرفي، السنة الثالثة، العدد (5)، بغداد، ص18.
- ⁴ (عيسى، مرتضى طه، (2022)، المخاطر الائتمانية وتأثيرها على الكفاءة المصرفية دراسة تطبيقية في مصرفي بغداد التجاري والتجاري العراقي للمدة (2010-2019)، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 18، العدد71، ص 230.
- ⁵ (الهاشمي، ليلى عبد الكريم محمد، الجبوري، جمال هداش محمد حسين، (2017)، مؤشرات كفاءة الادارة المصرفية وأثرها على القيمة السوقية للمصارف دراسة تحليلية لعدد من المصارف الحكومية والاهلية في العراق،



1- الفاعلية الإنتاجية: يقصد الفاعلية الكلية للتكاليف ان المصرف ذو إنتاجية تستخدم عناصر الانتاج مثل العمر ورأس المال والودائع لتنتج القروض والمنتجات المصرفية الالكترونية ويمكن قياس هذه الفاعلية بنسبة انتاج النظام او المخرجات الى المدخلات المستخدمة في تحقيق هذه المخرجات.

2- كفاءة وفورات الحجم: توافر التكاليف نتيجة زيادة حجم المنتجات المصرفية مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة وبذلك تشير الى زيادة الفاعلية او انخفاضها بناءً على الحجم.

3- فاعلية وفورات النطاق: ان قدرة المصرف على انتاج المزيج من المنتجات (التنوع في المنتجات) بكلفة اجمالية اقل من كلفة ان تنتج كل منتج من المزيج على حده، اما إذا كان لا يستطيع ذلك فيتصف بلا فاعلية في تنوع منتجاته المصرفية.

4- فاعلية اقس: يقصد بها الفاعلية التشغيلية او الفاعلية في استخدام المدخلات.

رابعاً: العوامل المؤثرة على الفاعلية المصرفية: تتنوع الفاعلية المصرفية بعاملين اساسيين هما:

1- العوامل الداخلية: تتألف من السياسة المالية والادارية المتبعة من قبل المصرف والتي تعتمد على درجة المنافسة بين المصارف، كفاءة المصرف، حجم النشاط الاقتصادي وهذه العوامل تتعلق جميعها على السيولة والتركيز على حجم الموجودات والعائد على الاستثمار.

2- العوامل الخارجية: هي العوامل المتعلقة بالسياسة الخارجية المفروضة على المصرف ومختلف النظم والتشريعات المالية والنقدية المفروضة من قبل الحكومة والبنك المركزي والمتعلقة بسعر الفوائد وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة على المصرف والمتعلقة بحجم الائتمان الممنوح من قبل المصرف.

المؤتمر العلمي الدولي الاول لجمعية ادارة الاعمال العلمية العراقية المنعقد في جامعة كويه للمدة 2-4/5/2017 وتحت شعار الادارة في العراق (بين الواقع والمستقبل)، ص 5-6.



خامساً: مؤشرات قياس الفاعلية المصرفية: لكل متغير له مؤشر للقياس ففي المصارف عند اجراء المقارنة بينهما سواء كانت مصارف حكومية او خاصة هنالك مجموعة مؤشرات ثابتة لقياس فاعلية المصرف بغض النظر عن طبيعة عمل ومن هذه المؤشرات هي⁽¹⁾:

1- مؤشر الربحية المصرفية: ويتم قياسها من خلال النسب ادناه وهما

أ- معدل العائد على الموجودات ROA = صافي الربح / اجمالي الموجودات * 100

ب- معدل العائد على حق الملكية ROE = صافي الربح / حق الملكية * 100

2- مؤشر العائد على الاستثمار (ROI): ويتم قياس هذا المؤشر من خلال النسبة ادناه معدل العائد على الاستثمار = فوائد الاستثمار / مجموع الاستثمارات.

3- مؤشر التوظيف: يتم قياسه الى:

أ- معدل توظيف الاموال = الائتمان النقدي / اجمالي الودائع * 100

المطلب الثالث: الإطار العملي التحليلي

أولاً: راس مال المصارف في عينة البحث للمدة من (2010-2021): ركز هذا المطلب على التحليل الكمي والقياسي بتحليل وقياس المصارف العراقية عينة البحث بقسمين الأول المصارف الحكومية وهي (الرافدين، الرشيد، العراقي للتجارة) اما المصارف الخاصة فكانت (الائتمان، الخليج ، اشور) من خلال التحليل الكمي الوصفي للمصارف المختارة في عينة البحث للمدة من (2010-2021) وفق مؤشرات الاداء المصرفي ، إذ يلحظ من جدول إدناه (1) رأس مال المصارف عينة البحث للمدة (2010-2021) بعد استخراج مجموع رأس المال لكل مصرف خلال هذه المدة واستخراج الوسط الحسابي إذ يبين لنا جدول (1) هنالك اختلاف في رأس المال مابين المصارف الحكومية والخاصة ويعزى هذا الاختلاف الى عدم التزام المصارف الحكومية بكافة تعليمات البنك المركزي العراقي باعتباره المؤسسة الرقابية على القطاع المصرفي والغير المصرفي (المالي)، في حين

¹ (عاشور، هدير خيون، حمزة، زهراء عامر، (2021)، تحليل المخاطرة الائتمانية واثرها في تعزيز الكفاءة المصرفية، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، المجلد 17، العدد 68، ص287-288.



نجد ان رأس مال مصرف الائتمان لعام 2010 بدأ بمبلغ (100000) مليون دينار إما عام 2021 لنفس المؤشر فقد بلغ (250000) مليون دينار مما يعني استقرار المصرف ويعد من المصارف الغير المتعثرة بعد تبليغ البنك المركزي العراقي للمصارف بزيادة رأس المال عام 2017، اما مصرف الخليج فبلغ راس مال المصرف لعام 2010 (56990) مليون دينار واستمر حتى بعد توجيهات البنك المركزي العراقي بزيادة رؤوس الاموال الى عام 2021 بمبلغ (300000) مليون دينار، اما مصرف اشور فكان راس المال عام 2010 (66700) مليون دينار في حين بلغ راس المال عام 2021 بمبلغ (250000) مليون دينار مما يوضح في جدول ادناه التزام مصارف عينة البحث بتعليمات البنك المركزي العراقي، اذ نجد ان المصارف العراقية الخاصة اكثر التزاماً من المصارف الحكومية بسبب استحواذ المصارف الحكومية على جزء كبير من الودائع والموجودات الحكومية ولاسيما مصارف عائدة للحكومة اي تابعة لوزارة المالية العراقية.

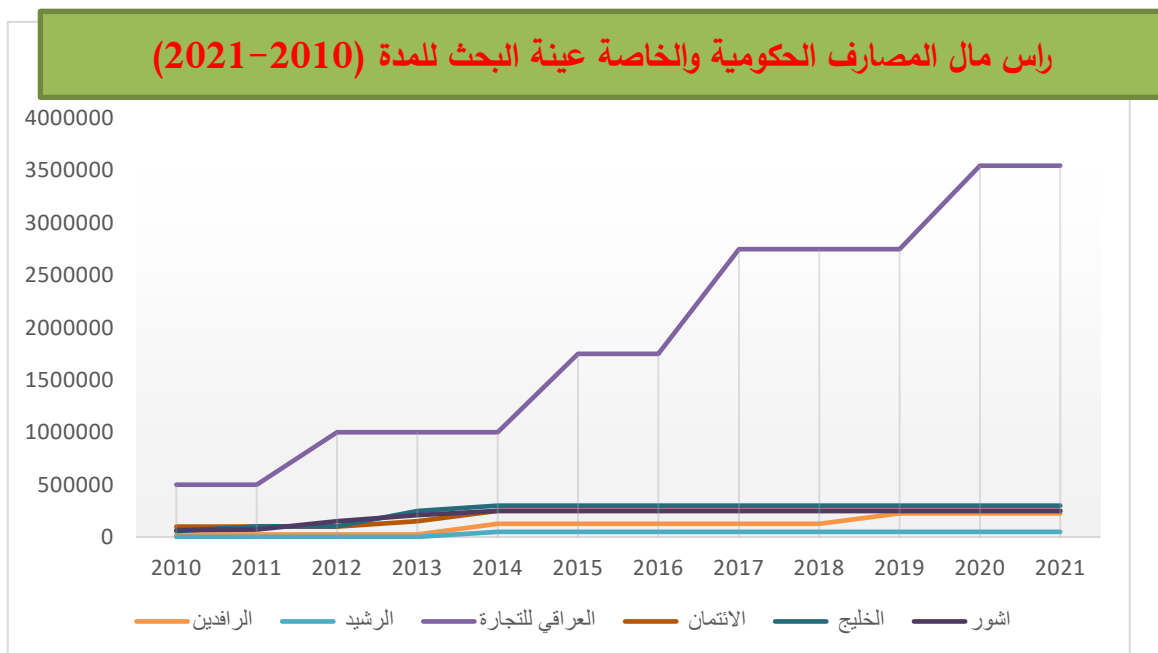
جدول (1) رأس مال المصارف عينة البحث للمدة (2010-2021) مليار دينار

اشور	الخليج	الائتمان	العراقي للتجارة	الرشيد	الرافدين	السنة/المصرف
66700	56990	100000	500000	2000	25000	2010
73370	103950	100000	500000	2000	25000	2011
150000	103950	100000	1000000	2000	25000	2012
210000	250000	150000	1000000	2000	25000	2013
250000	300000	250000	1000000	50000	126000	2014
250000	300000	250000	1750000	50000	126000	2015
250000	300000	250000	1750000	50000	126000	2016
250000	300000	250000	2750000	50000	126000	2017
250000	300000	250000	2750000	50000	126000	2018
250000	300000	250000	2750000	50000	226000	2019
250000	300000	250000	3546000	50000	226000	2020
250000	300000	250000	3546000	50000	226000	2021
2500070	2914890	2450000	22842000	408000	1408000	المجموع
208339.2	242907.5	204166.7	1903500	34000	117333.3	الوسط الحسابي

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، (2010-2021).

- المجموع والوسط الحسابي من استخراج الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (1).

شكل (1)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (1).

ثانياً: مؤشر الربحية المصرفية: يتم قياس هذا المؤشر من نسبتين وهما:

1- معدل العائد على الموجودات (ROA): يلحظ من جدول (2) ادناه معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث تقسمت الى مصارف حكومية وهي (الرافدين، الرشيد، العراقي للتجارة) والمصارف الخاصة شملت (الائتمان، الخليج، اشور) للمدة من (2010-2021) فقد كان (ROA) لمصرف الرافدين بالسالب لعام 2010 بمعدل بلغ (-0.005) نتيجة ضعف الارباح التي حققها المصرف بالنسبة لاجمالي الموجودات فضلاً عن عدم وجود مردودات حقيقية للمصرف التي تتمثل

ايراداته ولاسيما الايرادات التشغيلية واستمر بالتذبذب للاعوام (2011-2021) نتيجة الاوضاع المالية التي يمر بها المصرف الى ان حقق (ROA) لعام 2021 بمعدل (0.78)، اما مصرف الرشيد فقد حقق (ROA) عام 2010 بمعدل (0.40) ويعزى الى تحقيق ايرادات تشغيلية جيدة فضلاً عن وجود موجودات كافية في الميزانية السنوية واستمر بالتذبذب الى عام بانخفاض 2021 معدل (ROA) (0.07) نتيجة الاحداث التي مر بها المصرف من خلال جائحة كورونا فضلاً عن انخفاض اسعار النفط التي ادى الى تقييد الارباح وعدم اقرار الموازنة (الصدمة الثلاثية) ، اما مصرف العراقي للتجارة فلم يستطيع الباحث الحصول على التقرير السنوي للمصرف للاعوام (2010-2013) ويعزى ذلك لسياسة المصرف بعدم الافصاح والشفافية في هذه المدة بامور تتعلق بالفساد الاداري والمالي فضلاً عن ضعف الرقابة على هذا المصرف والجدول (2) والملحق الاول (1) و (2) يثبت ذلك ، في حين نجد المصارف الخاصة الثلاثة في عينة البحث معدل عوائدها على اجمالي الموجودات كانت جيدة مقارنة بالمصارف الحكومية لما تحقق من ارباح جيدة على الموجودات التي تمتلكها للمدة (2010-2021) والجدول (2) والملحق الاول (1) و (2) يعزز ذلك.

جدول (2)

معدل العائد على الموجودات (ROA) للمصارف عينة البحث للمدة 2010-2021 (%)

اشور	الخليج	الائتمان	العراقي للتجارة	الرشيد	الرافدين	السنة/المصرف
0.05	0.73	1.31	♦-	0.40	0.005	2010
0.04	1.05	1.42	-	0.03	(0.07)	2011
0.06	1.11	1.53	-	0.25	0.3	2012
0.04	1.15	1.69	-	0.29	0.29	2013
0.02	1.13	1.74	1.08	0.20	0.34	2014
4.36	1.17	1.82	0.53	0.07	0.32	2015
3.93	0.73	0.96	2.30	0.34	0.34	2016
3.58	0.00	1.40	1.88	0.19	0.98	2017
0.01	1.02	1.12	0.85	0.22	0.78	2018

♦ لم يستطيع الباحث الحصول على البيانات لمصرف العراقي للتجارة للمدة (2010-2013).



0.00	1.33	0.98	1.93	0.04	0.76	2019
0.00	2.25	0.65	1.34	0.09	0.83	2020
0.00	2.25	1.05	0.75	0.07	0.78	2021
12.09	13.92	15.67	10.66	2.19	5.645	المجموع
1.0	1.16	1.30	1.33	0.18	0.47	الوسط الحسابي

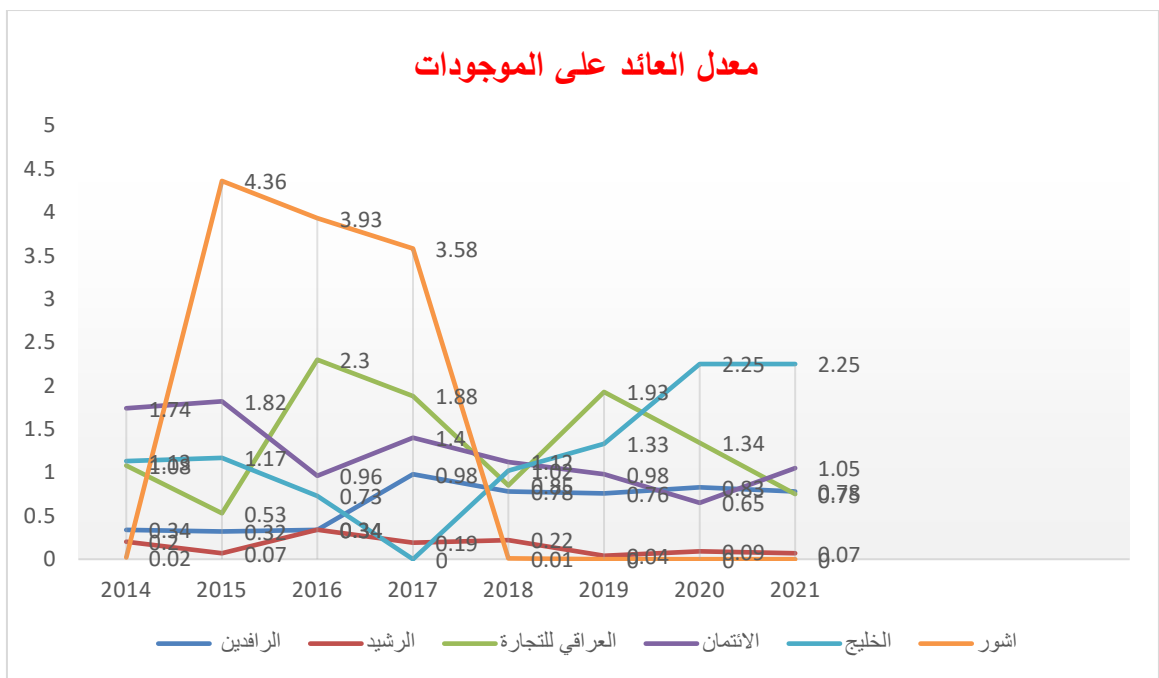
المصدر: التقرير السنوي للمصارف عينة البحث، (2010-2021).

- () تعني القيمة سالبة.

- المجموع والوسط الحسابي من استخراج الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (2).

ويلحظ من شكل (1) ادناه تذبذب معدل العائد على الموجودات (ROA) للمصارف المختارة في البحث وللمدة (2010-2021) وهذا يعني ان معدل العائد على الموجودات للمصارف الخاصة افضل من المصارف الحكومية في حين نجد ان المصارف الحكومية تستحوذ على نسبة كبيرة من موجودات الحكومة فضلاً عن الودائع الحكومية التي تمتلكها مقارنة بالمصارف (الائتمان، الخليج، اشور).

شكل (2)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (2).



2- معدل العائد على حق الملكية (ROE): نلاحظ من جدول (3) ادناه (6) مصارف تقسمت ما بين ثلاثة مصارف حكومية وثلاثة مصارف خاصة فقد بلغ معدل (ROE) لمصرف الرافدين لعام 2010 (0.16) واستمر بالتذبذب الى ان وصل معدل (ROE) لعام 2021 (1.01) بسبب الملاءة المالية التي يتمتع بها المصرف ولاسيما الارباح المحتجزة بعد ان توسع عمله ، اما مصرف الرشيد فقد بلغ معدل (ROE) عام 2010 (0.31) واستمر بالتذبذب الى عام 2021 (1.11) ويعزى ذلك الى ارتفاع صافي الارباح نتيجة ارتفاع حقوق الملكية لديه من (راس المال المدفوع، احتياطي الزامي، احتياطي توسعات، ارباح مدورة)، اما مصرف العراقي للتجارة فقد بلغ معدل (ROE) لعام 2014 (0.12) واستمر بالتذبذب الى عام 2021 ووصل (0.06) نتيجة تركيز عملياته المصرفية على التعاملات الدولية اكثر من المعاملات الداخلية ، اما مصرف الائتمان فكان معدل العائد على حق الملكية لعام 2010 بلغ (0.03) واستمر بالتذبذب الى عام 2021 (0.01) ويعزى ذلك الى حصول بعض التعثرات المالية لدى المصرف ولاسيما في الارباح السنوية ، اما مصرف الخليج بلغ معدل (ROE) لعام 2010 (0.08) واستمر بالتذبذب الى عام 2021 بلغ (0.03) ويعزى ذلك الى انخفاض قيمة السهم للمصرف والمدرج في سوق العراق للاوراق المالية فضلاً عن وجود بعض الاخفاقات في الاحتياطات الالزامية للمصرف والمودعة لدى البنك المركزي العراقي، مصرف اشور فان معدل (ROE) كان افضل مقارنة بالمصارف الخاصة نوع ما بسبب السياسات والاجراءات المتخذة من قبل ادارة المصرف نحو رأس المال وتحقق صافي الارباح فقد بلغ معدل (ROE) لعام 2010 (0.14) واستمر بالتذبذب الى عام 2021 (0.08) والجدول (3) يوضح ذلك من خلال ملحق ثانياً (1) و(2) والشكل (2) ادناه.

جدول (3)

معدل العائد على حق الملكية (ROE) للمصارف عينة البحث للمدة (2010-2021)%

السنة /المصرف	الرافدين	الرشيد	العراقي للتجارة	الانتمان	الخليج	اشور
2010	0.16	0.31	-	0.03	0.08	0.14
2011	0.05	0.29	-	0.11	0.12	0.21
2012	0.80	0.72	-	0.17	0.15	0.27
2013	0.93	0.81	-	0.15	0.13	0.22
2014	0.97	0.83	0.12	0.08	0.07	0.13
2015	0.91	0.58	0.04	0.04	0.03	0.07
2016	0.94	0.67	0.14	0.01	0.01	0.05
2017	0.98	0.69	0.11	0.02	0.01	0.05
2018	1.12	0.88	0.05	0.02	1.88	0.01
2019	1.18	1.07	0.15	0.02	(1.28)	0.00
2020	1.23	1.14	0.11	0.01	0.00	0.00
2021	1.01	1.11	0.06	0.01	0.03	0.08
المجموع	10.28	9.1	0.78	0.67	1.23	1.23
الوسط الحسابي	0.85	0.75	0.09	0.05	0.10	0.10

المصدر: التقرير السنوي للمصارف عينة البحث، (2010-2021).

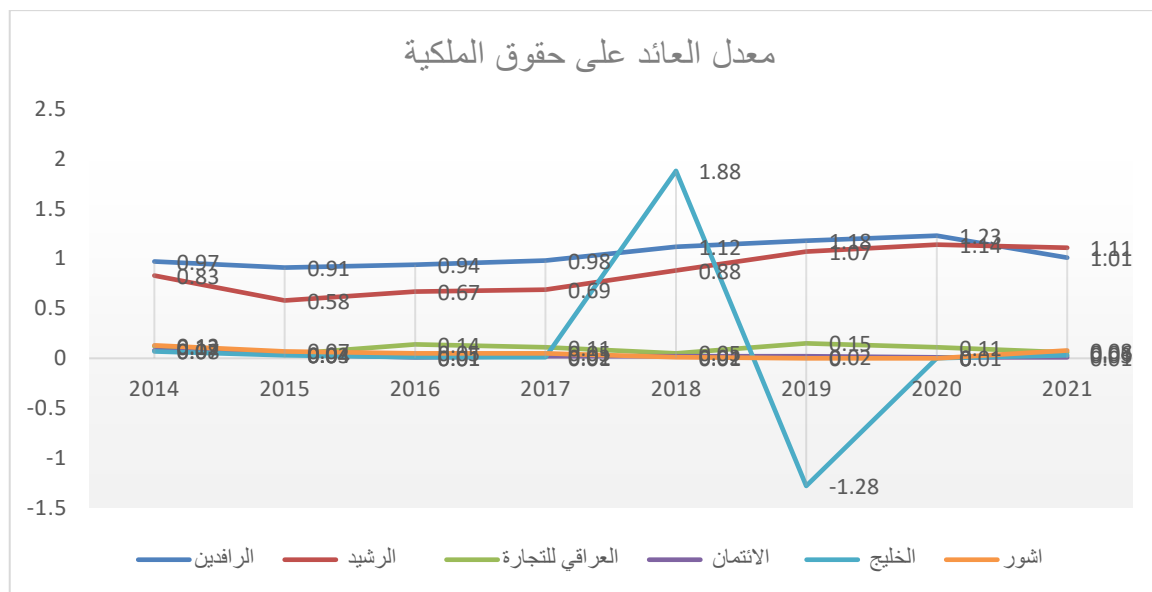
- () تعني القيمة سالبة.

- المجموع والوسط الحسابي من استخراج الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (3).

ويبين شكل (3) ادناه معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة البحث فقد بلغ هذا المؤشر تذبذب للمدة (2010-2021) بسبب حجم التعاملات المالية في كل مصرف على حدا لكن نجد ان عام 2019 لمصرف الخليج كانت خسارة بمعدل (ROE) بلغ (1.28-%) مما يعني ان مصرف الخليج عانى من تدهور الارباح فضلاً عن عدم وجود رسمة في المصرف والشكل (3) يوضح ذلك من خلال الاعتماد على بيانات الجدول (3).



شكل (3)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (3).

ثالثاً: معدل العائد على الاستثمار (ROI): بلغ (ROI) لمصرف الرافدين لعام 2010 (5.1) بانخفاض مقارنة بعام 2021 والبالغ (3.3) ويعزى هذا الارتفاع في الاستثمارات الى ان راس المال المصرف وممتلكاته وسمعته ورضانته توفر الضمانات الكبرى للمستثمرين فضلاً عن انه مصرف حكومي لذلك يلجأ اغلب المستثمرين الى استثمار اموالهم فيه والتمتع بفوائد التي يمنحها لهم فضلاً عن تنشيط اقتصاد السوق عبر هذه الاستثمارات لذلك نلاحظ ان استثماراته تركزت في مجال استثمارات طويلة الاجل (القطاع الحكومي والخاص ورؤوس اموال الفروع الخارجية) واستثمارات مالية قصيرة الاجل تمثلت (القطاع الحكومي والقطاع الخارجي)، اما مصرف الرشيد فبلغ معدل العائد على الاستثمار لعام 2010 (0.8) مقارنة بعام 2021 (2.9) مما يعني ان المصرف في زيادة مستمرة لاستثماراته نحو المساهمة في الانشطة الاقتصادية ودعم الاقتصاد الوطني والتي تركزت اغلب استثماراته المالية في استثمارات طويلة الاجل (القطاع المالي، المختلط، الخارجي) واستثمارات قصيرة الاجل (الحكومي، الخارجي، الودائع لاجل في الخارج/ المحجوزة لقاء اعتمادات)،

اما مصرف العراقي للتجارة فكانت استثماراته كبيرة وجيدة في الداخل والخارج مما حقق إيرادات عالية وهذا نلاحظه في الشكل (4)، اما المصارف الخاصة فبلغ (ROI) لمصرف الائتمان لعام 2010 (0.55) واستمر بالتذبذب في استثماراته القصيرة الاجل من خلال القروض الى عام 2021 بلغ (0.27) نتيجة الصدمة الثلاثية التي مرت على البلد، اما مصرف الخليج فقد حقق (ROI) عام 2010 (0.51) الى عام 2021 بلغ (0.45) ويعزى الى تفضيل في الاستثمارات القصيرة الاجل وتحقيق ايراد فوائد عالية، في حين نجد مصرف اشور فبلغ معدل (ROI) لعام 2010 (0.06) واستمر بالتذبذب الى عام 2021 بلغ (0.09) مما يعني ان المصارف الخاصة تلجأ للاستثمارات الداخلية والقصيرة الاجل كما في الجدول (4) بالاعتماد على بيانات الملحق ثالثاً (1) و(2).

جدول (4)

معدل العائد على الاستثمار (ROI) للمصارف عينة البحث للمدة (2010-2021)%

السنة/ المصرف	الرافدين	الرشيد	العراقي للتجارة	الائتمان	الخليج	اشور
2010	5.1	0.8	-	0.55	0.51	0.06
2011	1.6	1.7	-	0.45	0.62	0.12
2012	1.0	1.2	-	0.34	0.64	0.09
2013	2.1	1.2	-	0.33	0.57	0.08
2014	1.3	1.5	0.18	0.32	0.71	0.11
2015	2.1	1.0	0.12	0.56	0.68	0.10
2016	2.4	3.2	0.14	0.27	0.51	0.02
2017	3.4	1.7	0.18	0.42	0.57	0.01
2018	2.3	3.7	0.12	0.29	0.66	0.01
2019	3.7	2.9	0.13	0.34	0.47	0.10
2020	4.2	3.5	0.14	0.30	0.47	0.11
2021	3.3	2.9	0.08	0.27	0.45	0.09
المجموع	32.5	25.3	1.09	4.44	6.86	0.9
الوسط الحسابي	2.70	2.10	0.13	0.37	0.57	0.07

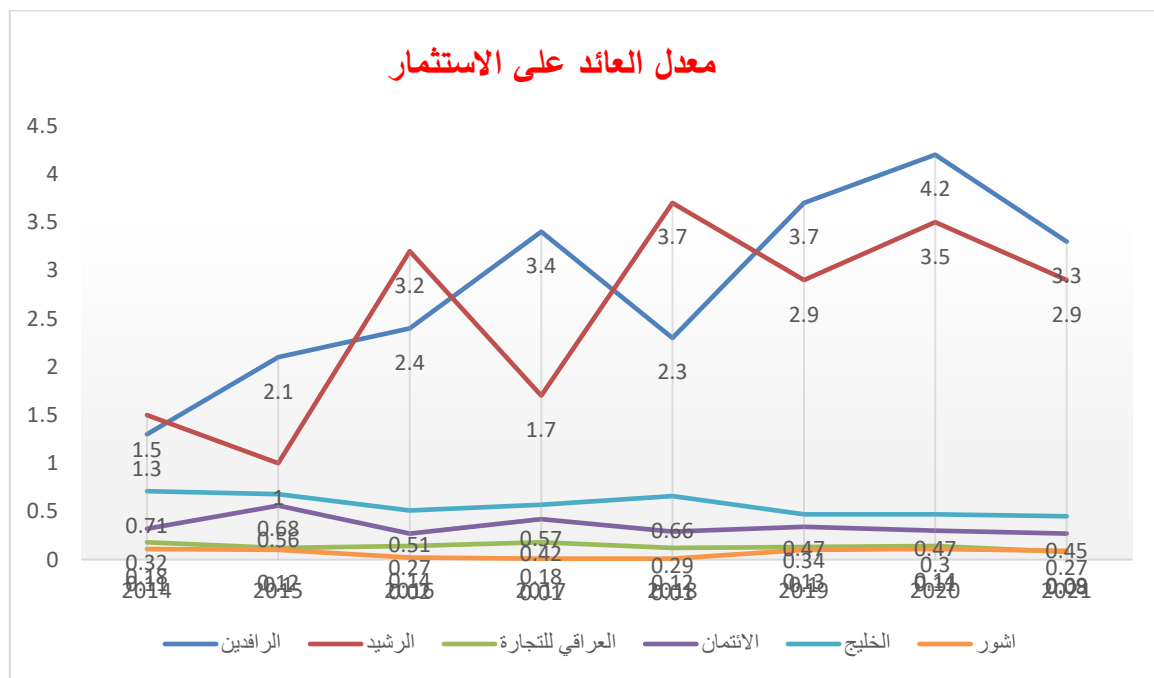
المصدر: التقرير السنوي للمصارف عينة البحث، (2010-2021).

- () تعني القيمة سالبة.
- المجموع والوسط الحسابي من استخراج الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (4).



يوضح شكل (4) معدل العائد على الاستثمار (ROI) للمصارف الحكومية والخاصة عينة البحث للمدة (2010-2021) ومن الشكل ادناه نجد ان مصرف الرافدين هو الاعلى في الاستثمارات ومن ثم مصرف الرشيد لانهما مصرفان حكوميان فضلاً عن رغبة المستثمرين والجمهور بايداع اموالهم لما يحققان من امان مصرفي ، اما المصرف العراقي للتجارة فكان ضعيفاً نتيجة عدم اكتمال السلسلة الزمنية للبيانات فظهر بهذا الشكل والا فانه يتمتع باستثمارات مالية قصيرة وطويلة الاجل وتحقق ايرادات فوائد عالية ، اما المصارف الخاصة (الائتمان، الخليج، اشور) فتتذبذب استثماراتهم في الاستثمارات الداخلية القصيرة الاجل وشكل (4) يوضح ذلك.

شكل (4)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (4).

رابعاً: معدل توظيف الاموال (FER): بلغ (FER) لمصرف الرافدين لعام 2010 (24.9) واستمر بالتذبذب الى عام 2021 والبالغ (42.8) ويعزى ذلك الى منح ائتمانات نقدية من قروض وسلف وتسهيلات مصرفية نسبة الى اجمالي الودائع ، اما مصرف الرشيد فكان عام 2010 (23.2)

واستمر بالتذبذب الى عام 2021 بلغ (37.5)، اما مصرف العراقي للتجارة فبلغ (FER) لعام 2014 (73.4) واستمر بالتذبذب الى عام 2021 البالغ (60.2) ويعزى هذا الارتفاع من الائتمانات النقدية بسبب التمويلات من خلال القروض والسلف النقدية وما يحققه كل مصرف من ودائع كبيرة لذلك هنالك فارقين مصرف الرافدين وهو الافضل من حيث معدل التوظيف ولكن لم يصل للنسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، في حين نجد المصارف الخاصة عينه البحث وهما (الائتمان، الخليج، اشور) فكانت ائتماناتهم النقدية عالية نسبة الى اجمالي الودائع مما حقق فوائد كبيرة للمصارف ولم تصل المصارف الثلاثة للنسبة المعيارية من معدل التوظيف المحددة من قبل البنك المركزي العراقي وجدول (5) والملحق رابعاً (1) و (2) يوضح ذلك.

جدول (5)

معدل توظيف الاموال (FER) للمصارف عينه البحث للمدة (2010-2021)%

اشور	الخليج	الائتمان	العراقي للتجارة	الرشيد	الرافدين	السنة/المصرف
0.78	0.34	0.56	-	23.2	24.9	2010
0.83	0.46	0.54	-	22.0	39.3	2011
0.89	0.49	0.61	-	36.3	47.3	2012
1.33	0.53	0.67	-	34.2	49.1	2013
0.92	0.59	0.77	73.4	37.9	46.7	2014
0.90	0.51	0.68	66.0	44.9	47.7	2015
0.91	0.52	0.68	59.3	37.4	48.8	2016
0.93	0.57	0.69	61.4	35.4	48.5	2017
0.98	0.62	0.71	63.2	32.0	39.8	2018
0.98	0.67	0.75	65.9	36.3	44.8	2019
0.99	0.77	0.82	67.1	39.1	46.2	2020
0.93	0.71	0.70	60.2	37.5	42.8	2021
11.37	6.78	8.18	516.5	416.2	525.9	المجموع
0.94	0.56	0.68	64.6	34.7	43.8	الوسط الحسابي

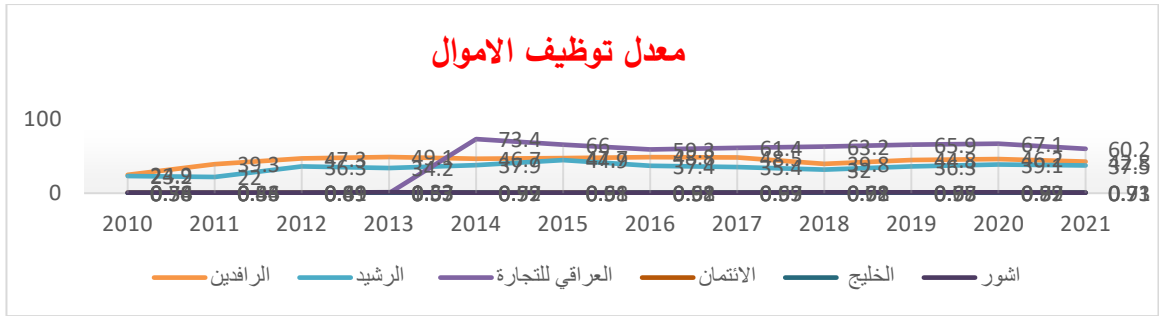
المصدر: التقرير السنوي للمصارف عينة البحث، (2021-2010).

- () تعني القيمة سالبة.

- المجموع والوسط الحسابي من استخراج الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (5).

يبين شكل (5) معدل توظيف الاموال للمصارف عينة البحث اذ كانت المصارف الحكومية الثلاثة (الرافدين، الرشيد، العراقي للتجارة) اعلى من المصارف الخاصة ويعزى ذلك الى استحواد المصارف الحكومية على اغلب الودائع الحكومية والخاصة فضلاً عن توفر السيولة العالية مما يعزى الى منح ائتمانات نقدية موسعة ولاسيما في الصدمات الاقتصادية التي مرت بالبلد لعامي 2014 و2020 وشكل (5) يوضح ذلك.

شكل (5)



المناقشة

* يتوصل الباحث الى ان المصارف الخاصة أكثر فاعلية من المصارف الحكومية من خلال المؤشرات المختارة في البحث مما يتطلب إعادة النظر في سياسات المصارف الحكومية والتي تسلتزم بزيادة رؤوس الاموال

* التشجيع على الاستثمارات الاجنبية التي تخلق بيئة مصرفية فعالة ولاسيما ان مصرفي الرافدين والرشيد يسيطران على موجودات الحكومة وبنفس الوقت الودائع بنسبة 90% من اجمالي الودائع،*يتوجب على المصارف الحكومية اكمال الميزانيات العمومية للمصرفين والمصادقة عليها من قبل ديوان الرقابة المالية، والغاء مشروع إعادة هيكلة المصرفين لما لهما من إثر على الجمهور والمستثمرين واصحاب المصالح، لهذا يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على (ان المصارف الخاصة اكثر فاعلية من المصارف الحكومية وفق مؤشرات الاداء المصرفي لقياس الفاعلية المصرفية).



الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

- 1- ان فاعلية المصارف الخاصة أفضل من المصارف الحكومية خلال مدة البحث من خلال مؤشرات الاداء المصرفي المختارة في عينة البحث.
- 2- ان مؤشر معدل العائد على حق الملكية يعد أفضل مؤشر مقارنة بالمؤشرات المختارة وفقاً للنتائج المستخرجة.
- 3- تعاني المصارف الحكومية مقارنة بالمصارف الخاصة من ضعف الرقابة المصرفية بعد الاطلاع على المؤشرات المختارة في البحث وهذا يعني ان المصرف العراقي للتجارة لديه متانة مالية أكثر من مصرفي الرافدين والرشيد.
- 4- عدم التزام المصارف الحكومية بتعليمات البنك المركزي العراقي والخاصة بزيادة رؤوس اموال المصارف كافة فضلاً عن عدم وجود موازنات عمومية مصدقة من ديوان الرقابة المالية منذ عام 2014 والى عام 2021.
- 5- عدم تطبيق مبدأ الحوكمة المصرفية في المصارف الخاصة التي تسبب تعثر المصارف الخاصة في جودة الموجودات او سلامة الادارة او توظيف الاموال او العائد على الاستثمار.
- 6- لم ينفذ المصرف العراقي للتجارة مبدأ الافصاح والشفافية بسبب سياسة المصرف الداخلية والتي تبين الى غموض المصرف في كافة نشاطاته المالية.
- 7- ان المصارف الحكومية تستحوذ على نسبة كبيرة من الودائع الحكومية فضلاً عن توافر السيولة وفق متطلبات بازل 3 مقارنة بالمصارف الخاصة والتي تستحوذ تقريباً من (10-15%) من الودائع الحكومية فضلاً عن امتلاك الموجودات للمصارف الحكومية مقارنة بالمصارف الخاصة.



ثانياً: التوصيات:

- 1- إعادة هيكلة المصارف الحكومية بشكل حقيقي وفق مؤشرات الاداء المصرفي المختارة في البحث لما لها من اثر ايجابي على القطاع المصرفي بشكل عام.
- 2- ينبغي تفعيل مؤشرات الأداء المصرفي على المصارف الحكومية؛ لما لهذه المؤشرات من زيادة فاعليتها.
- 3- ضرورة اعادة النظر في الرقابة المصرفية للمصارف الحكومية لتحقيق قطاع مصرفي حكومي سليم يدعم الاستثمار لاسيما رغبة الجمهور والمستثمرين في المصارف الحكومية.
- 4- على المصارف الخاصة الالتزام بمبدأ الحوكمة المصرفية لما لها من إثر على سمعة المصرف والملاءة المالية للمصرف.
- 5- على الحكومة ان تعمل على ايداع اموالها في المصارف الخاصة ودعم المصارف الخاصة بعد ايجاد مصارف حقيقية داعمة للاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية مستدامة.
- 6- ضرورة اعادة النظر بالقوانين والتشريعات المصرفية ولاسيما قانون الامتثال المصرفي وغسل الاموال.

المصادر

- 1- البرزنجي، زاهدة علي ياسين، (2022)، تحديد العلاقة بين كفاءة الإداء المصرفي والذكاء المالي واثريهما في تعظيم القيمة السوقية لعينة من المصارف العراقية المساهمة للمدة 2010-2020، اطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
- 2- عيسى، مرتضى طه، (2022)، المخاطر الائتمانية وتأثيرها على الكفاءة المصرفية دراسة تطبيقية في مصرفي بغداد التجاري والتجاري العراقي للمدة (2010-2019)، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 18، العدد71.
- 3- الهاشمي، ليلي عبد الكريم محمد، الجبوري، جمال هداش محمد حسين، (2017)، مؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية واثرها على القيمة السوقية للمصارف دراسة تحليلية لعدد من المصارف الحكومية والاهلية في العراق، المؤتمر العلمي الدولي الاول لجمعية ادارة الاعمال العلمية العراقية المنعقد في جامعة كويه للمدة 2-4/5/2017 وتحت شعار الادارة في العراق (بين الواقع والمستقبل).
- 4- عاشور، هدير خيون، حمزة، زهراء عامر، (2021)، تحليل المخاطرة الائتمانية واثرها في تعزيز الكفاءة المصرفية، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، المجلد 17، العدد 68.
- 5- جمعة، السعيد عرفات، (2000)، الإداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر ، الرياض.
- 6- العزاوي، محمد عبد الوهاب، (2002)، نظام تقويم اداء المصارف التجارية باستخدام بطاقة الدرجات المتوازنة، مجلة الرشيد المصرفي، السنة الثالثة، العدد(5)، بغداد.

قياس وتحليل إثر الودائع في الاستثمارات المالية لعينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

Measuring and analyzing the impact of deposits on financial investments for a sample of private banks listed in the Iraq Stock Exchange

المعتز ستار نوري العبودي ختام حاتم حمود الجبوري

ديوان الرقابة المالية الاتحادي كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية اقسام بابل

finbabel9@alkadhum-col.edu.iq

almoatz867@gmail.com

المستخلص:

يهدف البحث الى التعرف على مكونات الودائع المصرفية ، التعرف على مكونات الاستثمارات المالية، قياس وتحليل اثر الودائع على الاستثمارات المالية لعينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، تبرز مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات (هل هناك تأثير للودائع على الاستثمارات المالية للمصارف العينة؟، ما هو مدى هذا التأثير؟ ، هل ان هذا التأثير هو سلبي ام ايجابي؟)، ويتمثل مجتمع البحث بعينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للوراق المالية وهي (المصرف التجاري العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف سومر) ، واتبع البحث الدمج بين الأسلوب الاستقرائي والاسلوب الكمي (القياسي)، كما وتوصل البحث الى مجموعة استنتاجات اهمها (وجود تأثير قليل جداً لأجمالي الودائع المصرفية على الاستثمارات المالية قصيرة الاجل لمصارف العينة



خلال المدة (2009-2021) ، وجود علاقة عكسية بين اجمالي الودائع المصرفية وبين الاستثمارات المالية قصيرة الاجل لمصارف العينة خلال المدة المذكورة) ، كما واوصى البحث بمجموعة توصيات واهمها (تفعيل دور سوق العراق للأوراق المالية من خلال تجديد الية العمل به وشروط الانتماء له وشروط التداول فيه بالطريقة التي تضمن جذب اعداد كبيرة من شركات القطاع الخاص للانتماء الية ، وبالتالي ما يضمن تحقيق فاعلية هذا السوق، ربط سوق العراق للأوراق المالية مع اسواق المال العالمية ، وبالتالي ضمان زيادة خبرة هذا السوق من خلال اتباعه اليات العمل والتداول العالمية الحديثة)

الكلمات المفتاحية: (الودائع، الاستثمارات المالية، المصارف الخاصة، سوق الاوراق المالية).

Abstract:

The research aims to identify the components of bank deposits, identify the components of financial investments, measure and analyze the impact of deposits on financial investments for a sample of private banks listed in the Iraq Stock Exchange, The research problem arises by asking questions (Is there an effect of deposits on the financial investments of the sample banks? What is the extent of this effect? Is this effect negative or positive?), The research community is represented by a sample of the private banks listed in the Iraq Stock Exchange, namely (the Commercial Real Estate Bank, the Iraqi Investment Bank, the Sumer Bank), and the research followed the merger between the inductive method and the quantitative method (standard), The research also reached a set of conclusions, the most important of which are (there is a very small effect of total bank deposits on the short-term financial investments of the sample banks during the period (2009-2021), and the existence of an inverse

relationship between the total bank deposits and the short-term financial investments of the sample banks during the mentioned period), The research also recommended a set of recommendations, the most important of which is (activating the role of the Iraqi market for securities by renewing its working mechanism, the terms of affiliation with it, and the conditions for trading in it in a way that guarantees attracting large numbers of private sector companies to belong to it, and thus guarantees the effectiveness of this market, linking the Iraqi market for securities Finance with the global financial markets, and thus ensuring an increase in the experience of this market by following the mechanisms of modern global work and trading)

Keywords: (deposits, financial investments, private banks, stock market).

المقدمة

المصارف هي اهم واقدم المؤسسات المالية والتي تمثل القلب الاقتصادي النابض للبلد، اذ تقوم بقبول الودائع من الافراد والمؤسسات الخاصة والعامة ومن ثم اعادة توظيفها في الائتمان والاستثمارات المالية وغيرها من الامور المالية .

تكمن اهمية المصارف في دورها الحيوي والفعال في تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإرساء الاقتصاد الوطني والقومي على اسس ثابتة وممتينة، و تمثل الودائع المصدر الرئيسي للتمويل وتسيير الأعمال المصرفية، فهي تمثل تلك المبالغ المصرح بها في أي عمله كانت والمودعه لدى المصارف والواجبة التأدية عند الطلب او بعد إنذار أو في تاريخ استحقاقها.

أولاً/مشكلة البحث: – تبرز مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات (هل هناك تأثير للودائع على الاستثمارات المالية للمصارف العينة، ما هو مدى هذا التأثير ، هل ان هذا التأثير هو سلبي ام ايجابي) .



ثانياً/أهمية البحث: – تبرز أهمية البحث من خلال معرفة مكونات الودائع المصرفية وقياس وتحليل مدى تأثيرها على حجم الاستثمارات المالية لعينة من المصارف الخاصة العراقية المشاركة في سوق العراق للأوراق المالية .

ثالثاً/فرضية البحث: – ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان للودائع المصرفية تأثير مباشر وطردي على الاستثمارات المالية للمصارف المأخوذة كعينة والمدرجة في سوق العراق للوراق المالية).

رابعاً/اهداف البحث: – يهدف البحث الى ما يلي : (التعرف على مكونات الودائع المصرفية ، التعرف على مكونات الاستثمارات المالية، قياس وتحليل اثر الودائع على الاستثمارات المالية لعينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) .

خامساً/الحدود الزمانية والمكانية للبحث: –

1. الحدود الزمانية: المدة (2009-2021).
2. الحدود المكانية عينة من المصارف الخاصة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي (المصرف التجاري العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف سومر).

أولاً/ الودائع

1. مفهوم الودائع

للودائع النقدية المصرفية أهمية خاصة في مجال النشاط البنكي ذلك أنها تغذي المصارف بالأموال الضرورية لمباشرة العديد من أعمالها كخصم الأوراق التجارية، ومنح قروض بفوائد وفتح اعتمادات لمن هو بحاجة إليها من أفراد و مشروعات. و تعدّ الودائع النقدية المصرفية من حيث الكم إحدى المؤشرات الرئيسية لقياس مدى ثقة الجمهور في البنك، إذ هي الركيزة الأساسية



لقدرتها على خلق نقود الودائع و توزيع الائتمان، و لا تخشى المصاريف من توظيف الأموال (النقود) المودعة لديها إذا كانت هذه الودائع تحت الطلب و هي صورة من صور الودائع النقدية⁽¹⁾.

يرغب الأفراد أحياناً، لاعتبارات مختلفة، في تفصيل عدم الاحتفاظ بالنقود لديهم. و يبحثون عن أحسن الصيغ للحفاظ عليها. و تطرح البنوك واحدة من هذه الصيغ، و هي إتاحة الفرصة للأفراد من أجل الاحتفاظ بالنقود لديها. و على هذا الأساس، يمكن تعريف الوديعة على أنها تمثل كل ما يقوم الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف. و تتجسد هذه الودائع في غالب الأحيان في شكل نقود قانونية، على الرغم من أنها يمكن أن تأخذ أحياناً أشكالاً أخرى⁽²⁾

ومنه فإن البعد الزمني في الوديعة مهم للغاية. حيث يوجد فاصل زمني بين لحظة الإيداع ولحظة السحب. وهذا الفاصل الزمني له أهمية خاصة من عدة جوانب. فهو يسمح بتحديد مردودية الوديعة بالنسبة للمودع. كما أن هذا الفاصل الزمني يعتبر حاسماً من الناحية الاقتصادية بالنسبة للبنك، إذ على أساسه يمكن تقدير مدى التوظيفات اللازمة لهذه الأموال.

ومن جهة أخرى، فإن الوديعة لا تعني تحويلاً للملكية، أي ملكية النقود. فهي دائماً ملك لصاحبها، تخلى عن التصرف فيها بصفة مؤقتة. وقد نقل حق التصرف فيها، ولكن بشكل مؤقت أيضاً، إلى البنك. فهذا الأخير من حقه استعمال هذه الودائع، ولكن في الحدود التي تسمح له بها عمليات السحب المحتملة من طرف أصحابها⁽³⁾.

(1) حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، الطبعة الأولى، مؤسسة الورق، 2008، ص 47.

(2) جميل سالم الزيدانيين، أساسيات في الجهاز المالي (المنظور العملي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1999، ص 58.

(3) أشرف محمد دوابة، دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، الإسكندرية، مصر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص 23.

والوديعة النقدية المصرفية، عبارة عن نقود يقوم شخص ما (طبيعي أو معنوي) بإيداعها لدى البنوك على أن يلتزم هذا الأخير بردها إليه لدى الطلب أو وفقا للشروط المتفق عليها. وينظم هذه الوديعة النقدية عقد يبرم بين الشخص المودع و المصرف المودع لديه بمقتضاه يكون من حق البنك التصرف في النقود محل الوديعة بما يتفق مع نشاطه، و يلتزم المصرف مقابل ذلك بردّ مبلغ الوديعة عند الطلب أو بعد أجل معين من الإيداع مضافا إليه الفوائد بحسب الاتفاق القائم بينهما. فالبنك يمتلك المبالغ النقدية المودعة لديه بمجرد تسلمه إيّاها ويصبح العميل مجرد دائن له بهذه المبالغ، و يكون للمصرف حرية التصرف فيها و استعمالها في أعماله المصرفية الأخرى كالاقتراض، و خصم الأوراق التجارية⁽¹⁾.

2. أنواع الودائع

هناك عدة أنواع للودائع تختلف بحسب الغرض منها. فهناك الودائع التي توضع في البنوك لمجرد الاحتفاظ بها، وهناك نوع آخر من الودائع ينتظر أصحابها تحقيق عوائد من ورائها. وعموماً، يمكن أن نذكر أربعة أنواع رئيسية للودائع:

أ - الودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية:

تتميز الودائع تحت الطلب بخصائص تميزها عن غيرها من الودائع. وكما يدل اسمها، فهذه الودائع هي دائماً تحت تصرف أصحابها، يمكنهم اللجوء إلى سحبها كلياً أو جزئياً متى شاءوا، و دون إشعار مسبق. فالوديعة، وإن كانت بحوزة البنك، فهي تحت التصرف المطلق لصاحبها. ولا يحق للبنك أن يفرض قيوداً أو شروطاً أمام صاحبها أثناء السحب، ولا يجوز له أن يتحجج بأي حجة كانت من شأنها أن تشكل عراقيل أمام المودعين في استعمال هذه الودائع.

ومقابل هذه الخاصية، لا يمكن لأصحاب هذا النوع من الودائع الاستفادة من فوائد. وهم لا يستطيعون أن يفرضوا ذلك على البنوك نظراً للطبيعة الجارية للوديعة، على الرغم من أن البنك

(2) راجحة، خالد. أثر محددات الودائع على تنمية الادخار وقبول الودائع في البنوك السعودية جامعة شقراء، 2016، ص 35.

بإمكانه استعمال هذه الودائع في منح القروض، ولا شيء يمنعه من ذلك سوى ما يتوقعه من عمليات سحب. وهناك من الأنظمة المالية ما يمنع صراحة إعطاء فوائد على الودائع. ويسمح مثل هذا الأمر للبنوك باستعمال موارد مالية غير مكلفة، الأمر الذي يسمح بالتوسع في القروض نظرا لتكلفته المنخفضة نسبياً.

وتؤكد الوقائع على أهمية هذا النوع من الودائع، بحيث تشكل المصدر الأساسي للسيولة في النشاط المصرفي، إذ تكون الجزء الأكبر من موارده الخارجية، أما في المصارف الإسلامية فيكون التركيز على الوديعة الاستثمارية، لذلك لا يدفع المصرف الإسلامي أية أرباح عن المبالغ المودعة في الودائع تحت الطلب، ولا يدفع العملاء أية مصاريف إدارية لهذا الحساب⁽¹⁾.

ب- الودائع لأجل:

هي تلك الودائع التي يضعها أصحابها في البنوك لفترة معينة، ولا يمكن لهم سحبها إلا بعد انقضاء هذه الفترة وتقديم إخطار للبنك بتاريخ السحب. فالوقت يعتبر إذا عاملاً تصنف على أساسه هذه الودائع، وتميزه عن غيرها. فهي ليست ودائع جارية تماماً بحكم العقوبات والشروط التي تعترض صاحبها أثناء عمليات السحب بالإضافة إلى أنها تبقى بحوزة البنك لفترة ما تكون محل اتفاق بين الطرفين. وهي كذلك ليست ودائع ادخارية بالمعنى الدقيق لهذا المفهوم، نظراً لأن بقاءها بالبنك لا يكون في العادة لفترات طويلة.

وعلى هذا الأساس، تعتبر الودائع لأجل من التوظيفات السائلة قصيرة الأجل. فهي تجمع بين خاصيتي التوظيف والسيولة. فخاصية التوظيف تعطي لصاحبها الحق في الحصول على عائد في شكل فائدة، بينما خاصية السيولة تعني أن المدة التي تبقاها الوديعة في البنك ليست

(1) نبيلة، عرقوب، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي " دراسة نظرية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2013، ص 118.

بالطويلة، بالإضافة إلى وجود إمكانية سحبها في أي وقت ولكن بعد استيفاء بعض الشروط الضرورية مثل الإخطار المسبق واحتمال تحمل فائدة سلبية على أساس المبلغ المسحوب. ويعتبر هذا النوع من الودائع من بين العناصر الأساسية، مثلما هو الشأن في الودائع الجارية، التي تمكن البنك من إنشاء نقود الودائع. ويكفي البنك أن يحصل على وديعة من هذا النوع لكي يوسع من قدراته الإقراضية بشكل أكبر من الوديعة ذاتها.

وتأتي أهمية هذا النوع من الودائع من كونها توفرّ استقراراً أكبر لعمليات المصرف التجاري، إذ بإمكانه التصرف باطمئنان في أموال هذه الودائع.

أما المصارف الإسلامية فتستثمر الودائع الاستثمارية مع رأسمالها المعدّ لذلك في المشروعات الإنتاجية المختلفة، سواء بطريق مباشر أو بطريق تمويل مشروعات الغير على أساس عقد المضاربة الشرعية أو المشاركات بأنواعها المختلفة، بحيث تتشارك الودائع الاستثمارية في ناتج أعمال المصرف الإسلامي غنماً أو غُرمًا.

إن نسبة الفائدة . كحافز للادخار. التي تعرضها البنوك لقاء الودائع لأجل هي أعلى من الفائدة على ودائع التوفير الجارية. والسبب هو أن ارتباط ودائع الأجل بمواعيد محددة معروفة مسبقاً يعطي البنك الحرية في إعادة استخدامها (بأن يقرضها للغير) وبالتالي فهو مستعد لأن يكافئ على هذه الحرية بزيادة الفائدة على إيداعها لديه، في حين أن ودائع التوفير الجارية لا تعطي نفس الحرية للبنك باعتبارها جارية أي مستحقة الطلب في أي وقت (1).

ج- الودائع الادخارية:

تعتبر هذه الودائع بمثابة عملية توفير وادخار حقيقية نظراً لمدة إيداعها في البنوك والعائد المنتظر منها. فهذه الودائع تبقى لفترات طويلة في البنك، لا يمكن لصاحبها أن يسحبها مهما كانت الظروف. وهو يواجه عراقيل عديدة أولها ضرورة انقضاء مدة الإيداع.

(1) غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي اقتصاديات النقود والبنوك، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 99.

كما أن أصحاب هذه الودائع يحصلون على فوائد معتبرة تعتبر عوائد توظيف حقيقية للأموال، وتعكس الطبيعة الادخارية لهذه الودائع. ومقابل هذه التكلفة التي تعتبر مرتفعة نسبيا بالنسبة للبنك مقارنة بما يدفعه مقابل الودائع لأجل مثلا، فإنه يضمن بقاء هذه الأموال بحوزته لفترات طويلة، الأمر الذي يفتح أمامه المجال لاستعمالها في منح القروض ذات الأجل الطويل.

والملاحظ أن الودائع الادخارية، ولأجل أقل تجانسا من الودائع الجارية، فهي متعددة ومتنوعة وتأخذ أشكالا عديدة. والعامل المشترك بينها هو حصولها على عائدة. يتمثل في سعر الفائدة. والأخير تتوقف قيمته على عدة عوامل من أهمها مستوى السوق النقدي، وسياسة البنك المركزي و سعر الخصم، السياسة الحكومية، حجم السيولة، حالة الأسواق الخارجية، مدة الوديعة، حجم الوديعة، شخصية المودع، تقلبات العملة ومعدلات التضخم.

ومن أهم صور هذه الودائع دفاتر التوفير والادخار وهي أكثر صور الودائع الادخارية انتشارا في البنوك التجارية. ويقوم بها الأفراد دون الشركات والمؤسسات. وطبيعة هذه الودائع تجمع بين الحساب الجاري والعائد في نفس الوقت فلا يوجد لها أجل محدد. وعملي فان عملية الإيداع هنا متكررة.

وتضاف العمليات الإيداعية التالية إلى قيمة الوديعة الأصلية. كما يمكن أن تكرر أيضا طلبات السحب. إذ يمكن سحب الوديعة أو جزء منها عند طلب المودع.

وهناك صورة أخرى لتلك الودائع تتمثل في شهادات الإيداع أو شهادات متنوعة ذات طبيعة ادخارية. وهي عبارة عن سندات تصدرها البنوك التجارية لأجل معين أو غير معين. ويحصل عليها عادة الأفراد والمشروعات، لما تحققه من عائد مجز.

ولا يمكن لمالكي هذه الشهادات أن يسحبوا أموالهم، أي استبدال الشهادات بقيمتها النقدية، قبل فترة زمنية معينة. وهي تصدر بقيمة محددة وإجمالية. وبعض نوعيات هذه الشهادات تقبل المفاوضة والبيع في السوق النقدية.



وتؤكد الوقائع أن المصرف الربوي لا يعتمد على هذا النوع من الودائع، بينما المصرف الإسلامي يعطيها أهمية كبرى، وذلك بهدف ضبط الإسراف والتبذير والإنفاق، ولهذا لا يعطي عليها أرباحاً، إنما يقتطع من كل وديعة ادخارية نسبة معينة ويحتفظ بها كسائلٍ نقديٍّ لمواجهة السحب منها ولا يدخلها في مجال المضاربة والاستثمار (1).

د- الودائع الائتمانية:

يختلف هذا النوع من الودائع عن بقية الأنواع الأخرى. فهو النوع الوحيد الذي لا يكون نتيجة إيداع حقيقي، بل هو ناشئ عن مجرد فتح حسابات ائتمانية، والقيام بعمليات الإقراض. فحينما يقوم صاحب وديعة حقيقية بتحرير شيك لفائدة شخص ما دون أن يقوم هذا الشخص بسحب فعلي للنقود، فإن البنك يقوم بتسجيل هذه العمليات محاسبياً، بحيث يجعل حساب المسحوب عليه مدينا وحساب المستفيد دائناً. إن هذا التحويل بين الحسابين يعتبر بالنسبة للبنك وديعة، ليست فعلية على كل حال، ولكنها تسمح بالتوسع في القرض دون أن يدفع نقوداً حقيقية. إذا فالودائع الائتمانية هي عبارة عن ودائع كتابية، أي ناتجة عن مجرد تسجيل محاسبي لحركات الأموال داخل البنك. وما تجدر الإشارة إليه، أن الودائع الائتمانية تزيد كلما قلت الأموال المسحوبة فعلاً من البنك، وتتقص مع زيادتها.

والجدير بالذكر أن الودائع الائتمانية هي الوجه الآخر للقروض الائتمانية. فعندما يمنح البنك قرضاً إلى شخص معين دون أن يسحبه، فمعنى ذلك أنه يمنح لهذا الشخص قدرة شرائية تمكنه من تسوية المعاملات عن طريق استعمال الشيكات، حيث تحول الأموال كتابياً إلى حساب المستفيد الجديد، وتعتبر عملية التحويل هذه ودائع جديدة، وهذا ما يعطي في المحصلة النهائية

(1) جودة رياض، زياد محفوظ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دائر وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 73.

معادلة ما بين القروض الائتمانية والودائع الائتمانية، وتبعاً لذلك نقول إن البنك قد خلق عملة جديدة، هي نقود الودائع⁽¹⁾.

ثانياً: – الاستثمارات المالية

1. مفهوم الاستثمار المالي

الأسواق المالية، مثل أسواق السندات والأسهم هي أساسية لتعظيم الكفاءة الاقتصادية من خلال توجيه الأموال من أصحاب الأموال إلى أصحاب العجز في الواقع، الأسواق المالية التي تعمل بشكل جيد هي عامل رئيس في تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع، أما الأداء الضعيف للأسواق المالية أحد الأسباب التي تجعل العديد من البلدان في العالم يعيشون في فقر مدقع. كما تؤثر الأسواق المالية بصورة مباشرة في الثروة الشخصية وسلوك الشركات والمستهلكين، والأداء الدوري للاقتصاد⁽²⁾، إذ يتم تحديد الثروة المادية للمجتمع في نهاية الأمر من القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وهذا يعني إمكانية إنتاج السلع والخدمات وإن هذه القدرة هي وظيفة الأصول الحقيقية للاقتصاد الأرض والمباني والمعدات والمعرفة التي يمكن استخدامها لإنتاج السلع والخدمات. أما الأصول المالية مثل الأسهم والسندات هي ليست أكثر من مجرد صفحة من الورق أو على الأرجح، إدخالات الكمبيوتر لا تسهم بشكل مباشر في القدرة الإنتاجية للاقتصاد بل مجرد وسيلة تمكن الأفراد في الاقتصادات المتطورة من مطالباتهم بالحصول على أصول حقيقية. بمعنى أن الأصول المالية هي مطالبات على العوائد الناتجة عن الأصول الحقيقية، فعلى سبيل المثال من غير الممكن لأي شخص من امتلاك معمل لتصنيع السيارات (كشركة هونداي)، ولكن بإمكان

(1) محمد عباس مهدي الزبيدي، الصيرفة والائتمان المصرفي، دار اليازوردي للطباعة والنشر، مصر القاهرة، 2007، ص23.

(2) Eales, Brian A. " Financial Engineering " Macmillan Business, 2000.



أي شخص ان يمتلك أسهم في شركات صناعة السيارات (أسهم شركة هونداي)، وبالتالي فمن حق من يمتلك الاسهم ان يطالب. (3)

ويمكن للمستثمر أن يختار شراء عدد من الأوراق المالية المختلفة بشكل مباشر او الاستثمار من خلال وسيط (صناديق الاستثمار)، والتي تمتلك مجموعة من الاستثمارات المباشرة ومن ثم تباع أسهمها بغطاء محفظة من الأدوات المالية التي تملكها. لأن الاستثمار غير المباشر ينطوي على شراء أسهم للاستثمارات المباشرة، ويمكن تصنيف الاستثمارات المباشرة من جانب الأفق الزمني للاستثمار: الى الاستثمارات في الادوات التي لديها استحقاق أقل من سنة واحدة وعادة ما تسمى أدوات سوق النقد. ويمكن كذلك التقسيم وفقا لما إذا صدرت أداة سوق النقد عن طريق جهة حكومية أو خاصة اما الاستثمارات ذات آجال الاستحقاق التي تزيد عن سنة تسمى عادة بأدوات سوق رأس المال، كما ان تجميع أموال المستثمرين الافراد في الاستثمار غير المباشر يوفر لهم عدة مميزات وهي (1) :

- أ- توفر عوائد جيدة عند مستويات منخفضة نسبيا من المخاطر
- ب- الافادة من الخدمات بدوام كامل مع إمكانية الوصول إلى أحدث المعلومات.
- ت- عرض وفورات الحجم في الإدارة وإدارة الأموال
- ث- الاعتماد على منتج معين يتيح للمستثمر شراء أو بيع الاستثمارات بسهولة.

(3) Bodie , Zvi & Kane , Alex & Marcus , alan J . Investments " 7th ed McGraw-Hill , Singapore , 2008,40

(1)- Brealey , Richard A . & Myers , Stewart C . " Principles of Managerial Financial " 9th ed , McGraw-Hill Irwin , 1991,40.

2. الأدوات المالية المستخدمة في الاستثمار

أ- السندات Bonds

تعد السندات من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت ولديها جدول سداد خلال مدد محددة. وإن معظم السندات التقليدية تتعهد بدفع مبالغ محددة في أوقات معينة فضلاً عن وقت محدد لسداد أصل القرض وعند شراء السندات يجب مراعاة القدرة الائتمانية لمصدر السند ونسبة الضريبة المفروضة عليه في حال اذا كانت الشركات هي الجهة المصدرة للسند، اما اذا كانت الجهة المصدرة هي الحكومة مثل سندات الخزنة فهي مضمونة الدفع أولاً ومغفية من الضرائب ثانياً عندما ترغب الشركة أو الحكومة باقتراض الاموال من الجمهور على أساس طويل الأجل، فإنه عادة ما يتم ذلك عن طريق إصدار أو بيع اوراق الدين التي تسمى بشكل عام السندات⁽¹⁾، وتعرف السندات بأنها (التزامات مديونية طويلة الاجل تصدرها الشركات او الحكومة من اجل زيادة اموالها ودعم العمليات التشغيلية طويلة الاجل مقابل التعهد لحامل السند بدفع مبالغ الفائدة (الكوبون) خلال مدة الاحتفاظ بالسند فضلاً عن أصل المبلغ عند تاريخ الاستحقاق على الرغم من أن جميع السندات لديها بعض السمات المشتركة، الا أن ميزاتها التعاقدية قد تختلف وفقاً للخصائص ادناه⁽²⁾)

• القيمة الاسمية par value اي القيمة الاسمية المعلنة للسندات وهي ثابتة لا تتغير وتمثل عادة المبلغ المالي الذي تقترضه الشركة او الحكومة وتتعهد بسداده في تاريخ الاستحقاق وغالبا ما تكون القيمة الاسمية 10008 او مضاعفاتها (على سبيل المثال، 55000 وبعض القيم الاسمية هي أقل من S1000 (سندات الخزنة يمكن شراؤها من مضاعفات 100 \$).

(1) Gul, S., Irshad, F., & Zaman, K. (2011, 3). Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan. *Romanian Economic Journal*, XIV.14

(2) Fisher , Stanly & Dornbusch Rudiger " Macroe Economise" 6th ed , McGraw – Hill, Inc , 1994 .¹³²



• **سعر فائدة الكوبون: Coupon interest Rate** ان المبلغ الذي تدفعه الجهة المصدرة للسند لكل دفعة يسمى بدفعات الكوبون اما سعر فائدة الكوبون هو مقسوم دفعة الكوبون على القيمة الاسمية للسند.

• **تاريخ الاستحقاق Maturity: Date** السندات بصفة عامة لديها تاريخ استحقاق وهو تاريخ تسديد القيمة الاسمية للسند فمثلا لو كانت مدة استحقاق السند 10 سنوات فأن على مصدر السند تسديد دفعات الكوبون طوال هذه المدة لحامل السند ومن ثم تسديد القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق كما ويتم تبادل (بيع وشراء) السندات طويلة الاجل في سوق رأس المال، ومن انواع هذه السندات هي: (1)

❖ **سندات وأذونات الخزينة Treasury Notes and Bonds** سندات تصدرها الحكومة الامريكية تتراوح أجالها من 2 - 30 سنة، اذ تتراوح فترة استحقاق أذونات الخزينة من 10-20 سنة في حين سندات الخزينة من 10-30 سنة ، وتصدرها الخزينة الأمريكية لتمويل الديون الوطنية ، واكثر انواع السندات هي سندات عادية الا القليل منها قد يكون قابل للاستدعاء أي) اطفاء السند قبل تاريخ استحقاقه بناءً على طلب مصدر السند ويكون سعر الاستدعاء اقل من القيمة الاسمية والفرق بين سعر الاستدعاء وسعر السوق يسمى علاوة الاستدعاء) ، وهناك امران تمتاز بها هذه السندات. الأول على عكس السندات الأخرى لا توجد مخاطر السداد في السندات الحكومية. الثاني انها معفاة من ضريبة الدخل.

❖ **سندات البلدية: Municipal Bonds** وتصدرها حكومات الولايات والحكومات المحلية لتمويل مشاريع المصلحة العامة مثل المدارس والمرافق العامة وشبكات النقل وتكون

(3) -منير ابراهيم هندي، ادارة المنسآت المالية واسواق المال، بنوك تجارية، بنوك اسلامية، صناديق استثمار، شركات التأمين ، اسواق الاوراق المالية، مطبعة الدلتا، 2008/ص188.

معفاة من الضرائب الفيدرالية. وهو ما يسمح للبلدية بالاعتراض بتكلفة اقل لأن المستثمرين يعلمون أن سبب انخفاض اسعار الفائدة على هذه السندات هو كونها معفاة من الضرائب ويمكن استخدام المعادلة الآتية لتحديد سعر الفائدة الخالي من الضرائب يعادل سعر الفائدة الخاضع للضريبة.

سعر الفائدة الخالي من الضرائب - سعر الفائدة الخاضع للضريبة " (1 - نسبة هامش الضريبة) لو افترضنا ان سعر الفائدة على سندات الشركات الخاضعة للضريبة 9% وإن نسبة هامش الضريبة 28% وإن سعر فائدة سندات البلدية 6.75% فان سعر الفائدة الخالي من الضرائب هو: $6.48\% = 0.09(1-28-0)$ = هنا يجب الاستثمار بسندات البلدية.

❖ سندات الشركات Corporate Bonds: عند حاجة الشركات الكبيرة الى الاموال فأنها في الغالب تصدر سندات بقيمة اسمية 1000 مع دفع فوائد نصف سنوية حتى تاريخ الاستحقاق فلو ارادت شركة ما اصدار سندات بقيمة 1 مليون دولار فأنها ستصدر 1000 سند وعلى العكس من السندات الحكومية فأن سندات الشركات عرضة الى مخاطر عدم السداد الا انها تتفاوت فيما بينها بذلك اذ ان هناك تصنيفاً للسندات بحسب العائد والمخاطرة. وقد تصدر الشركات سندات بعدة ميزات اذ قد تكون سندات قابلة للتحويل وسندات قابلة للاستدعاء وسندات مخصصة (ذات كوبون صفري) وسندات مضمونة وأخرى غير مضمونة إلخ .

ب- الاسهم Stock

تعد عملية تقييم الاسهم العادية أكثر صعوبة من السندات وذلك لثلاث اسباب:

- ان الاسهم العادية ليس لها تدفقات نقدية متساوية او معلومة مسبقاً.
- لا يوجد للسهم تاريخ استحقاق
- لا توجد طريقة سهلة لمراقبة معدل العائد المطلوب في السوق المالية



ثالثاً – الأسواق المالية

1. مفهوم سوق الأوراق المالية

عرف الاقتصاد سابقاً بأن له سوق مالية وفي اغلب الاحيان كان التعامل بها يتم بالكمبيالات والسندات وغيرها من المعادن، وتعتبر اسواق فرانكفورت وسوق البندقية في ايطاليا من أقدم الاسواق في اوربا، ويعتبر مصطلح السوق المالي أحد أكثر المصطلحات استخداماً في مجال الاقتصاد ولا تخلوا اغلب الدراسات البحثية من دراسة سوق الأوراق المالية اذ انها تمثل مرآة الاقتصاد في أي بلد.

ومن هذا المنطلق يمكننا تعريف السوق المالية بأنها تلك الآلية التي يمكن من خلالها حشد وتجميع وتوجيه ادخارات الشركات والحكومات والا افراد على مختلف أوجه الاستعمال الانتاجية وغير الإنتاجية (1).

وتعتبر الأسواق المالية عن الحيز المكاني أو الافتراضي الذي تلتقي فيه قوى عرض أدوات الاستثمار والطلب عليها، فهي آلية تتيح مبادلة الثروة النقدية مع الأشكال الأخرى المختلفة كالأوراق المالية والسلع الأساسية كالذهب والفضة وغيرها (2).

كما يعرف على أنه شبكة تمويل طويل الأجل مبنية على الإصدار والمقصود بهذا هو بيع القيم المتداولة من أسهم وسندات والتي تسمح بتعبئة الادخار الفردي (3).

(1) مروان عطون، الأسواق المالية و النقدية البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال أدوات و آلية نشاط البورصات في الاقتصاد الحديث، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1993، ص16.

(2) محمد مجد الدين باكير، محافظ الاستثمار إدارتها واستراتيجياتها، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا، 2008، ص40
(3) مروان عطون، المصدر السابق، ص18.



ويعرف بعض الاقتصاديين ومنهم الاقتصادي محمد البنا بأن السوق المالية على أنها تنظيم يجمع بين المقرضين والمقترضين بما يوفر الموارد المالية اللازمة للمنشآت للتوسع في المشاريع والحكومات عند سعر معين (1).

2. وظائف الاسواق المالية

إن الأسواق المالية لم تعد طرفا اقتصاديا، وإنما أصبحت ركنا هاما وأساسيا من أركان البنية المالية والاقتصادية في أية دولة، ومن هذا المنطلق تتجلى وظائف الاسواق المالية فيما يأتي: -

أ. التعريف بالوضع المالي للشركة بحيث يتم تعريف جمهور المستثمرين ورجال الأعمال بالشركات الوطنية ووضعها المالي حيث يعطي حجم التداول لأسعار الشركة وأسعار أسهمها مؤشر واضح عن أحوال الشركة ومركزها المالي (2).

ب. المساهمة في تعبئة الموارد المالية المعطلة وتوجيهها نحو قنوات الاستثمار المناسبة الطويلة و المتوسطة الأجل، والمساعدة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية (3).

ج. توفير الحماية من أخطار الاستثمارات الوهمية أو غير المجدية اقتصاديا، من خلال الشروط التي يفرضها السوق المالي على إدراج الشركات فيه وعلى تداول الأوراق المالية، إضافة إلى إيجاد أنواع من الاستثمارات تساهم في التحوط ضد المخاطر (4).

(4) محمد البنا، أسواق النقد والمال، الأسس النظرية والعملية، زهراء الشرق، مصر، 1996، ص 100 .

(1) حسين هاني، طبيعتها، تنظيمها، أدواتها المشتقة، دار الكندي للنشر، عمان، 2002، ص 11

(2) P.canso, (La question financière de l'entreprise) Dunod 7ème édition tome 2, 1989, p387



د. توجيه الاستثمار إن ارتفاع الأسعار في البورصة يدفع المستثمرين إلى بيع الأوراق المالية، والعكس في حالة انخفاض الأسعار ويتوجهون إلى شراء الأوراق المالية، مما يعطي للسوق المالي حق توجيه الاستثمار (1).

هـ. القيام بعملية التطابق هي من أهم العمليات التي تقوم بها البورصة، والتي هي عبارة عن عمليات الموازنة بين الأسعار أو زيادة العرض لتجنب تذبذب الأسعار (2).

و. منع حدوث الغش والتدليس في المعاملات بوجود رقابة حكومية ومندوب الحكومة (3).

3. انواع الاسواق المالية

تتعدد تقسيمات أسواق المال نظرا لكثرة المؤسسات والوحدات التي تحتاج إلى الأموال، فضلا عن اختلاف السلع والخدمات، وعلى هذا الأساس يمكننا تقسيم رأس المال الى نوعين رئيسيين وكالاتي: -

أ. سوق النقد

تعرف أسواق النقد بأنها الأسواق التي يتم فيها إصدار وتداول أدوات مالية وأوعية ائتمانية قصيرة الأجل التي تستحق خلال سنة أو أقل، والتي يتم متابعتها ((بيع، شراء)) من خلال سعر الفائدة المرتبط بها والذي يحدد غالبا عند عقد القرض، وبمعنى آخر فإن السوق النقدية " تمثل

(3) مونية سلطان، كفاءة الأسواق المالية الناشئة و دورها في الاقتصاد الوطني دراسة حالة بورصة ماليزيا" ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، اطروحة دكتورا، الجزائر، 2014-2015، ص7.

(4) منير ابراهيم الهندي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، جامعة الإسكندرية، مصر، 1998، ص52 .

(5) محمود أمين زوبر، بورصة الأورق المالية موقعها من الأسواق أحوالها ومستقبلها، دار الوفاء دنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص9 .

مجموعة المؤسسات أو الوكالات والأفراد الذين يتعاملون في النقود إقراضا واقتراضا لأغراض قصيرة الأجل¹.

أما بالنسبة للأدوات المالية قصيرة الأجل فتعتبر أصول سائلة، حيث يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة وبأقل خسارة ممكنة، أو دون تحقيق خسارة نظرا لقصر أجل استحقاقها من ناحية، فضلا عن التغير الطفيف في أسعارها ارتباطا بالتغير في أسعار الفائدة من ناحية أخرى، وهذه الميزات أو الخصائص للأوراق المالية قصيرة الأجل، تتيح للمستثمر البيع قبل آجال الاستحقاق بأسعار تقترب كثيرا من أسعار شرائها وتتمثل الأدوات المالية المتداولة في أسواق النقد، في شهادات الإيداع، السندات الحكومية قصيرة الأجل (أذون الخزانة) الأوراق التجارية، الاحتياطات النقدية في البنوك⁽²⁾.

ب. أسواق رأس المال

يمثل سوق رأس المال الفضاء الذي تلتقي فيه قوى العرض والطلب للتجارة برؤوس الأموال متوسطة وطويلة الأجل، كالأوراق المالية والقروض بأنواعها... الخ، فهو بالتالي فضاء يلتقي فيه الأعوان الاقتصاديون ذوو العجز المالي والذين هم في حاجة للأموال، وذوو الفائض الذين يبحثون عن توظيف أموالهم واستثمارها في آجال طويلة الأجل كالمصانع والمزارع وغيرها، فهي السوق التي يلجأ إليها للبحث عن رؤوس أموال متوسطة وطويلة الأجل لتمويل نفقاتهم الاستثمارية⁽³⁾.

(1) رشيد هولي، مدى فعالية سوق الأوراق المالية المغربية في تنفيذ برنامج الخصخصة دراسة حالة تونس والجزائر والمغرب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، رسالة ماجستير، 2010-2011، ص10.

(2) عاطف وليم أندراوس: أسواق الأوراق المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص16
(3) f.leroux, Marcher internationaux des capitaux Montréal, 2eme édition, 1995,p03



رابعاً: - قياس وتحليل اثر الودائع على الاستثمارات المالية القصيرة الاجل لعينة من

المصارف (المصرف التجاري العقاري، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف سومر) للمدة

. (2021-2009)

1. وصف النموذج القياسي

يتألف النموذج القياسي ثلاث مصارف اهلية وهي (المصرف التجاري العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف سومر) والمساهمة في سوق العراق للأوراق المالية، اذ تم اخذ الفترة الزمنية (2021-2009) .

اما وصف متغيرات البحث فتوضح في الجدول ادناه :-

جدول رقم (1)

اسم المتغير باللغة العربية	اسم المتغير باللغة الانكليزية	الرمز	نوع المتغير
اجمالي الودائع المصرفية	Total Bank Deposits	TODE	مستقل
اجمالي الاستثمارات المالية قصيرة الاجل	Total Short-term Financial Investments	FIIS	تابع

ومن الجدول اعلاه نستنتج ان بيانات النموذج تتكون (39) مشاهدة لكل متغير من المتغيرات اعلاه وبطريقة بيانات المقطع العرضي (Panel Data) .

تم استخدام البرنامج الاحصائي (Eviews9) من اجل قياس وتحليل اثر المتغيرات المستقلة والوسيلة على المتغير التابع.

2. الجانب القياسي

أ. الاستمرارية: – من خلال النظر للجدول رقم (2) نلاحظ ان المتغير التابع (FIIS) والذي يمثل الاستثمارات المالية قصيرة الاجل قد استقر عند المستوى وبوجود قاطع فقط .

وكذلك نلاحظ من خلال الجدول (3) ان المتغير المستقل (TODE) والذي يمثل اجمالي الودائع المصرفية، قد استقر عند المستوى ايضاً وبوجود قاطع فقط.

جدول رقم (2)

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: FIIS
Date: 03/27/23 Time: 15:50
Sample: 2009 2021
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 36
Cross-sections included: 3

Prob.*	Statisti	Method
*	c	
0.0020	2.8757 9	Levin, Lin & Chu t*

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Intermediate results on FIIS

Obs	Band- width	Max Lag	HAC of Lag	Variance of Reg	2nd Stage Coefficient	Cross Section
-----	-------------	---------	------------	-----------------	-----------------------	---------------



12	7.0	1	0	2.E+21	4.E+21	-0.28419	B1
12	11.0	1	0	2.E+20	2.E+20	-0.96503	B2
12	11.0	1	0	1.E+17	4.E+17	-0.38532	B3
Obs	sig*	mu*	SE Reg	t-Stat	Coefficient		
36	0.919	-0.554	1.073	-4.482	-0.67334 Pooled		

المصدر: - الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews9)

جدول رقم (3)

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)

Series: TODE

Date: 03/27/23 Time: 15:51

Sample: 2009 2021

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 36

Cross-sections included: 3

Prob.*	Statistic	Method
*	c	
	1.8931	
0.0292	2	Levin, Lin & Chu t*

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Intermediate results on TODE

Obs	Band- width	Max Lag	HAC of Dep.	Variance of Reg	2nd Stage Coefficient	Cross Section
12	11.0	1	1.E+22	5.E+22	-1.09850	B1
12	6.0	1	2.E+21	7.E+21	-0.27873	B2



12	0.0	1	0	1.E+21	7.E+20	-0.44124	B3
Obs	sig*	mu*	SE Reg	t-Stat	Coefficient		
36	0.919	-0.554	1.073	-3.586	-0.52991 Pooled		

المصدر: - الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews9)

ب. التكامل المشترك: - من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ عدم وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج القياسي ، وذلك لكون ان اغلب قيم (Prob) ظهرت بمقدار اكبر من (0.05) أي انها غير معنوية ، وهذا ما يدل على عدم وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج القياسي.

جدول (4)

Pedroni Residual Cointegration Test

Series: TODE FIIS

Date: 03/27/23 Time: 16:04

Sample: 2009 2021

Included observations: 39

Cross-sections included: 3

Null Hypothesis: No cointegration

Trend assumption: Deterministic intercept and trend

Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

Weighted

Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	
0.7449	-0.658572	0.5945	-0.239131	Panel v-Statistic
0.7952	0.824540	0.5405	0.101764	Panel rho-Statistic
0.1790	-0.919171	0.0080	-2.407645	Panel PP-Statistic
0.0485	-1.660003	0.0055	-2.541219	Panel ADF-Statistic



Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

Prob.	Statistic	
0.9242	1.433821	Group rho-Statistic
0.2274	-0.747343	Group PP-Statistic
0.0613	-1.543653	Group ADF-Statistic

Cross section specific results

ج. المصدر: - الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews9)

د. قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) :-

التحليل الاحصائي: - بما ان متغيرات النموذج القياسي استقرت عند المستوى، هذا ما حدى بنا لاستخدام طريقة المربعات الصغرى من اجل قياس وتحليل العلاقة بين المتغير المستقل (اجمالي الودائع) والمتغير التابع (الاستثمارات المالية قصيرة الاجل) .

ومن خلال النظر للجدول رقم (5) والذي يمثل نتائج طريقة المربعات الصغرى (OLS) .

اذ نلاحظ ان قيمة (R-squared) قد ظهرت بمقدار (0.0032) ، وهذا ما يدل على ان المتغير المستقل (اجمالي الودائع المصرفية) للمصارف الثلاث المأخوذة كعينة للبحث تفسر (3%) المتغير التابع (الاستثمارات المالية قصيرة الاجل ، وما تبقى (97%) هي العوامل الاخرى الغير داخلية في النموذج القياسي ، كما نلاحظ ايضاً ان قيمة (Prob) للمتغير المستقل ظهر بمقدار



(0.7300) وهو اكبر من (0.05) وهذا ما يدل على عدم تأثير المتغير التابع

او ضعف تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

ومن خلال النظر للمعادلة ادناه نلاحظ علاقة عكسية بين المتغير المستقل (اجمالي الودائع) وبين المتغير التابع (الاستثمارات المالية قصيرة الاجل) بمقدار (0.02) ، أي اذا زادت الودائع المصرفية للمصارف الثلاث المأخوذة كعينة بمقدار (دينار واحد) ستخفض الاستثمارات قصيرة الاجل بمقدار (0.02) دينار.

التحليل الاقتصادي :- ما ورد اعلاه نلاحظ ان وجود علاقة عكسية بين (اجمالي الودائع) وبين (الاستثمارات المالية قصيرة الاجل) للمصارف المأخوذة كعينة وهي (المصرف التجاري العراقي، مصرف الشرق الاوسط للاستثمار ، مصرف سومر) ، وهذا الامر غير متفق مع منطق النظرية الاقتصادية والتي تقترض (وجود تأثير مباشر وطردى بين حجم الودائع المصرفية وبين الاستثمارات المالية قصيرة الاجل) ، أي كلما زاد حجم الودائع لدى أي مصرف سيؤدي هذا الامر لزيادة الوفرة المالية لهذا المصرف وبالتالي سيستثمر جزء من هذه الودائع في الاسواق المالية على شكل اسهم وسندات .

اما في المصارف اعلاه نلاحظ عكس ذلك ويعود السبب في ذلك من وجه نظر الباحثين الى ان سوق العراق للأوراق المالية هي سوق ناشئة وليست فعالة وذلك لضعف عدد المساهمين فيها ، اذ بلغت مجموع الشركات المساهمة فيه لغاية الان (105) مساهم ، وهذا العدد ضئيل جدا فيما لو قورنت بالأسواق المالية الفعالة في دول المنطقة كبورصة دبي او بورصات دول الخليج الاخرى ، وهذا الامر حدى بهذه الشركات للذهاب باستثمار جزء كبير من الفوائض المالية في امور اخرى (الاقراض للقطاع الخاص، شراء عقارات) كونها تدر عليها



بأرباح اوفر ، وبناءاً على ذلك تم نفي فرضية البحث التي تنص (ان للودائع المصرفية تأثير مباشر وطردى على الاستثمارات المالية للمصارف المأخوذة كعينة والمشاركة في سوق العراق للوراق المالية) .

جدول رقم (5)

Dependent Variable: FIIS

Method: Panel Least Squares

Date: 03/27/23 Time: 16:14

Sample: 2009 2021

Periods included: 13

Cross-sections included: 3

Total panel (balanced) observations: 39

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0049	2.993747	1.73E+10	5.17E+10	C
				-
0.7300	0.347784	0.057883	-0.020131	TODE
4.73E+				
10	Mean dependent var		0.003258	R-squared
7.09E+				
10	S.D. dependent var		-0.023681	Adjusted R-squared
52.8804				
6	Akaike info criterion		7.17E+10	S.E. of regression
52.9657	Schwarz criterion		1.90E+23	Sum squared resid



7		
52.9110		
7	Hannan-Quinn criter.	-1029.169 Log likelihood
0.29693		
0	Durbin-Watson stat	0.120954 F-statistic
		0.729973 Prob(F-statistic)

المصدر: - الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews9)

LS FIIS C TODE

Estimation Equation:

=====

$$FIIS = C(1) + C(2)*TODE$$

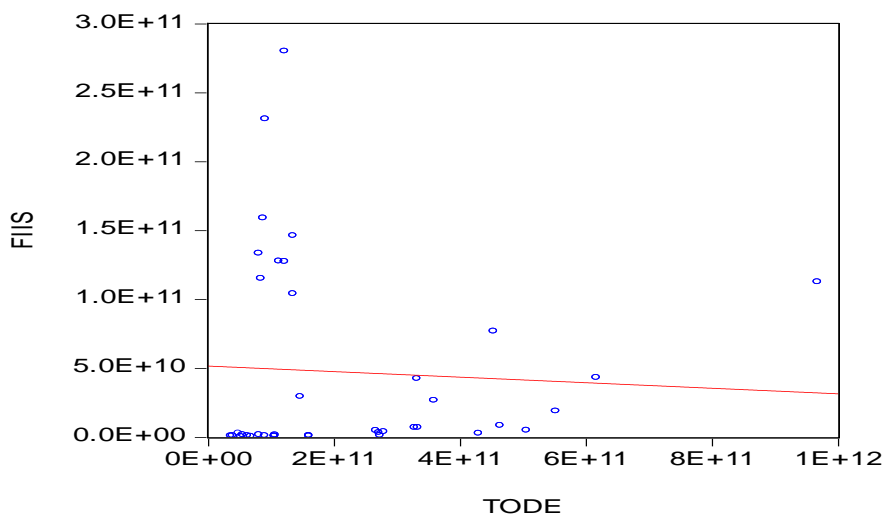
Substituted Coefficients:

=====

$$FIIS = 51742525916 - 0.0201309766884*TODE$$



شكل رقم (1) العلاقة بين حجم الودائع الاستثمارات المالية قصيرة الاجل



المصدر:- الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews9)

الاستنتاجات والتوصيات :-

الاستنتاجات

1. وجود تأثير قليل جداً لأجمالي الودائع المصرفية على الاستثمارات المالية قصيرة الاجل لمصارف العينة خلال المدة (2009-2021) .
2. وجود علاقة عكسية بين اجمالي الودائع المصرفية وبين الاستثمارات المالية قصيرة الاجل لمصارف العينة خلال المدة المذكورة.
3. ان سبب عدم التأثير لأجمالي الودائع على الاستثمارات المالية يعود لعدم فاعلية سوق العراق للأوراق المالية، مما حدى بالمصارف الاهلية للاتجاه لأنواع اخرى من الاستثمارات (اقراض القطاع الخاص، الاستثمارات العقارية) .
4. تم نفي فرضية البحث والتي تنص (ان للودائع المصرفية تأثير مباشر وطردى على الاستثمارات المالية للمصارف المأخوذة كعينة والمشاركة في سوق العراق للوراق المالية).



التوصيات: -

1. تفعيل دور سوق العراق للأوراق المالية من خلال تجديد الية العمل به وشروط الانتماء له وشروط التداول فيه بالطريقة التي تضمن جذب اعداد كبيرة من شركات القطاع الخاص للانتماء الية، وبالتالي ما يضمن تحقيق فاعلية هذا السوق.
2. جذب الاستثمار الاجنبي المباشر والذي يحمل معه الشركات العملاقة برؤوس اموالها وخبراتها العالية، مع تسهيل اجراءات انتمائها لسوق العراق للأوراق المالية، وهذا ما يضمن زيادة فاعلية التداول في هذا السوق.
3. ربط سوق العراق للأوراق المالية مع اسواق المال العالمية، وبالتالي ضمان زيادة خبرة هذا السوق من خلال اتباعه اليات العمل والتداول العالمية الحديثة.
4. تفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي العراقي بالطريقة التي تضمن توجيه استثمارات المصارف الاهلية نحو الاستثمارات قصيرة الاجل في سوق العراق للأوراق المالية.

المصادر: -

1. حمزة محمود الزبيدي، ادارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، الطبعة الاولى، مؤسسة الورق، 2008.
2. جميل سالم الزيدانيين، اساسيات في الجهاز المالي (المنظور العملي)، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 1999.
3. أشرف محمد دوابة، دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، الاسكندرية، مصر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.

4. راجحة، خالد. أثر محددات الودائع على تنمية الادخار وقبول الودائع في البنوك السعودية جامعة شقراء، 2016.
5. نبيلة، عرقوب، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي "دراسة نظرية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2013.
6. غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي اقتصاديات النقود والبنوك، الجزء الاول، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2002.
7. جودة رياض، زياد محفوظ، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، الطبعة الاولى، دائر وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2009.
8. منير ابراهيم هندي، ادارة المنشآت المالية واسواق المال، بنوك تجارية، بنوك اسلامية، صناديق استثمار، شركات التأمين، اسواق الاوراق المالية، مطبعة الدلتا، 2008.
9. (مروان عطوان، الاسواق المالية والنقدية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال أدوات وألية نشاط البورصات في الاقتصاد الحديث، الجزء الاول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1993.
10. محمد مجد الدين باكير، محافظ الاستثمار إدارتها واستراتيجياتها، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا، 2008.
11. محمد البناء، أسواق النقد والمال، الأسس النظرية والعملية، زهراء الشرق، مصر، 1996.
12. حسين هاني، طبيعتها، تنظيمها، أدواتها المشتقة، دار الكندي للنشر، عمان، 2002.

13. مونية سلطان، كفاءة الأسواق المالية الناشئة ودورها في الاقتصاد الوطني دراسة حالة بورصة ماليزيا"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، اطروحة دكتورا، الجزائر، 2014-2015.
14. منير ابراهيم الهندي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، جامعة الإسكندرية، مصر، 1998.
15. محمود أمين زوبر، بورصة الأوراق المالية موقعها من الأسواق أحوالها ومستقبلها، دار الوفاء دنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
16. رشيد هولي، مدى فعالية سوق الأوراق المالية المغربية في تنفيذ برنامج الخصخصة دراسة حالة تونس والجزائر والمغرب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، رسالة ماجستير، 2010-2011.
17. عاطف وليم أندراوس: أسواق الأوراق المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
18. Eales, Brian A. " Financial Engineering " Macmillan Business, 2000.
19. Bodie , Zvi & Kane , Alex & Marcus , alan J . Investments " 7th ed McGraw-Hill , Singapore , 2008,40.
20. Brealey , Richard A . & Myers , Stewart C . " Principles of Managerial Financial " 9th ed , McGraw-Hill Irwin , 1991,40
21. Gul, S., Irshad, F., & Zaman, K. (2011, 3). Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan. Romanian Economic Journal, XIV.14
22. Fisher , Stanly & Dornbusch Rudiger " Macroe Economise" 6th ed , McGrawHill, Inc , 1994 .132
23. P.canso, (La question financière de l'entreprise) Dunod 7ème édition tome 2, 1989, p387
24. f.leroux, Marcher internationaux des capitaux Montréal, 2eme édition, 1995,p03

اتجاه تطور دور البنك المركزي العراقي في تعزيز التنمية المالية

وتحفيز النمو الاقتصادي

The direction of the development of the role of the Central Bank of Iraq in promoting financial development and stimulating economic growth

علي عبود مهدي يوسف

Ali About Mahdi Youssef

جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد

taleb.h@uokerbala.edu.iq

أ.د طالب حسين الكريطي

Prof. Dr. Talib Hussein Al-Kuraiti

جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد

taleb.h@uokerbala.edu.iq

المستخلص

يتناول البحث دور البنوك المركزية في التنمية المالية لتعزيز النمو الاقتصادي ، و تمثلت مشكلة البحث بمحورية دور البنك المركزي في دعم و تطوير مؤشرات التنمية المالية لتعزيز النمو الاقتصادي في إطار الوظائف التنموية للبنك المركزي في اقتصاد السوق و الانفتاح المالي ، ووفقاً لذلك كانت فرضية البحث أنّ البنك المركزي يضطلع بدور أساسي في دعم و تطوير مؤشرات التنمية المالية لتعزيز النمو الاقتصادي ، و يمكن دراسة هذه العلاقة في إطار الأدبيات



الاقتصادية المتاحة ، و كان هدف البحث تحليل دور البنك المركزي في التنمية المالية لتعزيز النمو الاقتصادي و اعتمد البحث منهجية قائمة على الاسلوب الوصفي و الإحصائي لتحليل مسار تطور العلاقة بين المتغيرات المدروسة ، وانتهى البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ، إثبات حقيقة ديناميكية العلاقة بين مؤشرات التنمية المالية و النمو الاقتصادي و حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

Abstract

The research deals with the role of central banks in financial development to enhance economic growth, and the research problem was represented by the centrality of the role of the central bank in supporting and developing indicators of financial development to enhance economic growth within the framework of the developmental functions of the central bank in the market economy and financial openness, and accordingly the research hypothesis was that the central bank It plays a key role in supporting and developing indicators of financial development to promote economic growth, and this relationship can be studied within the framework of the available economic literature. The aim of the research was to analyze the role of the central bank in financial development to promote economic growth. The course of the development of the relationship between the variables studied, and the research ended with a set of conclusions, the most important of which is proving the fact of the dynamic relationship between the indicators of financial development, economic growth, and the per capita share of the gross domestic product.



المقدمة

أضحت البنوك المركزية المؤسسة الأم في النظم المالية الحديثة ، و يُلقى على عاتقها مسؤولية التنمية المالية المعززة للنمو ، و تصاعد الاهتمام في الفكر الاقتصادي المعاصر حول الأبعاد النظرية لدور البنوك المركزية في تعزيز التنمية المالية لبلوغ المستويات المستهدفة من النمو الاقتصادي ، و جاء هذا الاهتمام على وقع الجدل المتنامي حول أبعاد هذه العلاقة و مسارات التطوير التتموي في النظام المالي و قنوات تأثيره في النمو الاقتصادي ، وذلك في إطار المقاربات المطروحة لتلبية متطلبات العلاقة بين النظام المالي و النمو في خضم الاتجاه نحو الانفتاح المالي و تعزيز التوجه نحو اقتصاد السوق .

و يمثل بحث دور البنوك المركزية في تطوير مستوى التنمية و تأثير ذلك على النمو الاقتصادي ، من الموضوعات الأساسية ، لتطوير المعرفة العلمية حول العلاقة بين النظام المالي و النمو في الاقتصادات ذات النظم المالية المتطورة وذات الانفتاح المالي و الاقتصادات ذات النظم المالية الأقل تطوراً و المتوجهة نحو الانفتاح المالي ؛ إذ تمثل هذه المعرفة حاجة أساسية لمتخذ القرار و الباحثين لبناء مقاربات علمية تؤسس لسياسات تنموية فاعلة في إطار التطور في وظائف البنوك المركزية بوصفها المؤسسة الأهم في النظام المالي و السلطة المسؤولة عن السياسة النقدية و تطور قنواتها المؤسسية المؤثرة في النمو .

- **مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة البحث بالتساؤل العلمي حول دور البنك المركزي في دعم وتطوير مؤشرات التنمية المالية بوصفه منهجاً لتعزيز النمو الاقتصادي في إطار الوظائف التنموية للبنك المركزي في اقتصاد السوق والانفتاح المالي للمدة من 2004 الى 2020.

- **فرضية البحث:** تتمثل بالإجابة المقدره لتساؤل الذي طرح في مشكلة البحث، و مفادها، إنَّ البنك المركزي يضطلع بدور اساسي في دعم و تطوير مؤشرات التنمية المالية لتعزيز النمو الاقتصادي، للمدة من 2004 الى 2020.
- **هدف البحث: يهدف البحث إلى:**
تحليل تجارب العراق حول دور البنوك المركزية في التنمية المالية المعزز للنمو الاقتصادي.
- **منهج البحث:** يستند البحث إلى المنهج الاستنباطي والاستقرائي التكاملي، في دراسة وتحليل الأدبيات الاقتصادية وباستخدام الاسلوب الوصفي في تحليل الوقائع الاقتصادية ذات الصلة مع استخدام الاسلوب الإحصائي لتحليل مسار تطور العلاقة بين المتغيرات المدروسة و تحليل أثر دور البنك المركزي في التنمية المالية على النمو الاقتصادي في العراق.
- **أهمية البحث:** تتمثل أهمية البحث بالحاجة المعرفية الى دراسة دور البنك المركزي في التنمية المالية و أثرها على النمو الاقتصادي، و تطوير الأساليب العلمية التحليلية و التجريبية للباحثين، و توفير الاساس المعرفي العلمي لمتخذ القرار في القطاع المالي في بلدان العينة المختارة .

المبحث الاول

دور البنوك المركزية في تعزيز مؤشرات التنمية المالية المحفزة للنمو الاقتصادي

دور البنك المركزي في مؤشرات التنمية المالية لتعزيز النمو يمارس البنك المركزي دوره في التأثير على مؤشرات التنمية المالية التي ينتقل أثرها المباشر وغير المباشر إلى الناتج والنمو الاقتصادي، من خلال أداء البنك لوظائفه الأساسية، و تتضح معالم هذا التأثير من خلال

العلاقة بين وظائف و خصائص البنك المركزي و متغيرات التنمية المالية الاساسية و كالاتي:⁽¹⁾(2)

أولاً: تأثير البنك المركزي في النمو من خلال العمق المالي : يؤثر البنك المركزي في العمق المالي من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية و خصائص البنك المركزي و دوره في التطوير المؤسسي الذي يؤثر بشكل مباشر و غير مباشر في مستويات العمق المالي من خلال التأثير على عرض النقد بمعناه الواسع M2 ، و كذلك التأثير على حجم الائتمان في القطاع المصرفي ، فضلاً عن تأثير تطوير البنك المركزي لنظام المدفوعات و الشمول المالي ، و البنى التحتية للقطاع المصرفي ، الاطر التشريعية ، وسياسات الاستقرار المالي ، التي تنعكس بشكل شامل على ، مستويات العمق المالي في القطاع المالي من خلال عناصر هذا المؤشر الاساسية المتمثلة ، بعرض النقد بالمعنى الواسع ، و الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ، و إجمالي الودائع ، و حجم ائتمان القطاع الخاص، إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من القطاع الخاص و إجمالي القاعدة الرأسمالية .

ثانياً : تأثير البنك المركزي في النمو من خلال السيولة المصرفية:ينذر ارتفاع السيولة المصرفية السلطات النقدية متمثلة بالبنك المركزي بخطر استخدام هذه السيولة للتوسع في منح القروض مما يجعل الاقتصاد معرضاً للضغوط التضخمية فتلجأ السلطات النقدية إلى استخدام أدواتها غير المباشرة للتأثير على كمية الائتمان أي مقدار الاحتياطيَات النقدية الموجودة لدى الجهاز المصرفي وتتمثل تلك الادوات في سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة ،ونسبة

¹ عبد الله الطراد, خالد امين اسماعيل ابراهيم ادارة العمليات المصرفية .مجلة الدوليہ الطبعة الاولى_ دار وائل للنشر .عمان.2009 ص97.

² عبد الحميد ,عبد المطلب البنوك الشامله عملياتها وادارتها الدار الجامعيہ الاسكندريہ.2002.ص230.

الاحتياطي القانوني وادواتها المباشرة للتأثير على نوعية القروض كالإقناع الادبي أو المعنوي وتؤثر السيولة المحلية) M2 تأثيراً مباشراً على التضخم فارتفاع مستويات السيولة المحلية تؤدي إلى خفض القوة الشرائية للنقود وارتفاع مستويات الاسعار مما يولد التضخم.

كما يمكن للبنك المركزي من خلال التأثير في عرض النقد تحفيز النمو، خلال اتباع سياسة نقدية توسعية، يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ومع سيادة حالة التفاؤل يزداد الاستثمار، مما يولد زيادة مضاعفة في الدخل الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع الطلب الكلي الذي يشكل حافزاً في زيادة الناتج الكلي، ويحدث عكس ذلك حالة اتباع السلطة النقدية لسياسة نقدية انكماشية، وهكذا تتضح العلاقة الطردية بين العرض النقدي والناتج المحلي، إن أي تأثير يحصل نتيجة لتغير عرض النقود سوف يؤثر في الناتج المحلي الاجمالي¹.

ثالثاً: تأثير البنك المركزي في النمو من خلال الكفاءة المالية.

تقوم البنوك المركزية بدور أساس في تنمية كفاءة القطاع المالي ، من خلال عدة قنوات تؤثر في النمو من أهمها (عبيد، 2020 : 18-23) تطوير التشريعات و النظم و اللوائح التي تحسن مستوى قدرة النظام المالي على التخصيص الأمثل للموارد المالية ، و إدخال الابتكارات المالية لتحسين جودة الخدمات المالية ، التي تحسن من مستوى الوساطة المالية ، و تدنية كلف العمليات المالية ، و تقليل تكاليف المعلومات و تسهيل تنفيذ العمليات المالية ، هذا ما يدعم قدرة

^{1 1} عبد الحسين جليل أغالبي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2008، السنة 9، العدد 1، الصفحة

النظام المالي على توليد الادخار ، و تمويل الاستثمارات بكلف أقل و جودة اعلى و بالتالي
تعزيز مستوى الناتج و رفع معدلات النمو لاقتصادي¹ .

خامسا : تأثير البنك المركزي في النمو²: من خلال الوصول المالي تقوم البنوك المركزية
بدورٍ مهم في تعزيز الوصول المالي ؛ وذلك من خلال وضع قواعد وتشريعات هدفها
تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها و الموافقة على إتاحة خدمات مالية
مبسطة مثل استخدام الهاتف المحمول في عمليات الدفع الإلكترونية والعمليات المالية
الأخرى مع إبراز أهمية دور الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع و تحفيز القطاع
المالي لاسيما البنوك على نشر الثقافة المالية، عبر تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف
المالي للعنصر البشري (تطوير العنصر البشري)، كما أنّ قيام البنوك المركزية بتصميم وبناء
أنظمة الدفع والتحويل الإلكترونية يضمن وصول الخدمات المالية إلى طالبيها والقيام بتحويل
الاموال والالتزامات، بشكل أفضل و بتكاليف أقل.³

¹ عشري محمد على ، دور البنوك المركزية في الحد من الآثار التوزيعية للسياسة النقدية على الدخل والثروة
"حالة مصر"، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية ، جامعة حلوان ، المجلد 36، العدد 4 - الرقم
المسلسل للعدد 4ديسمبر 2022الصفحة 971-1020.

² 2-Boyd, J. H., & Smith, B. D. (1998). Capital market imperfections in a mon-etary
growth model. Economic Theory, 11, 241e273

^{3 3} رامي يوسف عبيد ، العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية ،
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ،صندوق النقد العربي 2020 ، ص 18_23.



المبحث الثاني: دور البنك المركزي العراقي في التنمية المالية لتعزيز النمو الاقتصادي

المطلب الأول: تحليل مؤشرات البنك المركزي العراقي

أولاً:- حجم الاحتياطي :- يتضح من الجدول (1) تطور حجم الاحتياطيات الدولية بالأسعار الثابتة 2012 تساوي 100 للمدة (2004-2020)؛ إذ يتضح من الجدول تحقيق معدلات نمو منذ بداية المدة لغاية 2008. إذ حقق أعلى معدل نمو في عام 2008 (47.79%) ويعود ذلك إلى ارتفاع حجم الإيرادات النفطية والتي تعد المصدر الرئيس لتكوين الاحتياطي العراقي،⁽¹⁾ في حين تراجع عام 2009 بمعدل 11.68% وذلك بعد الانهيار الحاد بأسعار النفط. وبعد استعادة أسعار النفط الى مستواها الطبيعي ارتفع حجم الاحتياطي مسجلاً أعلى حجم في عام 2013 (88997943.10) مليون دينار وبمعدل نمو 8.52% وفي عام تراجعت حجم الاحتياطيات بمعدل 21.47% وذلك بسبب جائحة كورونا التي أثرت على القطاعات الاقتصادية.⁽²⁾

يتضح ان المحدد الرئيسي لحجم الاحتياطيات النقدية في الاقتصاد العراقي هي الإيرادات النفطية في ظل تراجع دور القطاع الخاص؛ إذ إنّ الاقتصاد المثالي يكون الدور الأكبر للقطاع الخاص في مدى تغير الاحتياطيات.

¹ البنك المركزي العراقي التقرير السنوي 2016 ص 25

² وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014)، بغداد، 2009، ص 176.

جدول (1) تطور حجم الاحتياطي، سعر الخصم، سعر الفائدة، الاحتياطي الانزامي للمدة 2004-2020 (مليون دينار)

السنوات	حجم الاحتياطي بالاسعار الثابتة 100=2012	معدل النمو %	سعر الخصم %	فائدة الايذاع %	فائدة الاقراض %	الاحتياطي الانزامي بالاسعار الثابتة 100=2012	معدل النمو %
2004	31183611.15		6.00	7.10	13.27	5044127.63	
2005	41257674.29	32.31	9.00	6.56	13.42	6807910.93	34.97
2006	44219010.29	7.18	20.00	6.62	14.38	6109522.10	-10.26
2007	45599288.41	3.12	20.00	10.43	18.78	13837674.34	126.49
2008	67391022.84	47.79	7.00	10.54	19.22	22299578.41	61.15
2009	59517118.04	-11.68	6.00	7.82	16.16	10805233.51	-51.55
2010	66332030.15	11.45	6.00	6.06	14.35	8013319.52	-25.84
2011	75733119.16	14.17	6.00	5.91	14.13	8288103.72	3.43
2012	82013261.02	8.29	6.00	5.87	13.87	8624023.00	4.05
2013	88997943.10	8.52	6.00	5.75	13.58	9451091.69	9.59
2014	74309438.08	-16.50	6.00	5.16	12.60	10155658.73	7.45
2015	60071273.80	-19.16	6.00	4.86	12.29	8960394.08	-11.77
2016	51483558.24	-14.30	6.00	4.78	12.36	8372645.19	-6.56
2017	55515072.13	7.83	4.00	4.78	12.36	6195400.95	-26.00
2018	72510290.16	30.61	4.00	4.78	12.36	9866976.30	59.26
2019	75846094.09	4.60	4.00	4.78	12.36	9038101.89	-8.40
2020	59564561.74	-21.47	4.00	4.78	12.36	8512402.78	-5.82

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، السنوات من 2004-2020.

ثانياً: سعر الخصم: يتضح من الجدول (23) ان سعر الخصم سجل في عام 2004 (6%) ثم ارتفع بشكل مستمر الى ان حقق أعلى معدل في عام 2007 (20%) والهدف من هذه السياسة هو تخفيض معدلات التضخم.



وسجل سعر الخصم 6% للمدة (2009-2016) والسبب في ذلك زيادة قدرة المصارف بمنح الائتمان، وانتشار الواقع الاقتصادي من الركود ودعم القطاعات الخاصة⁽¹⁾، ثم تراجع الى 4% للمدة (2017-2020)، وشهدت هذه السنة انطلاق خطة البنك المركزي لتحفيز الاقتصاد العراقي وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي من خلال تنفيذ مشروعه التنموي المتمثل بتخفيض مبالغ التمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي ينفذها عبر الجهاز المصرفي⁽¹⁾

ثالثاً: سعر الفائدة: -

1- فائدة الايداع: -يتضح من الجدول (1) تذبذب أسعار الفائدة خلال مدة البحث تبعاً للظروف الاقتصادية، إذ إنّ أعلى معدل لفائدة الايداع كان عام 2008؛ إذ حقّق 10.54% وذلك لمواجهة حالات التضخم وكبح وتشجيع النشاط الاقتصادي وتحديد الائتمان والاستثمارات في مجالات المسموح بها.⁽²⁾

في حين إنّ أقل معدل لفائدة الايداع من (2016 ولغاية 2020) اذ سجل 4.78%؛ وذلك لتوفير الامكانيات اللازمة للنهوض الاقتصادي وتجاوز الأزمة المالية الجارية.

2- فائدة الاقراض: يتضح من الجدول (1) إنّ أعلى معدل لفائدة الاقراض تحقق في عام 2008 اذ سجل 19.22؛ وذلك لكبح جماح التضخم في الاقتصاد العراقي ولتحقيق التوازن النقدي وإنّ أدنى معدل تحقق في 2015 اذ سجل 12.29؛ وذلك لتوفير السيولة للمشاريع الاستثمارية لمعالجة الركود الاقتصادي وتمويل المشاريع والنشاطات الاقتصادية.⁽³⁾

¹ البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي لعام 2016، ص 40

2 AMAR HAMAD KHALAF, FINANCIAL LIBERALIZATION AND FINANCIAL DEVELOPMENT IN IRAQ, University of Baghdad – Iraq, 2009, p.387

³ سنان الشيببي. ملامح السياسة النقدية في العراق. صندوق النقد العربي 2007 ص 18



رابعاً: -الاحتياطي الإلزامي: - انسجاماً مع توجيهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة في إسناد التنمية الاقتصادية ولغرض دعم السيولة المصرفية تم اعتماد نسب الاحتياطي الإلزامي يتضح من الجدول (1) تطور الاحتياطي الإلزامي للأسعار الثابتة؛ إذ يتضح أنّ أعلى معدل نمو تحقق عام 2007 اذ سجل 126.49% ؛ وذلك لسحب أكبر قدر ممكن من السيولة . في حين سجّل عام 2009 تراجعاً بمعدل 51.55-%. نتيجة لتحسين الظروف الأمنية والاقتصادية للبلاد ولغرض تشجيع الاستثمار بالودائع الحكومية⁽¹⁾ واستمر الاحتياطي الإلزامي بالتذبذب بمعدلات سالبة وموجبة لنهاية مدة البحث .

المطلب الثاني

تحليل مؤشرات التنمية المالية في العراق

أولاً:- الائتمان :

1-الائتمان الممنوح للقطاع الخاص: -

يوضّح الجدول (2) تطور الائتمان الممنوح للقطاع الخاص للمدة (2004-2020) بالأسعار الثابتة 2012 تساوي 100. إذ إنّه يتضح في عامين 2005 و2006 تحقيق أعلى معدل نمو 11.88% و29.17% على التوالي؛ وذلك لدعم سياسة التحرر المالي التي استخدمها البنك المركزي وارتفاع مستوى دخول الأفراد . في حين تراجع في عام 2007 بمعدل 2.99- بسبب العمليات الإرهابية والوضع الأمني غير مستقر في العراق. في حين استمر في تحقيق معدل نمو موجب للمدة من (2008-2020) واستمر في تحقيق معدلات النمو من 2008 ولغاية 2020؛

¹ البنك المركزي العراقي 2007 ص17

إذ سجّل أعلى معدل نمو في عام 2010 وكان 29.13 ؛ وذلك لإلغاء ضوابط الائتمان وارتفاع مستوى الدخل والتحسين النسبي بالوضع الأمني . كما مبين بالجدول (2) .

2- الائتمان الممنوح للقطاع العام:-

السنوات	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	معدل النمو %	الائتمان الممنوح للقطاع العام	معدل النمو %	الائتمان الكلي	معدل النمو %
2004	1949911.98		642584.09		2592496.07	
2005	2181558.77	11.88	1761163.91	174.08	3942722.68	52.08
2006	2817998.50	29.17	1174358.05	-33.32	3992356.55	1.26
2007	2733806.25	-2.99	1227054.85	4.49	3960861.10	-0.79
2008	4437096.81	62.30	689406.65	-43.82	5126503.46	29.43
2009	5331292.03	20.15	1197814.11	73.75	6529106.14	27.36
2010	9549928.32	79.13	3577560.76	198.67	13127489.08	101.06
2011	12053633.47	26.22	9532047.94	166.44	21585681.41	64.43
2012	14650102.00	21.54	13788586.00	44.66	28438688.00	31.75
2013	16638064.99	13.57	12767012.57	-7.41	29405077.56	3.40
2014	17039697.52	2.41	15726835.03	23.18	32766532.55	11.43
2015	17242421.76	1.19	17826935.11	13.35	35069356.87	7.03
2016	17481701.92	1.39	18268416.35	2.48	35750118.27	1.94
2017	18525993.33	5.97	17619558.10	-3.55	36145551.43	1.11
2018	19162154.50	3.43	17318363.98	-1.71	36480518.48	0.93
2019	19851144.34	3.60	19821035.85	14.45	39672180.19	8.75
2020	23950603.70	20.65	22176930.56	11.89	46127534.26	16.27

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي،

السنوات من 2004-2020

يتضح من الجدول (2) زيادة معدل الائتمان الممنوح للقطاع العام والذي كان في عام 2005 بمعدل 174.08%؛ وذلك لدعم مشاريع الإعمار والبنى التحتية وتحفيز القطاعات الحكومية في



حين تراجع عام 2006 بمعدل 33.32%؛ وذلك لتوجيه الائتمان الى القطاع الخاص لتنشيط القطاعات الاقتصادية الخاصة ودعم الاستثمار. وسجل عام 2010 أعلى معدل نمو 198.67% ويعود ذلك إلى إلغاء ضوابط الائتمان وارتفاع مستوى الدخل لتحسن النسبي في الوضع الأمني. واستمر التذبذب والائتمان للقطاع العام بمعدلات سالبة وموجبة لغاية 2020؛ إذ سجل معدل نمو 11.89% بسبب جائحة كورونا .

جدول (3) تطور نسبة مساهمة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2004-2020

الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي %	الائتمان الكلي إلى الناتج المحلي الاجمالي %	الائتمان الممنوح للقطاع العام الى الناتج المحلي الاجمالي %	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي %	السنوات
11.13	1.55	0.38	1.17	2004
8.97	2.34	1.04	1.29	2005
5.91	2.79	0.82	1.97	2006
4.66	3.10	0.96	2.14	2007
2.84	2.93	0.39	2.53	2008
6.46	4.36	0.80	3.56	2009
5.66	7.23	1.97	5.26	2010
3.43	9.37	4.14	5.23	2011
2.58	11.19	5.42	5.76	2012
1.56	10.95	4.75	6.19	2013
3.57	12.81	6.15	6.66	2014
16.51	18.88	9.60	9.28	2015
24.05	18.88	9.65	9.23	2016
21.51	17.12	8.35	8.78	2017
15.55	14.31	6.79	7.52	2018
13.88	15.23	7.61	7.62	2019
29.23	22.67	10.90	11.77	2020

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، السنوات من 2004-2020.



ثانياً: الدين العام: يتضح من الجدول (3) تراجع الدين العام للمدة (2004-2008) ويعود

ذلك إلى انعقاد مؤتمر نادي باريس لتخفيض بعض الديون العراقية وكذلك ارتفاع الناتج المحلي

في حين ارتفع حجم الدين العام في عام 2009 نمو بمعدل 94.74% بسبب انهيار أسعار النفط أثار الأزمة العالمية نتيجة الرهن العقاري ونلاحظ تراجع الدين العام للمدة من 2011 الى 2013 ؛ وذلك بعد تحقيق الفوائض في الموازنة العامة الناجمة عن ارتفاع الإيرادات النفطية .

كما إن أعلى معدل لنمو الدين العام قد سجل في عام 2015 اذ بلغ 51.235 % ؛ وذلك بسبب تراجع الإيرادات العامة من جهة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط عالمياً . وزيادة الإنفاق وخاصة الانفاق الحكومي من جهة أخرى.⁽¹⁾

وسجلت أقل نسبة للدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي 1.56% وكانت في عام 2013⁽¹⁾ في حين أعلى نسبة مساهمة كانت في عام 2020 ؛ إذ سجلت 29.23%

واستمرت معدلات النمو العام بالتذبذب سالبة وموجبة متأثرة بتقلبات الإيرادات وخاصة النفطية

من جهة والنفقات من جهة أخرى لغاية عام 2020.

ثالثاً: عرض النقد والودائع المصرفية

1-:- عرض النقد الضيق M1:- يتضح من الجدول (4) تراجع عرض النقد لعامين 2005 و 2006 بمعدل 17.98% و 11.49% على التوالي ؛ بسبب انخفاض الودائع الجارية لدى المصارف والارصدة النقدية خارج المصارف في حين ارتفع للمدة من 2007 الى 2013 ؛ إذ سجل أعلى معدل نمو في عام 2009 بمعدل 36.13% ؛ بسبب ارتفاع العملة خارج البنوك

¹ صندوق النقد الدولي، تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة ، 30 نيسان 2013 ، ص 15-18

والودائع الجارية . وتراجع في عامين بمعدل 3.09% و10.85% على التوالي؛ بسبب انخفاض الودائع الجارية وعكس العملة خارج المصارف نتيجة الركود في المستوى الاقتصادي في حين استمر من عام 2016 إلى عام 2020 بالارتفاع؛ إذ سجّل في عام 2020 نمو 16.90%⁽¹⁾

2- عرض النقد بالمعنى الواسع (M2): يتضح من الجدول (4) تراجع عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) للمدة من 2005 إلى 2007 بمعدل 12.49% و 6.32% و 2.26% على التوالي؛ وذلك بسبب انخفاض الحاصل في رصيد صافي الموجودات الاجنبية نتيجة للأثر التوسعي لصافي الديون الحكومية وديون القطاع الخاص وانخفاض عوائد النفط والقطاعات الأخرى . في حين ارتفع للمدة من 2008 إلى 2014؛ إذ حقّق أعلى معدل نمو خلال مدة البحث في عام 2009 (33.88%) ؛ وذلك لارتفاع صافي الموجودات الاجنبية ونمو العوائد النفط والقطاعات الأخرى وتراجع في عام 2015 بمعدل 9.67% بسبب انخفاض الحاصل في رصيد صافي الموجودات الاجنبية نتيجة الأثر التوسعي لصافي الديون الحكومية والديون الخاصة وانخفاض عوائد النفط⁽²⁾. في حين حقق معدلات نمو من 2016 إلى 2020 إذ سجل في عام 2020 معدل نمو 13.77%

3- الودائع المصرفية : اتضح من الجدول (4) تراجع الودائع المصرفية عام 2005 بمعدل 8.76% ؛ وذلك لانخفاض معدل الفائدة وعدم ثقة الجمهور بالمصارف في حين حقق نمو للمدة من 2006 ولغاية 2014 ؛ إذ سجّل أعلى معدل نمو للودائع المصرفية في عام 2008

¹ تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2013-2019، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء و الابحاث، ص 20.

² احمد شهاب الحمداني، قياس اثر التغيرات في عرض النقد على الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة (2005-2015) ، مجلة المنصور ، العدد30 ، 2018 ، ص 2.

28.41% بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وتحسن الوضع الأمني وتراجعت في عامين 2015 وفي 2016 (13.68%- و 2.28%- زيادة نفقات الحرب على الإرهاب ودعم النازحين وزيادة سحبوات المواطنين ؛ بسبب الهجرة انخفاض مبيعات البنك المركزي من الدولار لمختلف الأغراض الاقتصادية المحلية والخارجية . في حين حقق معدلات نمو في 2017 و 2020؛ إذ سجل في عام 2020 نمو بمعدل 1.52% يُعزى ذلك الى ارتفاع الودائع الجارية والودائع الثابتة.

رابعاً: - العمق النقدي والسيولة المصرفية

1- العمق النقدي :- يتضح من الجدول (4) إن العمق النقدي الذي يمثل (M2 الى الناتج المحلي الاجمالي) تراجع من 23.02% في عام 2004 الى 19.97% من عام 2005 ؛ بسبب زيادة الناتج المحلي كانت أكبر من الزيادة الحاصلة في عرض النقد .وهذا يعود الى تعرض العراق لصدمة اقتصادية عرفت (بصدمة العرض) التي حصلت في القطاع الحقيقي .في حين حقق العمق النقدي أعلى نسبة في عام 2020 التي سجلت 54.56% نتيجة لتفوق عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي ؛ اذ ارتفعت سرعة نمو الانفاق الى أعلى مستوى لها في ذلك العام مما جعل عرض النقود متغيراً داخلياً يتحكم فيه الانفاق الحكومي ونوعيته .

2- السيولة المصرفية: - يتضح من الجدول (4) إن أعلى نسبة للسيولة المصرفية تحققت عام 2008 بمعدل 98.87% ؛ وذلك بسبب التسهيلات المصرفية وثقة الجمهور بالمصارف مما أدى الكسب ثقة الجمهور في إيداع المبالغ النقدية ، في حين أقل نسبة تحققت عام 2016 بنسبة 68.97% ضعف المصارف في جذب الودائع وعدم ثقة الجمهور بالمصارف وتدهور الوضع الأمني مما أدى الى ارتفاع النقود بشكل سائل .

جدول (4) تطور نسبة مساهمة عرض النقد والودائع المصرفية في الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2004-2020 (مليون دينار)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي،

السيولة المصرفية (اجمالي ودائع القطاع المصرفي الى M2) %	نسبة الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة عرض النقد M2 الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة عرض النقد M1 الى الناتج المحلي الاجمالي %	السنوات
70.34	16.19	23.02	19.06	2004
73.35	14.65	19.97	15.50	2005
80.31	17.71	22.05	16.17	2006
97.15	23.50	24.19	19.49	2007
98.87	21.99	22.24	17.95	2008
84.90	29.53	34.78	28.55	2009
79.40	29.59	37.26	31.93	2010
77.80	25.84	33.21	28.75	2011
80.33	24.39	30.36	26.60	2012
76.92	25.17	32.72	28.63	2013
79.66	27.81	34.91	29.13	2014
76.12	33.05	43.42	35.76	2015
68.97	31.69	45.94	38.35	2016
72.21	30.25	41.89	34.73	2017
80.61	28.59	35.47	28.94	2018
79.38	29.73	37.46	31.42	2019
70.83	38.64	54.56	47.03	2020

السنوات من 2004-2020.

يلاحظ من الجدول (4) إنّ معدل النمو الودائع على معدل عرض النقد حقق نمو واستمر لغاية 2020 ويتبين من الجدول المذكور أعلاه تذبذب هذه النسبة بشكل كبير وهذا يدل على تذبذب العملة خارج الجهاز المصرفي بالمقابل تذبذب إجمالي الودائع الى عرض النقد وهذه المؤشرات تعكس نمو الجهاز المصرفي.



الاستنتاجات والتوصيات

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات أهمها الآتي:

أولاً: الاستنتاجات:

- 1) تبرهن النظرية الاقتصادية أنّ البنوك المركزية يمكن لها أن تعزز النمو الاقتصادي.
- 2) لابدّ من تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي، فاعلية تأثير تطور مؤشرات التنمية المالية في النمو الاقتصادي، عبر نظام مالي متطور يؤمن ديناميكية العلاقة بين خصائص النظام المالي والنمو.
- 3) أثبت تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات البنك المركزي في الاقتصاد العراقي، أنّ البنك المركزي يمكن أن يضطلع بدور تنموي أساسي من خلال العلاقة بين الاقتصاد الحقيقي والمالي.
- 4) إنّ دور البنك المركزي العراقي في التنمية المالية المعززة للنمو الاقتصادي، مقيد بشكل أساسي بطبيعة الخصائص الهيكلية للنظام المالي العراقي وعلاقته بالنواتج المحلي الإجمالي، و إنّ الحاجة مستمرة لتطوير البنى التحتية للنظام المالي العراقي بشكل موازي للتطورات في متغيرات الاقتصاد الكلي، للوصول الى مستويات مرغوبة من التنمية المالية المعززة للنمو الاقتصادي.

ثانياً: التوصيات:

- 1) التأكيد على أهمية تطوير البنى التحتية للنظام المالي العراقي وفق فلسفة واضحة في دور البنك المركزي في التأثير في النمو الاقتصادي من خلال تطوير مؤشرات التنمية المالية.
- 2) التأكيد على إمكانية البنك المركزي في التأثير في عرض النقد بالمعنى الواسع M2 و الذي يمكن من خلاله التأثير في العمق المالي ليتناسب و حاجات النمو الاقتصادي.
- 3) ضرورة معالجة مسببات ارتفاع العملة خارج الجهاز المصرفي، من خلال المعالجات الهيكلية في بنية النظام المالي المعززة، لمستويات الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والسيولة المصرفية وحجم الودائع، والادخار المحلي.
- 4) الاهتمام بتطوير استخدام مؤشرات البنك المركزي (حجم الاحتياطي، سعر الخصم، سعر الفائدة، الاحتياطي الالزامي) وآلية تأثيرها في مؤشرات التنمية المالية المعززة للنمو الاقتصادي.
- 5) معالجة التأثير السلبي للدين العام ونقص الاحتياطيات الأجنبية الناتج عن نمو الإنفاق العام على حساب مؤشرات التنمية المالية في ظل الصدمات الاقتصادية.

المصادر

- 1) عبد الله الطراد, خالد امين اسماعيل ابراهيم ادارة العمليات المصرفية .مجلة الدولي للطبعة الاولى_دار وائل للنشر .
- 2) عبد الحميد ,عبد المطلب البنوك الشامله عملياتها وادارتها الدار الجامعيه الاسكندريه.2002
- 3) عبدالحسين جليل ألعابلي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2008، السنة 9، العدد 1 .
- 4) رامي يوسف عبيد ، العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية ، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ،صندوق النقد العربي 2020 .
- 5)عشري محمد على ، دور البنوك المركزية في الحد من الآثار التوزيعية للسياسة النقدية على الدخل والثروة "حالة مصر"، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية ، جامعة حلوان ،المجلد 36، العدد 4 - الرقم المسلسل للعدد 4ديسمبر 2022.
- 6) افتخار محمد مناحي الرفيعي دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول الماليمجلة كلية الإسرائ الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية - المجلد 2(العدد 2) لسنة .
- 7) Dreher, A., Sturm, J. E., & Haan, J. (2010). When is a central bank governor replaced? Evidence based on a new data set. Journal of Macroeconomics,.
- 8)-Escolano, C., Aguilar, M., & Minguez, J. (2011). EEG-based upper alpha neurofeedback training improves working memory performance. In International conference of the IEEE engineering in medicine and biology society (EMBC), (Boston, MA:)
- 9) Fiser, R., & Horvath, R. (2010). central bank communication and exchange rate volatility: A GARCH analysis, macroeconomics and finance in emerging market. Economies.



10) FMI. (2003). Pourquoi cibler l'inflation ?. l'ABC de l' economie, Finances & D eveloppemen.

11) الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي <https://www.cbi.iq>

12) صادق رائد الشمري .ادارة العمليات المصرفيه ,مداخل وتطبيقات .البارودي العلميه للنشر والتوزيع . 2016 .

13¹)وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014)، بغداد ، 6، 2009.

14)البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي للسنوات 2004-2020.

15)سنان الشبيبي.ملاحح السياسه النقديه في العراق.صندوق النقد العربي 2007 ص18

16)احمد شهاب الحمداني ، قياس اثر التغيرات في عرض النقد على الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة (2005-2015) ، مجلة المنصور ، العدد 30 ، 2018 ، ص 2.



التحول الرقمي ودوره في تحقيق الأداء المصرفي المستدام: دراسة تحليلية لآراء مجموعة من مدراء المصارف الحكومية

أ.م.د. كمال كاظم طاهر

جامعة المثنى/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم إدارة الاعمال

kamal@mu.edu.iq

م.م. آلاء عطية غنيم

مجلس محافظة ذي قار قسم الشؤون المالية

allaalrikabe@gmail.com

م. رؤى عبد الكريم صاحب

جامعة المثنى/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم إدارة الاعمال

roaa.abdulKareem@mu.edu.iq

المستخلص:

الغرض: سعى البحث إلى تشخيص وقياس العلاقة وتحديد تأثير التحول الرقمي بأبعاده (التخطيط الاستراتيجي للتحول الرقمي، إعداد القادة في مجال التحول الرقمي، البيئية المؤسسية للتحول الرقمي، استقطاب المهارات والكفاءات لعملية التحول الرقمي) على الأداء المصرفي المستدام بأبعاده (الاستدامة البيئية، الاستدامة الاقتصادية، الاستدامة الاجتماعية، الاستدامة الأخلاقية) لمجموعة من المصارف الحكومية العراقية في محافظات الجنوب والفرات الأوسط.



تصميم البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي عبر التحليل الاستنتاجي في المجال المعرفي والتجريبي لأنموذجها وفرضياتها، و

تكوّنت عينة البحث من (200) (مدير مصرف، معاون مدير، مدير قسم) يعملون في المصارف الحكومية في محافظات الجنوب والفرات الأوسط، وكانت الاستبانة الأداة الرئيسة لجمع بيانات البحث وبدعم مجموعة من البرمجيات الإحصائية المتقدمة (AMOS.24) وبرنامج (Spss v.24) وعددٍ من الوسائل والأساليب الإحصائية مثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الارتباط البسيط بيرسون والتحليل العاملي التوكيدي، ونمذجة المعادلة الهيكلية اختُبرت فرضيات البحث.

النتائج: أظهرت نتائج التحليل التطبيقي لمجتمع البحث وجود علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين متغيرات بحث التحول الرقمي ودوره في تحقيق الأداء المصرفي المستدام، وهذا يفسر أهمية تبني المصارف العراقية لموضوع الاداء المصرفي المستدام، التي يقع على عاتقها توفير البنى التحتية التي تمكنها من تقديم خدمات كفوءة، تنافس بها بقية المصارف المنافسة لا سيّما الاهلية. **الأصالة / القيمة:** جاء هذا البحث محاولة للمساهمة في تحقيق الأداء المستدام، وكيفية مساهمة التحول الرقمي في تحقيقه.

الكلمات الدالة: التحول الرقمي، الأداء المصرفي المستدام، المصارف الحكومية

المقدمة:

أصبح التحول الرقمي محركاً رئيسياً للتغيير في مختلف الصناعات، بما في ذلك القطاع المصرفي؛ إذ تواجه البنوك ضغوطاً متزايدة لتحسين أدائها مع المساهمة في التنمية المستدامة. يمكن للتحول الرقمي أن يساعد البنوك في تحقيق هذين الهدفين عن طريق الحد من الهدر وزيادة الكفاءة من خلال أتمتة العمليات اليدوية، وتقليل الحاجة إلى المعاملات الورقية، وتقليل استهلاك الطاقة. كما يمكن للتحول الرقمي أيضاً تمكين تطوير منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة تلبي



الاحتياجات المتغيرة للعملاء، مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، وتساعد البنوك في فهم احتياجات وتفضيلات عملائها وتمكينهم من تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجاتهم بشكل أكثر فعالية.

جانب آخر مهم للتحول الرقمي في القطاع المصرفي هو تطوير العملات الرقمية وتقنيات blockchain. هذه التقنيات لديها القدرة على الحد بشكل كبير من التأثير البيئي للخدمات المصرفية التقليدية، حيث يمكنها القضاء على الحاجة إلى المعاملات النقدية المادية وتقليل استهلاك الطاقة في النظام المصرفي. كما أن لديها القدرة على زيادة أمن وشفافية المعاملات المالية، والحد من مخاطر الاحتيال والجرائم المالية. شهد القطاع المصرفي تغييرات كبيرة في السنوات الأخيرة نتيجة للتحول الرقمي. كان هذا التحول مدفوعاً باستخدام المتزايد للتقنيات الرقمية مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وBlockchain، من بين أمور أخرى. الهدف من هذا البحث تقييم تأثير التحول الرقمي على الأداء المصرفي المستدام؛ إذ تشير الأعمال المصرفية المستدامة إلى دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في الممارسات المصرفية. يهدف هذا النهج إلى تعزيز الاستدامة طويلة الأجل للقطاع المصرفي مع تعزيز التنمية المستدامة أيضاً. في السنوات الأخيرة، برز التحول الرقمي كمحرك رئيسي للتغيير في القطاع المصرفي، واقترح أنه يمكن أن يكون له تأثير كبير على الأداء المصرفي المستدام.

أخيراً، يمكن للتحول الرقمي أيضاً أن يساعد البنوك على المساهمة في التنمية المستدامة من خلال تمكينها من الاستثمار في المبادرات الصديقة للبيئة ودعمها. على سبيل المثال، يمكن للبنوك استخدام التقنيات الرقمية لتحديد وتمويل مشاريع الطاقة المتجددة، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية، التي لديها القدرة على تقليل انبعاثات الكربون. يمكنهم أيضاً استخدام التقنيات الرقمية لدعم تطوير ممارسات الزراعة وصيد الأسماك المستدامة، مما يساعد على حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة.



منهجية البحث:

أولاً: مشكلة البحث

يعد الأداء المستدام من العوامل الأساسية التي تحدد نجاح المصارف في الحفاظ على مكانتها في السوق وجعلها تنافسية، إذ يعد تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأخلاقية من الأهداف الرئيسية لأي مؤسسة مالية. فيما يخص التحول الرقمي يمثل عاملاً حاسماً في تحقيق الأداء المستدام في المصارف؛ إذ إنّ إدخال التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي والتحليلات الضخمة للبيانات والأتمتة وغيرها من التكنولوجيات الحديثة، يمكن أن يحسن كفاءة المصارف ويسهم في تحسين خدمات العملاء وتحقيق الأرباح بشكل أكبر، كما يمكن أن يحد من الاستهلاك الزائد للموارد والتلوث الناتج عن استخدام الورق والمواد الأخرى. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ هذه التقنيات الرقمية يجب أن تستخدم بشكل مستدام وفعال ومتوازن لتحقيق الأداء المستدام. فالتحول الرقمي يمكن أن يؤدي إلى تغييرات في بيئة العمل والتي قد تؤثر على الموظفين والقدرات الموجودة في المصارف، كما يمكن أن يؤدي إلى تحديات أخرى مثل الأمن السيبراني والخصوصية والتحكم في المخاطر. وبالتالي فإنّ دراسة تأثير التحول الرقمي على الأداء المستدام في المصارف تعد مهمة جداً، حيث يتعين علينا فهم كيف يؤثر التحول الرقمي في جوانب الأداء المستدام وكيف يمكن التحول الرقمي على تحسين الأداء المستدام للمصارف. ويمكن أن يشمل ذلك الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأخلاقية. على سبيل المثال قد يؤدي التحول الرقمي إلى تحسين كفاءة العمليات وتقليل التكاليف، مما يسهم في الاستدامة الاقتصادية للمصارف. كما يمكن أن يزيد التحول الرقمي من قدرة المصارف على تقديم خدمات مصرفية أفضل وأكثر شمولية للجمهور، وهذا يساهم في الاستدامة الاجتماعية. فضلاً عن ذلك يمكن أن يحسن التحول الرقمي من بيئة العمل في المصارف وتوفير فرص عمل جديدة للمجتمع المحلي، وهذا يساهم في الاستدامة البيئية والاجتماعية. وأخيراً، يمكن أن يؤدي التحول



الرقمي إلى تعزيز المساءلة والشفافية في المصارف، مما يساهم في الاستدامة الأخلاقية. لذلك إن دراسة تأثير التحول الرقمي على الأداء المستدام في المصارف يمكن أن توفر نظرة شاملة عن كيفية تحقيق الأداء المستدام في القطاع المصرفي من خلال التحول الرقمي. وبناءً على ما ذكر فإن مشكلة البحث تتجلى عن طريق التساؤل الآتي: هل يوجد دور للتحول الرقمي في الاداء المصرفي المستدام؟

من خلال ذلك يمكن التوصل الى أسئلة فرعية هي:

1. هل تدرك المنظمة (عينة البحث) مفهوم ودور التحول الرقمي فيها؟
2. ما مدى اهتمام المصارف المبحوثة في تحقيق الاداء المصرفي المستدام؟
3. ما دور التحول الرقمي في المصارف المبحوثة في تحقيق الاداء المصرفي المستدام؟

ثانياً: أهمية البحث

تستند أهمية البحث الحالي من أهمية المتغيرات والمواضيع التي اتجهت لاعتمادها ومعالجتها، من خلال متغيراتها المبحوثة (التحول الرقمي، والاداء المصرفي المستدام)، فالمنظمات اليوم تسعى لتحقيق الاداء لمصرفي المستدام. وعليه تحديد أهمية البحث من خلال النقاط الآتية:

1. إبراز بعد التحول الرقمي الذي يساهم في تحقيق الاداء المصرفي المستدام.
2. تبرز أهمية البحث كذلك في الضرورة الملحة لتحقيق الاستدامة المصرفية.
3. لفت انتباه واهتمام إدارة المنظمات بأهمية تبني التحول الرقمي.

ثالثاً: أهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الآتية: -



- 1- تشخيص واقع التحول الرقمي وتقديم بعض المقترحات التي تساعد المنظمات مجتمع البحث على الاستفادة من الاساليب والمفاهيم الحديثة في مجال الإبداع والابتكار وتقديم بعض التوصيات من أجل تحقيق عملية التحول الرقمي.
- 2- التعرف على مستوى تطبيق مفهوم الاداء المصرفي المستدام في المنظمات مجتمع البحث.
- 3- دراسة العلاقة بين متغيرات البحث التحول الرقمي والاداء المصرفي المستدام في المنظمات مجتمع البحث.
- 4- بيان تأثير التحول الرقمي في الاداء لمصرفي المستدام.

رابعاً: فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية الاولى: يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية لأبعاد التحول الرقمي: (التخطيط الاستراتيجي للتحول الرقمي، إعداد القادة في مجال التحول الرقمي، البيئة المؤسسية للتحول الرقمي، استقطاب المهارات والكفاءات لعملية التحول الرقمي) في الاداء المصرفي المستدام وأبعاده (الاستدامة الاقتصادية، الاستدامة الاجتماعية، الاستدامة البيئية، الاستدامة الاخلاقية)

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد علاقة تأثير ذو دلالة احصائية لأبعاد التحول الرقمي: (التخطيط الاستراتيجي للتحول الرقمي، اعداد القادة في مجال التحول الرقمي، البيئة المؤسسية للتحول الرقمي، استقطاب المهارات والكفاءات لعملية التحول الرقمي) في الأداء المصرفي المستدام وأبعاده: (الاستدامة الاقتصادية، الاستدامة الاجتماعية، الاستدامة الاخلاقية، الاستدامة البيئية). وانبثقت عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- لا تؤثر أبعاد التحول الرقمي مجتمعة في الاستدامة الاقتصادية تأثيراً معنوياً.
- 2- لا تؤثر أبعاد التحول الرقمي مجتمعة في الاستدامة الاجتماعية تأثيراً معنوياً.
- 3- لا تؤثر أبعاد التحول الرقمي مجتمعة في الاستدامة الاخلاقية تأثيراً معنوياً.
- 4- لا تؤثر أبعاد التحول الرقمي مجتمعة في الاستدامة البيئية تأثيراً معنوياً

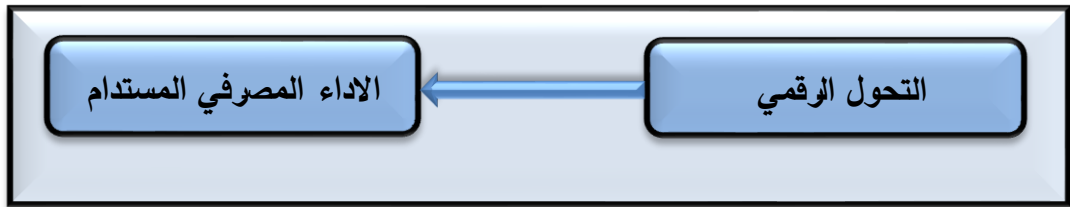


خامساً: المخطط الفرضي للبحث.

يوضح مخطط البحث مجموعة العلاقات والتأثيرات المنطقية بين متغيرات البحث استناداً الى طبيعة المشكلة والاهداف، المتوقع تحقيقها، ويتكون المخطط من المتغيرات الاتية، كما موضح في الشكل (1) الذي يتضمن متغيرات البحث كالآتي:

1. المتغير الاول: يتمثل بالمتغير المستقل (التحول الرقمي) وتتمثل أبعاده بـ (التخطيط الاستراتيجي للتحويل الرقمي، إعداد القادة في مجال التحويل الرقمي، البيئة المؤسسية للتحويل الرقمي، استقطاب المهارات والكفاءات لعملية التحويل الرقمي) .
2. المتغير الثاني: يتمثل بالمتغير التابع (الاداء المصرفي المستدام) وتتمثل أبعاده بـ (الاستدامة الاقتصادية، الاستدامة الاجتماعية، الاستدامة الاخلاقية، الاستدامة البيئية)

شكل رقم(1)



الشكل (1) المخطط الفرضي للبحث

المصدر: من إعداد الباحثين

سادساً: منهج البحث.

يعتمد البحث بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي كأحد أساليب البحث العلمي، إذ يهدف إلى عرض البيانات وتحليلها، ووصف المتغيرات الأساسية للبحث، وتوضيح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، إذ يمتاز المنهج الوصفي بالوصف التفصيلي والتحليل الدقيق للمعلومات ذات العلاقة، مما يسمح بالوصول إلى المعرفة الدقيقة لمسببات المشكلات ووضع الإجراءات الكفيلة بمعالجتها. فضلاً عن جمع البيانات وتبويبها، يشمل المنهج الوصفي التحليلي

الوصف الدقيق للنتائج المستخلصة وتفسيرها، والتي تساعد في فهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات المختلفة وتحديد أفضل الحلول للمشاكل المتعلقة بها. وبالتالي، فإن استخدام المنهج الوصفي التحليلي يعد ضرورياً في البحث العلمي كونه يساهم في إثراء المعرفة وتطويرها.

سابعاً. أساليب تحليل البيانات

تم استخدام العديد من الوسائل الإحصائية في البحث الحالي، والتي تتناسب مع أهدافه وفرضياته. ويظهر الجدول (1) الوسائل الإحصائية المستخدمة، والفئة التي تنتمي إليها، والبرنامج أو المعادلة أو الطريقة الإحصائية المستخدمة لتنفيذها.

جدول (1)

ملخص لوسائل وأدوات التحليل الإحصائي المستخدمة في البحث

الطريقة والبرامج المستعملة	التحليل الإحصائي	الفئة
SPSS.24 الفا كورنياخ	الثبات والاتساق الداخلي	أدوات قياس البحث
SPSS.24	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية	الوصف الإحصائي
SPSS.24	معامل الارتباط البسيط Pearson	اختبار الفرضيات
SPSS.24	معادلة الانحدار الخطي البسيط	

الإطار النظري للبحث

أولاً: مفهوم التحول الرقمي: يُعدُّ موضوع التحول الرقمي من أبرز المفاهيم الإدارية الحديثة، التي ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية، (Baiyere et al., 2020: 11)؛ يعود ذلك للاهتمام المتزايد بالمعلومات ولتعاظم دور المعرفة في اقتصاديات الدول، كما يقترن تصور التحول الرقمي بظهور اقتصاد المعرفة وتطور تكنولوجيا البحث والتطوير، فضلاً عن المعالجة وبث المعلومات المفيدة والحساسة، لمختلف الفاعلين في العملية الرقمية، إذ يشمل ذلك جميع الهيئات الحكومية وغير الحكومية، والمنظمات بمختلف أنواعها وطبيعتها، وحجم نشاطها ونطاق تواجدتها، سواء على صعيد أسواقها المحلية أو الأسواق الدولية، (Sadeghi et al., 2018: 2). ووفقاً لتقرير "MARTRE"، يعرف التحول الرقمي على أنه "مجموعة نشاطات منسقة من البحث، والمعالجة وبث المعلومة المفيدة للأعوان، والمتدخلين الرقميين لصياغة استراتيجيتهم، في ظل محيط يتسم بالتعقيد، واشتداد المنافسة بين مختلف المنظمات، النشطة في ميدان النشاط الرقمي سواء أكانت شركات محلية أو الشركات الأجنبية". (Frida, 2020 :13) وتتكون هذه النشاطات من البحث والتحليل، والتوزيع، والاستغلال، للمعلومات النافعة للمتعاملين الرقميين، بمرعاة جميع التدابير القانونية، وتوفير ضمانات الحماية اللازمة، للحفاظ على إرث المنظمة في ظل، أفضل شروط النوعية والأجال والتكلفة، (Simsek, 2019:8).

ثانياً: أهمية التحول الرقمي: تتجلى أهمية التحول الرقمي، في المزايا التي يوفرها، إذ يساهم في تقليل التكاليف والجهد بشكل كبير، كما يُحسِّن الكفاءة التشغيلية وينظمها، ويعمل على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات، للحصول على الخدمات المقدمة للمستخدمين، وفقاً لـ (Ramaswamy & Ozcan, 2016: 98)، يساعد التحول الرقمي في تخفيف الضغط عن الحكومة، من المواطنين والمستفيدين الذين يبحثون عن الخدمات المتزايدة، مما يساعد على تحسين نوعية الخدمة وتسريع إنجاز المعاملات، والتخلص من الروتين، فضلاً عن مواكبة التقدم

التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به، والاستفادة منه في مختلف مجالات الحياة، وفقاً لـ (Pagani & Pardo, 2017: 78) يمكن القول إن التحول الرقمي يعدُّ أحد العوامل الرئيسية

لتحقيق التطور الشامل في العالم الحديث (Leviäkangas, 2016: 6)

ثالثاً: أبعاد التحول الرقمي:

1- التخطيط الاستراتيجي للتحول الرقمي: يتطلب التحول الرقمي إلى تبني، التخطيط الاستراتيجي المستند، إلى الاستراتيجيات الرقمية بدلاً من الاستراتيجيات التقليدية، إذ تعتمد الاستراتيجية الرقمية على استخدام التقنية لتحقيق أهداف المنظمة، وتحسين أدائها بمؤشرات أداء تتسم بالتنافسية العالمية (Gupta, 2018: 8). فالعالم اليوم يعتمد على تطور التقنيات، في الخدمات اليومية للأفراد والمنظمات، فإنَّ اعتماد أي منظمة على استراتيجية رقمية، حديثة غالباً ما تتطلب تغييرات في استراتيجيتها التقليدية السابقة، نظراً للحاجة إلى بناء أنظمة وخدمات تقنية حديثة، تساعد على تحسين أداء المنظمة. (Perkin & Abraham, 2017: 50)

2- إعداد القادة في مجال التحول الرقمي: يتميز العصر الرقمي بالتطور المستمر، مما يتطلب أن تكون القيادة على استعداد لتجربة تقنيات جديدة، ومرونة وقدرة على التكيف معها في إنشاء قوة عاملة رقمية، ولغرض تحقيق ذلك يجب أن تتمتع القيادة، برؤية حكيمة تركز على الأعمال، ونماذج تطوير التطبيقات السريعة، إذ يتطلب التحول الرقمي تغييراً، جذرياً في النهج الاستراتيجي والعمليات المؤسسية (Vial, 2019:9). كما تتأثر مساهمة القائد في التحول نحو مجتمع المعرفة، بمدى معرفته بمجال التقنية، والتي تعني استخدام أصول المنظمة الرقمية بشكل استراتيجي، لحل مشاكل العمل وتلبية احتياجاته، ويمكن تحقيق ذلك على المستويات التنظيمية والفردية، حيث يتم عادة تنفيذها من قبل المشرفين على الأصول الرقمية (Kwon & Park, 2017:12587) ويعتمد نجاح القادة في هذا العصر الرقمي على العقلية الرقمية، والتي تشمل

سلوكيات، ومواقف تسمح للقادة بتوقع الاحتمالات المستقبلية، كما يرتبط نجاح أي قائد في الوقت الحاضر بالعقلية الرقمية، أي القدرة على استخدام التقنيات الرقمية المتطورة، وبشكل أساسي على استعداد القائد للمشاركة في مثل هذه الأنشطة وتكيفها مع التغيير (Breslin, 2008:412).

3- البيئة المؤسسية للتحويل الرقمي: يتمحور حديث العالم اليوم، حول التحويل الرقمي كواحد من القضايا الرئيسية، إذ يشكل هذا التحويل أساسًا لاستمرارية، أي منظمة في المنافسة في السوق، وفقًا لـ (Molla, & Peszynski, 2012:185) فالتحويل الرقمي يتطلب إعادة تفكير جذري في استخدام التكنولوجيا، والأفراد والعمليات بهدف تحسين أداء الأعمال، فالتحويل الرقمي يحتاج إلى نظام أساسي، ملائم للتغيير المستمر يتكامل مع البنى القائمة، ويُحدث تحسينات بشكل مرن دون تأثير على أعمال المنظمة، وفقًا لـ (Pagani & Pardo, 2017:187).

4- استقطاب المهارات والكفاءات لعملية التحويل الرقمي: يمكن تحقيق التحويل الرقمي في جميع جوانب الأعمال، على ذلك يتطلب تدريب، وجذب المواهب المناسبة، والحفاظ على المواهب الحالية، عن طريق إنشاء فرص نمو لهم، وتشير دراسة (Chaniasa 2019:22) إنَّ الجهود المبذولة في التحويل الرقمي، تؤدي إلى إحداث تغيير في جميع جوانب الأعمال، إذ يتضمن التحويل الرقمي في المنظمة، تدابير أساسية يجب اتباعها، ومنها البحث واختيار المورد الذي يضمن، يتوافق مع الحلول التقنية التي، يقدمها مع احتياجات المنظمة، (Pagani & Pardo, 2017:27) كما يتطلب التحويل الرقمي في المنظمة، الى توافق أهدافها مع أهداف أصحاب المصلحة وتقييم البيئة التحتية، وتهيئتها لتغيرات التي تنتج من هذا التحويل، مقرونة باستراتيجية لتقييم المهارات والمعرفة في المنظمة، ومن ثم تأهيل وتمكين المواهب مع استقطاب الكفاءات، المؤهلة لإدارة هذا التحويل، وتهيئة ثقافة المنظمة والموظفين، وأصحاب المصلحة لتكيف مع هذا التغيير (Chanias et al.,2019:32).

ثانياً: الأداء المصرفي المستدام:

أولاً: مفهوم وأهمية الاداء المصرفي المستدام:

شهدت المنظمات في السنوات الأخيرة اتجاهاً متزايداً نحو تبني الممارسات التنظيمية المستدامة ودمجها في العمليات التنظيمية، ولهذا السبب أصبح تبني الممارسات المصرفية المستدامة أمراً ضرورياً للمنظمات، (Sapta, 2021: 56) ورغم عدم وجود تعريف متفق عليه للأداء المنظمي المستدام، فإنّ التعريف الأصلي الذي ذكر في تقرير برونتلاند عام 1987 يشير إلى قدرة المنظمة على تحقيق حاجات، الأجيال الحالية والمستقبلية (WCED, 1987: 43) ومع ذلك يعكس هذا التعريف الطبيعة المجتمعية والاقتصادية، على المستوى الكلي للبلد (Hubbard, 2009: 181) فيما أشار (O'Reilly & Tushman, 2008:192) أنّ الأداء المستدام يعني القدرة على تحقيق، الأهداف القصيرة والطويلة المدى والتحسين المستمر والابتكار في الأداء الحالي وتتمثل أهمية، الأداء المستدام في المسؤوليات الكبيرة، التي تقع على عاتق المنظمات كونها تشكل، الجزء الأكبر في الاقتصاد العالمي، ويعمل الأداء المستدام على تحقيق التكامل بين القرارات المتخذة، من قبل المنظمات في المصلحة، الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والأخلاقية والاحتفاظ بأصحاب المصالح في اعتبارها، (Waddock et al., 2017: 7).

ثانياً: أبعاد الأداء المصرفي المستدام:

1- الاستدامة الاقتصادية: تسعى المصارف إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية كأحد أولويات الاستدامة، ولا يمكن تحقيقها إلا ضمن إطار الاستدامة الاقتصادية، ولجميع مكونات القطاع المصرفي، ويمكن قياس أداء المنظمة المستدام من خلال مقارنة المؤشرات التنافسية في خدمات محددة، وتحديد قدراتها في الأجلين المتوسط والطويل، وبذلك ترتبط الاستدامة بفلسفة تنظيمية، تعزز قدرة المنظمة على تحقيق الأرباح، من خلال اعتماد آليات تحسين، كفاءة المنظور الاقتصادي (Peris- Peris-Ortiz al et., 2019:9)



2- الاستدامة الاجتماعية: أصبح الحديث عن الاستدامة الاجتماعية، جزءًا لا يتجزأ من أبعاد الاستدامة المصرفية، وحصلت الاستدامة الاجتماعية على اعتراف متزايد، إذ يعدها أساسًا للتنمية المستدامة (Shirazi & Keivani, 2017, 1530) بدأت الاستدامة الاجتماعية في جذب الاهتمام في الأوساط الأكاديمية، وحصلت مؤخرًا على دعم سياسي ومؤسسي، كجزء من أجندة المجتمعات المستدامة، يتزايد الاهتمام بوجود الاستدامة الاجتماعية، في قطاع المصارف، للحفاظ على الموارد ومستقبل الأجيال القادمة، وكذلك لتحقيق المواءمة بين النتائج الاقتصادية، والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية، من خلال استخدام الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وتحسين أداء المنظمات. (Rasmussen, 2011, 23)

3- الاستدامة البيئية: تتطلب الاستدامة البيئية، حماية الموارد الطبيعية وتقديم خدمات ومنتجات صديقة للبيئة، فضلًا عن العمل على تقليل استخدام الموارد الضارة بالبيئة من خلال زيادة الوعي في الصناعة المصرفية. (Boström, 2012:9) وتتفاعل عملية التنمية المصرفية المستدامة مع ثلاثة أنظمة- اقتصادية واجتماعية وبيئية - لتحقيق الاستدامة المصرفية (Hák et al., 2016:569)

4- الاستدامة الأخلاقية: تتعلق الاستدامة الأخلاقية بتحديد وتطوير وصف السياق الأخلاقي للاستدامة وهي تشكل أساسًا لجميع أشكال الاستدامة في المجتمع وتعتمد جميعها على السلوك البشري، تتضمن الاستدامة الأخلاقية المبادئ التنظيمية، ومجموعات القيم والمعايير والقواعد التي تؤثر على تصرفات سلوك الفرد في المنظمة، (Belingheri & Lenoe, 2017:439) وتتيح الخدمات المصرفية الأخلاقية حماية مصالح الزبائن من خلال اتباع مبادئ النزاهة والحيادية، والموثوقية، والشفافية، والمسؤولية الاجتماعية في بناء نظام مصرفي سليم ومستقر، فضلًا عن ذلك إن الدمج بين القيم التجارية، والممارسات الأخلاقية في العمليات المصرفية يؤدي، إلى زيادة أداء المصرف، مما يحفظ مكانتها في السوق ويعزز، التزامها تجاه عملائها بمجموعة، من الممارسات الأخلاقية، (Becker, 2011:17)



العلاقة بين التحول الرقمي والإداء المصرفي المستدام:

يعتبر التحول الرقمي في القطاع المصرفي أمراً حاسماً لتحقيق الأداء المصرفي المستدام، ويمكن تفسير ذلك، من خلال العلاقات الآتية:

1- يمكن للتحول الرقمي أن يؤدي، إلى زيادة الكفاءة وتوفير التكاليف، وبالتالي تحسين الأداء المستدام، من خلال الحد من الاعتماد على العمالة، البشرية والبنية التحتية المادية والعمليات الورقية، وتوفير التكاليف وتحسين الكفاءة العامة.

2- يمكن للتحول الرقمي أيضاً، أن يؤدي إلى تحسين مشاركة العملاء وولائهم، مما يعد من العوامل الحاسمة في تحديد أداء الاستدامة للبنك.

3- يمكن للتحول الرقمي أن يؤدي إلى إدارة أفضل للبيانات، واتخاذ القرارات من خلال جمع كميات هائلة من البيانات وتحليلها في الوقت الفعلي وساعد ذلك البنوك على تحديد الاتجاهات والأنماط، في سلوك العملاء وظروف السوق، والعوامل الحاسمة الأخرى التي تؤثر على الأداء المستدام.

5- يمكن للتحول الرقمي أن يؤدي إلى إدارة محسنة للمخاطر، من خلال استخدام، التحليلات المتقدمة والتعلم الآلي، والذكاء الاصطناعي، لتقييم المخاطر، وإدارتها بشكل أفضل، وساعد ذلك البنوك على تقليل التأثير المحتمل للأحداث السلبية على أدائها المستدام.

الجانب العملي للبحث

أولاً / اختبار ثبات المقياس: من أجل التحقق من ثبات اداة البحث، جرى حساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للتأكد من ثبات اداة المقياس، للتأكد من ان الاستبانة تقيس، ما وضعت لقياسه والتأكد من صدقها، من خلال معامل الثبات باستخدام طريقة الاتساق الداخلي، وعلى الرغم من عدم وجود قاعدة اساسية، تتحدد من خلالها القيم المناسبة فعلاً لألفا، إلا أنّ (Sekaran, 2003:20) يشير الى أن هناك شبه اتفاق، على أنّ البحوث التطبيقية تستلزم، ان يكون معامل (Cronbach Alpha) أكبر او يساوي 60.0 ومن هنا فإنّ الجدول (1) يشير الى تحقق هذا الشرط لجميع الفقرات.

الجدول (2) وصف المتغيرات

المتغير	البعد	عدد الفقرات	قيمة ألفا
التحول التكنولوجي	متعدد الابعاد	18	.885
الأداء المستدام	متعدد الابعاد	12	.940
الاستبانة بشكل عام			.864

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبيان وبرنامج (SPSS v.23)

الجدول (3)

المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الإجابة والأهمية النسبية للتحويل التكنولوجي (N=200)

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الإجابة
1	يمكن أن تؤدي استراتيجية التحول الرقمي للمصرف إلى زيادة المبيعات.	3.76	0.770	مرتفع
2	يمكن لاستراتيجية التحول الرقمي للمصرف تحسين	3.54	0.876	مرتفع



المرتبة	المرتبة	المرتبة	القدرة التنافسية.
3	0.815	3.95	يمكن لاستراتيجية التحول الرقمي للمصرف أن تغير عمليات الأعمال بشكل جذري.
4	0.783	3.77	يمكن لاستراتيجية التحول الرقمي للمصرف تحسين تجربة العملاء ورضاهم.
5	0.948	3.42	يمكن لاستراتيجية التحول الرقمي للمصرف تحسين قدرات الابتكار.
6	0.826	3.77	يمكن لاستراتيجية التحول الرقمي للمصرف تحسين قرارات العمل.
7	0.836	3.53	يمكن أن تؤدي استراتيجية التحول الرقمي للمصرف إلى تحسين الكفاءة.
8	0.916	3.70	يقيم القادة وفقا لنضج التحول الرقمي لمؤسستك مقارنة بالأقران
9	0.928	3.45	يقيم القادة وفقا لاستخدام التكنولوجيا الرقمية
10	1.061	3.05	يقيم القادة وفقا لمدى انتشار استخدام التكنولوجيا الرقمية الخاصة بالمصرف
11	0.853	3.89	يسعى المصرف الى استخدام التقنيات السحابية (الحوسبة السحابية ، خوازميات الحافة ، التعاون عبر الحواف السحابية)
12	0.824	3.80	يسعى المصرف الى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي و تقنية blockchain
13	0.816	3.80	يسعى المصرف الى استخدام تقنيات الأمن السيبراني
14	0.88	3.86	نعزز التعلم المستمر في التقنيات الرقمية
15	0.823	3.72	نوازن بين المهارات الرقمية العامة والأدوار الرقمية المتخصصة كإ
16	0.815	3.78	يمكننا تجميع فرق بالمزيج الصحيح من المهارات لكل مشروع رقمي
17	0.878	3.66	الموظفون هم مواهب مركبة يفهمون كلاً من الأعمال والرقمنة
18	0.922	3.49	يوفر المصرف للموظفين موارد أو فرصًا لاكتساب المهارات الرقمية المناسبة للتحول الرقمي
19	0.2347	3.66	المعدل العام للمتغير التحول التكنولوجي

واستنادا إلى مخرجات الجدول 3 يمكننا القول إن المصارف عينة البحث لديها السعي الجاد لتطبيق التحول الرقمي والتحديث التكنولوجي، وذلك من خلال توفير العديد من الأجهزة الإلكترونية الحديثة وبناء قاعدة بيانات دقيقة ومتكاملة ومؤمنة بأحدث الوسائل وتوفير الدعم المالي اللازم لتصميم وتطوير البرامج والتحول الرقمي. كما يولي المصرف اهتماماً كبيراً بتوفير الحوافز التشجيعية للعاملين في مجال العمل الإلكتروني الرقمي ونشر الروح والقدرات التنافسية لقوة العمل المصرفية باستخدام النظم الإلكترونية التفاعلية الحديثة. ويعتبر المتوسط الحسابي للمتغير "التحول التكنولوجي" هو 3.66، وهذا يعد مؤشر أولي على أن المصرف يعمل على تطبيق التحول الرقمي بشكل جدي ويبدل جهوداً ملموسة في هذا الاتجاه. أما بالنسبة للانحراف المعياري للمتغير، فإنه يساوي 0.2347، وهو يدل على أن القيم التي تم جمعها تفرق عن المتوسط بشكل طفيف، وهذا يشير إلى أن المصرف يعمل بشكل متجانس ومنظم في التحول التكنولوجي وتطبيق التحول الرقمي داخل المؤسسة.

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الإجابة والأهمية النسبية الأداء المستدام
(N=200)

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الإجابة
1	تساهم ادارة المصرف في تدعيم الاطار الاقتصادي له بشكل خاص وللبلد بشكل عام	3.72	0.823	مرتفع
2	تسعى إدارة المصرف الى تحقيق ارباح باستخدام أقل للموارد	3.78	0.815	مرتفع
3	تعتمد ادارة المصرف على نماذج اقتصادية محددة لتحقيق الاستدامة	3.66	0.878	مرتفع
4	تهتم المصارف بتطبيق الجودة الشاملة لتخفيض	3.49	0.922	مرتفع



المرتبة	المرتبة	المرتبة	التكاليف
مرتفع	0.849	3.72	توجد لدى المصارف قسم الدراسات المصرفية تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
مرتفع	0.770	3.76	يسهم المصرف في البرامج الاجتماعية مثل الصحة والتعليم ومكافحة الفقر
مرتفع	0.876	3.54	يوفر المصرف الدعم للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة.
مرتفع	0.815	3.95	يقدم المصرف خدماته الى مؤسسات المجتمع كافة بعدالة ودون تمييز.
مرتفع	0.985	3.45	يركز المصرف على الاستثمار المجتمعي مثل توظيف الشباب وتوفير فصل التطور للعاطلين عن العمل.
مرتفع	0.835	3.68	يسهم المصرف في مساعدة المنظمات الخيرية.
مرتفع	0.985	3.45	يمول المصرف المشاريع الصديقة للبيئة مثل مشروعات الطاقة الشمسية والمتجددة.
مرتفع	0.835	3.68	تقوم ادارة المصرف بتوجيه الموارد البشرية لضمان ادارة بيئية سليمة.
مرتفع	0.786	3.86	تضع ادارة المصرف مشاريع خاصة في النشاطات الاستثمارية التي ليس لها تأثيرات بيئية خطيرة.
مرتفع	0.546	3.71	يتبنى المصرف مبادرات الحفاظ على البيئة وتجميلها.
مرتفع	0.676	4.07	يلتزم المصرف بنظام الادارة البيئية المطابق للمواصفات القياسية.
مرتفع	0.708	4.16	يتبنى البنك معايير السلوك الأخلاق مكان العمل، مثل: الالتزام بالسرية الامانة والنزاهة والصدق والاحترام والالتزام بالمواعيد والعدالة.
مرتفع	0.608	4.29	يسهم البنك في تعزيز مبادئ الشفافية لجميع العمليات داخل المصرف.
مرتفع	0.614	4.31	يلتزم المصرف بالمتطلبات القانونية والرقابية مثل مكافحة غسيل الاموال، مكافحه الفساد، والرشوة والاحتيال والسرقه والاختلاس.
مرتفع	0.592	4.28	يتبع البنك استراتيجيات في تقديم الخدمات وحقوق العملاء وحقوق الموظفين.
مرتفع	0.447	4.22	يهتم المصرف في الاستثمار بالخدمات الاخلاقية.
مرتفع	8.569	3.67	المعدل العام للمتغير الأداء المستدام

نلاحظ من الإحصائيات التي يعرضها الجدول 4 والتي تعكس الآراء والمعتقدات التي يملكها مدراء المصارف حول الأداء المصرفي المستدام. إن المتوسط الحسابي العام للأداء المستدام يعطي مؤشراً أولياً بأن المدراء لديهم توجه صوب المصارف المستدامة وعليها أن تقوم بواجبها في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. كما يلاحظ أن هنالك اهتماماً كبيراً بتطبيق الجودة الشاملة وتوفير الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمكين الاقتصادي للشباب والعاطلين عن العمل. وتشير قيم الانحراف المعياري إلى أن الآراء تتفاوت بعض الشيء، ولكن يمكن اعتبار الاختلافات ضمن المستوى المقبول. ومن الجدير بالذكر أن المصارف المستدامة تحرص على الالتزام بالمعايير الأخلاقية والقوانين والتشريعات البيئية والمجتمعية ذات الصلة بممارساتها.

ثانياً: اختبار الفرضيات

1-2 علاقات الارتباط

كخطوة تمهيدية لاختبار فرضيات البحث الرئيسية اعتمد البحث على معامل الارتباط البسيط (Pearson) لاختبار العلاقات الارتباطية بين متغيرات البحث؛ إذ يظهر الجدول (5) مصفوفة معاملات الارتباط البسيط (Pearson) بين هذه متغيرات البحث؛ إذ تشير نتائج الجدول (5) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين متغيرات البحث إذ بلغ معامل الارتباط بين أبعاد التحول الرقمي والأداء المستدام مقداره (**.647).

الجدول (5) علاقة الارتباط بين المتغيرات

Correlations			
		التحول الرقمي	الاداء المستدام
التحول الرقمي	Pearson Correlation	1	
	Sig. (2-tailed)		**647.
	N	200	200
الاداء المستدام	Pearson Correlation		1
	Sig. (2-tailed)	**647.	
	N	200	200
Descriptive Statistic	Mean	6223.	5223.
	Std. Deviation	.70989	1.07619

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS v.24)

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الإجابة والأهمية النسبية للأبعاد الفرعية (N=200)

ت	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الإجابة
1	التخطيط الاستراتيجي للتحول الرقمي	463.	310.7	مرتفع
2	إعداد القادة في مجال التحول الرقمي	3.77	0.783	مرتفع
3	البيئة المؤسسية للتحول الرقمي	3.42	0.948	مرتفع
4	استقطاب المهارات والكفاءات لعملية التحول الرقمي	3.77	0.826	مرتفع
5	الاستدامة الاقتصادية	3.70	0.916	مرتفع
6	الاستدامة الاجتماعية	3.45	0.928	مرتفع
7	الاستدامة الاخلاقية	3.05	1.061	مرتفع
8	الاستدامة البيئية	3.89	0.853	مرتفع

2-2 اختبار فرضية البحث الرئيسية: تشير الى أن التحول الرقمي يمارس تأثيراً مباشراً على الأداء المستدام. واختبار هذه الفرضية تم صياغة الجدولين (7-8) الذي يوضح التأثير المباشر الايجابي للتحول الرقمي في الاداء المستدام.

الجدول (7)

اختبار التأثير بين التحول الرقمي والاداء المستدام

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.647 ^a	.419	.398	.48481
a. Predictors: (Constant), التحول الرقمي				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS v.23)

الجدول (8)

اختبار تحليل ANOVA^a بين التحول الرقمي والاداء المستدام

ANOVA ^a						
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	4.741	1	4.741	20.170	.000 ^b
	Residual	6.581	28	.235		
	Total	11.322	29			
a. Dependent Variable: الاداء المستدام						
b. Predictors: (Constant), التحول الرقمي						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS v.23)

الملاحظ من الجدولين (7-8)، مجموعة من النتائج التي تشير إلى ثبوت صحة الفرضية الرئيسية للبحث بخصوص التأثير المباشر، إذ بلغ معامل التأثير المباشر للتحول الرقمي في الأداء

المستدام (419). وعند مستوى معنوية 0.001 ، وهذا يشير إلى أن التحول الرقمي يزيد ما مقداره 42% من الاداء المستدام، وباقي النسبة تعود، الى متغيرات أخرى خارج، النموذج وعليه تقبل الفرضية، الرئيسة للبحث. كما كانت قيمة F المحسوبة أكبر من F الجدولية وعند مستوى معنوية (0.000^b). بالنظر إلى الجدول، يمكن القول إن هناك تأثير للتحول الرقمي على الأداء المستدام، إذ إن قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، كما إن مستوى الدلالة Sig. كان منخفض جداً، مما يدل أن الفرق بين المجموعتين ليس محض الصدفة. وهذا يشير الى قبول فرضية البحث الرئيسة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

من المتوقع أن تظهر نتائج هذا البحث أن التحول الرقمي له تأثير إيجابي على الأداء المصرفي المستدام. يمكن رؤية هذا التأثير في عدة مجالات، بما في ذلك ما يأتي :

- 1- زيادة الكفاءة: التحول الرقمي لديه القدرة على أتمتة العمليات اليدوية وتقليل الحاجة إلى المعاملات الورقية، وبالتالي تقليل عدد الأخطاء المرتكبة وتحسين سرعة المعاملات. يمكن أن يساعد ذلك البنوك في توفير الوقت والمال والموارد وتقليل تأثيرها على البيئة.
- 2- تطوير منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة: يمكن للتحول الرقمي أن يمكّن من تطوير منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة تلبي الاحتياجات المتغيرة للعملاء. يمكن أن يشمل ذلك خدمات مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، والتي تتيح للعملاء الوصول إلى حساباتهم وإجراء المعاملات من أي مكان وفي أي وقت.
- 3- العملات الرقمية وتقنيات blockchain: التحول الرقمي لديه القدرة على الحد بشكل كبير من التأثير البيئي للخدمات المصرفية التقليدية من خلال تطوير العملات الرقمية وتقنيات

blockchain. يمكن لهذه التقنيات أن تلغي الحاجة إلى المعاملات النقدية المادية وتقليل استهلاك الطاقة في النظام المصرفي، مع زيادة أمان وشفافية المعاملات المالية.

4- الاستثمار في المبادرات الصديقة للبيئة: يمكن أن يساعد التحول الرقمي البنوك على الاستثمار في المبادرات الصديقة للبيئة ودعمها، مثل مشاريع الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة وممارسات الصيد. تعزيز الشمول المالي: من خلال الاستفادة من القنوات والأدوات الرقمية، يمكن للبنوك الوصول إلى نطاق أوسع من العملاء، بما في ذلك العملاء في المناطق النائية أو المحرومة. وهذا يساعد على تعزيز الشمول المالي، وهو جانب مهم من الأداء المصرفي المستدام.

التوصيات:

1- ضرورة تعزيز التحول الرقمي في المنظمات من أجل تحسين الأداء المستدام، ونظرًا للعلاقة الإيجابية المعتدة بين المتغيرين. يوصي البحث بضرورة اعتماد المصارف عينة البحث للعمليات التي تعتمد على التكنولوجيا: يمكن أن يؤدي تطبيق التقنيات الرقمية مثل الأتمتة والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي إلى تبسيط العمليات وتقليل التكاليف وزيادة الكفاءة. فضلًا عن احتضان المشاركة الرقمية للزبائن وذلك بتقديم قنوات رقمية للمعاملات المصرفية، مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وعبر الإنترنت، لتحسين تجربة الزبائن وتقليل المعاملات الورقية.

2- تعزيز الإجراءات الخاصة بالاستدامة داخل الشركات والمؤسسات، بما في ذلك الممارسات البيئية والاجتماعية، وذلك لتحقيق أقصى استفادة من التحول الرقمي.

3- استخدام تحليلات البيانات: التركيز على تطوير برامج تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي المتعلقة بالأداء المستدام، لتحسين العلاقة بين المتغيرين. إذ يمكن أن يساعد استخدام البيانات الضخمة وأدوات التحليلات المتقدمة البنوك على فهم سلوك الزبائن وتفضيلاتهم، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات تعتمد على البيانات وتحسين عروضهم. مع تشجيع ثقافة الابتكار وتشجيع



الموظفين على تجربة التقنيات الجديدة لإيجاد طرق جديدة وأفضل لتقديم خدمات مصرفية مستدامة.

4- تنفيذ مبادرات التمويل المستدام: استخدام التقنيات الرقمية لتطوير وتنفيذ مبادرات التمويل المستدام، مثل السندات الخضراء وصناديق الاستثمار المستدامة، لدفع الاستثمار في الطاقة النظيفة وغيرها من المبادرات الصديقة للبيئة. من خلال التعاون مع شركات التي تقدم الحلول التكنولوجية المتطورة للاستفادة من خبراتهم وتقنياتهم في تطوير حلول مصرفية مبتكرة ومستدامة.

5- تعزيز الشفافية والمساءلة: والتركيز على استخدام التقنيات الرقمية لزيادة الشفافية والمساءلة في العمليات المصرفية، مثل تطبيق الأنظمة القائمة على blockchain لتتبع المعاملات.

6- الاستثمار في الأمن السيبراني: تأكد من أن جهود التحول الرقمي مصحوبة بتدابير قوية للأمن السيبراني لحماية بيانات الزبائن ومنع الهجمات الإلكترونية. بالإضافة الى تثقيف الموظفين والزبائن من خلال توفير التدريب والتعليم للموظفين والزبائن حول فوائد واستخدام التقنيات الرقمية في الخدمات المصرفية المستدامة لتشجيع التبني والمشاركة. ومراقبة وتقييم تأثير جهود التحول الرقمي بانتظام على الاستدامة وتعديل الاستراتيجيات حسب الحاجة لضمان التحسين المستمر.

7- إجراء دراسات واسعة النطاق على علاقة التحول الرقمي والأداء المستدام، بما في ذلك معتبرة متغيرات محتملة أخرى، مما يمكن أن يساعد على تحديد مزيد من التوصيات الفعالة في هذا المجال.

8- تعزيز التفاعل والتنسيق بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالتحول الرقمي والاستدامة، وبما يسهم في تعزيز التنمية المستدامة.

المصادر:

- 1- Baiyere Salmela, Tapanainen.(2020)."Digital Transformation and the New Logics of Business Process Management.European Journal of Information Systems.
- 2- Sadegh, Biancone Giacomina. (2018). “How does export compliance influence the internationalisation of firms: is it a threat or an opportunity?” ،Journal of Global Entrepreneurship Research.
- 3- Gupta, S. (2018, 6 12). Organizational Barriers to Digital Transformation. SE-100 44 STOCKHOLM
- 4- Simsek, B. (2019, 7 24). Gaining Competitive Advantage Through. International Business MA, p. 14.
- 5- Perkin, N., & Abraham, P. (2017). *Building the Agile Business through Digital Transformation*. Great Britain and the United States: Kogan Page Limitedtrinh, t.
- 6- trinh, t. p Molla, A., & Peszynski, K. (2012, November). Enterprise Systems and Organizational Agility: A Review of the Literature and Conceptual Framework. *Communications of the Association for Information Systems: Vol. 31, Article 8*.
- 7- Chaniasa, Simon (2019). Digital transformation strategy making in pre-digital organizations”, Journal of Strategic Information Systems
- 8- Ivarsson, Frida (2020), Digital and Conventional Matchmaking Similarities, Differences and Tensions, Proceedings of the 53rd Hawaii International Conference on System Sciences.
- 9- Vial Gregory. (2019).Understanding digital transformation: A review and a research agenda. Department of Information Technology: Elsevier, 0963-8687
- 10- Eun Hee, 11- Kwon et Min Jae Park Park. (2017) . Critical Factors on Firm’s Digital Transformation Capacity : Empirical Evidence



- from Korea. ISSN 0973-4562. *International Journal of Applied Engineering Research* 12(22) ، 12585-12596
- 11- Pagani, M., & Pardo, C. (2017), “The impact of digital technology on relationships in a business network”, *Industrial Marketing Management*, 67, pp. 185–192.
- 12- Chanias, S., Myers, M. D., & Hess, T. (2019), “Digital transformation strategy making in pre-digital organizations: The case of a financial services provider”, *The Journal of Strategic Information*.
- 13- Ramaswamy, V., & Ozcan, K. (2016). Brand value co-creation in a digitalized world: An integrative framework and research implications. *International Journal of Research in Marketing*, 33(1), 93–1.
- 14- Leviäkangas, P. (2016). Digitalisation of Finland’s transport sector. *Technology in Society*, 47(1), 1–15.
- 15- Pagani, M., & Pardo, C. (2017). The impact of digital technology on relationships in a business network. *Industrial Marketing Management*, 67, 185–
- 16- Sapta, I. K. S., Sudja, I. N., Landra, I. N., & Rustiarini, N. W. (2021). Sustainability performance of organization: mediating role of knowledge management. *Economies*, 9(3), 97.
- 17- O'Reilly III, C. A., & Tushman, M. L. (2008). Ambidexterity as a dynamic capability: Resolving the innovator's dilemma. *Research organizational behavior*, 28, 185-206.
- 18- Hubbard, G. (2009). Measuring Organizational Performance: Beyond the Triple Bottom Line. *Business Strategy and the Environment*, 19, 177–191.
- 19- Waddock, S., Bodwell, C., & Leigh, J. (2017). Total responsibility management: The manual. Routledge.

- 20- Patel, P. C. (2019). Opportunity related absorptive capacity and entrepreneurial alertness. *International Entrepreneurship and Management Journal*, 63-73.
- 21- Shirazi, M. R., & Keivani, R. (2017). Critical reflections on the theory and practice of social sustainability in the built environment—a meta-analysis. *Local Environment*, 22(12), 1526-1545 .
- 22- Rasmussen, J. E. (2011). Transitioning to green: Implementing a comprehensive environmental sustainability initiative on a university campus. California State University, Long Beach.
- 23- Boström, M. (2012). A missing pillar? Challenges in theorizing and practicing social sustainability: introduction to the special issue. *Sustainability: Science, practice and policy*, 8(1), 3.
- 24- Hák, T., Janoušková, S., & Moldan, B. (2016). Sustainable development goals: A need for relevant indicators. *Ecological Indicators*, 60(1), 565–573.
- 25- Leone, M. I., & Belingheri, P. (2017). The relevance of innovation for ethics, responsibility and sustainability. *Industry and Innovation*, 24(5), 437-445.
- 26- Becker, C. (2011). *Sustainability ethics and sustainability research*. Springer Science & Business Media.

التسويق الأخضر ودوره في منظمات الأعمال دراسة تطبيقية

في شركة بغداد للمشروبات الغازية

رقية حسين محمد

م. زياد نجم عبد

كلية الإمام الكاظم (ع) بغداد / قسم إدارة الاعمال

Ziyad_abed75@yahoo.com

المستخلص

بدأ الاهتمام البيئي لدى منظمات الأعمال يبرز بشكل لافت للنظر في نهاية الخمسينات ومطلع الستينات من القرن الماضي ؛ بسبب مجموعة من العوامل مثل الضغط الحكومي وتنامي الوعي البيئي لدى مجاميع الأعمال والباحثين المختصين في هذا المجال للبحث عن حلول وأساليب مناسبة للتماشي مع هذا التوجه ؛ إذ يتمحور التسويق الأخضر حول التزام منظمات الأعمال بالسلع الصديقة للبيئة "السلع غير الضارة بالمجتمع والبيئة الطبيعية " وذلك باعتبار التسويق الأخضر نشاط تسويقي خاص يهدف لتوليد تأثير إيجابي أو إزالة التأثير السلبي لمنتج معين على البيئة .

ABSTRACT

The environmental attention of business organizations began to emerge remarkably to look at the end of the fifties and early sixties of the last century due to a group of factors such as government pressure and the growing environmental awareness of business groups and specialized researchers in this field, in the search for solutions and methods appropriate to match this trend. Green marketing revolves around the commitment of business organizations to environmentally friendly goods "goods harmful to society and the natural environment", considering green marketing a special marketing activity aimed at generating a positive impact or removing the negative impact of a specific product on the environment.



المقدمة

ظهر مفهوم التسويق الأخضر كمفهوم حديث في التسويق بداية التسعينات؛ إذ لاحظت المؤسسات والشركات في تلك المدة أنه يوجد من بين زبائنهم مستهلكون ذوي دوافع كبيرة بالحفاظ على البيئة واعتبارها أحد المعايير المهمة في اتخاذ قراراتهم الشرائية، ويتمحور هذا النوع من التسويق حول الالتزام القوي من طرف الشركة أو المؤسسة بالمسؤولية البيئية في ممارسة الأنشطة التسويقية.

وبشكل عام يتمحور هذا البحث على ثلاثة فصول أساسية، اختص الفصل الأول منها بالإطار المنهجي والذي شمل مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضيته، بينما اختص الفصل الثاني بالجانب النظري، أما الفصل الثالث فقد خصص للإطار العملي ويشمل كل من منهج البحث ومجتمع وعينة البحث وأدوات البحث وتحليل العينات، أما الفصل الرابع فقد اختص بالاستنتاجات والتوصيات والمقترحات.

المبحث الأول

منهجية البحث

أولاً: - مشكلة البحث: -

هناك العديد من منظمات الأعمال التي تعطي اهتماماً كبيراً للمحافظة على البيئة لجعلها مكاناً آمناً ولتوفير سبل الراحة لأجيال الحاضر والمستقبل، من خلال إعطاء البعد البيئي أهمية بارزة في بناء استراتيجياتها التسويقية، وعليه فإن مشكلة البحث تتجسد فيما تشهده منظمات الأعمال اليوم حول الالتزام القوي بالبيئة في ممارسة الأنشطة التسويقية، إلا أنّ ضعف الوعي



البيئي لدى الشركة من خلال استطلاع الباحث على الشركة المبحوثة توصل الى أنه لا يوجد اهتمام لأبعاد التسويق الأخضر ؛ كونه أمر سيء بعض الشيء ، ونظراً لكون الموضوع مهماً جداً في العالم عامة والمنظمة المبحوثة خاصة فقد وجد الباحثون أنّ هذا الموضوع جدير بالاهتمام والدراسة.

لذا يتمثل البحث بالسؤال الأساسي: -

ما دور التسويق الأخضر في منظمات الأعمال؟

وتتفرع عدة تساؤلات من هذا السؤال: -

1- هل تهتم المنظمة بمعايير خدمة الزبون؟

2- هل هناك التزام من قبل الشركة المبحوثة بجميع أبعاد التسويق الأخضر؟

3- هل هناك علاقة بين أبعاد التسويق الأخضر وأبعاد منظمات الأعمال؟

ثانياً: - أهمية البحث: -

تتجلى أهمية البحث من خلال المبادرات الداعمة للتسويق الأخضر؛ لما يحققه من مزايا وفوائد لمنظمات الأعمال بصورة عامة، بالإمكان وضع المؤسسة في التنافس، وإعطائها قيادة الأسواق لا سيّما أن شركة بغداد للمشروبات الغازية لها إقبال كبير جداً من قبل الزبائن؛ وذلك لنجاحها المستمر.

ثالثاً: - هدف البحث: -

يهدف البحث الى الوقوف على أبعاد التسويق الأخضر ومدى توافرها في المنظمة المبحوثة فضلاً عن محاولة البحث التوصل الى الأهداف الآتية: -



1-الإطلاع على أهم المعايير التي يتم من خلالها تحقيق خدمة للزبائن بالشكل الذي يلبي حاجات البيئة أولاً وحاجات ورغبات الزبائن ثانياً.

2-التعرف على أبرز نقاط الضعف التي تعاني منها المنظمة لتطبيقها للتسويق الأخضر وخدمة الزبون.

3-معرفة طبيعة العلاقة والأثر ما بين الأبعاد.

رابعاً: - فرضية البحث: -

يستند البحث إلى فرضية رئيسية أساسية تتضمن (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات ابعاد التسويق الأخضر المتمثلة بـ" إلغاء مفهوم النفايات - إعادة مفهوم تصميم المنتج - العلاقة بين السعر والكلفة - جعل التوجه البيئي امراً مُربحاً " وبين متغيرات منظمات الاعمال (الشركة المبحوثة)

المبحث الثاني

الإطار النظري (أساسيات التسويق الأخضر)

اولاً:- مفهوم التسويق الأخضر

إنّ مصطلح الأخضر مفهوم واسع يتصل بحماية العالم والثروات الطبيعية فيه من حولنا، إذ يسهم في وقاية المجتمع البشري وضمان الحقوق السياسية في العالم أجمع. (كافي، 2014: 26)



يعرف التسويق الأخضر على أنه " نظام كلي متكامل هدفه التأثير في تفضيلات الزبون بصورة توتر في التوجه نحو طلب المنتجات الصديقة للبيئة وتعديل عادات استهلاك الزبائن لتنسجم في ذلك والعمل لتقديم نظام من المزيج التسويقي المتكامل والقائم على اساس الابداع بشكل يرضي هذا التوجه ؛ إذ تكون النتيجة الحفاظ على بيئة الزبون وحمانيته وارضائه والكيفية التي تحقق الهدف الاساس وهي ربحية الشركة". (البكري&النوري، 2007: 47)

عرّفه براكاش "هو العمليات الإدارية والاستراتيجية الشاملة لتحديد وتبيين وترضي وتقوم بإنجاز وتحقيق المتطلبات البيئية من دون التأثير السلبي فيها" (كافي، 2014: 23).

عرّفه براندتلاند "إنه الوسائل الداعمة للمنتجات الآخذة بنظر الاعتبار والمتطلبات البيئية" (كافي، 2014: 22).

إن التسويق الأخضر عملية إنتاج وتعليم وتوزيع، و/أو بيع سلع وخدمات (عدة مرات) الى المستهلكين الذين يفضلون شراء المنتجات التي تصنع بطريقة أكثر استجابة لمتطلبات المحافظة على البيئة. (جاسم، 2010: 136)

ثانياً: - مراحَل التطور التاريخي للتسويق الأخضر: - (وليد، واخرون، 2011، 10)

1- مرحلة المسؤولية الاجتماعية: -

ظهر في بداية التسعينات من القرن الماضي من خلال مجموعة من العوامل على سبيل المثال تلوث البيئة وتغير في التكنولوجيا الذي نجم عنه أسباباً عديدة مما أدت الى التوجه الاجتماعي الى مراحل أكثر استيعاباً لبيئة العمل ومتغيراتها.

2- مرحلة حماية المستهلك والتوجه البيئي:-

يعرف التوجه البيئي أنه حركة ذات نظام الهدف منها حماية حقوق المستهلكين في الحياة في بيئات آمنة وكذلك حماية هذه البيئات ودراسة حركة الاستهلاك وعلاقته بالتسويق الأخضر حيث المبادئ الأساسية للحركة من حق الأفراد العيش في بيئات آمنة وكذلك حماية المستهلك

3- مرحلة التسويق الأخضر: -

أصبح الزبائن في السنوات الأخيرة أكثر اهتماماً في البيئة وبدأت منشآت العمل في تغيير سلوكها في البيئة من خلال تبني شركات عديدة مدخل التسويق الأخضر الذي يعزز معايير البيئة.

ثالثاً: - أهمية التسويق الأخضر: -

تتبع أهمية التسويق الأخضر من خلال مفهوم جديد في الفكر الاقتصادي والتي بدأت تشكل محوراً ذو أهمية كبيرة لاطراف متفاعلة من دول عديدة وكذلك منظمات فضلاً عن المستهلكين. (جمال، 2014: 78)

1) أهمية التسويق الأخضر بالنسبة لمنظمات الاعمال: -

تتمثل أهمية التسويق الأخضر بالنسبة لمنظمات الأعمال، فيما يأتي :-

أ) يعدّ التسويق الأخضر استجابة للفرص السوقية التي بدأت تتزايد، لا سيّما في زيادة الوعي الاستهلاكي، وهو يؤدي إلى تحقيق الاهداف في المؤسسات من خلال التكيف مع مستجدات الاسواق والبقاء فيها وبالتالي تحقيق أهدافها.

ب) تعدّ عملية تبني منظمات الأعمال لفلسفة التسويق الأخضر في ممارساتها دلالة صريحة على اهتمامها بالمسؤولية الاجتماعية والتي بدورها تخدم صورة المؤسسة لدى الجماهير وكذلك تجنّب الضغط الحكومي من خلال نشاطها المجتمعي.

ج) يساعد التسويق الأخضر كنهج عملي في السياسات التسويقية على مواجهة المنافسة والاستجابة لتطلعات المستهلك الأخضر والذي باتت أسواقه تتسع جغرافياً ممّا يؤدي الى تنافس المنظمات على مستوى دولي.

2/ أهمية التسويق الأخضر بالنسبة للمستهلكين: -

تتمثل أهمية التسويق الأخضر بالنسبة للمستهلكين، فيما يأتي:-

أ) يعتبر التسويق الأخضر مفهوماً تعمل المنظمات من خلاله وكذلك توفير احتياجات المستهلكين وزيادة وعيهم من خلال استهلاك منتجات صديقة للبيئة.

ب) يساهم التسويق الأخضر على مقابلة متطلبات وتوقعات المستهلكين فيما يخص المزايا المرتقبة من شرائهم للمنتجات، لا سيّما ما يتعلّق بجودة المنتج ؛ إذ عملت المؤسسات على تقديم منتجات ذات منافع تفوق المتوقع .

ج) شكلت الممارسات التسويقية الخضراء مصدرا من مصادر الثقافة الاجتماعية والنّقاافية بشأن الاستهلاك العقلاني لحماية البيئة من التلوث، من خلال جعل المستهلكين يساهمون في إعادة تدوير بعض النفايات الخاصة بالمنتجات ؛ وذلك برميها أو نقلها للأماكن المخصصة لها فضلاً عن تكوين جمعيات حماية المستهلك التي أخذت تعتبر من بين القوى الفاعلة والضاغطة على المؤسسات بضرورة تقديم منتجات صديقة للبيئة ذات تأثير إيجابي على صحة المستهلك ولا تؤثر على البيئة المحيطة .

رابعاً: - أهداف التسويق الأخضر:

يهدف التسويق الأخضر الى الاتي: -

1- تحسين المنتجات التي تؤدي الى زيادة اشباع الحاجات وضرورة المستهلك للتوعية، والصحة والأداء وتوفير أسعار مناسبة والراحة في الشراء بالتنسيق في الوقت نفسه مع البيئة.

2- تصميم صورة ذات نوعية عالية تدمج بين الحساسية والقيم الخضراء مع تسهيل إيصال منتجات متميزة للزبون في ظل توجه طرق للتفكير وتحمل المسؤوليات نحو حل جديد لذلك يصبح التسويق الأخضر مكتسباً مميّزة ذات خاصية مميزة.
http://frssiwa.blogspot.com/2015/02/blog-post_26.html#.YhH1iujP3IU

خامساً: - أبعاد التسويق الأخضر

هناك أربعة أبعاد رئيسة للتسويق الأخضر: - (صالح، واخرون، 2020: 132)

1- إعادة تشكيل مفهوم المنتج: -

يتمثل في مواكبة تكنولوجيا الإنتاج لمفهوم الالتزام البيئي؛ إذ يعتمد الانتاج اعتماداً كبيراً على مواد خام غير ضارة بالبيئة، واستهلاك الحد الأدنى منها. فضلاً عن ضرورة تدوير المنتجات نفسها بعد انتهاء المستهلك من استخدامها، لا سيما المعمرة منها، لتعود الى مصنعها في النهاية؛ إذ يمكن تفكيكها وإعادةتها الى الصناعة مرة أخرى (ضمن حلقات مغلقة)، أما تغليف المنتجات يعتمد على مواد صديقة للبيئة وذات قابلية تدوير عالية

2- العلاقة بين السعر والكلفة: -

إنَّ سعر المنتج يعكس الكلف الحقيقية وهذا يشير الى سعر المنتج (التكاليف الحقيقية) يجب ان تكون موازية لقيمة المنتج فضلاً عن القيمة المضافة للمنتجات الخضراء.

3- جعل التوجه البيئي أمراً مربحاً: -

أدركت العديد من المنظمات أنَّ التسويق يشكل فرصة تسويقية ذات ميزة تنافسية للمنظمة وتكون هذه الميزة مستدامة؛ إذ نجد أن جميع المنظمات ذات تنافس كبير في السوق لغرض الحصول على ارباح عالية بغض النظر عن النتائج السلبية للبيئة.

4- إلغاء مفهوم النفايات: -

إنَّ مفهوم التعامل التقليدي لنفايات المنتجات وبقايا التصنيع من خلال التسويق الأخضر تغير بشكل كبير لذلك أصبح يركز على التصميم الفعّال للمنتج دون اي نفايات من خلال زيادة انتاج المنتجات الخضراء الصديقة للبيئة.

سادساً: أسباب تبني عملية التسويق الأخضر

إنَّ تطبيق مفهوم التسويق الأخضر لمنظمات الأعمال هو نتيجة لإدراكها في تحقيقه لأهدافها من جانب واعتقادها بأهمية تحمل المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية في الحفاظ على البيئة من جانب آخر، فضلاً عن الضغوط الحكومية من خلال التشريعات والقوانين ودورها في دفع منظمات الأعمال الى التوجه لتبني مفهوم التسويق الأخضر.

ولعل أهم الاسباب المؤثرة على تبني مفهوم التسويق الأخضر لمنظمات الأعمال مايتي:

(ساجت، واخرون، 2019: 125)

1- الفرص أو ميزة تنافسية.

2-المسؤوليات الاجتماعية للشركات.

3-الضغط الحكومي.



4-الضغط التنافسي.

5-قضايا التكلفة او الربح.

6-زيادة وعي العملاء.

7- تدهور الظروف المناخية.

سادساً: - فوائد التسويق الأخضر

هناك الكثير من الفوائد يجلبها التسويق الأخضر للشركات على الصعيدين الداخلي والخارجي: -
(<https://alejandrorioja.com>)

1/ الفوائد الداخلية للتسويق الأخضر: -

أ) يساعد على زيادة المبيعات.

ب) يساعد الشركات على خفض تكاليف التشغيل والإنتاج.

ج) إنه يقلل من استخدام الطاقة.

د) هذه الشركات أكثر جاذبية للموظفين المحتملين التي ترغب في إجراء تغيير للأفضل.

2/ الفوائد الخارجية للتسويق الأخضر: -

أ) صورة أفضل للشركة في المجتمع.

ب) تشجيع تجديد المنتجات وتحسينها.

ج) إقامة علاقات ودية مع المنظمات العامة والهيئات الحكومية.

د) فرصة للإعلان عن الشركة كشركة خضراء.



هـ) إنشاء تفضيل العلامة التجارية.

و) إنشاء ولاء العميل.

ز) المساهمة في تحقيق الاستدامة في بلدهم.

سابعاً: – المحددات في تطبيق التسويق الأخضر

اي نشاط يمكن أن يمارس لا سيّما اذا كان حديث العهد على بيئة الأعمال فإنّه يتعرض الى عدد من المحددات في بداية تطبيقه وحتى شيوع استخدامه والتسويق الأخضر هو من بين الانشطة الحديثة التي يمكن أن تتعرض الى عدد من المعوقات في تطبيقه ويقفز في مقدمتها الآتي:- (البكري، 2012: 71)

1- قلة المعلومات المتوفرة ؛ إذ تؤدي إلى انخفاض وعي المستهلك هذا ما ينطبق على ضعف المستهلك للوعي البيئي ومعرفة حقوقه كمستهلك في الكثير من الاحيان وأنّ هذه المسؤولية والخلل يرجع الى جهات ذات صفة رسمية ووقوف المجتمع مسافات بعيدة إلى حد كبير عن المستهلك في قيمه وكذلك نوع المعلومات وطبيعتها التي بالامكان ان تقدم للمستهلك لكي يكون قادراً على صياغة قراراته بشكل صائب.

2- ما زالت نسبة المنتجات الخضراء قليلة إلى حد ما قياساً بالمنتجات التقليدية في دول العالم وقد تنحسر في بعض الاحيان ليكون التعامل معها مقتصرًا على بعض المراكز البيعية، والتي من شأنها أن تكون صعبة على المستهلك في الوصول إليها .

3- ضعف النشاط الترويجي الموجه من قبل منظمات الاعمال نحو المنتجات الخضراء، لاعتقاد أصحابها أن المردود البيعي المتوقع من جراء الحملة الترويجية الخضراء يعني من وجهة نظرهم

أنهم لن يستطيعوا استرداد كلفة الحملات الترويجية من خلال المبيعات المتحققة من جرائها، أو أنها قد تضطر لرفع أسعار المنتجات الخضراء لاسترداد الكلف الترويجية.

4- غالباً ما تكون أسعار المنتجات الخضراء مرتفعة نسبياً بمَثِلاتها من المنتجات التقليدية، وهذا يرجع الى الخصائص المميزة .

المبحث الثالث

المزيج التسويقي الأخضر

أولاً:- مفهوم المزيج التسويقي الأخضر:-

"هو مجموعة من الأدوات والعناصر التسويقية التي تعمل المؤسسة على تحقيق التكامل والاندماج بينها وذلك من أجل خدمة السوق المستهدف وتحقيق أهداف المنظمة مع عدم الإضرار في البيئة". (ابو مريم، 2016: 29)

يمثل مجموعة من العناصر والاستراتيجيات (المنتج الأخضر، والتسعير الأخضر، والترويج الأخضر، والتوزيع الأخضر) والتي تستثمرها المنظمة في عملياتها من أجل إنتاج منتجات صديقة للبيئة تحقق اهدافها وعدم الإضرار في البيئة. (عباس والشيباوي، 2021: 312)

ثانياً:- عناصر المزيج التسويقي الأخضر:-

أ- المزيج التسويقي الأخضر الخارجي :-

هو مجموعة من العناصر التي تختلف بدرجة تأثيرها لطبيعة العنصر وأسبابه ومبرراته المختلفه وفي أدناه توضيح لهذه العناصر :- (حلوولخف، 2016: 302-303)



1-الزبائن:- تختلف رغبات زبائن المنتجات الخضراء عن زبائن المنتجات العادية بشكل كبير وواضح .

2-المجهزون:- هي المنظمات والأفراد الذين يوفرون المواد الاولية والطاقة واحتياجات المنظمة من المواد الأولية صديقة البيئة.

3-السياسيون:- من له تأثير على القرار الحكومي وإصدار التشريعات البيئية.

4-جماعات الضغط:- يجب معرفة هذه الجماعات الذين لهم إيمان بالفكر الأخضر ودورهم في ممارسة الضغط على أصحاب القرار .

5-المشكلات:- تزايدت في الآونة الاخيرة المشكلات التي تتعرض لها في مجال البيئة ووصل الامر الى ملاحقات قضائية مما أضرت بسمعتها فضلاً عن الخسائر المادية

6-التنبؤات:- هو التنبؤ بالمشكلات والتغيرات البيئية التي يمكن أن تواجه المنظمة عند قيامها بأنشطة التسويق الأخضر والاستعداد للتعامل معها بالمستقبل.

7-الشركاء:- محاولة ربط شركاء المنظمة بقضايا تتعلق بالجوانب البيئية والمسؤولية الاجتماعية.

ب-المزيج التسويقي الداخلي:-

هو مجموعة العوامل المتعلقة بأسلوب عمل المنظمة وتكون لها الأثر المباشر على نجاح العملية التسويقية الخضراء للمنظمة وهذه العناصر هي:- (خلو وخلف، 2016: 303-304)

1-المنتج:-تسعى المنظمة جاهدة من أجل تكوين سمعة جيدة لها في أذهان الزبائن ؛وذلك باستخدام العديد من الاستراتيجيات التي تهدف الى حماية الزبون والبيئة.



2-الترويج:- يشمل أنشطة ترويج من خلال التوجهات البيئية والتركيز على إرشاد الزبائن من حيث المعلومات والبوسترات الارشادية فيما يخص المنتجات الصديقة للبيئة (متمثلاً بالاعلان الاخضر) .

3-التسعير:- أي تسعير المنتج الاخضر بما يتواءم مع قدرة الزبائن الشرائية وقد تكون هذه الاسعار مكلفة للزبائن بسبب التطور المستمر والكلف التي تترتب عليها جراء إنتاج منتجات صديقة للبيئة

4-التوزيع:- يعد من أهم الانشطة الاساسية في العملية التسويقية ويمثل أحد أركان المزيج التسويقي وذلك من خلال تقوية علاقاتهم مع مجهزيهم وزبائنهم بسبب استمرار الصلة والديمومة بين العلاقة مع الطرفين عبر نظام توزيع ذي اتجاهين والمستخدم في التسويق الاخضر بدلاً من النظام التقليدي من خلال ضمان قيامهم بإجراءات التدوير ضمن متطلبات والتزامات بيئية.

5-توفير المعلومات:- تعد المعلومات مهمة جداً للمنظمات بموجبها يمكن ان تراقب من كثر القضايا الداخلية والخارجية المتعلقة بالاداء البيئي للمنظمة.

6-العمليات:- إنّ التسويق الاخضر يركز وبشكل كبير على إجراء تحولات اساس في العمليات الانتاجية داخل الشركة.

7-السياسات:- إنّ التوجه البيئي يتطلب من الشركة القيام بإجراءات إدارية وسياسات الهدف منها مراقبة الاداء البيئي للشركات وكذلك تقييمها.

8-الأفراد:- إنّ التسويق الأخضر يتطلب توفر كفاءات إدارية ذات مواصفات عالية وقيام المنظمة بحماية البيئة من أجل المحافظة عليها وسلامة ديمومتها.



المبحث الرابع

مفاهيم فرعية ذات صلة بالتسويق الأخضر

أولاً: -الشرء الأخضر: -

هو أحد الأنشطة المهمة للشركات عامة والصناعية خاصة والذي يأخذ بنظر الاعتبار تكامل الاعتبارات البيئية مع أعمال وسياسات وبرامج الشراء من خلال التأكد على شراء المواد والمنتجات التي لها تأثير ممكن على البيئة والكائنات الحية خلال دورة حياتها الكاملة ومن ثم فهم الشراء الأخضر بيئياً والذي يسهم في تقليص الضياع والتلوث الى أدنى مستوى ممكن، فضلاً على أنه يشجع تدوير المواد والمنتجات المشتراة وإصلاحها وإعادة استخدامها من دون أثر عكسي لأدائها على البيئة والإنسان والكائنات الحية الأخرى. (الكبي والطويل، 2013: 258)

ثانياً: -المنتج الأخضر: -

هو تعديل استخدام المورد الطبيعي والموارد الأولية بما ينسجم ومتطلبات البيئية وتحسين عملية الانتاج القائمة أساساً للتطابق مع الأهداف الأساسية للتسويق الأخضر في تقليل التلف عبر عمليات الإنتاج وخفض مستويات التلوث الى أدنى درجة ممكنة فضلاً عن إمكانية الاستعادة مرة أخرى من مخلفاتها من خلال إعادة جمعها ومعالجتها وتصنيفها فالهدف الاساسي من هذا المفهوم حماية البيئة وحماية المستهلك. (موسى وجميل، 2012: 48)

ثالثاً: -المستهلك الأخضر: -

عرف البكري المستهلك الأخضر "هو الزبون او المستهلك ذو الوعي البيئي العميق الذي يتعامل بشكل أساس بالاعتماد على القيم التي يؤمن بها والتي تدفعه الى تجنب شراء

منتجات اي شركة مشكوك بتوجهها البيئي وليس فقط عدم استهلاك السلع المضرة بالبيئة.
(الصمادي،2009: 5)

المبحث الخامس

الجانب العملي

أولاً:- منهج البحث:-

استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تحليل العينات التي أخذت من المجتمع المبحوث عنه.

ثانياً:-مجتمع البحث:-

تم اختيار شركة بغداد للمشروبات الغازية المتواجدة في الزعفرانية والعاملين فيها ، ولنتعرف أكثر على شركة بغداد للمشروبات الغازية فقد افتتح سنة عام 1983 وكان من أكبر المصانع في الشرق الأوسط من ناحية عدد الخطوط والطاقات الإنتاجية وثالث أكبر مصنع بالعالم طبقت فيه آخر المبتكرات التقنية الحديثة في مجال هذه الصناعة ، ويشغل المصنع مساحة تزيد عن (150000) متر مربع ،وضعت مواصفات المصنع شركة ببسي كولا العالمية التي أعدت بموجب أحدث تكنولوجيا قائمة في حينها في مجال تعبئة المشروبات الغازية ، واتفق على تنفيذ الأبنية وتصميم المكائن بأسلوب تسليم المفتاح مع مجموعة من الشركات الالمانية المشهورة مثل شركة (كلبرت هولشتاين) للخطوط الإنتاجية وشركة (سيمنس) للأجهزة والمعدات الكهربائية ، وقد تقرر نصب سبعة خطوط انتاجية بطاقة قدرها 1500صندوق/ساعة و 600 كغم/ساعة. وعلى

مراحل وهذه مراحل مهمه ايضاً في الشركة ، فضلاً عن معمل لإنتاج غاز ثنائي أوكسيد الكربون.

ثالثاً:- عينة البحث:-

تم اختيار (52) من العاملين بالشركة بطريقة عشوائية ؛ إذ تشكل نسبة قليلة جداً من جميع العاملين في الشركة ،ولكن اخترناها لكي تكون عينة محددة يسهل التعامل معها ، و(6) مدراء في قسم الادارة في الشركة و(12) مهندسين و(34) من الفنيين في الشركة.

رابعاً:- أدوات البحث:-

تمّ الاعتماد في هذا الجانب على الآتي:-

استمارة الاستبيان :-

لتطبيق البحث علمياً، تمّ اختيار استمارة الاستبيان ؛ لأنها الأنسب من الأدوات الباقية والتي تمثل (الملاحظة ، المقابلة) لتحقيق أهداف البحث ، وتتألف الاستمارة من:-

الأسئلة التي تم صياغتها بدقة لمتغيري البحث (التسويق الأخضر الخماسي الذي يتألف من خمس Likert) ومنظمات الأعمال الشركة المبحوثة) وتم اختيار مقياس ليكرت فقرات (أتفق - أتفق بشدة - محايد - لا اتفق - لا اتفق بشدة) وأعطيت لها الدرجات (1-2-3-4-5) على التوالي.

وزعت استمارة استبيان على عينة عشوائية من أفراد البحث وتمت الاجابة على الاسئلة الموجودة في استمارة الاستبيان وبعد جمعها وفرزها وتدقيقها تبين أنّ هناك اثنين من الاستثمارات ليست صالحة بسبب خطأ في إملائها ؛ إذ استبعدت وبقيت (50) استمارة صالحة للتحليل الاحصائي

وتم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية (الوسط الحسابي المرجح- الانحراف المعياري- الوزن المئوي لشدة الإجابة والأهمية النسبية) .

واستخدم برنامج Spss الإحصائي لاستخراج النتائج .

خامساً:- تحليل العينات:-

يشمل الفصل تحليل الاجابات لافراد العينة المبحوثة لمتغيرات البحث والاتي وصف لكل منهما .

أولاً:- تحليل البيانات الخاصة لمتغير (التسويق الأخضر)

تشمل وصف وتحليل البيانات لمتغير التسويق الأخضر وكالاتي:

أ:- إلغاء مفهوم النفايات:-

جدول(1) الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري والوزن المئوي لشدة الاجابة والاهمية النسبية لفقرات متغير (إلغاء مفهوم النفايات)

ثانياً:- عرض وتحليل البيانات الخاصة بمتغير(منظمات الأعمال)

يبين جدول " (6) على الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري والوزن المئوي لشدة الاجابة والاهمية النسبية لفقرات متغير (منظمات الأعمال)"

ت	الفقرات	وسط حسابي مرجح	الانحراف المعياري	الوزن المئوي لشدة الاجابة	الاهمية النسبية
---	---------	----------------	-------------------	---------------------------	-----------------

9	%74.8	0.84	3.74	الشركة تطبق معايير المواصفات العالمية المتعلقة بالبيئة.	1
3	%78.5	1.09	3.95	هناك أنظمة تشريعية وتعليمات تعيق صانعي القرار على تبني استراتيجيات ولائية.	2
10	%61.2	1.05	3.06	لدى الشركة سياسة داخلية للتدريب والتوعية لدى العاملين بأهمية التسويق الأخضر.	3
4	%74.4	0.95	3.72	عدم تشجيع إدارة الشركة على التغيير التكنولوجي واسع المدى والتركيز على مجال معين كتلوث الهواء والماء فقط.	4
6	%77.2	1.06	3.86	التعاون بين الموظفين في الشركة	5
2	%78.8	0.95	3.94	الشركة تقدم خدمة مميزة للمجتمع الذي تعمل فيه.	6
7	%75.6	0.94	3.78	عدم وجود أسواق لتصريف المنتجات المصنعة من مواد معاد تدويرها.	7
5	%72.4	0.99	3.62	الشك العام وعدم اليقين قد يثني عزم متخذي القرار على تبني اساليب مبتكرة.	8
1	%60	1.19	4.0	المعرفة الفنية الناقصة لدى عمال الشركة شكلت إعاقة للتطوير والتحسين.	9
8	%67.6	1.19	3.93	غياب الشفافية والغموض والسرية الذي يحيط بأعمال	10

المنظمات خاصة بما يتعلق
بالانتماء البيئي.

المعدل العام 3.76 1.025 %72.05

نُلاحظ من جدول (6) أنّ نقاط متغير (منظمات الأعمال) قد حصلت على وسط حسابي مُرجح بلغ (3.76) ، وبوزن مئوي لشدة الاجابة قدره (73.67%) وبانحراف معياري قدره (1.025) وذلك من خلال إجابة لافراد عينة البحث وفق مقياس ليكرت الخماسي .

ثالثاً:- "اختبار علاقة الارتباط بين المتغيرات"

يركز المحور على اختبار فرضية الدراسة باستخدام معامل الارتباط البسيط لاختبار قوة الارتباط بين أبعاد التسويق الاخضر وبين أبعاد منظمات الاعمال والجدول (7) قد بين وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد التسويق الاخضر وأبعاد منظمات الاعمال عينة البحث وكالاتي : .

جدول (7)

المحسوبة t قيمة)	r قيمة الأرتباط)	أبعاد التسويق الأخضر
39.9	0.96	إلغاء مفهوم النفقات
53.2	0.98	إعادة تصميم مفهوم المنتج
125.8	0.99	العلاقة بين السعر والكلفة



77.8	0.99	جعل التوجه البيئي أمراً مربعاً
74.17	0.98	المستوى العام

الجدولية (t)(3.468) قيمة

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي التي أجريت في الجدول (7) على المستوى العام:-

فقد حققت أبعاد التسويق الأخضر علاقة ارتباط قوية وموجبة مع أبعاد منظمات الأعمال عند مستوى معنوي (0.01) ، إذ بلغ معامل الارتباط (0.98) وهي قيمة عالية وموجبة مما يدل الجدولية (3.468). (t) المحسوبة وهي أكبر من (t) على قوة العلاقة ، يدعم ذلك قيمة (

والآن وبعد إجراء التحليل الإحصائي تبين للباحثين ووضحت الصورة أمامهما اتجاه الفرضية الرئيسية الأساسية التي تحدث عنها في الفصل الأول (الإطار المنهجي) مضمونها ") هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات أبعاد التسويق الأخضر والمتمثلة بإلغاء مفهوم النفايات - إعادة مفهوم تصميم المنتج - العلاقة بين السعر والكلفة - جعل التوجه البيئي أمراً مربعاً " وبين متغيرات أبعاد منظمات الأعمال (، وهذه التحاليل أثبت صحة الفرضية وهي وجود علاقة ارتباط قوية بين متغيرات البحث".

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: -الاستنتاجات: -

- 1- إن التسويق الأخضر أخذ مجالاً كبيراً فيما مضى من السنوات من قبل منشآت الاعمال وكذلك دول العالم من خلال العلاقة القوية وأثره على المستهلك؛ إذ سعت منشآت الى أن تنتج إنتاجاً أخضر وهو انتاج خالي من الاضرار للبيئة والمخلفات الضارة.
- 2- ضعف الوعي البيئي لدى عاملي الشركة اتجاه اهتمامهم بأبعاد التسويق الأخضر مما جعل الباحث يتعمق في معرفة الأسباب التي جعلت العاملين لا يهتمون بهذه الأبعاد.
- 3- لدى الشركة مهارة كبيرة لتطوير منتجها لكي يتناسب مع رغبة الزبائن المتجددة وهناك تقبل من المواطن لمنتج جديد خالي من الأضرار للبيئة.
- 4- هناك تباين واختلاف بين إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بأبعاد التسويق الأخضر والمتمثلة (إلغاء مفهوم النفايات -إعادة مفهوم تصميم المنتج - العلاقة بين السعر والكلفة -جعل التوجه البيئي أمراً مُربحاً) وأبعاد منظمات الأعمال (الشركة المبحوثة) .
- 5- إن أفراد عينة البحث وضعوا (اعادة تصميم مفهوم المنتج) في المرتبة الاولى من الأهمية النسبية بوسط حسابي مُرجح بلغ (3.655) وبوزن مئوي لشدة الاجابة قدره (73.5%) وهذا يدل على قدرة المنظمة بزيادة تصميم المنتج وفق معطيات ومغغيرات، وعمل منتج صديق تضر المستهلك للبيئة لا يضر بصحة المستهلك.

- 6- إن (علاقة السعر والكلفة) احتلت المرتبة الثانية من الأهمية النسبية بوسط حسابي مرجح قدره (7.3)، وبوزن مؤوي لشدة الاجابة بلغ (73%) ، وهذا يدل ان سعر السلع يجب ان يوازي القيمة التي يحصل عليها من السلعة وخاصة اذا كان المنتج صديق للبيئة .
- 7- حصلت المرتبة الثالثة من الأهمية النسبية (جعل التوجه البيئي أمراً مريحاً)، بوسط حسابي مرجح بلغ (3.62) ، وبوزن مؤوي لشدة الاجابة قدره (72.5%) وتشير حسب إجابة افراد البحث انّ التسويق الاخضر له فرصة سوقية قد تتيح للمنظمة قدرة تنافسية مستدامة.
- 8- جاءت في المرتبة الرابعة من الأهمية النسبية (إلغاء مفهوم النفايات) ، بوسط حسابي مرجح بلغ (3.65)، وبوزن مؤوي لشدة الاجابة قدره (68%) وهذا يشير إلى أنّ مفهوم النفايات امر مهم لإلغائه.
- 9- من خلال الاجابات لافراد العينة المبحوثة وجد أنّ (أبعاد منظمات الاعمال) قد حصلت على وسط حسابي مرجح بلغ (3.68) وبوزن مؤوي لشدة الاجابة قدره (72.67%) وهي نسبة جيدة تدل على زيادة اهتمام المنشأة بإنتاج منتجات صديقة للبيئة لا تحمل أضراراً بيئية.
- 10- "من خلال نتائج التحليل الاحصائي هناك علاقة ارتباط قوية وموجبة بين أبعاد التسويق الأخضر المتمثل ب(إلغاء مفهوم النفايات –إعادة تصميم مفهوم المنتج – وضوح العلاقة بين السعر والكلفة – جعل التوجه البيئي مريحاً) وأبعاد منظمات الاعمال، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.98) وهي قيمة عالية تعكس العلاقة الايجابية ذات الدلالة الاحصائية عند مستوى معنوي (0.01)".

ثانياً: -التوصيات: -

- 1- على المنظمة أن تهتم بإنتاج منتجات صديقة للبيئة لما لها من أهمية للبيئة والمستهلك بشكل كبير.
- 2- جعل الوعي البيئي أمر مهم اتجاه أبعاد التسويق الأخضر من قبل العاملين في الشركة.
- 3- جعل الشركة تطور أكثر من منتجاتها الخضراء؛ وذلك لجلب مستهلكين جدد.
- 4- الاهتمام بأسلوب الإنتاج المتطور من خلال إنتاج منتج صديق للبيئة وبأسعار مناسبة للزبائن
- 5- تنمية وتطوير قدرات العاملة في الشركة؛ وذلك لكي يكونوا قادرين على استيعاب التكنولوجيا المتطورة لزيادة القدرة التنافسية للمنظمة.
- 6- زيادة الثقة العاملة عند إجراء تطورات تكنولوجية لعملية الإنتاج لإنتاج منتجات صديقة للبيئة
- 7- على المنشأة تقديم معلومات وافية عند استخدام منهج المنتجات الصديقة للبيئة.
- 8- على المنشأة أن تكون لديها إمكانية التخلص من النفايات بطرق امينة بعيداً عن مساكن المستهلكين.
- 9- تقوية العلاقة أكثر بين أبعاد التسويق الأخضر وابعاد منظمات الاعمال وتميئها بشكل موجب وأمن للشركة المبحوثة.

المصادر :-

- 1- البكري، ثامر ياسر، "استراتيجيات التسويق الأخضر" الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، بغداد العراق، 2012
- 2- البكري، ثامر ياسر، "التسويق أسس ومفاهيم معاصرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2006
- 3- البكري، ثامر ياسر، والنوري، أحمد نزار جميل "التسويق الأخضر"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2007
- 4- الصمدي، سامي، التسويق الأخضر توجه العالم في القرن الحادي والعشرون، مجلة بيتتنا- الهيئة العامة للبيئة، العدد 2009، 24
- 5- الكيكي، غانم محمود أحمد، والطويل، أكرم أحمد، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الموصل، المجلد 36، العدد 2014، 115
- 6- النوري، أحمد نزار جميل، تحليل سلوك المستهلك على وفق مدخل التسويق الأخضر، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، العراق، 2004
- 7- أيوب، تغريد جليل، وعلوان، امل حسن، دور الإدارة الاستراتيجية في مستقبل منظمات الأعمال، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد-العراق، العدد 2007، 15
- 8- بو مريم، سعدي محمد عارف، دور التسويق الأخضر في زيادة منافسة منظمات الأعمال، بحث مقدم الى كلية التجارة في الجامعة الاسلامية، غزة-فلسطين، 2016
- 9- جاسم، أرشد عبد الأمير، مفهوم وفلسفة التسويق الأخضر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المعهد التقني كوفة، العدد 15، 2010
- 10- جمال، أبراهيم، أهمية ودور التسويق الأخضر في زيادة منظمات الأعمال، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسيبة بن بو علي - شلف، العدد 12، جوان 2014
- 11- حسام حسان، "عن التسويق"، دار النشر كتب الكترونية، القاهرة - مصر، 2020

- 12- حلو، سناء سعد، وخلف، مديحة عباس، التسويق الأخضر ودوره في تحقيق الأهداف
الاستراتيجية للتسويق، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 2016، 47
- 13- ساجت وأخرون، استراتيجيات التسويق الأخضر وتأثيره في السلوك الشرائي للمستهلك، مجلة
الإدارة والاقتصاد، معهد التقني كوت، المجلد 8 العدد 29، آذار 2019
- 14- صالح وأخرون، دور وأبعاد التسويق الأخضر في خدمة الزبون، مجلة تكريت للعلوم الإدارية
والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 16 العدد 2020، 50
- 15- عباس، سعد كريم حسين، والشياوي، حامد كاظم متعب، توظيف المزيج التسويقي الأخضر
في تحسين المسؤولية الاجتماعية للمستهلك، مجلة للدراسات المستدامة، كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة القادسية، المجلد 3، العدد 2021، 4
- 16- مجيد، أمجد حميد ، وشاكر، عصام محمد رضا، العلاقة بين التسويق الأخضر وأستراتيجية
الانتاج الأنظف، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والأدارية والمالية، جامعة
بابل، العدد 18، مارس 2016
- 17- مصطفى يوسف كافي، "فلسفة التسويق الأخضر" الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي
للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2014
- 18- مقري، زكية، علاقة سياسات المزيج التسويقي الأخضر بتبني استراتيجيات التسويق
الأخضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية العلوم الاقتصادية-جامعة باتنة، العدد
45، 2015
- 19- موسى، كسرا عنتر عبد الله، وجميل، شيماء محمد نجيب، أثر توجهات المنتج الأخضر على
البيئة الاقتصادية في ظل العولمة في البلدان النامية، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة
والاقتصاد-جامعة نوروز، المجلد 8 العدد 2012، 25
- 20- وليد وأخرون، معوقات تبني التسويق الأخضر من قبل المنظمات، بحث مقدم الى كلية
الإدارة والاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين، 2011

ABSTRACT

The research aims to draw attention to the role of the Iraqi banking sector in managing the file of climate change risks in accordance with Iraq's sustainable vision 2030 and its accession to the Paris Climate Agreement under Law (31) of 2020, through the research contribution in setting the main pillars of the guiding principles for sustainable financing according to the proposals International Green Financial System International Network / (Network for greening the financial system-NGFS)) In addition to addressing the sustainable initiatives announced by the Central Bank of Iraq, the research will focus on the renewable energy initiative that was unique to the Central Bank of Iraq to achieve carbon neutrality, with proposals for sustainable financing guidelines to respond to carbon diffraction, as well as developing disclosure in the sector. The so-called disclosure of carbon footprint reports through the indicators of those reports, and the research reached many conclusions, most notably the absence of a guideline for sustainable financing in the Iraqi banking sector, despite the existence of initiatives to achieve sustainability that were limited to individual instructions, as well as the recommendations made by the research Which centered on proposing reports to follow up the implementation of the guiding principles of sustainable financing, with the issuance of reports disclosing the carbon footprint of each bank.



المقدمة:

مع دخول الالفية الثانية زادت الارض معاناة فمن الانشطة غير المدروسة التي أضرت بالبيئة مايسمى بالاحتباس الحراري وارتفاع درجة حرارة الارض وذوبان جليد القطبين والتصحر وعدم ملائمة الارض للحياة خلال المستقبل القريب ؛ لذا عمدت دول العالم من خلال قاداتها السياسيين إلى العمل وفق هذا الانتهاك السافر للبيئة من خلال اتفاقية باريس للمناخ 2015 ، كمحاولة لتحسين الأثر البيئي وتقليل المخاطر وكانت الهيئات المهنية المحاسبية والتدقيقية حاضرة في ذلك من خلال إصدار معايير تدقيق كمعيار (3410) المعدل وتقارير الاستدامة وفق (SASB) ومبادرة (GRI) فضلا عن الأدلة الاسترشادية والتعليمات المصدرة من دول العالم حول التمويل المستدام في القطاع المصرفي وتقارير الغسيل الاخضر الخاصة بالإفصاح عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتي لاقت المعارضة وعدم التقبل من قبل أصحاب المصالح ليكون التوجه نحو الإفصاح عن تقاريرالبصمة الكربونية وعملية جرد الانبعاثات كمقياس أساس للتقارير الحقيقية للاستدامة للوحدات الاقتصادية والتي تهدف من خلال الإفصاح عن بصمة الكربون إلى وضع استراتيجيات فاعلة لخفض انبعاثات الغازات وتحقيق الحياد الكربوني وتقليل المخاطر المرتبطة بذلك باعتبار الوحدة الاقتصادية وحدة لإصدار الكربون ، ومن خلال الإفصاح عن تقارير البصمة الكربونية تعمل الوحدات على التخفيض الفاعل ، وإنّ هذا التخفيض بحاجة الى ارشادات بخصوص تمويل مستدام داعم للتخفيض ، وتأسيسًا لما تقدم يتضمن البحث ثلاثة محاور: المحور الاول منهجية البحث ودراسات سابقة وأهم ما يميّز البحث الحالي ، والمحور الثاني يتضمن التمويل المستدام والإفصاح عن البصمة الكربونية والمحور الثالث الجانب التطبيقي- برؤية مقترحة .وأخيرا اهم الاستنتاجات والتوصيات .

المحور الأول

منهجية البحث والدراسات سابقة

منهجية البحث

أولاً: - مشكلة البحث:-

مع الزيادة المضطردة في الانبعاثات من الغازات الرئيسية (الاحتباس الحراري) في العالم عموماً وفي البيئة العراقية خصوصاً ؛ إذ عُدَّ العراق من الدول الهشة مناخياً على وفق التقرير العالمي وتقرير الاستقرار المالي 2021 الصادر عن البنك المركزي العراقي ، ومع تناغم العراق دولياً للحد من الاضرار وحماية البيئة والعمل للوصول الى الانبعاثات الصفرية للإيفاء بالتزامات العراق تجاه الدخول في معاهدة المناخ بموجب القانون (31) لسنة 2021، تزايدت المبادرات من قبل البنك المركزي العراقي للإسهام بتحقيق الحياد الكربوني ، الا أنّ المشكلة التي تبرز غياب المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام والاطر اللازمة للتمويل المستدام وتوافر الموارد اللازمة لذلك والاسس النظرية والتطبيقية لذلك وتحديد السبل الكفيلة بالإفصاح عن البصمة الكربونية لكل مصرف وعلى وفق ذلك يثار التساؤل البحثي الآتي :-

* ما الركائز الرئيسية لرسم خارطة طريق للتمويل المستدام في البيئة المصرفية العراقية؟

*هل بالإمكان بناء دليل استرشادي للتمويل المستدام في البيئة المصرفية العراقية قادر على تضمين مبادئ الإفصاح للوصول الى الحياد الكربوني؟ وهل الوسيلة الناجعة لذلك بشفافية الإفصاح عن البصمة الكربونية؟

ثانياً: - هدف البحث:- يهدف البحث الى وضع المبادئ الرئيسية لاستدامة المناخ للوصول الى

الحياد الكربوني الصفري مع اقتراح مؤشرات الإفصاح عن البصمة الكربونية .



ثالثا – أهمية البحث: – تتبع أهمية البحث من الحاجة الملحة للاهتمام بالبيئة والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري بحكم ماوصل إليه واقع البيئة العراقية المناخية واعتباره من الدول الهشة مناخيا والحاجة الى تأطير الموجه بأدلة استرشادية لتمويل الاستدامة المستجيبة للحيود الكربوني والأساليب الداعمة لذلك من خلال تقارير الإفصاح عن البصمة الكربونية .

رابعا – فرضية البحث: – يركز البحث على فرضية مفادها بالامكان إعداد دليل استرشادي للتمويل المستدام في البيئة العراقية المصرفية مع بناء مؤشر للإفصاح عن تقارير الحيود الكربوني بالإفصاح عن البصمة الكربونية للقطاع المصرفي .

دراسات سابقة وإسهامة البحث الحالي :

اهتمت التيارات البحثية بتأكيد الإفصاح عن مخاطر الاحتباس الحراري وأهمية اصدار تقرير عن إفصاح الشركات عن الاحتباس الحراري والبصمة الكربونية والاهتمام بالتوصيف المهني لتوكيد تقارير الاحتباس الحراري .

اختبرت يعقوب والجواوي 2023 في البحث الموسوم ((توظيف المتطلبات المهنية لمراقبة الحسابات على وفق المعيار ٣٤١٠ وانعكاسها على تقارير التوكيد عن الاحتباس الحراري والانبعاثات الحرارية والمنافع على مستخدمي التقارير المالية- الشركات النفطية العاملة في العراق (نموذجاً)) ممارسات التوكيد في الشركات العراقية للإفصاح عن غازات الاحتباس الحراري وإنّها تصحح وفقا لقاعدة بيانات الكشف عن الكربون (CDP) ووجود حافز متزايد لخدمات التأكيد للإفصاح عن غازات الاحتباس الحراري والكشف عن التلاعب أو الأخطاء الجوهرية في الإفصاح (يعقوب والجواوي .2023.12) بينما هدفت دراسة Proba & Anupam الى بيان أثر التأكيد الخارجي على الإفصاح الطوعي عن تغير المناخ للشركات الفنلندية بعينة ٢٢٨ شركة بين 2008-2015 في البورصة التي أصدرت تقارير الاستدامة ومنها الإفصاح عن غازات

الاحتباس على وفق مشروع الإفصاح (CDP) وان لخدمة التأكيد عن هذه التقارير تأثير إيجابي على مستوى الشركات وهناك محددات للإفصاح الطوعي مثل حجم الشركة وعمرها وحجم أصولها وإنّ خدمات التأكيد المقدمة من قبل الشركات العالمية الكبرى تعد محددًا لتأكيد الخدمة (Proba & Anupam.33.2019). هدفت يعقوب والقيسي في البحث الموسوم (نحو بناء مؤشر مقترح للإفصاح المحاسبي والتوكيد عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري –دراسة تجريبية في سوق العراق المالي) إلى بناء مؤشر للإفصاح عن غازات الاحتباس الحراري في البيئة العراقية وفق المتطلبات الدولية والمحلية. (يعقوب والقيسي 20220 .22)

في حين هدفت دراسة Simnet & Nugent إلى استعراض التطورات التي طرأت على أساليب القياس والإفصاحات عن انبعاثات غازات الاحتباس وخدمات التأكيد ذات الصلة التي تضيف مزيدًا من الثقة عليها وبجاجة الى تطوير معايير المحاسبة والتدقيق كي تتلاءم مع الاحتياجات المتغيرة للبيئة وتوافر الارشادات التي تمنح مراقب الحسابات الخارجي التي القدرة على إبداء الرأي وإعطاء التوكيد المعقول المستقل حول مخاطر الإفصاح وان تكون الارشادات دولية لتسهيل عملية المقارنة وكانت هذه الآراء بداية انطلاق تعديل معيار ٣٤١٠. (Simnet & Nugent.2009.17)

في حين هدف يعقوب وآخرون إلى اختبار استعداد البيئة العراقية للتعامل مع المستجدات المناخية وحماية البيئة من خلال ثلاث أبعاد: الاجتماعية والبيئية والاقتصادية؛ وذلك لاستيفاء متطلبات تأكيد خدمة الإفصاح عن غازات الاحتباس والجدارات المهنية لمراقبي الحسابات على وفق الإطار العالمي ونوع وطبيعة المعلومات التي يطلبها أصحاب المصالح وإنّ البيئة العراقية على استعداد لذلك (يعقوب وآخرون .2021.17)

خلاصة ما تقدم إنَّ هناك توجه متزايد واهتمام عالمي في الإفصاح عن الاحتباس الحراري وتطوير الممارسات المحاسبية وتعزيز الإجراءات التدقيقية لضمان الشفافية في الإفصاح والموثوقية في البيانات المالية وتتميز إسهامة البحث الحالي بإيجاد دليل التمويل المستدام الداعم للاستدامة المناخية مع اقتراح مؤشر للإفصاح عن تقرير البصمة الكربونية في سبيل الاستجابة الى المتطلبات الدولية في الحياد الكربوني الصفري.

المحور الثاني

التمويل المستدام والإفصاح عن البصمة الكربونية

أولاً: - التمويل المستدام

تعد تحديات التغيرات المناخية في القطاع المالي، أحد المواضيع التي تحظى باهتمام السلطات الرقابية في مختلف دول العالم، إذ أصبح من الممكن للسلطات النقدية والمالية في الدول العربية القيام بدور محوري في تعزيز الانتقال نحو تمويل أخضر ومستدام قائم على اخذ المخاطر البيئية الناجمة عن التغيرات المناخية في الحسبان عند صياغة الاهداف واتخاذ القرارات المالية (صندوق النقد العربي، 2022، 1).

يعد اتفاق باريس لعام 2015 بشأن تغير المناخ الذي ركز صناع القرار والمنظمون والممارسون على الاستدامة البيئية ، لاسيما معالجة ظاهرة الاحتباس الحراري ، إذ تتطلب المادة الثانية من اتفاقية باريس من الموقعين مواءمة تدفقات التمويل مع انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون ، الاحتباس الحراري والتنمية القائمة على أخذ تغير المناخ بعين الاعتبار ، حيث تهدف اتفاقية تغير المناخ العالمي الرئيسية الى تحديد الدور الحاسم للقطاع المالي في هذا المجال من خلال



التمويل المستدام حيث يشير هذا المصطلح الى الخدمات المالية والمصرفية التي تراعي العناصر البيئية والاجتماعية والحوكمة في القرارات التي تتخذها البنوك لدى منح الائتمان او اتخاذ القرارات الاستثمارية وذلك لتحقيق منفعة مستدامة لكل الاطراف المعنية والمجتمع ككل.

يعتبر التمويل المستدام جزءاً من حركة عالمية لنشر مفهوم ((التمتية المستدامة)) يتم توجيهها بشكل اساسي نحو تشكيل دور المؤسسات المالية لتصبح مساهماً اساسياً في تحقيق أهداف التتمية المستدامة (اتحاد المصارف العربية، 2022، 1) ، والتمويل المستدام هو أي نوع من أنواع الخدمات المالية والادارة المالية التي تدمج المعايير البيئية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية (ESG) والاجتماعية والحوكمة.

يشير مفهوم التمويل المستدام الى العملية التي تضع الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في الاعتبار عند اتخاذ اي قرارات استثمارية تخص القطاع المالي ، مما يؤدي الى المزيد من الاستثمارات طويلة الاجل في الانشطة والمشاريع الاقتصادية المستدامة وتشمل الاعتبارات البيئية ، التخفيف من تغير المناخ وسبل التكيف معه و البيئة على نطاق أوسع ، فضلاً عن التنوع البيولوجي و منع التلوث والاقتصاد الدائري (منظمة الصحة العالمية ،2021، 11) ، إنّ دعم التمويل المستدام هو ضمان انتقال تدفقات رأس المال الى الشركات والاستثمارات ، والمشاريع والتقنيات التي تساهم في عالم مستدام ، ذو انبعاثات كربونية منخفضة ، ان يتم اتخاذ كل قرار مالي على مستوى الافراد مع الاخذ في الحسبان تغيير المناخ ، وليس فقط على مستوى المؤسسات ، لأنّ تضمين مبادئ وممارسات التمويل المستدام على مستوى الافراد في افعالهم وقراراتهم يقود الى انتقال سلس وبسيط نحو الاستدامة المالية، ويتجاوز المنظور الاوسع للتمويل المستدام مخاطر تغير المناخ ، ففي الواقع لايمكن معالجة حالة الطوارئ المناخية بنجاح دون معالجة الجوانب الاوسع للاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وتوفير رخاء مشترك على نطاق أوسع للأجيال الحالية والمستقبلية (صندوق النقد الدولي

2022،2) والتمويل المستدام في البنوك وفقا لتعريف البنك المركزي المصري ، يعني قيام البنوك بتمويل المشاريع التي تراعي العنصر البيئي بالمجتمع مثل مشروعات الطاقة النظيفة والمتجددة ، كما يعني التمويل المستدام أيضًا قيام البنوك بتمويل المشروعات التي تراعي العنصر الاجتماعي المتمثل في مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والمشروعات ذات العمالة الكثيفة التي تخلق المزيد من فرص العمل (الرقابة المالية العامة .2021. 7)

ثانيا : - مفهوم البصمة الكربونية (Carbon footprint)

مفهوم البصمة : اسمها مشتق من مفهوم البصمة البيئية والأثر البيئي ، وتمّ الاهتمام به كمفهوم بشكل كبير في تسعينيات القرن العشرين ، وتحسب البصمة الكربونية عادة بالأطنان في السنة الواحدة ، و البصمة الكربونية جزء واحد من البصمة البيئية والكربونية تهتم أكثر بالبيئية؛ لأنها تقيس انبعاثات الغازات المسببة للتغير المناخي فقط ، وتعرف أيضًا على أنها إجمالي الغازات الدفيئة الناتجة عن الانبعاثات الصناعية (footprint) للبصمة الكربونية الخدمية او الشخصية ، وقياسها يكون سعيًا للحد من الاثار السلبية لتلك الانبعاثات (CARBON FOOTPRINT STANDARD .2021.2)

روجت لفكرة البصمة الكربونية الشخصية حملة دعائية كبيرة لشركة الوقود الاحفوري (بي بي) في 2005 وقد صممتها وكالة أوغليفي ، هدفت الحملة الى إبعاد الانتباه عن صناعة الوقود الاحفوري الى المستهلكين الافراد وطلبت من الناس حساب بصماتهم الشخصية ووفرت لهم طرقًا حتى "يتبعوا حمية كربونية" .

استنقت هذه الاستراتيجية عدة شركات كبرى في مجال الوقود الاحفوري واستنقت منها الكثير من أفكارها من حملات أخرى أجرتها صناعة التبغ وصناعة البلاستيك لتحتوي اللوم على الاثار السلبية لهاتين الصناعتين (تدخين القاصرين، تلوث اعقاب السجائر، تلوث البلاستيك) من

الشركات القائمة على الصناعة وإلقائه على خيارات الأفراد. وعلى مستوى الاهتمام الدولي أطلقت حكومة المملكة المتحدة مذكرة سياسة المشتريات الخاصة بسياسة المشتريات الصافية الخالية من الكربون 21/06 (PPN 06/21) التي دخلت حيز التنفيذ في نهاية سبتمبر 2021. وهذا له آثار كبيرة ؛ إذ كانت تقدم عطاءات في الحكومة والهيئات ذات الصلة ، والتي تتطلب قياس (البصمة الكربونية لكل شركة) سنويًا أيضًا للوصول إلى صافي صفر كربون بحلول عام 2050. وقد تتطلب الإفصاح ونشر هذه المعلومات أيضًا (Net Zero Carbon 2022.) (Procurement policy

ثالثًا :- مفهوم الإفصاح عن البصمة الكربونية

إنّ عملية التقييم والإفصاح عن بصمة الكربون للوحدات الاقتصادية اضحى مطلبًا بعد التزام الحكومة البريطانية بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بالمملكة بنسبة (60%) بحلول عام 2050 في مبادرة منها لحل مشكلة الاحتباس العالمي وقد بدأت الوحدات الاقتصادية الإفصاح طوعا عن انبعاثات الغازات التي تصدرها وحداتها طوعًا لأسباب مثل إدارة المخاطر وترشيد الإنفاق وحماية العلامة التجارية وجذب الاستثمارات والمسؤولية الاجتماعية ، وقد أعدت تلك الوحدات الاقتصادية نفسها من خلال ادلة وضعتها ، عملية الإفصاح عن بصمة الكربون هو أمر أساس في كسب المصداقية ؛ فهي تطمئن اصحاب المصالح والنزاهة والشمولية والشفافية في حسابات بصمة الكربون الخاصة بالوحدة الاقتصادية ؛ إذ تقوم على إجراء التقييم بشكل نشط او تضع الاجراءات اللازمة للوقوف على بصمة الكربون لديها بغض النظر عن حجمها أو مجالها أو الموقع الذي تعمل به لتستطيع الاستفادة من السيطرة الإضافية والخبرة الزائدة التي توفرها عملية الإبلاغ عن بصمة الكربون. ويعد Carbon Disclosure Project (CDP) (مشروع الكشف عن الكربون) وهو منظمة دولية غير ربحية مقرها في المملكة المتحدة واليابان والهند والصين وألمانيا والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية ، وهي تساعد



الشركات والمدن في الكشف عن تأثيرها البيئي. ويهدف إلى جعل التقارير البيئية وإدارة المخاطر معيارًا تجاريًا، مما يؤدي إلى الإفصاح والرؤية والعمل نحو اقتصاد مستدام في عام 2022؛ إذ كشفت ما يقرب من 20000 منظمة عن معلوماتها البيئية من خلال CDP (www.suppliers.rolls-royce.com)

ويرتبط الإفصاح عن الكربون بجميع أنواع الوحدات الاقتصادية وكالاتي:-

- المؤسسات التي تبلغ بالفعل عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لديهم ضمن البرامج الالتزامية والراغبون في توسعة النطاق ليشمل الوحدة الاقتصادية بشكل عام.
- المؤسسات التي تعمل في القطاعات التي ستدخل قريباً في برامج انبعاثات غازات الاحتباس الحراري .
- الوحدات الاقتصادية التي تبلغ عن البصمة الكربونية بشكل طوعي لتتوافق مع مشروع الإفصاح عن الكربون.
- المشروعات الصغيرة او المتوسطة الحجم التي تبحث عن خطوة أولى نحو ترقية إسهاماتها البيئية.

رابعاً-فوائد الإفصاح عن البصمة الكربونية

بالتوافق مع مؤشر المناخ لعام 2022 (COP27) وتحديد المنهجية الملائمة في تقدير كمية الكربون وبصماته للوحدات الاقتصادية ، حددت المفوضية الأوروبية بالتوافق مع أهداف الانبعاثات لعام 2030 الخاصة بالاتحاد الأوروبي هدفاً ان يتم خفض ما لا يقل عن (55%) عن مستويات عام 1990 ، وبعد ذلك صوّت الاتحاد الأوروبي لتحقيق تخفيض الى مستوى (60%) ومن خلال اعتماد اختبارات الضغط المناخي الصادر عن صندوق النقد الدولي فقد حقق الاتحاد الأوروبي اهتماماً متزايداً من قبل القطاع المصرفي في إصدار تقارير مساندة للتقارير المالية فضلاً عن تعزيز قواعد البيانات بما يطلق عليه سوق الكربون لتقليل الانبعاثات من خلال خلق حافز مالي



للاستثمار في تقنيات الانبعاثات المنخفضة ، وإدارة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الخاصة بالوحدات الاقتصادية وفقا لبروتوكول غازات الاحتباس الحراري ووفقا لما قدمه معهد الموارد العالمي وفقا (ISO 14064) فضلا عن الامتثال الكامل لمعيار GHGPROT الحراري للكربون والذي يركز إلى (بروتوكول كيوتو) واتفاقية التغيرات المناخية للأمم المتحدة IPCC. <http://unfccc.int/resource/docs/convkp/kpeng>.

إنّ المنافع التي تتأتى من الإفصاح عن البصمة الكربونية للوحدات الاقتصادية تسهم في :-

- 1- الاستعداد للتشريعات القانونية الدولية والمحلية في خفض الكربون .
- 2- إدارة المخاطر المتعلقة بالكربون وتحديد المناطق التي تحتاج الى تطوير .
- 3- الارتقاء بالفاعلية وترشيد الإنفاق من خلال الاستهلاك المرشد للطاقة .
- 4- تحقيق المصادقية من خلال المسؤولية البيئية.
- 5- تحفيز وإشراك الموارد البشرية العاملة من خلال دمجهم في خطط خفض الكربون.
- 6- ادارة المخاطر المتعلقة بالسمعة :- يوفر الطمأنينة ان الوحدة الاقتصادية تراعي جميع أنواع العمليات والانبعاثات .
- 7- جذب الاستثمارات من خلال توفير المعلومات الموثوقة للأسواق المالية وشركات التأمين يعمل على تقوية سمعة الوحدة الاقتصادية ممّا يؤدي الى امكانية أكبر في الحصول على رؤوس الاموال من خلال المعدلات على الاعداد المتزايدة لمؤشرات السوق مثل FTSE4Good و DJSI التنافسية المستدامة خلال اثبات أنّ الوحدة الاقتصادية تأخذ قضية التأثير البيئي على محمل الجد وإنّها تهتم بها بشكل كبير من خلال افصاحها عن تقارير البصمة الكربونية.

8- تحييد الكربون من خلال تدقيق بصمة الكربون الخاصة بالوحدة الاقتصادية بشكل مستقل بدعم بشكل اساسي الإفصاحات المقدمة بمحايدة الكربون من خلال الحساب المؤكد القائم على الممارسات المثلى مما يضمن سير الوحدة الاقتصادية نحو ايجاد البرامج لتحقيق فاعلية وعدم شراء كمية أكبر من رصيد معادلة الكربون بشكل زائد لتحقيق محايدة الكربون.

9- الحماية المستقبلية للوحدة الاقتصادية وتأكيد امتثالها للقوانين والتعليمات وتلبية متطلبات الحياد الكربوني ، ويكون الاتجاه المستقبلي نحو الالتزام المشروط لا الطوعية الكيفية.

خامسا:- تدقيق وتوكيد الإفصاح عن البصمة الكربونية

يضيف مراقب الحسابات لتقارير الإفصاح عن البصمة الكربونية في الوحدات الاقتصادية قيمة مضافة كبيرة حيث يوفر الآتي:- Project Sendercate, the World's Opinion
(Disclosing Climate Impact is a shrewd exercise)

أ. المصادقية :

التوثيق من قبل مراقب الحسابات تمنح درجة من المصادقية عندما يتعلق الامر بعملية الابلاغ والافصاح عن المعلومات البيئية . وهو ما يكون له الاثر على الاطراف المعنية كأصحاب المصالح .

ب. النزاهة :

تمنح عملية التدقيق المستقلة اصحاب المصلحة التأكيد على أنّ البيانات موثوقة وذات مصداقية تقديمها بكل امانة ومن أنّها لا تحوي أية اخطاء جوهرية مع توافرها ، ومن أنّها قد جمعت وفحصت بشكل يتسم بالشفافية والموثوقية.

ج. الشفافية :



يثبت نسبة انبعاثات الغازات الدفيئة الموثقة من طرف خارجي الالتزام بالشفافية والمسؤولية
كخطوة على الطريق نحو الحوكمة الخضراء.

د. التوافق :

يعمل التدقيق من قبل مراقب الحسابات على التأكيد على توافق البيانات الواردة في التقرير طبقاً
للبروتوكولات الموضوعية وتعمل على التأكد من دقة البيانات للأغراض المحددة لها من خلال
الارشادات التي قدمتها الهيئات المهنية كمجلس معايير التدقيق والتوكيد الدولية.

هـ. الموثوقية :

تتضمن التدقيق من قبل مراقب الحسابات و ينتج عنه بيانات عن الانبعاثات أكثر دقة وموثوقة
اعتماد بريطانية على تصديق مهني مهم ومستقل لعملية التوثيق الخاصة فضلا عن اعتماد معيار
التدقيق الدولي 3410 .

سادسا – الجهات الدولية ذات الصلة بالتمويل المستدام

تعددت الجهات التي تهتم بالتمويل المستدام بحكم اهميتها كالاتي :-

1- مركز الشمول المالي:- يركز على التمويل الشامل من اجل تعزيز الانظمة المالية الشاملة
لدوي الدخل المتحقق في جميع انحاء العالم ويرمز له (CFI) Center for Financial
Inclusion

2- مؤسسة التمويل الدولية (IFC) International Finance Corporation

هي أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي اكبر مؤسسة ائتمانية تركز على دعم وتممية البلدان
النامية ، وقد انشئت عام 1956 www.IFC.org



3- المنظمة الأوروبية للتنمية المستدامة (Eosd) European Organization For Sustainable Development

تضم 35 دولة ممثلة من قبل الهيئات الرقابية للقطاع المالي واتحادات البنوك والجهات المعنية بالتنمية المستدامة والمجال البيئي ، مقرها (المانيا) ، وقد تم إنشاؤها طبقا لقوانين الاتحاد الأوروبي للعمل على تطبيق استراتيجية الاتحاد للتنمية المستدامة ، كما يندرج تحت اختصاصها تطوير السياسات ، إعداد المبادرات ، تصميم برامج التدريب وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء من الاتحاد الأوروبي وباقي الدول الاعضاء .

4- شبكة الاستدامة المصرفية (SBN) Sustainable Banking Network

هي شبكة منبثقة من مؤسسة التمويل الدولية IFC وتضم 38 دولة ممثلة من قبل الهيئات الرقابية للقطاع المالي بها واتحادات البنوك بالأسواق الناشئة التي تلتزم بتطوير التمويل المستدام بما يتماشى مع الممارسات الدولية ، وتعد أهم جهة دولية معنية بإعداد السياسات الخاصة بالتمويل المستدام . (البنك المركزي العراقي عضو منذ عام 2019) ، مقرها واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية .

5- شبكة النظام المالي الأخضر Network of Greening Financial system ((NGFS

تضم الشبكة 42 دولة ممثلة من قبل الهيئات الرقابية للقطاع المالي بها واتحادات البنوك ويتم من خلالها تبادل الخبرات ومناقشة أفضل الممارسات الدولية المطبقة في مجال حماية البيئة ومواجهة تغيير المناخ ويقوم البنك المركزي الفرنسي بباريس بالأعمال التنسيقية للشبكة .

6- التحالف الدولي للشمول المالي (AFI) Alliance for Financial inclusion

هي المنظمة العالمية الرائدة في مجال دعم الشمول المالي ، ومقرها مدينة كولالمبور – ماليزيا وتضم صانعي سياسات الشمول المالي من اكثر من 95 دولة بهدف تبادل الخبرات وأفضل الممارسات الدولية في مجال تعزيز الشمول المالي (البنك المركزي عضو منذ عام 2013)



ويرأس الاستاذ محافظ البنك المركزي المصري مجلس إدارة التحالف بدورته الحالية ، كما أنشأ التحالف في عام 2019 مجموعة العمل المتخصصة في التمويل الاخضر الشامل والمستدام (Inclusive Green Finance Working Group) .

سابعا- مبادرة البنك المركزي العراقي للتمويل المستدام

أصدر البنك المركزي العراقي في (3/1/ 2022) ضوابط تمويل منظومات توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة .وفق الإعام المرقم 1 في 3/1/2022 الخاص بالضوابط التي ستتيح للمواطنين والمؤسسات المختلفة شراء منظومات الكهرباء المتولدة من الطاقة المتجددة ضمن موارد مبادرته من خلال المصارف. وتأتي هذه المبادرة، انسجاماً مع توجهات الدولة للالتزام بمقررات مؤتمر باريس للمناخ؛ إذ أطلق البنك المركزي مبادرته للتحويل إلى الطاقة النظيفة بالتعاون مع اللجنة العليا للإقراض في مجلس الوزراء مبادرة للتحويل إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة لخفض انبعاث الكربون وتحسين البيئة وبمشاركة خبراء البيئة والطاقة المتولدة من المصادر المتجددة، من أجل وضع الإطار التنفيذي لتمويل مثل هذه المشاريع التنموية، سواء أكان على مستوى الأفراد او المستثمرين في مجال الطاقة النظيفة .

ويدعم البنك المركزي العراقي بالتعاون مع الجهات المعنية إعداد ضوابط تلزم أصحاب المشاريع الاستثمارية السكنية بالاعتماد على المصادر المتجددة في تأمين جزء من الطاقة الكهربائية كشرط لشمولها بمبادرة البنك المركزي لتمويل مشاريع الإسكان. ويتطلع البنك المركزي العراقي واللجنة العليا للإقراض أن يكون عام 2023 عامًا وطنيًا للطاقة المتجددة في العراق وبهذا السياق، قرّر البنك المركزي المباشرة بنصب منظومات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية على عدد من أبنيته في بغداد وفروعه في البصرة والموصل وأربيل لتأمين جزءاً من احتياجاته من الكهرباء. ودعا البنك المركزي العراقي المصارف المجازة إلى تسهيل إجراءات الراغبين في الحصول على قروض مبادرة الطاقة المتجددة، واعتماد الآليات الجديدة التي تمنح المقترض من هذه المبادرة حق اختيار



المصرف المقرض من دون حاجة لنقل توظيف راتبه، إن كان لدى مصرف آخر، واستحصال الأقساط المستحقة على المقرض عبر نظام المقاصة الإلكتروني. أما المقترضين من غير المواطنين فيتم الاقتراض من المصارف المشاركة في هذه المبادرة، لقاء ضمانات يقبلها المصرف المقرض. وقد صدرت ضوابط تمويل منظومات توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة بموجب كتاب البنك المركزي العراقي ذي العدد 5/6 في 2022/1/3 من قسم الاقراض الداخلي.

وعلى الرغم من أنّ المبادرة الكلية لتمويل توليد الطاقة الكهربائية (أ) ترليون الا أنّ نسبة المصروف منها ضئيلة جدًا 250 مليون دينار عراقي سحبت من قبل المصارف الاهلية (إيلاف والمصرف الدولي) وتشكل هذه نسبة ضئيلة جدًا 0.025 نسبة الى مبالغ القرض.

المحور الثالث

الرؤية المقترحة

دليل التمويل المستدام المستجيب للحياة الكربوني

لغرض تعزيز الدور الذي يضطلع به البنك المركزي العراقي في تحقيق الحياد الكربوني في البيئة العراقية ولافتقار إلى تعليمات إرشادية عامة بخصوص التمويل المستدام لتحقيق الحياد الكربوني يقترح البحث الأطر الاستراتيجية لبناء الاسس لهذا التمويل والموارد اللازمة والجهات المساهمة في التمويل من خلال اقتراح المبادئ الارشادية كما يأتي: -

اولا- متطلبات بناء نظام مصرفي داعم للتمويل المستدام

1-الرؤية المستقبلية: دعم الاستقرار المالي والمصرفي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الحياد الكربوني.



2- الأهمية على مستوى القطاع المصرفي وعلى مستوى البلد:-

الأهمية على مستوى القطاع المصرفي :- ترجمت توجيهات البنك المركزي في تحقيق مفهوم التمويل المستدام والذي يدعم الاستقرار المالي والمصرفي وتحقيق التنمية المستدامة. وكسب التمويل المستدام من الهيئات التمويلية الدولية .

الاهمية على مستوى البلد:- الامتثال إلى المعاهدة الدولية التي انضم إليها العراق معاهدة المناخ فضلا عن تحسين البيئة العراقية .

3-المرتكزات المعرفية للتمويل المستدام في البيئة العراقية

اولا:- المفاهيم

ا- مفهوم التمويل المستدام :- هو التمويل الهادف إلى دعم الأنشطة البيئية والاجتماعية والحوكمة في رؤية وخطط المصارف عند منح الائتمان او قراراته الاستثمارية او إصدار ادوات مستدامة او ابتكار ادوات مالية مستدامة.

ب- الادوات المالية المستدامة :- هي الادوات التي تصدرها المصارف بكافة أشكالها ومسمياتها الا أنها تشترك بهدف دعم التمويل المستدام.

ج- مؤشر سوق العراق للأوراق المالية للاستدامة المناخية:- اقتراح مؤشر للاستدامة يتضمن مجموعة من المؤشرات الرئيسية والفرعية للإفصاح عن الاستدامة المناخية.

د- الحياد الكربوني (الحياد المناخي) (Carbon neutrality):- هو خفض انبعاثات الكربون الى أقصى حده والحصول على صفر صافي انبعاثات كربون عن طريق موازنة كمية مقاسة من الكربون مع كمية من الكربون تمّ عزلها وتحقيق ذلك بسبل عديدة وبرزها التحول الى الاقتصاد الاخضر والمشاريع الصديقة للبيئة.



هـ -السبل الكفيلة بالوصول الى الحياد الكربوني :- من خلال التخفيض الطوعي لانبعاثات الكربون في مختلف القطاعات.

ثانياً:- أهمية التمويل المستدام لدعم الحياد الكربوني:

إنّ التمويل المستدام له أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي وان التمويل الذي يحقق تخفيض المخاطر الناجمة عن الانبعاثات يمكن ايجازها بالآتي :-

1- المخاطر المالية الناجمة عن التغيرات المناخية

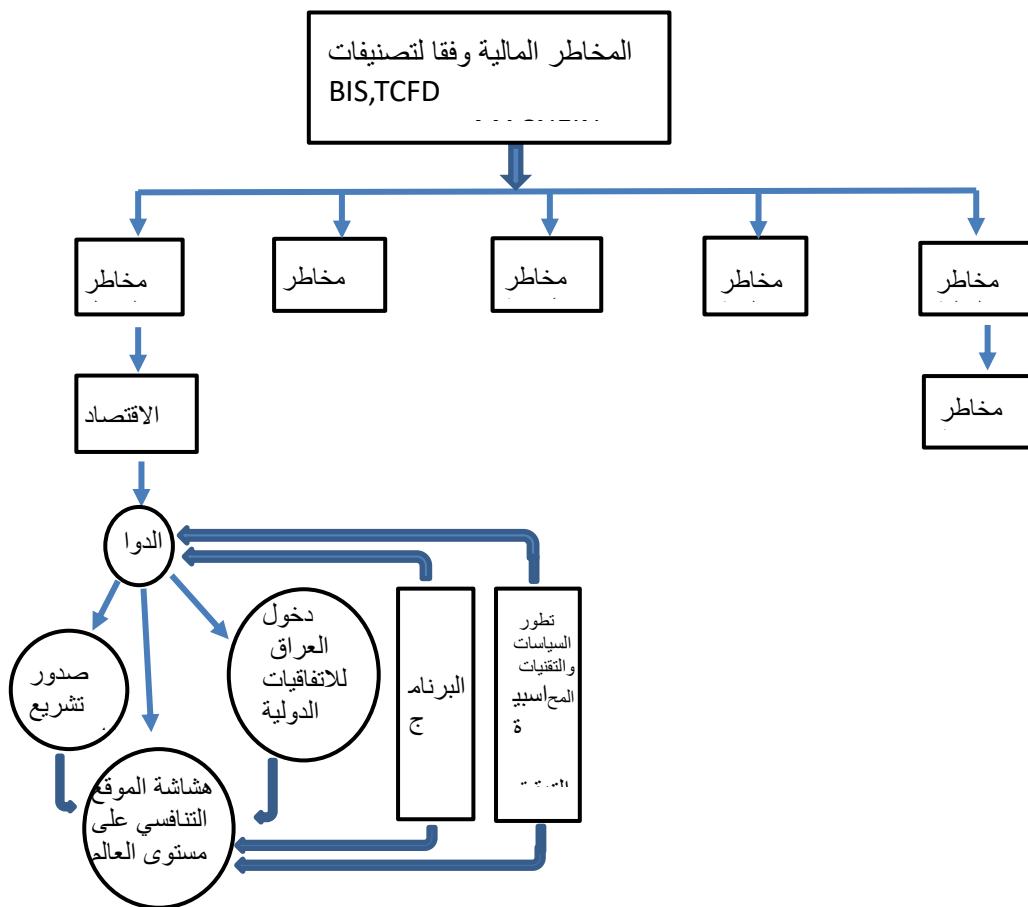
تتعلق بإمكانية القطاع المؤسسي المالي والمصرفي من تحمل التكاليف الاقتصادية والخسائر المالية الناتجة عن تزايد العوامل المؤدية إلى مخاطر التغيير المناخي والتي يمكن ان نطلق عليها العوامل الدافعة للمخاطر المادية ، كما قد يتحمل القطاع المالي مخاطر غير مادية قد تكون السبل الكفيلة بتقليل الانبعاثات والتحول نحو الحيود الكربوني أو الانبعاثات الصفرية ، ويمكن ان تقسم هذه المخاطر على :-

أ- مخاطر مالية ومادية ب- مخاطر التحول ج- مخاطر السمعة ع- مخاطر البيئة

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (1)



شكل (1)
المخاطر المالية للاحتباس



المصدر – إعداد الباحثين

من الشكل السابق يتضح أنّ الدوافع الموجبة لبناء دليل للتمويل المستدام هو البرنامج الحكومي فضلا عن دخول العراق للاتفاقيات الدولية وهشاشة الموقع التنافسي للعراق مقارنة بدول العالم .

ثالثاً :- مكونات أبعاد التمويل المستدام

هو كل ما يتعلق بالبيئة لا سيّما الانبعاثات الكربونية أو مايسمى بالاحتباس الحراري واعتماد الطاقة المتجددة ويشمل:-

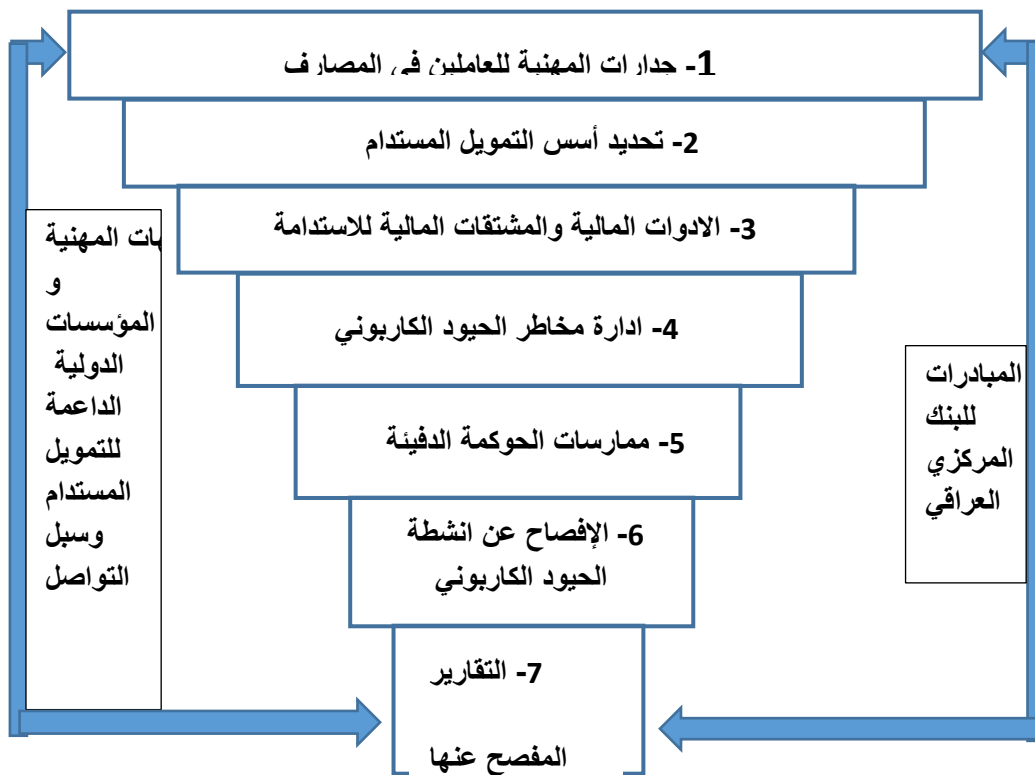
1- البعد البيئي الدفيء:- كل ما يتعلق بالبيئة مثل تغير المناخ الانبعاثات الغازات والكاربون وتلوث الماء والهواء والاحتباس الحراري.

2- البعد الاجتماعي الدفيء:- ويشمل العوامل التي لها تأثيرات اجتماعية كتوفير فرصة العمل وتحسين الظروف المعاشية والاهتمام بالمستدامة والتخطيط المستدام وحقوق الموارد البشرية .

3-البعد الحوكمي الدفيء:- كل ما يتعلق بالجانب المؤسسي كإيجاد لجنة الحوكمة الدفيئة وتعليمات تخص مجلس الإدارة وعدد اجتماعاته وعدد أعضائه وحقوق المساهمين .

رابعاً- المبادئ الرئيسية للتمويل المستدام

شكل (2) مبادئ التمويل المستدام



إعداد : الباحثتان

يرتكز الدليل المقترح على مجموعة من المبادئ كما في الشكل (2) وكالاتي :-

المبدأ الأول الجدارات المهنية للعاملين في المصارف: -

تعزيز الجدارات المهنية للعاملين في المصارف من حيث بناء القدرات التمكينية في بناء الاستراتيجيات الداعمة للاستدامة وتدريب العاملين في المصارف على تطبيق الاسس الاستراتيجية للمبادرات والإفصاح عن الانبعاثات ومجالات المسؤولية البيئية مع الاهتمام بدعم العاملين للحصول على الشهادات المهنية الدولية بخصوص التعامل مع الانبعاثات

(مختص بالإفصاح البيئي) .

المبدأ الثاني - تحديد أسس التمويل المستدام:

من خلال خطوات جادة تتحقق بالآتي: -

1- الدعائم المحفزة على عملية التمويل المستدام في كافة أنشطة المصرف وإيجاد الجهات الداعمة لذلك.

2- تشجيع المبادرات الداعمة للمناخ وتقديم التسهيلات المصرفية للمصارف الاهلية التي تمول المشاريع الناشئة وبفوائد متحققة أو قروض حسنة.

3- الاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة وذات الحيود الكربوني الصفري، وتطوير أسواق لتسعير الكربون.

4- إصدار الادوات المالية الخضراء وتشجيع رأس المال الجريء للمشاريع ذات الانبعاثات الصفرية.

5- مدّ أواصر التعاون في مجال التمويل المستدام والتعاون مع الجهات الدولية كمؤسسة التمويل الدولية (IFC) ، و (EOSD) و (SBN) و (AFI) و (CFI).



6- تخضير النظام المالي المصرفي.

7-الاعتماد على المعايير الدولية في التمويل المستدام من خلال المبادئ الصادرة من لدن الامم المتحدة للبيئة والهادفة الى نظام مصرفي مستدام والتي يمكن توظيفها في البيئة المصرفية العراقية:-

1- الشفافية والمساءلة من حيث اعتماد مؤشر للشفافية والإفصاح والالتزام بالإفصاح عن الانبعاثات في التقارير المالية للمصارف والحدود المسموح بها لهذه الانبعاثات .

2- التوافقية مع استراتيجيات البنك المركزي العراقي فيما يخص الاهتمام بالبيئة وبنود اتفاقية باريس .

4- التقييم الخارجي من قبل البنك المركزي العراقي للمبادرات المناخية التي تطلقها المصارف.

المبدأ الثالث: الأدوات المالية والمشتقات المالية للاستدامة

اعتماد التكنولوجيا المالية الخضراء GREEN FIN TICH من خلال اعتماد تقنيات خضراء في توافر الخدمات المصرفية فضلا عن اعتماد ادوات مالية خضراء كالأسهم والسندات الخضراء وابتكار أدوات أخرى وفق رؤية المصرف لتحقيق التمويل المستدام .

المبدأ الرابع – إدارة مخاطر الحياض الكربوني

مجال الاستراتيجية والتخطيط والتصورات اللازمة لتقييم المخاطر والقياس المحاسبي للاحتباس واختبارات الضغط المناخي فضلا عن المقاييس المعتمدة لقياس تقدم المصارف نحو دمج المخاطر المناخية والبيئية في أعمالها والإفصاح عن ذلك والذي تقصد به استخدام المصارف أساليب وطرائق مختلفة لتقييم مدى قدرة المصارف على مواجهة المخاطر في ظل ظروف سلبية وقياس تأثير هذه المخاطر على مجموعة من المؤشرات المالية للمصرف اي هي القدرة التي يمتلكها المصرف لمواجهة الصدمات الاقتصادية والمالية وتعد هذه من السياسات



الاحترافية وعلى وفق أطر اختبارات الاوضاع الضاغطة الصادرة عن بازل (III) و (IV) ونورد ما يتلاءم مع تغيرات المناخ والحيود الكربوني:-

1- تحديد أطر اختبارات الاوضاع الضاغطة للحيود الكربوني بشكل محدد وأساليب موضوعية.

2- اعتماد اختبارات الاوضاع الضاغطة كأداة لإدارة المخاطر واخذها بعين الاعتبار عند بناء نماذج الاعمال.

3- إجراءات اختبارات الضغط الجزئية والكلية للمخاطر (المادية والسمعة والبيئية) والمخاطر ذات العلاقة.

4- الموارد تكون كافية لتلبية متطلبات اختبارات الاوضاع الضاغطة فضلا عن وجود قاعدة بيانات بخصوص اسعار الكربون.

5- المراجعة المنتظمة لنماذج ومنهجيات اختبارات الضغط.

6- اعتماد اختبارات الضاغطة كأساس في ادارة الرقابة على الجهاز الرقابي المصرفي فيما يخص الاهتمام وتلبية المتطلبات الدولية لتغيرات المناخ والحد من الانبعاثات.

والاعتماد على ما قدّمته بازل من إرشادات حول اختبارات الضغط يمكن الاستعانة بفرضيات ممكن استخدامها في اختبارات الاوضاع الضاغطة للقطاع المصرفي لقياس المخاطر المادية ومخاطر الانتقال (تغيرات المناخ) .

فرضية (1) المخاطر المادية من الاقل الى الاشد كما يأتي:-

1- حدوث خسائر في الاصول الثابتة البيئية للمصرف.



2- ارتفاع نسبة تعثر الافراد والشركات عن سداد قروض المتعلقة بالمناخ وسحب مكثف على الودائع.

3- انخفاض بقيمة العقارات والأسهم ونسبة تغطية الضمانات العقارية كاستثمارات داعمة للمناخ.

فرضية (2) وتتعلق بمخاطر الانتقال والتحول من الاقل الى الاكثر شدة :-

1- ارتفاع نسبة التعثر للقطاعات ذات انبعاثات الكربون المرتفعة .

2- ارتفاع معدلات التعثر في القطاعات الزراعية والنفطية .

3- ارتفاع معدلات البطالة وتراجع المتغيرات الاقتصادية الرئيسية.

4- ارتفاع مخاطر سوق الكربون وحالة عدم التأكد .

المبدأ الخامس الحوكمة الدفينة:-

التزام المصارف بمبادئ الحوكمة المؤسسية مع الاهتمام بالجزء المتعلق بالانبعاثات والاحتباس الحراري وإصدار دليل الحوكمة الدفينة للمشاركة في مراقبة وإدارة البيئة والموارد الطبيعية وتأثير الأنشطة في القطاع المصرفي على البيئة.

المبدأ السادس الإفصاح عن تقارير البصمة الكربونية لتحقيق الحياد الكربوني في القطاع المصرفي العراقي:

تحديد التقارير الرئيسية التي يصدرها المصرف بشكل عام متعلق بالإفصاح عن الانبعاثات والحياد الكربوني وان يتم فرض رقابة البنك المركزي العراقي عليها.

إنّ تقارير الإفصاح عن تقارير البصمة الكربونية هي تقارير تفصح عن مؤشر قياس معدلات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ، و الهدف من إصدار هذه التقارير تحديد نسب الانبعاثات الضارة التي تسببها المصارف نفسها ، وماهية الإجراءات اللازمة والخطط المتخذة من قبل ادارة المصرف لفحص هذه النسب والحد من الآثار السلبية لها على البيئة والمناخ للوصول الى الحيود الكربوني (الصفري) كما حددته اتفاقية باريس للمناخ وعلى وفق الدليل المقترح للتمويل المستدام لأنشطة المصارف والمبادئ الإرشادية المقترحة فإنّ إعداد التقارير هو الجزء الأهم لهذه المبادئ هو (اعداد تقارير البصمة الكربونية) ويتم ذلك من خلال الآتي :-

1- الجانب التنظيمي في إعداد التقارير والمتضمنة الأنشطة التمويلية المستدامة

إنّ الهدف من إعداد هذه التقارير متابعة ارشادات التمويل المستدام وإنّ هذه التقارير الزامية للدول التي دخلت في اتفاقية باريس للمناخ وتعهدتها بتحقيق الحياد الكربوني ويتم إصداره لفترة زمنية (12) شهرا من قبل المصرف.

2- طبيعة الإفصاح ومكوناته:- تتضمن المعلومات المتاحة في تقرير البصمة الكربونية عن أنشطة المصارف المتعلقة بالاستدامة ، وما الخطوات التي تم تحقيقها في سبيل التوصل الى الحياد الكربوني ؟ فضلا عن تقديم توكيد وفق معيار (3410) المعدل بخصوص المعلومات الواردة فيه، وعلى وفق المبادئ الاسترشادية المقدمة سيتم إعداد تقارير الإفصاح عن البصمة الكربونية من خلال الاستعانة بمؤشر ريفينيتيف (Refinitiv) الذي أطلقته شركة (Refinitiv) وهي واحدة من أكبر الشركات العالمية المزودة بالمعلومات البيئية والانبعاثات فضلا عن توفير منصات تداول الكترونية تربط الاسواق المالية في العالم كما تعمل في مجال تقديم الخدمات المالية وإدارة الاستثمار وإدارة المخاطر ، إذ يقدم هذا المؤشر معيارًا مبتكرًا لقياس ممارسات الحياد الكربوني.

وتأتي أهمية المؤشر كونه يقدم مؤشراً ومعياراً مبتكراً لقياس ممارسات حوكمة الشركات والاستدامة التي تُعنى بالإسهامات البيئية والاجتماعية في الشركات المدرجة في الاسواق ويوفر البيانات والمعلومات اللازمة للمستثمرين الراغبين في تخصيص رأس المال والاستثمار في الشركات التي تستثمر في الأنشطة التي تهتم بتطبيقات الحوكمة وبقضايا الحفاظ على البيئة وتهتم بها في ادارة اعمالها في ضوء أهمية تصاعد هذه المعلومات والبيانات والتحليلات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ، (الموقع الرسمي لبورصة عمان 2023).

والاستعانة بمؤشر أداء تغير المناخ الصادر عن منظمة (غيرمانوس) المنظمة الدولية لشبكة العمل المناخي والمعهد الجديد للمناخ ؛ إذ يعمل المؤشر على تقييم قدرات الدول على إدارة التغيير ويركز بنحو خاص على أهداف التنمية المستدامة ومستقبل الجاهزية المناخية حيث يتمحور حول ثلاث ركائز للقدرة تتمثل في الحكومة والشركات والافراد والمجتمع ويحتوي على 150 متغير ، وعليه يمكن إعداد مؤشر الحياد الكربوني وكما يأتي :-

المؤشر المقترح لإفصاح المصارف عن البصمة الكربونية للاستجابة للحياد الكربوني

أ- متطلبات عامة لجميع المصارف .

اولاً:- الإفصاح عن الامتثال لمتطلبات الاهتمام بالجدارات المهنية للموارد البشرية في تعزيز مصارفهم بتطبيق التمويل المستدام:-

1- الخطط التدريبية والبرامج المعدة من قبل المصرف للاستدامة المصرفية للموارد البشرية بخصوص التمويل المستدام .

2- التواصل المعرفي بخصوص الممارسات المحاسبية عن التوسع بالإفصاح عن الاحتباس الحراري وتضمينها في البرامج التدريبية للمحاسبين والمدققين في المصارف.



ثانياً: - الإفصاح عن نسبة دمج العناصر البيئية والاجتماعية والمؤسسية عند تطبيق التمويل المستدام في المصرف

1- الاستراتيجيات المعمول بها لتعزيز التمويل المستدام واضحة ومفهومة ودمجه وضمن الرؤى المستقبلية.

2- إنشاء لجنة إدارة التمويل المستدام ومخاطر الاستدامة.

3- حدود المخاطر البيئية عمومًا ومخاطر الكربون خصوصًا وفق المعايير الدولية المفصَح عنها.

4- الإفصاح عن انواع المخاطر المرتبطة بالمناخ.

ثالثاً: - الإفصاح المعزز للحياد الكربوني:

1- الدليل المتاح في المصرف بخصوص الحياد الكربوني والذي يتضمن البصمة الكربونية للأعمال وأسواق الكربون والإفصاح عن هذه النسب.

2- الإفصاح عن المنجزات التي قام بها المصرف في إصدار سندات او أي مبتكرات مالية بخصوص الاستجابة للحيود الكربوني.

3- حسابات البصمة الكربونية لأعمال المصرف محددة وفق جداول معدة وفقاً للمعايير الدولية.

4- يتم تدقيق وتأكيد تقارير البصمة الكربونية من قبل مراقب حسابات خارجي.

5- للمصرف قاعدة بيانات محدثة شهرياً في السوق العالمي GDP .



6- للمصرف ارتباطات رسمية مع اسواق الكربون ويتم التنظيم من خلالها التداول اليومي لمشتقات الكربون وأدواته.

7- عدد المبادرات التي قام بها المصرف للاستجابة للحيود الكربوني وفقا للبروتوكولات الدولية واتفاقيات الامم المتحدة للمناخ IPCC والاستراتيجية الوطنية للمناخ.

8- تقدم المصارف جردًا لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري نتيجة الانشطة التي يقوم بها المصرف داخليًا وخارجيًا، وفق قياس الانبعاثات والافصاح عنها والتحقق منها (MRV).

9- للمصرف دليل حوكمة المناخ ويفصح عن المؤشرات التي التزم بها وفق الدليل.

10- هناك تقييم سنوي للسياسات المناخية وفق مؤشرات اداء ومعايرة موضوعة للحياد الكربوني من قبل البنك المركزي.

رابعاً: - الإفصاح عن استراتيجيات التمويل المستدام المستجيب للحيود الكربوني في المصرف.

1- تمويل نفقات البحث والتطوير المرتبطة بالطاقة النظيفة.

2- منح قروض صفرية الفائدة للباحثين البيئيين.

3- هناك استثمارات من قبل المصرف في مشاريع مصادر الطاقة النظيفة وتتضمن: -

أ- الصكوك والسندات الخضراء.

ب - أدوات التمويل المستدام للديون الخضراء الاجتماعية.

ج - المشتقات المالية المستدامة.



د - مشاريع احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه.

4- هناك أدوات تمويل خاصة بالمصرف لتمكين مشاريع الاستدامة والصغيرة والمتوسطة الحجم.

خامساً: - الإفصاح عن المؤشرات البيئية (Index) في السوق المالي الذي يتداول المصرف أسهمه فيه

1- المؤشر العالمي للمخاطر المناخية (GCRI) .

2- مؤشر الصحة البيئية.

3- مؤشر التوظيف الاجتماعي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات

1. تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالتغير المناخي محلياً لتتناغم مع الاهتمامات العالمية بحكم ان العراق أصبح أحد أطراف معاهدة باريس للمناخ وعلية التزامات امام العالم لتخفيض انبعاثاته الغازية لتحقيق الحياد الصفري.
2. الحاجة إلى إرشادات تفصيلية بأطر عامة ومبادئ وفروض اوجبت وجود الدليل المقترح للاستدامة والمؤشر المقترح للإفصاح عن البصمة الكربونية.
3. الدول التي التزمت كأطراف في الاتفاقية -باريس للمناخ عملت بخطوات حثيثة لتحقيق ذالحياد الكربوني.
4. مبادرة الطاقة المتجددة التي أطلقها البنك المركزي العراقي لم تحقق الهدف منها بحكم انخفاض القروض التي سحبت للغرض الرئيس منها.



ثانياً - التوصيات

خرج البحث بجملة من التوصيات أبرزها:

- 1- إن الإفصاح الموحد للقطاع المصرفي عن البصمة الكربونية لأنشطته الخطوة الأولى لنشر هكذا نوع فريد من الإفصاح في مختلف القطاعات في البيئة العراقية. وإلزام المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بهذا الإفصاح بعد اصدار تعليمات واضحة وصريحة عنه تصدره هيأة الأوراق المالية.
- 2- اعتماد الدليل الاسترشادي المقترح ذو الصلة بالتمويل المستدام فضلاً عن المؤشر المقترح عن الإفصاح عن البصمة الكربونية.
- 3- بذل البنك المركزي العراقي الجهود الكفيلة بتقييم مبادرة تمويل مشاريع توليد الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة ووضع المقترحات للتحسين.
- 4- رفد المكتبة العراقية ببحوث ديدنها الحياض الكربوني قياساً وإفصاحاً.

المصادر العربية

أولاً :- البحوث

1- يعقوب .ابتهاج والجاوي طلال . تبني معيار 3410 المعدل في البيئة العراقية : الحاجة والمنافع في القطاع النفطي 2022. المؤتمر العلمي والمهني الثاني معايير التدقيق الدولية وأثرها في بيئة الاعمال العراقية، لجمعية المحاسبين والمدققين العراقيين 17 /12 /2022.

2- يعقوب ، ابتهاج إسماعيل - الجاوي، طلال محمد علي وكرار جواد الأبعاد الثلاثية لجودة خدمات التوكيد عن 12 انبعاثات غازات الاحتباس الحراري - دراسة مسحية في البيئة العراقية - مؤتمر كلية التراث الجامعة (٢٠٢٢)

3- يعقوب. ابتهاج اسماعيل والقيسي .ايناس (نحو بناء مؤشر للافصاح عن غازات الاحتباس الحراري في سوق العراق للاوراق المالية دراسة اختبارية)2020.مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية .عدد خاص

ثانياً :- المنشورات

1- الرقابة المالية العامة المصرية منشورات عامة - التمويل المستدام -2021

<https://fra.gov.eg/>.

2- صندوق النقد العربي ، 2022. التمويل المسؤول والمستدام

<https://www.amf.org.ae> › sustainable-financ

3- منشورات اتحاد المصارف العربية (ماهية التمويل المستدام والحوكمة الثلاثية للاستدامة) .

2022



4- منشورات منظمة الصحة العالمية 2021- الاستدامة المناخية الموقع الرسمي

CARBOON FOOTPRINT STANDARD. Product Carbon Footprint standards: which one to choose 2022.

المصادر الأجنبية

1- **CARBON FOOTPRINT STANDARD. 2022 Carbon Neutrality/Net Zero Carbon to enhance your brands, products & services via Quality Assurance Standard approved carbon offsetting.**

2-Energy Savings Opportunity Scheme (ESOS), 2021 Streamlined Energy & Carbon Reporting (SECR), TCFD & Net Zero Carbon Procurement

3-Propal.Dutta and Dutta, Anupams ,2020. (Impact of external assurance on corporate climate change disclosure new evidence from Finland.Jornal of ApplliedAccounting Research Vol.ahead -of- Print No. ahead.

4-Simnett, Roger & Nugent Michael (2009) Developing an International Assurance Standard on Green House gas Statement, Accounting Horizons, Dec.2009

مصادر الانترنت

1- KYOTO PROTOCOL TO THE UNITED NATIONS FRAMEWORK CONVENTION ON CLIMATE CHANGE

<http://unfccc.int/resource/docs/convkp/kpeng>

2- www.suppliers.rolls-royce.



العملات المشفرة طبيعتها، مزاياها وسلبياتها

م.م أنس خليل مهدي

أ.د عبد العزيز شويش عبد الحميد

جامعة الإمام جعفر الصادق(ع) / فرع صلاح الدين-النجف

المستخلص

تعد العملات المشفرة فتحاً جديداً في التكنولوجيا المالية وفي عالم وسائل الدفع والنظم المالية والمصرفية، بسبب ما فيها من ميزات فريدة ومبتكرة، وما تقدمه من آفاق واعدة في حل كثير من مساوئ وسلبيات النظام النقدي الدولي الراهن كاضطرابات أسعار الصرف وظواهر التضخم والسلبيات الأخرى التي يعاني منها. فضلاً عن ذلك فإن العملات المشفرة تمثل تكنولوجيا متقدمة وقابلة للاستخدام في ميادين أخرى غير مالية. إنها قدمت بديلاً مناسباً للعملات التقليدية يمكن أن يؤدي إلى نشوء نظام مالي مختلف في طبيعته عن النظم الحالية. ولهذا السبب فإنها تواجه معارضة من السلطات النقدية والمالية وأنصارها إذ إن كثيراً من الأطراف يعارضون هذه العملات ويعدون لها فقاوعة لكن الأحداث تثبت يوماً بعد يوم إنها ليست كذلك فهي تنتشر بسرعة كعملات وأدوات استثمارية وتكنولوجيا مالية، وسنتطرق في بحثنا هذا عن طبيعة هذه العملات ومزاياها المتعددة وسلبياتها وكيفية معالجة هذه السلبيات.

الكلمات المفتاحية: العملات المشفرة، سلسلة الكتل، العملات القانونية، نظام النقد الدولي

Abstract:

Crypto currencies are a new break in financial technology and in payment, financial, and banking systems, due to their unique features and the promising prospects they offer in resolving many disadvantages of the current international monetary system such as disturbances in prevailing currency exchange and inflation rates. In addition to drawbacks that it



suffers from. Crypto currencies represent advanced technology and can be used in other non-financial fields. Crypto currencies have provided a suitable alternative to traditional currencies, and if they are used as a substitute for them, they will lead to the emergence of a financial system that is different in nature from the currently systems. For this reason, they face opposition and resistance from the monetary and financial authorities. Many parties oppose these currencies and consider them as a bubble, but days are proving that they are not, but they are spreading rapidly as currencies, investment tools, and financial technology that have other uses.

Keywords: crypto currency. Block chain, fiat currencies, and international monetary system.

أولاً / منهجية البحث

1- مشكلة البحث:

ظهرت العملات المشفرة حديثاً وبالتحديد عام 2008 إبان الأزمة المالية العالمية وقد رافق ظهورها اهتمام واضح؛ لأنها شكلت نقلة نوعية في التكنولوجيا المالية وفي النظم النقدية وتميزت بأنها عملات تصدر عن جهات غير مرتبطة بالمؤسسات المالية والنقدية التقليدية وبالنظر لما لها من خصائص فريدة وتمييزة عن العملات القانونية التقليدية، إذانها تتطوي على مجموعة من المزايا والإيجابيات التي جعلتها جاذبة لقطاع واسع من المستثمرين والمهتمين بالتكنولوجيا المالية والمتضررين من النظم المالية التقليدية. أما المعارضون لها من الحكومات والسلطات النقدية المتمثلة بالبنوك المركزية وكذلك القطاعات المصرفية التقليدية فإنهم يركزون على سلبياتها وعيوبها لسبب بسيط هو إنها تهدد هيمنتهم على القطاعات المالية والنقدية. ولذلك فإن مشكلة البحث تتركز في إبراز هذه الإيجابيات وعرض السلبيات ثم محاولة بيان الرأي الراجح عن هذه العملات.



2- أهمية البحث: إن العملات المشفرة وهي خوارزميات مشفرة اتخذت كأدوات للتبادل بدل العملات القانونية، ونظراً لأنها غير ملموسة ولا محسوسة ولا وجود مادي لها فإن ذلك يجعلها محل تشكيك أو عدم فهم لها من قبل كثير من الناس، ومن هنا تكمن أهمية البحث في أنه محاولة لتسليط الضوء على خصائصها وطبيعتها وإيجابياتها وسلبياتها كي تتضح حقيقتها ويتعزز الوعي بها.

3- هدف البحث: يهدف البحث إلى التعرف على خصائص العملات المشفرة وسلبياتها وإيجابياتها ومن ثم تمكين القارئ أو الباحث من تكوين فكرة واضحة وحقيقية وعلمية عن العملات المشفرة في هذا الوقت الذي تتعرض فيه لحملات كثيرة من التشكيك والمحاربة والمنع وإلى حد تجريم ومعاقبة من يتعاملون بها.

4- فرضيات البحث:

يقوم البحث على الفرضيات التالية:

- أ- إن العملات المشفرة هي برمجيات وخوارزميات استخدمت بموافقة المتعاملين بها كوسائل دفع وتسوية عوضاً عن العملات التقليدية.
- ب- إن للعملات المشفرة مزايا متعددة كما إن لها كذلك سلبيات مشخصة.
- ت- إن إيجابيات ومزايا العملات المشفرة تتفوق كثيراً على سلبياتها وذلك ما يجعلها أداة ملائمة للحلول محل العملات التقليدية في المستقبل المنظور.

5- منهج البحث:

سنعتمد في البحث على المنهج الوصفي لعرض أفكاره الأساسية والوصول إلى الحقائق التي ستثبت فرضياته.



ثانياً: نشأة العملات المشفرة

إن إنشاء عملات إلكترونية تحل محل العملات التقليدية وتساعد على تطوير عمليات الدفع وتسهيلها وتسريعها والتسوية وتحويل الأموال فكرة تراود أذهان الكثيرين وذلك لأن نظام النقد الدولي الراهن تعثره كثير من السلبيات والقيود والكلف العالية للمعاملات فضلاً عن هيمنة جهات محددة على جوانبه كلها. وبناءً على ذلك فقد جرت محاولات كثيرة في هذا الشأن منذ السبعينيات من القرن الماضي ومن هذه المحاولات خوارزمية RSA التي ظهرت عام 1977 لمحاولة استخدامها في تحويل الأموال. وفي بداية الثمانينات طور عالم الرياضيات ديفيد شوم مفهوم النقد الإلكتروني ثم قام باختراع أول عملة مشفرة لكنها لم تلق القبول الكافي ففشلت الفكرة (peters, panayi, Chapelle,2015,7). وفي عام 1996 أنشئت عملة الذهب الإلكتروني وهو حساب لتداول الذهب إلكترونياً لكن المشروع سرعان ما توقف لأسباب عديدة لا مجال لاستعراضها الآن. وفي عام 1999 أنشئت شركة (PayPal) التي مارست تقديم خدمة تحويل الأموال عبر الانترنت للزبائن.

أما العملات المشفرة بصيغتها الراهنة فقد ظهرت عام 2008 على يد شخص لم يكشف عن هويته بل أطلق على نفسه ساتوشي ناكاماتو الذي نشر بحثاً بعنوان (الورقة البيضاء بتكوين; نظام النقد الإلكتروني الند للند Bitcoin; A peer-to-peer Electronic Cash System) وبالفعل قام بإطلاق تلك العملة عام 2009 إذ لم يتم استخراجها إلا بحدود ضيقة وجرى تنفيذ أول صفقة شراء بها في ذلك العام إذ جرى شراء قطعة بيتزا بمبلغ 10000 وحدة بتكوين فكان سعرها آنذاك 0,003 دولار للوحدة الواحدة ثم أخذت أسعارها بالتصاعد إذ وصل سعر الوحدة الواحدة إلى 0,30 دولار عام 2011 وعندئذ بدأت عملات أخرى بالظهور مثل Altcoin وعملة الـ Ripple وغيرها (أحمد: 2021: 33) وفي عام 2013 استخدمت في التمويل الجماعي (Crowd Funding)، ثم جرى عام 2014 افتتاح أول صراف آلي



للسحب والإيداع بالبتكوين. (البنك المركزي الأردني:2020:22). ثم استمرت أسعارها بالارتفاع حتى وصلت عام 2021 إلى أكثر من 60000 دولار للوحدة الواحدة إلا أن سعرها انخفض وهو يتراوح الآن بين 25000-30000 دولار للوحدة الواحدة. ثم توالى صدور عملات مشفرة أخرى من مختلف الأنواع والخصائص وأصبحت اليوم تعد بالآلاف. حيث إن ما متداول منها على الأسواق المالية الإلكترونية هو بحدود 9000 عملة وهناك أعداد أخرى لكنها لم تنتشر بين المستثمرين وتبلغ القيمة السوقية لها بما يعادل أكثر من 1'27 ترليون دولار.

وفيما يلي جدول بأهم العملات المشفرة مع أسعارها وقيمتها السوقية:

ت	اسم العملة	سعرها السوقية(دولار)	القيمة الإجمالية (مليون دولار)
1	بتكوين	30160	583607
2	إثيريوم	2082	248606
3	تيثر	1	81108
4	BNB	341	53292
5	USDC Coin	0,9	31502
6	XRP	0,5	26846
7	كاردانو	0,4	15523
8	دوجكوين	0,09	12889
9	بوليجون	1,16	10735
10	سولانا	24,64	9667
11	بولكادوت	6,8	8089
12	لايتكوين	100,8	7332
13	أفالانشة	21,07	6880
14	شيبا	0,00001	6770
15	بينانس	1	6658
16	ترون	0,066	6037
17	كوانت	118	1426
18	AAVV	81	1146
19	نيو	12	910
20	ميكرو	775	758

المصدر.: www.coinmarket cap.com.



ثالثاً: طبيعتها ومفهومها

أصبحت العملات المشفرة ظاهرة عالمية وحديث الساعة إلا أن طبيعتها وكثيراً من مصطلحاتها ما زالت مبهمة وغير مفهومة لكثير من الناس؛ ونظراً لحدثة هذا الابتكار المالي فإن من الصعب التوصل إلى تعريف واحد جامع لها؛ لأن كل جهة تنظر إليها من خلال الوظيفة التي تؤديها، ولذلك فلن يكون هناك تعريف واحد يميزها بدقة من النواحي القانونية والتقنية والاقتصادية. فمن هذه التعريفات إنها: (عملة إلكترونية مشفرة ليس لها وجود فيزيائي على أرض الواقع، ويتم تداولها عبر شبكة الأنترنت فقط)¹.

أو (هي وحدة رقمية مشفرة، لها قيمة مالية متقومة غير مرتبطة بأية عملة أخرى، مخترعها وواضع نظامها مجهول، يتم إدارتها من قبل مستخدميها دون أي وسيط أو سلطة مركزية، عبر الوسائط الإلكترونية فقط كالحواسيب والأجهزة الذكية). (الشيخ: 2019: 31)

وهي (عملة رقمية ليس لها وجود فيزيائي ملموس، وإنما هي خوارزميات مشفرة تشفيراً قوياً ومخزنة في محافظ إلكترونية على شبكات الإنترنت، ويتم استخدام أجهزة الحاسوب للتعامل معها). (عبيد، 2016، 107).

كما عرفت بأنها نسخة الند للند من النقد الإلكتروني تسمح بالمدفوعات عبر الإنترنت من طرف لآخر دون المرور بأية مؤسسة مالية. (Chuen: 2015: 8)

وبناء على ذلك يمكن أن نحدد خصائص العملات المشفرة بما يلي: (بكر: 2021: 40)

أ- لها قيمة مالية متقومة: فالعملات المشفرة لها منفعة مالية تبادلية، ورواج في عدد من الدول، وهي مقبولة في عمليات البيع الحقيقية في العديد من المتاجر في العالم، ويمكن

¹ www.bitcoin.org/ar/faq#what-is-bitcoin .

صرفها بالعملات المختلفة كالدولار واليورو وغيرهما، وقد اعتمدتها بعض الدول في أداء الضرائب والرسوم.

ب- غير مرتبطة بأية عملة أخرى: فهي مستقلة عن أية جهة رسمية أو خاصة وليست تابعة لأية جهة.

ت- جهة إصدارها مجهولة في الغالب: إن الجهة التي اخترعت العملات المشفرة وأولها عملة البتكوين جهة مجهولة الهوية.

ث- وحدة رقمية مشفرة: يقصد بالرقمية أنها ليس لها وجود طبيعي فيزيائي مادي كالنقود الورقية، بل هي عملة افتراضية بالكامل، وهي خوارزمية مشفرة بقوة وبالتالي فإن اختراق محافظها الإلكترونية وسرقة محتوياتها يكاد يكون شبه مستحيل (أبو غدة: 2018:12)

ج- الإدارة في يد المستخدم فقط: إذ يتم إدارتها من قبل مستخدميها دون أي سلطة مركزية أو وسيط، عبر الوسائط الإلكترونية فقط كالحواسيب والأجهزة الذكية. (إبراهيم: 2009: 58).

وتنتشر العملات الافتراضية انتشارا كبيرا عبر دول العالم، ومن ضمنها العالم الإسلامي، وعلى الرغم من ذلك لا يزال اغلب الناس يجهلون حقيقتها باعتبارها نازلة جديدة على مستوى النظام النقدي العالمي، فعلى غرار سرعة انتشارها وارتفاع قيمتها في وقت قياسي، استحدثت منصات افتراضية، ووسائط مبادلات جديدة قادرة على تخطي الطرق التقليدية المعتمدة في تبادل السلع والخدمات (أمداح وبو بشيش: 2018: 315).

والبتكوين (Bitcoin) هي أول وأشهر عملة رقمية مشفرة، وتعدّ المعيار الذهبي في عالم العملات المشفرة، إذ تم تطويرها من قبل (ساتوشي ناكاموتو) في 2008، ويمكن مقارنتها بالعملات الأخرى مثل: الدولار أو اليورو لكن مع فوارق عديدة، منها: إنّ هذه العملة إلكترونية بشكل كامل، ويتم تداولها عبر الإنترنت فقط من دون أي وجود فيزيائي لها، وأول عملة رقمية

لامركزية، فهي عبارة عن نظام يعمل دون مستودع مركزي أو مدير واحد، أي أنه لا يوجد هيئة تنظيمية مركزية تقف خلفها، وهي مفتوحة المصدر، حيث يمكن استنساخها وإدخال التعديلات على بروتوكولاتها.

رابعاً: مزايا وسلبيات العملات المشفرة

تتباين آراء وتقويمات ومواقف المحللين والاقتصاديين ورجال المصارف والقادة السياسيين من العملات المشفرة فنجدها متناقضة ومتضاربة ومتضادة، إذ إن هناك فريقاً من الباحثين وأصحاب الشأن يؤيدها بحماس ونجد فريقاً آخر يعارضها ويحرمها ويعدها خرقاً للنظام والقانون والمبادئ الاقتصادية والمالية والمصرفية ويذهب آخرون إلى أنها تتعارض مع مبادئ الشريعة.

وفي الواقع فإن للعملات المشفرة إيجابياتها ولها أيضاً بعض السلبيات وفيما يلي نلقي الضوء على بعض منها وسنحاول أيضاً تنفيذ بعض الحجج التي تساق على إنها سلبيات لها.

1: الإيجابيات

فيما يلي نستعرض إيجابيات العملات المشفرة وفق ما نراه وما يراه مؤيدوها:

أ- أنها تمثل تطوراً كبيراً في وسائل الدفع والنظم النقدية، وهي ابتكار فريد من نوعه وتمثل طفرة هندسية ورياضية وبرمجية رائدة قد تكون موازية في أهميتها لابتكار الإنترنت. وهي في خصائصها كعملة تمثل مدخلاً جديداً في وسائل الدفع يمثل بديلاً مختلفاً للنظام المالي الحالي.

ب- أنها عملات لامركزية بمعنى إنها غير صادرة عن سلطة مركزية، مما يحميها من تأثيرات الأزمات المالية وأزمات أسعار الصرف ويحصنها من احتمالات المصادرة التعسفية والفساد لأنها محصنة من العوامل والمؤثرات المكونة لتلك الأزمات.



ت-إنها تعطي الأفراد حرية التصرف بأموالهم وتجنبهم القيود الإجراءات الحكومية كالمنع أو المصادرة أو التأميم أو تقييد معاملاتهم أو كيفية قيامهم بالتصرف بأموالهم.

ث-إنها عملة خاصة (Private Money) ليست صادرة عن بنك مركزي وهذا ما يسمح لأي شخص لديه خبرة كافية ومعدات لازمة بإصدار عملات مشفرة ويتيح للمخترعين والمبرمجين إيجاد أنواع متعددة تلبي كل الاحتياجات ويتيح المجال لتطويرها وإضافة مزايا جديدة لها كل فترة وهذا ما سيقود إلى تطويرها وتحسين خصائصها إلى درجة الكمال أو ما يقرب منه وذلك باستخدام آخر ما توصلت إليه البشرية من وسائل وآليات متطورة ومتقدمة في الميدانين التكنولوجي والمعلوماتي. فنجد اليوم عملات مشفرة لأغراض محددة كما هو حال عملة الريبل المخصصة لمعاملات المصارف حصراً وهكذا.

ج-إن خصائص العملات المشفرة الفنية ومزاياها المتطورة يجعلها مواكبة لمرحلة التطور في النظم المالية وفي الحياة الاقتصادية وتطور وانتشار التجارة الالكترونية التي تتطلب معالجة أفضل لعمليات الدفع وسرعتها وانخفاض كلفها مما يجعل من هذه العملات وسائل دفع مثالية لمواكبة الحياة الجديدة.

فضلاً عن ذلك فإن انخفاض كلف المعاملات فيها تساعد على تخفيض الكلف في الاقتصاد عموماً وفي تنشيط التجارة والحد من التضخم. (Dabrowski&Janikowski;2018,14).

ح--إنها تسهل انتقال رؤوس الأموال بكفاءة ودون التقييد بالضوابط والقيود الحكومية، وبأي مقدار ودون وساطة أية جهة. ورغم إن هذا قد يكون سلبياً في بعض الأوقات أو أنه قد يضر بعض الأطراف أو بعض الدول، إلا أنه في النهاية سيقود إلى كفاءة تخصيص الأموال وكفاءة استثمارها لأن رؤوس الأموال ستتناسب وتتدفق إلى حيث تكون أكثر فعالية وربحية مما سيعزز كفاءة استثمار رؤوس الأموال.



خ- إن العملات المشفرة تتصف بالندرة وإنها لا تصدر بدون ضوابط كما هو الحال مع العملات الورقية، وإن محدودية المقادير التي يمكن إصدارها منها ستحد من التوجهات التضخمية وستصل إلى حالة من الاستقرار النسبي في أسعار صرفها عندما يتوسع استخدامها وتتعزيز الثقة فيها كأدوات دفع فعلية لها خصائص وقيم ذاتية، وليست معتمدة على ضمان جهة خارجية مثل الحكومات أو البنوك المركزية التي إن أوقفت ضمانها للعملة الورقية القانونية أو اعترافها بها فلن تعود لها أية قيمة.

د- لا يمكن القيام بعملية تزوير فيها لأن سجلات سلسلة الكتل (Block chain) متاحة ومفتوحة للجميع وهي لا تقبل أية عملية غير صالحة، كما إن أي كتلة جديدة لا تتبع القواعد لا يتم إدراجها وترفض من قبل كل النقاط الطرفية (Nods) في النظام - (بتكوين الصغير: 2019: 28). كما إن التوقيع الإلكتروني المشفر يمنع الدخول إلى المحافظ الخاصة بمالكي العملات المشفرة.

ذ- إن العملات المشفرة يمكن أن تساعد الأشخاص الذين لا يستطيعون التعامل مع الجهاز المصرفي وليس لديهم حسابات مصرفية، إذ يمكنهم استخدام الانترنت في ممارسة نشاطهم الاقتصادي وإجراء تحويلاتهم الاقتصادية والقيام بمدفوعاتهم بمعزل عن الأجهزة الرسمية والمؤسسات المالية التقليدية، التي قد لا تكون متاحة لهم أو قريبة منهم وبذلك فإن هذه العملات تنشئ سوقاً عالمياً حقيقياً للسلع والخدمات مما يمكن أن يوفر فرص عمل هائلة ويمكن الأفراد من ممارسة نشاطهم في المناطق النائية أو في الدول النامية التي تنقد إلى البنى التحتية المالية الملائمة. كذلك فإنها ملائمة للفقراء وذوي الدخل المحدود والمهاجرين الذين يمكنهم تحويل مدخولاتهم إلى عوائلهم بسهولة وبذلك يتعزز الشمول المالي ويسود فتصل الخدمات المصرفية والمالية إلى الجميع بعدالة وبكف منخفضة.

ر- يمكن استخدام العملات المشفرة كملاد في البلدان التي تعاني من مشكلات اقتصادية كالتضخم الجامح أو تعاني من تقييد حرية التصرف في الأموال أو صعوبة تحويل المدخولات من البلد وإليه بسبب مشكلات سياسية واقتصادية. فيقوم الافراد باللجوء الى العملات المشفرة لتحويل أموالهم من وإلى داخل بلدانهم دون التعرض للرقابة أو المصادرة أو التأميم.

ز- إن شبكات العملات المشفرة تعمل طوال الوقت أي 24 ساعة في اليوم و7 أيام في الأسبوع، مما يعني إتاحة الفرصة للأفراد للوصول إلى أموالهم والتصرف بها بحرية وفي أي زمان ومكان دون خوف أو خشية من التعرض لأية قيود أو محددات تحد من حريتهم في التصرف بأموالهم. إن هذا سيعزز النشاط الاقتصادي والتجارة العالمية ويزيد من مرونة النظم النقدية ووسائل الدفع والوساطة المالية.

س- إن انتشار التعامل بالعملات المشفرة سيعمل على إنهاء الهيمنة الاقتصادية والسياسية والمالية للدول الكبرى لأنه يقوض سيطرتها المالية على العالم من خلال عملاتها القوية المدعومة بقوى سياسية وعسكرية ومالية، فالعملات المشفرة يمكن أن تكون في مستقبل غير بعيد وسيلة التداول الأساسية في معاملات التجارة والتحويل والاستثمار وكذلك فإنها عندئذ قد تكون العملة الاحتياطية الأولى في العالم.

ش- إن إنهاء أو تحجيم وظيفة الوساطة المالية سيقود إلى شكل جديد من الادخار، فبدلاً من الادخار في المصارف واتاحة الفرصة لها لتكون كيانات مالية كبيرة تهيمن على المال والاقتصاد وعلى الكتلة النقدية الكبيرة المدخرة وما يتبع ذلك من نتائج ومن سيطرة سياسية، فإن المدخرات ستظل عند الأفراد فتتغير خارطة تراكم الثروة المالية، ولن تكون هناك مراكز مالية مسيطرة، بل إن المدخرات ستتراكم لدى الأفراد حيثما يكونون. ثم ستتساب إلى البلدان

ذات النشاط الاقتصادي الأكثر ازدهاراً ونمواً مما سيقود إلى تقدم البلدان ذات المدخرات وكذلك البلدان ذات معدلات النمو الكبيرة.

ص- من خصائص العملات المشفرة التي تعتمد على نظام Block chain-سلسلة الكتل - هو إمكانية الاطلاع بسهولة على كل المعاملات التي تمت على تلك العملات والتأكد ان السجل صحيح وهذا يعد مستوى غير مسبوق من الإفصاح، فإمكان الاف المستخدمين المجهولين لبعضهم والموجودين في كل مكان في العالم التأكد من سلسلة الكتل، وهذا ما يعطي شبكات تداول أو تعدين العملات المشفرة ثقة كبيرة ومنتزيدة ويمثل تطوراً كبيراً في عملية الإفصاح التي تركز عليها الجهات الرقابية والمنظمات المهمة بالحوكمة والإفصاح والشفافية.

ض- تتصف العملات المشفرة بسرعة إجراء المعاملات بها وانخفاض كلفها، فضلاً عن إنها قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة. مما يناسب أية معاملة مهما كانت ضئيلة القيمة وهذا ما ساعد على انتشارها لأنها غير متحدة الأجزاء، بل يمكن تقسيمها فمثلاً نجد إن البتكوين يمكن أن تقسم إلى (8) مراتب. وبذلك يمكن التعامل بها بأي مقدار وبأية مبالغ وإن كانت صغيرة مما يمكّن الجميع من الحصول على الخدمات المالية مقارنة بخدمات المصارف والمؤسسات المالية التقليدية التي تمتنع عن إجراء المعاملات بالمبالغ الصغيرة مما يحرم الفقراء ومحدودي الدخل من الخدمات المالية والمصرفية.

ط- إن خاصية سلسلة الكتل Block chain اللامركزية هي خاصية مفيدة وإن التكنولوجيا المستخدمة فيها رائدة، وإن انتشار سلسلة الكتل على ملايين الحواسيب يجعل من الصعب اختراقها (Huan. (Kathryne(2018) وهذا السجل يقدم توثيقاً وتسجيلاً عاماً ودائماً غير قابل للتزوير للمعاملات.

ظ- ان هناك آفاقاً واعدة بأن تقود العملات الافتراضية إلى إيجاد قطاعات أعمال ووظائف وفرص عمل جديدة لا سيما في مجال الانترنت وفي مجال تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وما نراه من نشوء وتطور قطاع أعمال متنامٍ في مجال التداول بها وبروز أسواق مالية خاصة بها وكذلك احتلالها مركزاً هاماً على أسواق التداول الإلكتروني وبروز منصات متخصصة للتداول بها. وإن سرعة التغير في هذا الميدان تبدو كبيرة. (Levin (2018):12.)

ع- إنها تساعد المستثمرين على تنويع محافظهم الاستثمارية المكونة من العملات المشفرة فقط فهي قابلة لتنويع واسع إذ إن عدد العملات المشفرة كبير جداً ولذلك فإن أمام المستثمر فيها خيارات تنويع كبيرة فيستطيع الاختيار من بين بدائل متعددة. مما يولد له عوائد إضافية، كما إنها تعزز الاستثمارات المحلية لأن باستطاعة أفراد المجتمع تحويل مدخولاتهم في الخارج إلى عوائلهم واستثمارها في بلدانهم دون قيود. (Raskin, Salih, Qyrmak,; (2019)

غ- إن عملية تعدين وإصدار العملات المشفرة متاحة للجميع، إذ إن امتلاك حاسوب ذو قوة مناسبة ومعرفة بقواعد البرمجة سيمكّن الشخص من التعدين وإصدار العملات المشفرة (الناطور:2019:325) وإن هذا يتضح من خلال النظر إلى عدد العملات المشفرة الموجودة في التداول والتي تقدر أعدادها بالآلاف وهي في ازدياد متواصل.

ف- بما أن العملات المشفرة في حقيقتها برمجيات ذات محتوى رياضي ومعلوماتي مجرد، فإنها غير قابلة للتلف ولا للتقادم، وهذا ما يجعل هناك تماثلاً بينها وبين الذهب الذي هو غير قابل للتلف إلى حد ما. والاستثناء الوحيد على ذلك هو احتمال فقدانها عند فقدان كلمة المرور لحافظة مالك معين. وهذا الامر يتعلق بالأفراد وليس بالعملة ذاتها.

ق-إن العملة المشفرة ذات قيمة ذاتية وهي بذلك عكس العملات القانونية الورقية التي ليس لها قيمة ذاتية وإنما تستمد قيمتها من القوانين التي تنظم التداول بها وتحدد فئاتها وتلزم الجمهور بالتعامل بها وتعطيها قوة الإبراء اللازمة.

ورغم إن هناك عدداً من الكتاب ينكر أن تكون لها قيمة ذاتية فإن ذلك مجانب للحقيقة إذ العملات المشفرة ذات قيمة ذاتية وقيمة سوقية ومهما كان مقدار هذه القيمة فإنها تتأتى من المصادر التالية:

*-كلفة التعدين: التي هي كلفة الطاقة التي تصرف عند تعدين العملة وكذلك كلف المعدات التي تستخدم للتعدين من حواسيب وملحقاتها. *

*-القيمة السوقية التي تنشأ عن قوى العرض والطلب.

*-قيمة الحرفية والابتكار (Know How) لأية عملة. (Evans, 2015,11)

*-توقعات المستخدمين لمقدرتها في إنجاز الصفقات بشكل أكفأ من وسائل الدفع البديلة الأخرى.

*-القبول والتقدير العام لها من جانب المتعاملين والجمهور والمستفيدين. وهذه النقطة بالذات لها أهمية استثنائية عند مناقشة موضوع العملات المشفرة ومواضيع أخرى كثيرة ففيما يخص العملات عموماً فإن قبول الناس لها هو الذي يؤهلها كي تكون عملة تؤدي وظائف النقود المختلفة وهذا الكلام يصدق على العملات الورقية التي يجري تداولها خارج حدود دولها التي يصطلح عليها بـ (العملات الصعبة) ففي خارج حدود الدول التي أصدرتها لا وجود لقانون يعطيها قوة الإبراء إذ إن القانون المتعلق بذلك

* قدرت قيمة البتكوين عندما صدرت لأول مرة بمبلغ 1309 بتكوين للدولار وذلك بناء على أساس مقدار الطاقة الكهربائية التي استهلكها الحاسوب لإنتاج البتكوين.

يسري داخل حدود الدولة المصدرة للعملة والمصدرة للقانون، ومع ذلك فإن الناس يتداولونها ويقبلونها

كنقود لأسباب متعددة ليس من بينها القانون الذي صدرت بموجبه، إذن فإن القبول العام وحده الذي يعطيها قيمتها. في الوقت الذي لا تتمتع هذه النقود بأية قيمة ذاتية.

ولذلك فإن قيمة العملات المشفرة لا تعتمد على العوامل المذكورة في أعلاه فقط بل يساهم التقدير العام لها واعتبارها موجوداً متميزاً واستثنائياً يساهم في وضع قيمة سوقية وتبادلية لها.

2: السلبيات والمخاطر

ذكرنا في الصفحات السابقة كثيراً من إيجابيات العملات المشفرة، التي يرددها المؤيدون لها، غير أن لدى المعارضين وجهات نظر أخرى يسوقونها لعرض مخاطر وسلبيات هذه العملات وإننا إذ نذكر بعض هذه السلبيات التي وردت في كثير من الكتابات والبحوث لا سيما من قبل المؤسسات المالية الدولية والحكومات والبنوك المركزية والمصارف الكبرى فإن ذلك لا يعني إنها صحيحة أو واقعية. إذ إن بعضها قليلة التأثير والأخرى مؤقتة وبعضها ناشئ عن نقص المعرفة بجوانبها الفنية والمالية والمصرفية.

أما البقية فهي مواقف الجهات التي تضررت بسببها ولذلك كان موقف هؤلاء معارضاً لها. وعليه فإننا سنناقش هذه السلبيات لبيان حقيقتها وواقعيتها.

إن أهم السلبيات والمخاطر هي ما يلي:

1. عدم وجود غطاء قانوني لها فهي لا تصدر عن بنك مركزي وليس لها ضمان فالعملات الاعتيادية تضمنها الحكومة في حالة انخفاض قيمتها أو فقدانها أو تبديلها. كما تلجأ

الحكومات إلى التدخل في الأسواق المالية لدعم عملتها عند انهيار أسعار صرفها، وقد تتخذ إجراءات أخرى في هذا السبيل

أما العملات المشفرة فلا فليس هناك من يعوض المتضررين أو يحميهم من الأزمات التي يمكن أن تتعرض لها هذه العملات وليس هناك جهة تحافظ على أسعار صرفها. وهذا مقارنة بما تتمتع بها العملات القانونية من قابليتها للإبراء وضمانها من قبل البنوك المركزية والحكومات.

2. إن مجهولية مصدري أو مالكي هذه العملات والمتعاملين بها قد يؤدي إلى حدوث أعمال غير قانونية كتجارة الممنوعات وغسيل الأموال والتهرب الضريبي. (الجميلي:2019: 183)

3. ان حادثة هذه العملة وغموض أو صعوبة فهم آليات عملها وحالة التشفير التي ترتبط بها، تعرض المتعامل بها لمخاطر عديدة كمخاطرة القرصنة الالكترونية ومخاطرة ضياع ما يمتلك بسبب أي حادث عرضي تتعرض له الشبكة أو الحافظة التي يحتفظ بها بملكيتها من العملة المشفرة. فهي تظهر على الحاسب أو الهاتف المحمول كمف مجرد مما يسهل فقدانها.

4. تذبذب أسعار صرفها فعملة البنكوين مثلاً تذبذب سعر صرفها من أجزاء من الدولار عام 2009 حتى تجاوزت 60000 دولار عام 2021 وكذلك الأمر فيما يخص العملات الأخرى. إن هذا التذبذب يؤثر سلبياً على عمليات الاستثمار بها فيجعله غير آمن وخطر.

5. إنها تواجه نفس المخاطر الأخرى التي تتعرض لها العملات القانونية المتداولة مثل المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية ومخاطر الاحتيال والقرصنة وما يماثلها.

6. إن انتشارها قد يقوض قدرة البنك المركزي على إدارة السياسة النقدية وعلى التحكم في عرض النقد وحجم العملة المصدرة وحجم الائتمان. ويفقده كثيراً من أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها لتوجيه الاقتصاد كما إن لها آثاراً سلبية متوقعة على القطاع المالي والمصرفي لأنها



سنتهي دور الوساطة المالية لمؤسسات هذا الجهاز. أما العملات القانونية فيتوقع لها تفقد قيمتها تدريجياً لصالح العملات المشفرة.

7. إن أثر العملات المشفرة على السياسة المالية يتمثل في أنها ستضعف دور وزارة المالية في التحكم في متغيرات السياسة المالية، إذ ستكون هناك كتلة نقدية غير مسيطر عليها، وستكون هناك أنشطة اقتصادية خارج سيطرة ورقابة أجهزة الدولة، وستكون هناك دخول وعوائد وأرباح غير خاضعة للضريبة مما قد يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة بسبب نقص الحصيلة الضريبية والإيرادات الأخرى.

8. إن المعاملات التي تتم بها تعد غير قابلة للرجوع عنها ولا يمكن تعديلها، مما يزيد من مخاطر التعامل بها وينتقص من قانونيتها (فرح، 2019، 698). وهذا معناه إن المعاملة التي تجري بها ستكون قليلة المرونة عندما لا يكون هناك خيار أو إمكانية لأطراف المعاملة تعديلها أو الرجوع عنها.

9. إن التعامل بالعملات المشفرة يجري على صعيد العالم بأجمعه وهي غير خاضعة للقيود التي تضعها الدول على حركة رؤوس الأموال منها وإليها مما يجعل من السهل انتقال رؤوس من بلد لآخر مما يضر البلدان التي تهاجر منها رؤوس الأموال عن طريق هذه العملات.

10. ليس هناك آليات لتحديد قيمتها أو لتوقعها كما هو الحال بالنسبة للعملات القانونية التي يمكن التعرف على قيمتها باستخدام طرق رياضية وإحصائية مثل مساواة أسعار الفائدة (Interest Rate Parity) ومساواة القوة الشرائية (purchasing Power Parity) ونماذج توازن العرض والطلب ومراجعة أسعار الفائدة (Interest Rate Arbitrage) رغم إن الأدبيات المتعلقة بها لا تخلو من محاولات لتحديد قيمتها. Glaser, Florina. et al. (2014).

11. إن عمليات تعدينها تستهلك مقداراً كبيراً من الطاقة مما يترك آثاراً سلبية على البيئة.



هل إن سلبيات العملات المشفرة حقيقية؟

عرضنا فيما سبق السلبيات التي قد ترافق العملات المشفرة، ولكننا نعتقد إن بعضها غير حقيقي أو إنه ناشئ عن عدم فهم حقيقة العملات المشفرة ولذلك فإننا سنحاول أن نوضح حقيقة هذه السلبيات وعدم واقعتها علماً إن بعضها ممكنة الحدوث ولكنها (مؤقتة)، ولذلك فإن من المهم بذل الجهود وتعاون المختصين لغرض حل بعض هذه السلبيات والمشكلات التي ظهرت نتيجة التعامل بها.

من المهم القول ابتداءً إن عدداً من الظواهر التي يعتقد إنها سلبيات للعملات المشفرة لا تتعلق بها بذاتها ولا بخصائصها ولكنها تتعلق بممارسات المتعاملين بها أو عدم التزامهم بشروط الأمان اللازمة عند التعامل فهو إذاً تقصير المتعاملين أو نتيجة النقص في أساليب الحماية والتحوط أو عدم كفايتها. كذلك ينبغي الإشارة إلى أن هناك أطرافاً متعددة تخشى من انتشار العملات المشفرة لأن ذلك سيحدّ من نفوذ البنوك المركزية والمصارف والمؤسسات المالية الكبرى وهذه الأطراف تحاول أن تضخم السلبيات التي هي في حقيقتها ليست إلا سلبيات النظام النقدي الراهن.

وفيا يلي نوضح حقيقة سلبيات العملات المشفرة:

1 - إن عدم صدور العملة المشفرة عن بنك مركزي ليس شرطاً حتماً لوصفها بالنقود لأنّ النقود استخدمت بصور مختلفة منذ نشوء المجتمعات وتطورها وقبل ظهور البنوك المركزية التي لم تظهر إلا في العصور الحديثة كما إن صدورها عن الحكومة ليس قديماً إذ كانت النقود الخاصة (Private Money) تصدر عن المصارف التجارية ولم تكن تصدر عن الحكومة، كما إن حصر إصدار العملة بمصرف واحد لم يحدث إلا في نهايات القرن التاسع عشر في

الدول الغربية، وإن تحول البنوك المركزية إلى بنوك تابعة للدولة لم يحصل إلا في القرن العشرين.

إن ربط صدور النقود بسلطة حكومية مركزية أمر خاص بالنقود الورقية التي لم تعد لها قيمة ذاتية بعد تخلي العالم أجمع عن العملات الذهبية والفضية والغطاء الذهبي للعملات الورقية، فأصبحت ضمانات الحكومة لها وإلزام الناس بالتعامل بها بموجب القانون ومنحها قوة الإبراء تتطلب صدورها عن الحكومة.

أما بالنسبة للعملات المشفرة فالأمر مختلف لأنها تكتسب قيمتها من خصائصها ومن قبول الناس بها وبناء على ذلك فلا ضرورة لصدورها عن السلطة الحكومية أو البنك المركزي.

2 - يعتقد المعارضون للعملة المشفرة بأنها تساعد على غسل الأموال وتهريبها والتجارة في الممنوعات وما شابه. إن ذلك أمر محتمل وممكن ولكننا سنشير إلى الحقائق التالية:

أ. برهنت عدة أبحاث علمية عن هذه القضية إنها ليست منتشرة أو خطيرة أو إنها تجري بمعدلات أعلى باستخدام العملة المشفرة، ولغاية اليوم فقد لوحظت أمثلة محدودة عن استخدام هذه العملات في تلك الأنشطة. (Rodreguez, Kathryn Huan (2018)

ب. إن الأنشطة غير القانونية تجري بالعملات على اختلاف أشكالها (الذهبية، والفضية والقانونية والالكترونية) فهي ليست متعلقة بعملة دون غيرها ومنها العملات المشفرة، فالأمر يتعلق بالأنظمة والتشريعات والقوانين التي تشرع لمعالجة ومنع هذه الظاهرة والعقوبات التي تفرض على المخالفين، وعلى قدرة الحكومات المختلفة على مقاومتها وهل إن لديها الأجهزة الرقابية المتخصصة والقادرة على ذلك.

ت. إن العملات المشفرة هي تكنولوجيا وبرامجيات حيادية بذاتها، شأنها شأن الانترنت الذي يمكن استخدامه بطريقة نافعة، وإن أسئ الاستخدام فإنه سيكون ضاراً أو مدمراً. (Britto, Jerry (2018):33)

ث. إن المتعاملين بالعملات المشفرة ليسوا مجهولين، فكل المعاملات موثقة على سجلات (سلسلة الكتل) ويمكن بطرق بسيطة تتبع المعاملات والتعرف على الأشخاص الذين أجروها. كذلك فإن المعاملات التي تجري في بورصات العملات المشفرة موثقة لكل معاملة أو صفقة تتضمن اسماء أطرافها وأرقام حساباتهم ومعلومات أخرى عنهم. والبورصات كذلك ملزمة قانوناً أن تحفظ المعلومات الكاملة عن المتعاملين وهي يمكن أن تفصح عن هذه المعلومات عند طلبها. (wandhorev, 2017; 16)

3 - يعتقد بعضهم إن هناك إمكانية لدخول القرصنة الى المواقع التي تتداول بالعملات المشفرة وسرقتها أو تخريب برمجياتها واختراق محافظها وما إلى ذلك، لكن الواقع هو إن هذه العملات وبنيتها التحتية (سلسلة الكتل) مشفرة ومحمية تماماً وإن اختراقها بذاتها أمر شبه مستحيل في الوقت الحاضر على الأقل، وإن الذين سيحاولون اختراق البرامج أو تزوير العملات، سيجدون إن القيام بالتعدين الفعلي لاستخراج عملات غير مزورة أو مسروقة أقل كلفة من الجهد الذي يبذلونه لاختراق النظام.

أما عمليات الاختراق التي قد تحدث فإن سببها يعود إلى نقص الحماية وهو أمر اعتيادي لجميع الحسابات والأنظمة وبغض النظر عن الموجود المودع فيها سواءً أكان عملة مشفرة أم عملة قانونية.

فضلاً عن إن عمليات القرصنة تتعرض لها كل المؤسسات المالية وغير المالية ويعمل الكل لمكافحة وإيجاد برامج حماية ضدها فالأمر لا يقتصر على العملات المشفرة ولا يمكن أن يعد مثلبة عليها.



4- ان المعارضين للعملة المشفرة يرون إن تذبذب أسعارها أمر سلبي آخر لأنه يضع المستثمرين فيها أمام خطر دائم ويجعل الاستثمار فيها خطراً مما يحذر من انتشارها.

إن كل استثمار ينطوي على قدر من المخاطرة قد يتفاوت من قطاع إلى آخر، وإن دراسة أسباب وأنواع ومصادر الخطر والبحث عن الأساليب المناسبة للتوقي منه تشكل جانباً مهماً من الدراسات المالية والمصرفية اليوم، فالخطر إذن ليس متعلقاً بالعملات المشفرة. ولقد رأينا إن الأزمات المتلاحقة قد أدت إلى سقوط وإفلاس كثير من المؤسسات الكبيرة. فطبيعة النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي تشجع على المضاربة Speculation التي هي أحد المصادر الرئيسية للمخاطر التي تتعرض لها كل الاستثمارات ومنها الاستثمارات في العملات المشفرة.

5- إن الآثار الاقتصادية للعملات المشفرة لا زالت محدودة وليس لها آثار واضحة على السياسة النقدية للبنوك المركزية أو على المركز الهام لها في النظم الاقتصادية المختلفة، لكن من المتوقع لها أن تؤدي مثلاً إلى النتائج التالية:

أ- القضاء على ظاهرة الإصدار المفرط للعملات التقليدية الذي تمارسه البنوك المركزية، مما سيحد من الآثار التضخمية لعمليات الإصدار المفتوح الراهنة.

ب- الحد من اندفاع بعض الحكومات للحروب لأنها لن تستطيع تمويل الحروب بسبب فقدانها سلطة الإصدار النقدي المنفلت كما هو اليوم.

ت- إن انتشار العملات المشفرة سيعيد توزيع الثروة ويحرر رؤوس الأموال من القيود التي تحد من حركتها عبر العالم، إذ إنها ستنتقل إلى حيث النشاط الأجدى اقتصادياً مما سيقود إلى كفاءة توزيع الموارد وكفاءة الأنظمة الانتاجية.

ث - الحد من سطوة حكومات الدول العظمى وبنوكها المركزية على الاقتصاد العالمي. وهذا أمر إيجابي يسعى لتحقيقه كثيرون في كل أنحاء العالم لاسيما الدول المتضررة من نظام النقد الدولي الحالي.



6- أما فيما يخص أثرها على العملات القانونية فالعملات القانونية ذات دور سلبي في النظام الاقتصادي العالمي، وعلى صعيد كل دولة على حدة فهي عرضة للهزات المستمرة، والتذبذبات الكبيرة لغالبيتها، وهي تعاني منذ بداية القرن العشرين لتآكل قيمتها وهذا ما يؤدي إلى ضياع مخدرات الأفراد والمجتمعات والشركات والدول.

8- هناك حالة فقدان كلمات المرور أو نسيان بعض الأفراد لكلمة المرور لحساباتهم ومحافظهم أو وفاة صاحب الحساب دون معرفة رموز الدخول إلى الحسابات، وهذا معناه فقدان وضياع رصيد العملات المشفرة في هذه الحسابات إلى الأبد أو (إلى حين حل المشكلة تقنياً).

ان هذه الحالة نادرة وسببها يعود إلى تقصير من الأشخاص أنفسهم في اتخاذ إجراءات احترازية لتفادي مثل هذه الحالة، كما إنها مسألة فنية يمكن حلها مستقبلاً وهي لا تمثل عقبة أمام تطور هذا القطاع.

كما إن هناك حالة أخرى هي نهائية معاملات العملات المشفرة وعدم إمكانية الرجوع عنها إذا ما حدث خطأ في المبلغ المحول أو المبلغ الذي جرت به المعاملة أو الصفقة أو خطأ في الجهة التي حوّل لها المبلغ، إن هذه الحالة قليلة ونادرة ومنفردة، وإن المسؤولية فيها تقع على الشخص الذي أخطأ. ويتوقع لها أن تحل من الناحية الفنية والتكنولوجية.

9- ان العملات المشفرة ليست مجهولة بل يمكن تتبعها بجهد غير كبير. Brito. Jerry (2018).

10- إما موضوع ضخامة الطاقة الكهربائية اللازمة للتعددين فإن هناك محاولات لحلها ومنها اختيار أحد الأفراد المشاركين في التعددين لإضافة حلقة (وحدة Block) إلى سلسلة الكتل

وهذا ما يختصر كثيراً من الجهد وهو أسلوب مستخدم في عمليات تعدين عملة الإيثريوم التي هي من العملات الرئيسية. (World Bank Group. ; 2018:30).

كذلك استحداث نظم إدخال خاصة بالمعاملات الصغيرة لتقليل الوقت والطاقة اللازمة للنشاط. فضلاً عن ذلك فإن انخفاض العوائد الناجمة عن التعدين ستدفع بكثير من المعدنين إلى التوقف عن ممارسته وعدم جدوى الاستمرار به، مما يبقي عدداً قليلاً منهم من ذوي القدرات المالية الكبيرة والقدرات الحاسوبية الواسعة، وهذا سيقود إلى تقليل استهلاك الطاقة الكهربائية.

كذلك يمكن القيام بعمليات التعدين في بلدان تتوفر فيها طاقة كهربائية فائضة لا يمكن تخزينها أو إن هناك صعوبات في نقلها. أو الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح أو استخدام الألواح الشمسية وغيرها مما يخفف الضغط على مصادر الطاقة التقليدية ويسهم في تطوير مصادر الطاقة البديلة والنظيفة (الدخيل؛ 2021؛ 152) إن كل ذلك يدل على إن مشكلة استهلاك الطاقة الكهربائية في سبيلها إلى الحل قريباً.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

1: الاستنتاجات

- أ- إن العملات المشفرة قد أصبحت حقيقية واقعة وأداة مالية للدفع والاستثمار.
- ب- إن العملات المشفرة هي في الأصل خوارزمية مشفرة بدقة ثم استخدمت لاحقاً عملة.
- ت- تواجه العملات المشفرة معارضة شديدة من الحكومات والبنوك المركزية والمصارف الكبرى، لأنها تهدد هيمنة هذه الأطراف على النظم النقدية التقليدية وعلى الاقتصاد العالمي.
- ث- تتميز العملات المشفرة بكثير من المزايا التي تتفوق بها على العملات التقليدية مثل الأمان القوي الذي تتمتع به وسرعة إنجاز المعاملات وانخفاض كلفها وتعزيزها للشمول المالي.



- ج- هناك بعض السلبيات التي تعتري العملات المشفرة من ناحية عدم وجود ضامن لها كما هو حال العملات القانونية وازدياد عددها أكثر من الحاجة لها وتذبذب أسعارها الشديد.
- د- هناك بعض الصعوبات الفنية في عملها مثل فقدانها نهائياً إذا فقدت كلمة السر الخاصة بالمحفظة التي تحتوي الرصيد منها أو إذا توفي مالکها ولم يعط كلمة السر لأحد غيره.

3- التوصيات:

- أ- من المهم تنظيم واقع العملات المشفرة ببعض الضوابط والنظم التي تضمن بيئة مستقرة لها وتزِيل السلبيات التي تحيط بها.
- ب - على البنوك المركزية أن تتعامل بمهنية وموضوعية مع العملات المشفرة وأن تستخدمها كموجود استثماري وكأداة من أدوات السياسة النقدية عند الحاجة من خلال اقتنائها والتعامل بها.
- ت- نظراً للغموض الذي يحيط بحقيقة العملات المشفرة فإنه يتطلب زيادة الوعي بها وبأهميتها وبخصائصها وتوضيح طبيعتها وكيفية إصدارها والتعامل بها.
- ث- على الجهات الرسمية أن تتوقف عن محاربة العملات المشفرة لأنها ابتكار هام وتطور بارز في التكنولوجيا المالية وإن من الخطأ مقاومته أو معارضته.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

- ¹- أبو غدة، د. عبد الستار (2018)، النقود الرقمية الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية، مؤتمر الدوحة الرابع للمال الإسلامي / المستجدات المالية المعاصرة والبناء المعرفي. الدوحة، قطر.



- 2- إبراهيم، د. أحمد السيد لبيب (2009) الدفع بالنقود الإلكترونية الماهية والتنظيم القانوني- دراسة تحليلية ومقارنة. دار الجامعة الجديدة.
- 4- أحمد، جهاد حميد علي (2021): مخاطر أسعار صرف العملات الافتراضية وأثرها على السيولة المصرفية. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة تكريت.
- 5- الدخيل. البروفيسور الدكتور أحمد خلف حسين (2021): العملات المشفرة. مكتبة القانون المقارن. بغداد. العراق. الطبعة الأولى.
- 6- أمداح د. أحمد وبوبشيش. د. صالح: (2018) عملة البتكوين وحكم التعامل بها في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري. مجلة الإحياء، المجلد: 18، العدد: 22، سبتمبر 2018.
- 7- بكر: رجاء حمدون محمد (2021)، الجوانب الفقهية والاقتصادية للعملات الافتراضية. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة تكريت كلية التربية للعلوم الإنسانية.
- 8- البنك المركزي الأردني: دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني. (2020). العملات المشفرة.
- 9- الجميلي: د. عمر عبد عباس (2019): العملات الافتراضية. واقعها وتكييفها القانوني وحكمها الشرعي، وقائع المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية/ جامعة الشارقة. دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 10- الشيخ، غسان محمد. (2019) التأسيس الفقهي للعملات الرقمية، وقائع المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية/ جامعة الشارقة /الشارقة. دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 11- عبيد. د. سعد (2016): النقود الإلكترونية: دار النهضة العربية. القاهرة. جمهورية مصر العربية.

- 12-الناطور. د. خالدة ربحي (2019). الضوابط الشرعية للتعامل مع العملات الافتراضية. وقائع المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية/ جامعة الشارقة/الشارقة. دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 13-فرح. أحمد قاسم (2019). العملات الافتراضية في دولة الامارات العربية المتحدة، الحاجة إلى إطار قانوني لمواجهة مخاطرها: دراسة مقارنة. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية: المجلد 16 العدد 2 ربيع الثاني 1441، ديسمبر 2019،
- 14-مجموعة من المؤلفين (2019) يتكوّن الصغیر: ریدود سیتی. كاليفورنيا. الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: المصادر الأجنبية

- 1-Brito. Jerry (2018); in; Financial Innovation and National Security Implication. U.S. Government publishing office Washington.U.S.A.
- 2-Dobrowiski, Marek & Janikowski, Lukas (2018) "virtual currencies and central banking monetary policy: challenges ahead: European parliament: www.euopan.eu (com. mittees).
- 3-Chuen, David Lee Kuo (2015); Handbook of Digital Currency. Stanford University.
- 4-Evans, Charles. W;(2015): Bitcoin in Islamic Banking and Finance. Journal of Islamic Banking & Finance. Vol 3. No 1. June 2015.
- 5-Glaser, Florina. et al (2014):Bitcoin-Asset or Currency. Revealing Users Intentions. Twenty Second European Conference on Information systems
- 6-Huan. Kathryne(2018) in ; Virtual Currency; Financial Innovation and National Security Implication V.S Governance Publishing office Washington.

7-Levin, Jonathan (2018)) in: Virtual currency: Financial innovation and National security Implication. U.S.A Government Publishing Office. Washington. D.C.

8-Peters, Gareth; Panaya, Efstatheos; Chapelle Ariane(2015):Trend in crypto currencies and Block Chain technologies. The Journal of Financial perspectives: FinTech.winter2015 Vol. 3 issue 3.

9- Raskin, Max, Salih, Fahad, Qyrmak, David; (2019), How Do Private Digital Currencies Affect Government Policy?

10-Rodreguez, Kathryn Huan (2018); Financial Innovation and National Security implication. U.S. Government Publishing office Washington. U.S.A.

11-Wandhofer' Ruth (2017): The future of Digital Retail Payments in Europe. A Role for Central Banks Issued Crypto Cash. ECB

12-World Bank Group. (2018). Crypto currencies and Block chain.



سبل تطوير طرق الدفع الإلكتروني في العراق ما بعد 2003

م. محمد عربي ياسر

كلية الامام الكاظم عليه السلام

المستخلص

تطورت أنظمة الدفع على الصعيد الدولي تحت تأثير التطور التكنولوجي، ونتج عن هذا التطور خلق نظام الدفع الإلكتروني ومن ثم الاستخدام السليم لطرق الدفع الحديثة وانظمتها المتطورة في عمليات التجارة الإلكترونية، وفي العراق برزت صعوبات كثيرة في مساهمة طرق الدفع الإلكتروني في تنشيط التجارة الإلكترونية، ولكن في ظل توفر بنية تحتية تكنولوجية متطورة في بيئة الاقتصاد العراقي فان ذلك سيعزز من واقع طرق الدفع الإلكتروني وينمي التجارة الإلكترونية، ولكن في الواقع يعاني العراق من معدلات أمية رقمية مرتفعة، وهذه الحقيقة تحرم منصات التجارة الإلكترونية من الوصول إلى جزء كبير من المستهلكين وتقليل القيمة السوقية الإجمالية للشركات العاملة في هذا المجال، كما ان افتقار العراق إلى نظام دفع قوي وانخفاض الشمول المالي يعدان عقبة أمام كل منصة للتجارة الإلكترونية في البلاد، وهذا يجبر الشركات على الاعتماد على نموذج الدفع النقدي عند التسليم، ولغرض إقامة نظام للصيرفة الإلكترونية فقد اقترحت الدراسة الالتزام بجلمة من العوامل والتي هي بمثابة قواعد للعمل الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية:

طرق الدفع الإلكتروني # التجارة الإلكترونية # الشمول المالي # الرقمنة



Abstract

At the international level, payment systems have developed under the influence of technological development, and this development resulted in the creation of the electronic payment system and then the proper use of modern payment methods and their advanced systems in electronic commerce operations. In Iraq, many difficulties arose in the contribution of electronic payment methods to the activation of electronic commerce, but In light of the availability of an advanced technological infrastructure in the environment of the Iraqi economy, this will enhance the reality of electronic payment methods and develop electronic commerce, but in reality Iraq suffers from high digital illiteracy rates, and this fact deprives e-commerce platforms from reaching a large part of consumers and reducing the total market value For companies operating in this field, and Iraq's lack of a strong payment system and low financial inclusion is an obstacle to every e-commerce platform in the country, and this forces companies to rely on the cash-on-delivery model, and for the purpose of establishing an electronic banking system, the study suggested adhering to a number of Factors that act as rules for electronic work.

key words:

Electronic payment methods # E-commerce # Financial inclusion # Digitization

مقدمة:

يعيش العالم تطورات لم يشهدها من قبل. أدت الى تغيرات في أسلوب حياتنا بعمق وشمول وبسرعة، نتيجة ثورة تكنولوجيا الاتصالات الحديثة وتفاعلها في كافة القطاعات والمؤسسات. فتحوّلت الأعمال من استخدام القنوات التقليدية إلى استخدام قنوات أكثر مرونة، وسهولة وذكاء وانتشارا.



فثورة المعلومات تعني ان من يمتلكها يمتلك القوة والسيطرة، وأصبح موضوع الصراع الجديد هو كيفية الوصول السريع إلى المعلومات والوصول إلى طرق سريعة لتداولها وتحليلها من أجل اتخاذ قرار سليم مبني على الدقة والتحليل، وأصبح هناك على الساحة ثورة جديدة يطلق عليها ثورة تقنية الاتصالات، التي تساهم بقدر كبير في تكوين وتعزيز تيار العولمة، التي شملت اقتصاديات العالم خلال العقدين السابقين ومن المنتظر أن تستمر وتتسع أثارها لتشمل كل قطاعات الحياة.

ورافق ذلك عدد من التغيرات الحديثة التي تتطوي على أساليب وتقنيات جديدة مثل الاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على الحاسبات وشبكة المعلومات التي امتدت خيوطها لترتبط بين معظم بلدان العالم، وتضم الملايين من المستخدمين عبر المعمورة وقد ظهرت بالموازاة تقنيات أخرى حديثة في مجال تبادل المعلومات التجارية ألا وهي التجارة الإلكترونية التي فتحت على شبكة الأنترنت الباب لكل المؤسسات الصغيرة والكبيرة في جميع أنحاء العالم، لدخول هذا السوق الجديد، إذ نشهد اليوم ظهور عدد كبير من المواقع الافتراضية لشركات ومؤسسات وهيئات على شبكة الأنترنت تحاول ان تجد لنفسها مكانا في هذا السوق أو الفضاء الافتراضي الواعد. وأضحى التجارة الإلكترونية جزءا لا يتجزأ من الطرق العديدة، التي تمارس بها المؤسسات أعمالها عبر العالم، ذلك أنها أدركت ما يمكن أن تحققه من فوائد عن طريق انفتاحها على أسواق جديدة وتوسيع نطاق أنشطتها التجارية، باستخدامها لشبكة الأنترنت العالمية كقناة للتجارة تيسر بيع السلع المادية والافتراضية مثل: المعلومات، كبرامج الحاسوب، الخدمات وغيرها على حد سواء.

ولكن على الرغم من نمو استخدام الأنترنت الملحوظ عبر العالم، فإننا نلمس بالمقابل تفاوت كبير في مستوى تغلغلها فيما بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية. وحتى اليوم فإن أكبر الآثار الإيجابية الملاحظة لاستخدام هذه التكنولوجيا يبقى مقتصرًا على اقتصاديات ومجتمعات الدول المتقدمة، التي تحتل الأنترنت والتجارة الإلكترونية الصدارة في جداول أعمالها.

الفصل الأول: منهجية البحث

تمهيد

يعد تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أبرز مظاهر الربع الأخير من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، وفي هذا المجال فأن تطور صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال يعد أهم إنجاز تكنولوجي تحقق، إذ أستطاع الإنسان أن يلغي المسافات ويختصر الزمن ويجعل من العالم أشبه بالشاشة الإلكترونية الصغيرة، وأصبح الاقتصاد الرقمي سمة العصر في البلدان المتقدمة وتأثر أصحاب المال والأعمال بهذه الموجة الجديدة، سواء على مستوى الكلي أو الجزئي، ولعل الأنشطة التجارية والتسويقية تعد أكبر المستفيدين من تكنولوجيا الإنترنت، إذ سخرت هذه الأخيرة خدمات لتسهيل حركة التبادلات وتحسين العلاقات، سواء فيما بين المؤسسات أو بين المؤسسات وزبائنها، وقد نتج عن ذلك مشكلات كثيرة، سنهتم في هذا البحث بإحدى هذه المشكلات وهي مشكلة طرق الدفع الإلكتروني في التجارة الإلكترونية في العراق وفقاً لمنهجية البحث الآتية:

أولاً: مشكلة البحث

تطورت أنظمة الدفع بالتزامن مع التطور التكنولوجي، ونتج عن هذا التطور خلق نظام الدفع الإلكتروني ومن ثم برزت أهمية الاستخدام السليم لطرق الدفع الحديثة وانظمتها المتطورة في عمليات التجارة الإلكترونية، ومن هنا فان مشكلة البحث يمكن ان نطرحها كما يأتي:

ما هو مدى مساهمة طرق الدفع الإلكتروني المستخدمة في تنشيط التجارة الإلكترونية؟

ثانياً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث الى مناقشة الموضوعات الآتية وانعكاساتها في العراق:



1. التعرف على طرق الدفع الإلكتروني.
2. التعرف على ماهية التجارة الإلكترونية بإيضاح مفهوما وتطبيقاتها.
3. توفيق الأوضاع الحالية والمستقبلية للبلاد مع المتغيرات العالمية والسياسات المحلية في مجالات الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية.

ثالثاً: فرضيات البحث

في ظل توفر بنية تحتية تكنولوجية متطورة في بيئة الاقتصاد العراقي فان ذلك سيعزز من واقع طرق الدفع الإلكتروني وينمي التجارة الإلكترونية.

رابعاً: أهمية البحث

1. تشكل طرق الدفع الإلكتروني عاملا مهما في التطور الاقتصادي لاستخدامها في تسهيل المبادلات والمعاملات المالية والتجارية.
2. تزداد أهمية هذه الطرق التي تهدف الى إجراء وتسوية الصفقات بسهولة وتحقيق العوائد والأرباح من جهة وتقلل التكاليف والأخطار من جهة أخرى وتحقق رضا أطراف المتاجرة من جهة ثالثة.
3. التجارة الإلكترونية وسيلة من وسائل التجارة الحديثة، وتأتي أهميتها بما اوجدته من افاق واسعة ولما يمكن لها أن تغير في مستقبل المعاملات التجارية اذ لا يقتصر الامر على ما حققته لحد الآن.
4. ونظرا للتطور الهائل الذي شهده هذا القطاع ومدى مساهمته في جميع القطاعات، وخاصة في ظل استخدام الأقمار الصناعية. الهاتف النقال والانترنت. كل هذا وضع (البلدان والمؤسسات) أمام تحدي جديد ألا وهو امتلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي ستكون هي المدخل الرئيس لكل من التجارة الإلكترونية وطرق دفعها.

خامساً: حدود البحث

تمتد حدود البحث الزمانية للمدة ما بعد 2003 اما الحدود المكانية فإنها تشمل العراق .



سادسا: منهج البحث

من أجل بحث ودراسة هذا الموضوع تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لمختلف المفاهيم والحقائق التي تتعلق بموضوعي الدفع الالكتروني والتجارة الالكترونية.

سابعا: مجتمع البحث وعينته

الجهاز المصرفي العراقي.

ثامنا: أدوات البحث

الملاحظة والاستقصاء

تاسعا: هيكلية البحث وتقسيماته

يتكون البحث من الفصول الآتية:

- الفصل الأول: منهجية البحث
- الفصل الثاني: مفاهيم عامة عن طرق الدفع والتجارة الالكترونية ويتضمن المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: طرق الدفع والدفع الالكتروني

المبحث الثاني: التجارة الالكترونية

المبحث الثالث: العلاقة بين طرق الدفع والتجارة الالكترونية

- الفصل الثالث: تطور طرق الدفع والتجارة الالكترونية في العراق للمدة ما بعد 2003 ويتضمن المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: تطور طرق الدفع الالكتروني في العراق



المبحث الثاني: تحليل متطلبات التجارة الإلكترونية وتهيئة البيئة المناسبة لها في العراق

وأخيرا خاتمة البحث وتتضمن كلا من الاستنتاجات والمقترحات.

الفصل الثاني

مفاهيم عامة عن طرق الدفع والتجارة الإلكترونية

تمهيد

انتشر مؤخرا بدرجة كبيرة مفهوم التجارة الإلكترونية، والتي تعني الحصول على السلع والخدمات عن طريق استخدام الوسائل الإلكترونية أو وجود وسيط إلكتروني، وهو شبكة الانترنت العنكبوتية الكبيرة، ومن ثم كان من المهم الاطلاع على مفهوم طرق الدفع الإلكتروني في التجارة الإلكترونية، وفي هذا الفصل سنقوم بتقديم طرق الدفع الإلكتروني في التجارة الإلكترونية وفقا للمباحث الآتية:

- المبحث الأول: طرق الدفع الإلكتروني
- المبحث الثاني: التجارة الإلكترونية
- المبحث الثالث: دور طرق الدفع في تفعيل التجارة الإلكترونية

المبحث الأول: طرق الدفع الإلكتروني

على مر العصور حدثت تطورات عديدة على الالتزامات المالية ومعاملاتها، وقد اخذت النقود النصيب الأهم في تسوية هذه الالتزامات والمعاملات على الرغم من تنوع أشكال النقود، الا ان التطورات التي حصلت في القطاع المصرفي تزامنا مع التقدم التكنولوجي، قد أدت الى تراجع



استعمال النقود في شكلها السائل وظهور وسائل دفع أخرى، ومن أجل الإحاطة بالموضوع فقد تم تقسيم هذا المبحث الى المطالب الآتية:

• نظم الدفع وأسباب تطورها

• الدفع الإلكتروني

المطلب الأول: نظم الدفع وأسباب تطورها

لمعرفة معنى نظام الدفع علينا أولاً ان نعرف مفهوم النظام ثم مفهوم الدفع ومن ثم مفهوم نظام الدفع وكما يأتي¹:

- مفهوم النظام: إن أي نظام هو عبارة عن مجموعة من العناصر التي تتفاعل فيما بينها من أجل تحقيق هدف محدد، وهذه العناصر تمثل مدخلات النظام، يتم المزج فيما بينها، على أساس مجموعة من الموارد والإجراءات، بقصد تحقيق نتائج مرغوبة (أهداف) تسمى مخرجات النظام.
- مفهوم الدفع: تدل كلمة دفع على إطفاء دين أو تسوية التزام.
- مفهوم نظام الدفع: يعبر عن مجموعة المؤسسات والتنظيمات والقواعد والأدوات والقنوات التي تتم من خلالها عملية الدفع، ومنه فإن أنظمة الدفع لا يفرضها القانون، بل تنتج عن مميزات الدفع ما بين الوحدات الاقتصادية.

لقد عرف النشاط الاقتصادي عدة وسائل للدفع تساعد في اجراء الصفقات، وكانت اول هذه الوسائل هي النقود وتأتي بعدها السفتجة او الكمبيالة والسندات والشيكات، وقد أدت مجموعة من

¹ فريدة قلقول، أهمية أنظمة الدفع الالكترونية في المصارف: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – قسم العلوم الاقتصادية، 2012-2013، الجزائر، ص32.

العوامل الى تطور وسائل الدفع المصرفية في إطار السعي لتحسين معايير السرعة والكلفة والأمان وكما يأتي¹:

1. تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية؛ بسبب عدم ملاءمتها لكونها تحتاج التواجد الشخصي، كما انها تستغرق مدة زمنية طويلة أسبوع، كما هو الحال في استخدام الشيك، فضلا عن إمكانية فقدان والسرقة وكذلك ارتفاع تكلفة المدفوعات.
2. ظهور شبكة الانترنت، التي اثرت على البنوك نتيجة تطبيقها للتقنية الحديثة من اجل التعامل بكفاءة مع زيادة عدد الحسابات البنكية، وخفض تكلفة المدفوعات وتحرير العملاء من قيود الزمان والمكان.
3. التوجه نحو التجارة الالكترونية، التي انتشرت انتشارا سريعا نتيجة تطور مجالات الحاسب وثورة المعلومات واستخدام الانترنت، والتي ساهمت في إيجاد البيئة النظيفة لصناعات وسلع وخدمات نظيفة، وتسعى لتبادل المعلومات عبر المنصات الحكومية والخاصة لتخفيض كلفة النقل وتخفيض الاثار السلبية وعولمة الشركات.

المطلب الثاني: الدفع الإلكتروني

هناك عدة تعريفات للدفع الإلكتروني جميعها تصل إلى نفس المفهوم ألا وهو: منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية، بهدف تسهيل إجراء عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة، وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء وضمان وصول الخدمة، أو هو وسيلة لإجراء المعاملات أو دفع

¹ سلطاني خديجة، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الالكترونية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة محمد خيضر – بسكرة – الجزائر، 2012/2013، ص36.



ثمن المنتجات والخدمات من خلال إحدى الوسائل الإلكترونية التي تقدمها المؤسسات المصرفية والمالية بدلا من استخدام النقد أو الشيكات¹.

أما وسائل الدفع الإلكترونية فهي: عملية تحويل الأموال بطريقة رقمية، عن طريق استخدام الحاسوب أو إرسال بيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما، أو انها وسيلة دفع تتم جميع عملياتها إلكترونيا، ولا وجود للحوالات ولا للقطع النقدية².

أهمية الدفع الإلكتروني³:

1. كونه سريعا يختصر الوقت والجهد: فهو يتيح للعملاء استلام الأموال وتحويلها بسرعة، إذ يمكن للعميل الدفع والشراء لقاء المواد والخدمات وهو داخل منزله، كما يمكنه تسديد الفواتير والضرائب المترتبة عليه بعيدا عن الانتظار في الطوابير.

2. يقلص القيود وينشط الاقتصاد: فتحت التجارة الإلكترونية الباب أمام دول العالم أجمع لتبادل الموارد والخدمات بحرية بعيدا عن القيود الاقتصادية المفروضة على الدول التي من شأنها

¹ رواد مسعود سلمان وآخرون، وسائل الدفع الإلكتروني في ليبيا بين الواقع والطموحات، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، كلية الاقتصاد – جامعة الزوية، المؤتمر الافتراضي الأول، التحول الرقمي في عصر المعرفة، الواقع والتحديات والانعكاسات، 2020/7/12،

<https://dspace.zu.edu.ly/bitstream/handle/1/900/4610wed=y>

² مرزوقي حورية، وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في رفع إيرادات البنوك التجارية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية- قسم الاقتصاد- جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، 2018-2019، ص10.

³ وليد اليافعي، أهمية الدفع الإلكتروني في العراق، نشر في الدفع الإلكتروني بتاريخ 12, 2022, October، تم التنزيل بتاريخ 2023/3/21 من الموقع الاتي:

[/https://fatora.io/blog/electronic-payment-in-iraq](https://fatora.io/blog/electronic-payment-in-iraq)

أن تعيق حركة التجارة بين هذه الدول، كما أنها تسعى إلى تقليص الضرائب المترتبة على حركات النقل والاستيراد.

3. يسمح للشركات بالانتشار وتجاوز المسافات: إن الدفع الإلكتروني يفسح المجال للشركات والأنشطة الاقتصادية بالتوسع والانتشار فيما لو تم تطبيقه بالشكل الصحيح، إذ يمكن لهذه الشركات أن تعرض بضائعها وخدماتها لتصل إلى جميع الأشخاص خارج نطاق وحدود الدولة، وبالتالي هذا يجعلها تنتشر أسرع.

المبحث الثاني: التجارة الإلكترونية.

مجالات التجارة الإلكترونية مختلفة ومتعددة، وقبل التعرف على مجالات التجارة الإلكترونية يجب التعرف أولاً على تعريف التجارة الإلكترونية، فمصطلح التجارة الإلكترونية يعتبر حديث نسبياً، وذلك لأنه ظهر مباشرة بعد حدوث الثورة التكنولوجية في مطلع القرن العشرين، إذ تقوم التجارة الإلكترونية على استخدام وسيط إلكتروني لإتمام المعاملات التجارية، وتستخدم في الأغلب لبيع المنتجات والخدمات من خلال الإنترنت وما يعرف بالأون لاين للمستهلكين أو الشركات، لذلك سنتعرف في هذا المبحث عن مجالات التجارة الإلكترونية وفق المطالب الآتية:

- مفهوم التجارة الإلكترونية.
- شروط نجاح التجارة الإلكترونية.
- مبادئ الشمول المالي.

المطلب الأول: - مفهوم التجارة الإلكترونية.

التجارة الإلكترونية وسيلة من وسائل التجارة الحديثة، وتأتي أهميتها بما أوجدته من افاق واسعة ولما يمكن لها أن تغير في مستقبل المعاملات التجارية إذ لا يقتصر الامر على ما حققته لحد

الآن، وهي تعتمد على عنصرين رئيسيين من عناصر التكنولوجيا والتين ابرزتا البنية التحتية للأنترنت وهما: تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فقد أوجد الأنترنت القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لنشر التجارة الإلكترونية ما بين صغار ومتوسطي التجار، بعد ان كانت مقتصرة على كبار الشركات والمؤسسات التجارية الضخمة، ويعود الاهتمام بالتجارة الإلكترونية خلال السنوات القليلة الماضية إلى ما حصل من تطور في أساليب استخدام الأنترنت، وأهم تطور هو ما حصل في التعامل مع الانترنت استخدام ما يسمى الويب وانتشار استخدام أساليب التصفح السهلة التي أعطت مستخدم الأنترنت واجهة سهلة وموحدة للتعامل مع واقع الانترنت، ويعد مصطلح التجارة الإلكترونية، مفهوم جديد يشرح عملية بيع أو شراء أو تبادل المنتجات والمعلومات من خلال شبكات كمبيوترية ومن ضمنها الانترنت، وهناك عدّة جهات نظر من أجل تعريف هذا المصطلح، اذ ان مفهوم التجارة الإلكترونية يتكوّن من مقطعين هما¹:

الأول/ التجارة: مضمون المصطلح يعبر عن نشاط تجاري واقتصادي معروف لدينا ويتم من خلاله تبادل السلع والخدمات وفقا لقواعد ونظم متبعة ومتفق عليها.

الثاني/ الإلكترونية: وهو نوع من التوصيف لمجال أداء النشاط المحدد في المقطع الأول ويقصد به مجموعة من الهياكل اللازمة لتكنولوجيا والشبكة المعلوماتية والاتصالات عن بعد والمستعملة لمعالجة وتحويل المعطيات الرقمية مثل: شبكة الانترنت.

¹ بلحشر عائشة، مقياس التجارة الإلكترونية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية مطبوعة بيداغوجية موجهة إلى طلبة السنة الأولى ماستر تخصص- مالية وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، السنة الجامعية: 2020/2021، ص79.

• **ويعرف الباحث رأفت رضوان التجارة الإلكترونية¹:** - أنها تنفيذ كل ما يتصل بعمليات شراء وبيع البضائع والخدمات والمعلومات عبر شبكة الانترنت، والشبكات التجارية العالمية الأخرى ويشمل ذلك:

1. الإعلانات عن السلع والبضائع والخدمات.
 2. المعلومات عن السلع والبضائع والخدمات.
 3. علاقات العملاء التي تدعم عمليات الشراء والبيع وخدمات ما بعد البيع.
 4. التفاعل والتفاوض بين البائع والمشتري.
 5. عقد الصفقات وإبرام العقود.
 6. عمليات توزيع وتسليم السلع ومتابعة الإجراءات.
 7. الدعم الفني للسلع التي يشتريها الزبائن.
 8. تبادل البيانات الإلكترونية بما في ذلك: كتالوجات الأسعار، المراسلات الآلية المرتبطة بعمليات البيع والشراء، الاستعلام عن السلع، الفواتير الإلكترونية والتعاملات المصرفية.
- كما تعرّف التجارة الإلكترونية: بأنها الخطوات التي تتم من خلالها عملية البيع والشراء والمبادلة للسلع والخدمات وكذلك للمعلومات عبر شبكات الحاسوب وبالتحديد الانترنت، وينظر للتجارة الإلكترونية أنها عبارة عن تبادل المعلومات التجارية، والحفاظ على العلاقات التجارية وإجراء المعاملات التجارية ما بين عدة أطراف عن طريق شبكات الاتصالات المختلفة، كما تشمل التجارة الإلكترونية المنتجات والبضائع الملموسة وغير الملموسة، والتسويق الإلكتروني، والدفع الإلكتروني، والاستشارات الإلكترونية القانونية والمالية، وهي تختلف عن الأعمال الإلكترونية التي تعد أكثر شمولية من التجارة الإلكترونية لأنها لا تقتصر على عملية البيع والشراء والمبادلة للسلع والخدمات بل تشمل خدمات المستهلكين والزبائن والتعاون مع شركاء العمل وإجراء المعاملات الإلكترونية داخل المنظمة نفسها، وكذلك فإن الأعمال الإلكترونية تضم التجارة الإلكترونية، إدارة العلاقة مع المزودين، إدارة

¹ رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 1999، ص 15.

العلاقة مع الزبائن، إدارة موارد المنظمة، نكاه الاعمال وتقوية العلاقة بين شركاء العمل المختلفين¹.

المطلب الثاني: شروط نجاح التجارة الإلكترونية:

نذكر في أدناه عدد من الشروط التي ينبغي توفرها لإنجاح التجارة الإلكترونية²:

1. توفر بنية متطورة للاتصالات ونظم جيدة لأدائها، وبشكل خاص زيادة إمكانات الاتصالات عن بعد.
2. توفر التسهيلات اللازمة للوصول الى الأنترنت بكلفة معقولة ومتاحة لأكثر أفراد المجتمع بما في ذلك الحصول على أجهزة الحاسوب.
3. توفر بيئة قانونية وتشريعات توفر الحماية والأمان للموارد البشرية في هذا الموضوع بما في ذلك حماية المستهلك من الغش والتلاعب وحماية حقوق الملكية الفكرية وتنظيم المسائل المتعلقة بالضرائب وكل ما من شأنه أن يساهم في تشجيع دخول الشركات والأفراد في ثورة المعلومات.
4. توفر الخدمات المصرفية المناسبة والملائمة لطبيعة التعاملات مع شبكة الأنترنت وتوفير إجراءات الأمان في تعاملات البنوك والعملاء مع تأمين رقابة فعالة.
5. وجود قوة بشرية مؤهلة وقادرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات بكفاءة وعلى صيانة الأجهزة والمواقع بما في ذلك تطوير مناهج التعليم والتدريب في هذا المجال عموماً وفي مجال التجارة الإلكترونية خصوصاً.
6. نشر الوعي العام بين جمهور المجتمع ولدى الحكومات للتعريف بأهمية تكنولوجيا المعلومات وما يمكن أن تحققه من منافع.

¹ رائد مساعدة بني ياسين وآخرون، مقدمة الى التجارة الإلكترونية، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية- عمان، 2016، ص11.

² باسمه علي احسان، التجارة الإلكترونية: مفهومها ومزاياها وموقع البلدان العربية منها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الثاني والثلاثون 2012، ص218.



المطلب الثالث: مبادئ الشمول المالي

يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبى احتياجاتهم التي تتضمن معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام¹.

وبالنظر للعلاقة الوثيقة بين كل من التجارة الالكترونية والشمول المالي، نورد ادناه مبادئ الشمول المالي، اذ تبنت مجموعة العشرين في عام 2016 مبادئ ارشادية للتمويل الرقمي تتطرق للإجراءات الواجب العمل السريع عليها لتسريع رقمته الشمول المالي وهي ثمانية مبادئ على أربع مجموعات²:

المجموعة الأولى: ضمان بنية تحتية مالية رقمية مرنة ومسؤولة وتشمل المبادئ الآتية: -

المبدأ الأول: دعم تطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيئي وضمان تنافسية المؤسسات المالية

المبدأ الثاني: تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات العناية الواجبة للعملاء ونظام الهوية الرقمية.

المجموعة الثانية: تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة:

¹ البنك الدولي، الشمول المالي يمثل عاملاً رئيسياً في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، موقع البنك الدولي: (تاريخ التنزيل 2023/5/2):

<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview>

² الوليد طلحة & صبري الفران، الشمول المالي الرقمي، صندوق النقد العربي، موجز سياسات: العدد السابع عشر، ديسمبر 2020، ص3.

المبدأ الثالث: تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالإنفاذ إلى المنتجات والخدمات الرقمية واستخداماتها.

المبدأ الرابع: دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية.

المجموعة الثالثة: تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية الرقمية:

المبدأ الخامس: دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول للخدمات المالية الرقمية التي ينتج عنها عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

المبدأ السادس: النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.

المجموعة الرابعة: تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة.

المبدأ السابع: تعزيز الثقافة المالية والتجارية الرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات.

المبدأ الثامن: دعم إجراءات حماية العملاء المالية بما في ذلك حماية البيانات بما يلبي احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: دور طرق الدفع في تفعيل التجارة الإلكترونية: -

مجالات التجارة الإلكترونية أصبحت متسعة لتشمل اغلب مجالات التجارة من بيع وشراء معتمدة في ذلك على وسائل الدفع الإلكترونية التي سهلت عملية المبادلات باختصارها للوقت والتكلفة وحلت مشكلة نقص السيولة، وقللت من مشكلات التزوير، فأصبحت محركاً للتنمية الاقتصادية، وفي هذا المبحث سنتناول هذا الدور وفقاً للمطالب الآتية:

- مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكترونية.
 - عوامل نجاح وسائل الدفع الإلكترونية.
- المطلب الأول: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكتروني: -

جدول (1): مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكتروني

مزايا وسائل الدفع الإلكتروني	عيوب وسائل الدفع الإلكتروني	
تحقق سهولة الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتقادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترات محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوراً بمجرد ذكر رقم البطاقة.	زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عليه وضع اسمه في القائمة السوداء.	1. بالنسبة لحاملها
تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات، كما أنها أزاحت عبئ متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة.	إن حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه، ويضع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات في نشاطه التجاري.	1. بالنسبة للتاجر
تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها البنوك والمؤسسات المالية.	من أهم المشاكل التي تواجه مصدرها هي مدى قدرة حاملي البطاقة على سداد الديون المستحقة عليهم، وكذلك تحمل البنك نفقات ضياعها.	2. بالنسبة لمصدرها

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى:

- العيفاوي خولة، دور وسائل الدفع في تحسين الأداء البنكي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2015/2014، ص18-19.

المطلب الثاني: عوامل نجاح وسائل الدفع الالكترونية.

لابد من وسائل لجذب المستهلكين والتجار لاستخدام تقنية معينة في عملية الدفع الالكتروني عبر الشبكات وخاصة الانترنت، ومن العوامل التي تؤدي إلى انتشار طريقة الدفع الكترونيا بشكل واسع ما يأتي¹:

1. الاستقلالية: اذ هناك العديد من الطرق التي تتطلب إعداد برامج خاصة من أجل استخدام وتنفيذ عملية الدفع الكترونيا من قبل التاجر والمستهلك تعتبر هذه الطرق التي تحتاج إلى إعداد برامج خاصة غير منتشرة بشكل واسع.
2. التطبيقية: إن من المهم في عملية الدفع الالكتروني أن يتم تنفيذها من مختلف أنظمة التشغيل ومختلف أنواع الحاسبات تلك التي تتطلب أنظمة تشغيل معينة أو أجهزة معينة لتنفيذ عملية الدفع الالكتروني تعتبر غير واسعة الانتشار بين التجار والمستهلكين.
3. الأمن والحماية: مدى الأمن في نقل البيانات وتنفيذ عملية الدفع مهمة جدا لقياس مدى فعالية عملية الدفع الالكتروني، حيث إنه إذا كانت المخاطر للمشتري أو البائع عالية في عملية الدفع الالكتروني فإن هذا يؤدي إلى عدم انتشار هذه الطريقة بشكل واسع.
4. الرسوم والتكلفة: اذ إنه كلما زادت العمولة المستخدمة لطريقة الدفع فإن ذلك يؤدي إلى عدم انتشارها بشكل بوسع، وأيضا الرسوم والعمولة التي يتم تحصيلها عند استخدام طرق الدفع الالكتروني تؤدي إلى عدم استخدامها وخاصة في المشتريات البسيطة قليلة التكلفة.

¹ عماد الدين بركات & طيبي حورية، وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في تفعيل التجارة الإلكترونية، مجلة القانون والتنمية المحلية، مخبر القانون والتنمية المحلية، ادرار- الجزائر، المجلد1، العدد2، السنة جوان 2019، ص131.

5. سهولة الاستخدام: إن طريقة بطاقة الاعتماد مستخدمة بشكل واسع وذلك لسهولة استخدامها من قبل كل الأطراف.

6. مدى انتشارها: حتى تكون طريقة الدفع الالكترونية ناجحة لابد من استخدامها من قبل أعداد كبيرة من التجار والمستهلكين على حد سواء.

الفصل الثالث

تطور طرق الدفع والتجارة الالكترونية في العراق للمدة ما بعد 2003

تمهيد

سيتناول هذا الفصل تطور طرق الدفع والتجارة الالكترونية في العراق للمدة ما بعد 2003 ويتضمن الباحثين الآتيين:

- تطور طرق الدفع الالكتروني في العراق.
- تحليل متطلبات التجارة الالكترونية وتهيئة البيئة المناسبة لها في العراق.

المبحث الأول: تطور طرق الدفع الالكتروني في العراق

تتأتى أهمية التجارة الالكترونية في العراق من عدة جوانب اهمها تعزيز الاقتصاد وتوفير فرص عمل، فضلا عن توفير عدد من السلع المفقودة، مما يعزز الاقتصاد تعزيزا قويا. ومن الطبيعي فإن تطوير التجارة الالكترونية سوف يتطلب وسائل وخدمات دفع الكترونية موثوقة تلبي كافة الحاجات، ومن هنا سيتم تناول هذا الموضوع وفقا للمطالب الآتية:

- نظام الدفع الإلكتروني في العراق.
- وسائل الدفع المستخدمة لتفعيل التجارة الالكترونية في العراق.
- أطراف ومخاطر الدفع الالكتروني



المطلب الأول: وسائل الدفع الإلكتروني في العراق

استنادا الى احكام البند ثالثا من المادة 80 من الدستور والمادة 27 من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم 78 لسنة 2012 صدر الامر رقم 3 لسنة 2014 من مجلس وزراء العراق¹، والخاص بخدمات الدفع الالكتروني للأموال والذي عرف نظام الدفع الالكتروني بانه: مجموعة من الوسائل والقواعد الخاصة بعملية تحويل الأموال بين المشاركين داخل النظام على ان يكون انتقال الأموال من خلال استخدام البنية التحتية لأنظمة الدفع.

أولاً: نشاطات خدمات الدفع الإلكتروني بموجب النظام الصادر اعلاه:

1. اصدار أدوات الدفع الإلكتروني للأموال.
2. إدارة الايداعات والسحوبات النقدية من خلال الصراف الآلي ونقاط البيع.
3. تنفيذ عمليات الدفع الإلكتروني الدائنة والمدينة التي تكون أموالها مضمونة بسقف ائتمان لمستخدم خدمات الدفع الإلكتروني.
4. تنفيذ عمليات الدفع الإلكتروني الدائنة والمدينة بواسطة أي وسيلة من وسائل الاتصالات الرقمية أو أي وسيلة من وسائل تكنولوجيا المعلومات أو مشغل شبكة يعمل كوسيط بين مستخدم خدمات الدفع الإلكتروني ومجهز البضائع أو الخدمات أو أي متسلم اخر للأموال وتشمل التحويلات عن طريق الهاتف النقال.
5. تنفيذ عمليات الدفع الإلكتروني وفق نظام التسوية الاجمالية الانية أو نظام تسوية الأوراق المالية أو نظام المقاصة الآلية.

¹ البنك المركزي العراقي، نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال، على موقع البنك المركزي العراقي وتم التنزيل بتاريخ 2023/3/21:

<https://cbi.iq/static/uploads/up/file-149985495783680.pdf>



ثانيا: ترخيص مزاولة خدمات الدفع الالكتروني

بموجب (نظام الدفع الالكتروني في العراق لعام 2014) تم اشتراط عدم جواز مزاولة خدمة الدفع الالكتروني الا بترخيص من البنك المركزي وان للبنك تعديل الترخيص بإضافة خدمة من خدمات الدفع الالكتروني المنصوص عليها في هذا النظام او تغيير نوع الخدمة بناء على طلب من المرخص على ان يثبت التعديل في السجلات كما ان النظام اشترط عدد من الشروط في مزود خدمة الدفع الالكتروني للأموال.

ثالثا: الإشراف والرقابة بموجب النظام اعلاه:

1. تخضع لإشراف البنك خدمات نظام الدفع الالكتروني ومزوديه والمشاركين فيه ومصدري البطاقات.
2. على مزود خدمات الدفع الالكتروني والمشاركين واي طرف ثالث توفير المعلومات والبيانات وعدم الاتيان باي أفعال تؤثر او تمنع مهمة الاشراف والرقابة والتعاون بحسب ما تقتضيه الضرورة لإنجاز مهمة الاشراف والرقابة من البنك.
3. للبنك التعاون مع المؤسسات والجهات في الدول الأخرى للإشراف والرقابة على نظم وخدمات الدفع الالكتروني واي جهات او مؤسسات دولية واجنبية تقوم بمهام مشابهة وله طلب المعلومات وتبادلها مع هذه المؤسسات للقيام بمهامه الرقابية بموجب اتفاق بين الطرفين.
4. لممثلي البنك تفتيش مزودي خدمة الدفع الالكتروني لمراقبة مدى الالتزام بمعايير وسياسات الرقابة على نظم الدفع الالكتروني.
5. للبنك النفاذ الى نظام مزودي الخدمة كلما اقتضت الحاجة ويتعين على الأشخاص المخولين بالنفاذ احترام وحماية البيانات والالتزام بمبدأ السرية المهنية.
6. للبنك تزويد الجهات الرقابية في بلد اخر بالمعلومات التي حصل عليها اثناء قيامه بعملية الرقابة والاشراف وفق المبادئ التي تنص على حماية المعلومات واحترام مبدأ السرية والا تستخدم الا للأغراض التي تم على أساسها منح هذه المعلومات.

رابعاً: حقوق الزبون بموجب النظام اعلاه:

1. اطلاع الزبون على حقوقه والتزاماته بما في ذلك وضع لوحة اعلان في مدخل الشركة.
2. ضمان تعويض الزبون ماديا في حالة تأخر الحوالات عن المدة المتفق عليها.
3. ضمان تعويض الزبون ماديا في حالة فقدان او نقص أمواله نتيجة الإهمال او سوء الإدارة.

المطلب الثاني: الوسائل المستخدمة في الدفع الإلكتروني في العراق

هناك العديد من وسائل الدفع الإلكترونية المتاحة في العراق التي يمكن استخدامها للدفع للمواقع المحلية والعالمية¹:

1. بطاقات مسبقة الدفع: وهي اداة دفع وسحب نقدي، يصدرها بنك تجاري أو مؤسسة مالية، يستطيع حاملها الشراء بالأجل على ذمة مصدرها، والحصول على النقد اقتراضاً من مصدرها أو من غيره بضمانه، وتمكنه من الحصول على خدمات خاصة. وتعد وسيلة الدفع **NEO** من الوسائل التي تدخل تحت مسمى **credit card**، والتي يتم استخدامها كوسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني في العراق، ويتم استخدام هذه البطاقة على نطاق واسع حيث يمكن استخدامها للدفع عبر الإنترنت في كافة المواقع والمتاجر الإلكترونية، ويتم شحن البطاقة عن طريق إيداع الأموال إما عن طريق الفروع الخاصة بالخدمة أو ماكينات الصرافة الآلية، كما

¹ انظر:

- أزهر نعمة، نظام الدفع الإلكتروني سلبياته وإيجابياته وأثره على الواقع المعاشي في العراق، ورشة عمل جامعة النهدين، كلية اقتصاديات الاعمال، 18 شباط 2019، نسخة مخبأة تم التنزيل بتاريخ: 2023/3/21 من الموقع الاتي:

<https://eco.nahrainuniv.edu.iq/wp-content/uploads/2019/02/>

- مروه أحمد مفتاح، وسائل الدفع الإلكتروني في العراق، أكتوبر 18، 2022، تاريخ التنزيل 2023/3/21 من الموقع الاتي:

<https://trinavo.com/>



توفر البطاقة تطبيق لإدارة الخدمة وإجراء عمليات تحويل أو استقبال الأموال، ويمكن التسجيل في الخدمة والحصول على بطاقة **NEO**، من خلال تحميل التطبيق الخاص بالخدمة وتسجيل حساب خاص بالعميل وتفعيله، ثم الذهاب لأقرب فرع لإيداع الأموال في حسابه واستخراج بطاقة **NEO**.

2. الدفع عن طريق المحافظ الإلكترونية: المحافظ الإلكترونية هي من أشهر وسائل الدفع الإلكتروني في العراق وأكثرها انتشاراً، ويرجع ذلك لسهولة إنشاء محفظة إلكترونية، بجانب تمتع تلك المحافظ بدرجة حماية عالية مما يوفر الأمان التام لعمليات استلام وإرسال الأموال، ومن مميزات أيضاً قبول تلك الوسيلة من جميع المواقع الإلكترونية، كما يمكن الدفع بها للمتاجر ومراكز التسوق، وتوفر المحافظ الإلكترونية تطبيق خاص بالخدمة مما يسهل عملية حفظ بيانات المستخدم مثل رقم الحساب ورقم البطاقة الائتمانية، ويتطلب استخدام هذه الوسيلة تحميل التطبيق الخاص بالمحفظة الإلكترونية التي تريد التسجيل بها، ثم القيام بتسجيل حساب وتفعيله، لتتمكن بعدها من تحويل الأموال واستلامها، وتسديد كافة الفواتير الحكومية، والدفع بها لمواقع التسوق المختلفة، ويتم صرف الأموال من خلال أحد البنوك العراقية، ومن أشهرها زين كاش واسيا حوالة.

3. المواقع الإلكترونية او الحسابات: **Google Pay** : تعد من أهم وسائل الدفع الإلكتروني وهي عبارة عن خدمة لنقل الاموال عن طريق الانترنت من طرف لطرف اخر و يتم استخدامها بشكل رئيس للتسوق الالكتروني و الشراء الآمن عن طريق الانترنت ومن أهم هذه المواقع نذكر: موقع **PayPal** وهي وسيلة أخرى من وسائل الدفع الإلكتروني المتاحة داخل العراق وهو الدفع من خلال بطاقات جوجل بلاي، اذ تعد هذه الوسيلة من أكثر الوسائل أماناً، والتي يمكن استخدامها في الدفع للمتاجر والمواقع العالمية وإتمام عمليات الشراء، وتوفر خدمة الدفع من خلال جوجل بلاي عدة بطاقات مختلفة التي تضمن عملية تحويل الأموال آمنة وسهلة.

4. بطاقات البريد العراقي: تتبع هذه الوسيلة للحكومة العراقية، وذلك لمواكبة حركة الرقمنة التي تتبعها الحكومة في جميع أنظمتها، اذ قامت بتفعيل نظام الدفع الإلكتروني ليشمل رواتب العاملين في الدولة، وذلك من خلال البريد العراقي ليصبح بذلك إحدى وسائل الدفع



الإلكتروني المعتمدة في الدولة، وتدعم هذه الخدمة استخراج بطاقة ائتمانية من إحدى البنوك التابعة لنظام الدفع الإلكتروني، وتوفر خدمة البريد مجموعة من الخدمات أهمها إيداع وسحب الأموال، والدفع في المواقع التجارية ومواقع التسوق سواء داخل العراق أو خارجها.

5. **الحالات الإلكترونية المصرفية Bank Transfers:** التحويلات المصرفية هي وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني وهي نوع من الخدمات التي تقوم بها البنوك في العصر الحاضر، ويقصد بها العملية التي تتم بناء على طلب العميل لنقل مبلغ معين إلى شخص أو جهة أخرى تسمى المستفيد، وذلك سواء تم النقل من حساب إلى حساب داخل نفس البنك أو فروعه، أو النقل بين بنكين مختلفين كلاهما من نفس البلد أو حصل بين بنكين في دولتين مختلفتين، وفي هذه الحالة الأخيرة يترتب على العملية صرف العملة المحلية بالأجنبية المراد تسليمها للمستفيد، مثل الويسترن يونيون.

المطلب الثالث: معوقات انتشار الدفع الإلكتروني في العراق¹

1. انعدام الأمن الإلكتروني: يعتبر العراق من الدول التي لا يوجد فيها أمن إلكتروني كافٍ، فهو يعاني من خرق أمني ومعلوماتي واضح، وبالتالي فإن بيانات العملاء العراقيين الموجودة لدى البنوك تكون عرضة للسرقة بشكل كبير كما حصل عام 2017 نتيجة اختراق شركة اتصالات عراقية.

2. القيود على خدمات الشحن والتوصيل: لا يوجد في العراق شركات أو مكاتب شحن يمكنها استيعاب الكم الهائل من الموارد التي يمكن أن تتدفق في حال تم تفعيل نظام التجارة الإلكترونية، وذلك نظرًا للقيود المفروضة على النظام الاقتصادي العراقي الذي يمنع عنه دخول الكثير من المواد إلى الأسواق.

¹ وليد اليافعي، المصدر السابق نفسه.

<https://fatora.io/blog/electronic-payment-in-iraq>



3. ثقافة السكان: ضعف ثقافة السكان وخبرتهم بمزايا الدفع الإلكتروني في العراق، كون العراقيون يعتمدون إلى حد كبير على أنظمة الدفع التقليدية في جميع مناحي حياتهم، كما أنهم لا يتقنون بالدفع الرقمي خوفاً من عمليات النصب والاحتيال التي تتم عبره.
4. ضعف المؤهلات والبنى التحتية: لا يمتلك العراق أرضية قوية ومناسبة يمكن الانطلاق منها لتعميم التجارة الإلكترونية والتحول إلى اقتصاد رقمي تختفي فيه الأوراق المالية كلياً، علاوةً على أن شبكات الاتصالات والإنترنت ضعيفة جداً ولا يمكنها تحمل كل الضغط الذي يمكن أن يفرضه نظام الدفع الرقمي.

المبحث الثاني: تحليل متطلبات التجارة الإلكترونية وتهيئة البيئة المناسبة لها في العراق.

شهدت السنوات الأخيرة طفرة في قطاع التجارة الإلكترونية في العراق، وقد تحولت الصناعة من مكانة يهيمن عليها الأفراد المتمرسون في التكنولوجيا، إلى خدمة رئيسة للمستهلك العراقي العادي، وقد أدى ذلك إلى مزيد من الاهتمام من قبل قادة الصناعة العراقية والمستثمرين ومنصات التجارة الإلكترونية. في حين ما تزال المحلات التجارية هي الوسيلة الأساس للتسوق فإن التجارة الإلكترونية تلحق بالركب بسرعة إذ تجلب التجارة الإلكترونية مزايا عديدة لكل من بائع التجزئة والمستهلك المساعد في اعتمادها واستخدامها على نطاق أوسع، سيتناول هذا المبحث المطالب الآتية:

- واقع التجارة الإلكترونية في العراق
- متطلبات التجارة الإلكترونية وتهيئة البيئة المناسبة لها في العراق
- ليات حماية المعاملات التجارية الإلكترونية.

المطلب الأول: واقع التجارة الإلكترونية في العراق

ترتبط التجارة ارتباطاً أساسياً باستخدام الإنترنت من جانب وبالشمول المالي لأفراد المجتمع من جانب آخر، ويمكن للباحث الذي يحاول دراسة وتحليل التجارة الإلكترونية ان يستعين بالمؤشرين أعلاه لإكمال تحليله، والجدول ادناه يبين هذين المؤشرين الخاصين بالعراق مقارنة بمجموعة من الدول الأخرى، فضلاً عن مؤشر الموثوقية البريدية.

جدول (2) ترتيب أفضل عشر دول عالمياً في مؤشر التجارة الإلكترونية

الدول	ترتيب الدول 2019	ترتيب الدول 2020	نسبة الأفراد المستخدمين للإنترنت 2019 %	نسبة الأفراد الذين لديهم حساب مالي 15+ سنة 2017 %	مؤشر درجة الموثوقية البريدية 2019
سويسرا	2	1	97	98	97
هولندا	1	2	96	100	93
الدنمارك	6	3	97	100	81
سنغافورة	3	4	89	98	97
المملكة المتحدة	4	5	96	96	98
ألمانيا	9	6	93	99	91
فنلندا	5	7	95	100	91
أيرلندا	7	8	88	95	98
النرويج	8	9	98	100	88
هونغ كونغ	14	10	92	95	92
الإمارات	28	37	99	88	64
السعودية	49	49	96	72	74
العراق	132	129	49	23	8

المصدر: جمال قاسم حسن & محمود عبد السلام، التجارة الإلكترونية، سلسلة كتبيات تعريفية، العدد 20، صندوق النقد العربي، 2021، ص 31.

يلاحظ من الجدول (2) أعلاه: شغل العراق مراتب متأخرة في كل المؤشرات المتبعة في الجدول وذلك للأسباب الآتية:

- نسبة الافراد المستخدمين للإنترنت وكانت نسبتهم 49% قياسا بالدول التي تصدرتها النرويج بنسبة 98% والامارات 99% وما يمثله الإنترنت من أداة ضرورية في التجارة الإلكترونية.

- نسبة الافراد الذين لديهم حساب مالي بسن ما فوق 15 وكانت نسبتهم في العراق 23% وهي أدنى نسبة مقارنة هولندا والدنمارك وفنلندا والنرويج بنسبة 100% بينما كانت نسبة الامارات 88% وما تمثله هذه النسبة من أهمية في إتمام المعاملات المالية الإلكترونية.

- وكان العراق قد سجل نسبة 8% في درجة الموثوقية البريدية وهي أدنى ما يمكن في قائمة الدول اذ سجلت المملكة المتحدة وايرلندا 98% بينما سجلت الامارات 64%.

اما بالنسبة لمنصات التجارة الإلكترونية فإن الثقافة المالية المتزايدة وتغلغل الإنترنت في العراق جنباً إلى جنب مع زيادة التقدم والابتكار في مجال الخدمات اللوجستية خلقت بيئة مناسبة لازدهار منصات التجارة الإلكترونية، كما ويمكننا أيضاً أن نتوقع أن العديد من البائعين عبر الإنترنت الذين يستخدمون حالياً **Facebook** و **Instagram** لبيع منتجاتهم قد يفكرون في إطلاق منصاتهم الخاصة للاستفادة من هذا التحول في سلوك المستهلك، فضلا عن وجود العديد من الشركات العراقية والشركات الناشئة في قطاع التجارة الإلكترونية، مما منح المستهلكين العراقيين قدرًا جيدًا من الاختيار وخلق منافسة صحية في السوق الناشئة، ولعل الشركات الثلاث الآتية هي أكبر شركات التجارة الإلكترونية العراقية التي كان لها تأثير كبير على هذا القطاع¹:

¹ سرور الموسوي، تحليل نهوض التجارة الإلكترونية في العراق، 1 ديسمبر 2021، تاريخ التنزيل 2023/3/21 من موقع الابتكار العراقي:

1. مسواك: تأسست شركة مسواك في عام 2014، وهي شركة رائدة في التجارة الإلكترونية في العراق كما تحظى المنصة بشعبية كبيرة بين المستهلكين العراقيين مع أكثر من 700000 مستخدم و15000 منتج من المنتجات، وجمعت الشركة مؤخراً 1.6 مليون دولار في أول جولة ما قبل السلسلة أ في البلاد.
2. طماطة: منصة تجارة إلكترونية رائعة وشهدت طماطة شعبية كبيرة بين المستهلكين العراقيين من خلال مجموعتها الواسعة من المنتجات وأسعارها التنافسية.
3. أورزدي: منذ تأسيسها في عام 2019 كانت أورزدي منافساً قوياً في قطاع التجارة الإلكترونية، تتضمن المنصة واجهة سهلة الاستخدام وخدمة عملاء سريعة الاستجابة تجربة مرضية للعملاء، لقد حظيت أورزدي باهتمام كبير من المستثمرين العراقيين إذ أبرموا مؤخراً صفقة من ستة أرقام مع مجموعة الشرقية TV إحدى أكبر المجموعات الإعلامية في العراق مما أتاح للمنصة الوصول إلى ملايين من مشاهدي الشرقية.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية في العراق

في حين يمكن لشركات التجارة الإلكترونية مثل أمازون تقديم خدمة التوصيل في نفس اليوم، سيحتاج المستهلكون العراقيون إلى الانتظار عدة أيام حتى تصل طلباتهم، كما تعمل العديد من الشركات الناشئة على هذه المشكلة مثل **Sandoog** التي تقدم خدمات تنفيذ الطلبات؛ مما يعني أنه يمكن تخزين المخزون في منشآته وتسليمه للعملاء في جميع أنحاء البلاد، مع تسليط المزيد من الضوء على أهمية التجارة الإلكترونية للاقتصاد لا بد من ظهور المزيد من المبادرات والحلول والتخفيف من المشكلات اللوجستية في العراق وتعزيز قطاع التجارة الإلكترونية إلى آفاق جديدة،

فعلى الرغم من صعودها السريع، إلا أنه لا تزال هناك العديد من العقبات التي تواجه التجارة الإلكترونية في العراق وتمنع نموها، مثل¹:

1. ارتفاع مستوى الأمية الرقمية في العراق: يعاني العراق من أعلى معدلات الأمية الرقمية، هذه الحقيقة تحرم منصات التجارة الإلكترونية من الوصول إلى جزء كبير من قاعدة المستهلك العراقي وتقليل القيمة السوقية الإجمالية لهذه الشركات لمعالجة هذه المشكلة، تحاول منصات التجارة الإلكترونية العراقية إنشاء تصميمات **UI / UX** أسهل في الاستخدام وتنتشر جميع المنصات تقريباً دروساً تعليمية حول كيفية استخدام خدماتها.
2. الافتقار إلى أنظمة الدفع: يعد افتقار العراق إلى نظام دفع قوي وانخفاض الشمول المالي عقبة أمام كل منصة للتجارة الإلكترونية في البلاد، هذا يجبر الشركات على الاعتماد على نموذج الدفع النقدي عند التسليم مما يؤدي إلى بعض المخاطر، على سبيل المثال يمكن للعملاء تجنب الالتزام من خلال عدم الدفع عند التسليم أو إجراء عدة أوامر وهمية فضلاً عن ذلك، فإنه يفرض ضغطاً على التدفق النقدي إذ يتعين على الشركات الانتظار حتى يتم استلام الأموال من المبيعات فعلياً تعمل العديد من الشركات العراقية على حل مشكلة الدفع هذه من خلال توفير أنظمة الدفع بواسطة الهاتف المحمول.
3. نقص الخدمات اللوجستية القوية: عانت البنية التحتية للعراق مع أضرار جسيمة لشبكة الطرق العراقية التي لم يتم إعادة تأهيلها بالكامل بعد، وهذا يخلق مشاكل لوجستية خطيرة فضلاً عن عدم وجود خدمة بريدية وطنية وهي فجوة خدمة أخرى يملأها القطاع الخاص.
4. كما يجدر الإشارة إلى إضافة أسباب أخرى في كثير من الأحيان إذ يتعرض أصحاب الشركات التجارية لسرقات كبيرة لأموالهم المتراكمة في ذمة شركات التوصيل بحجة انهيار الشركة وهروب أصحابها، إذ أن هناك أشخاصاً متخصصين بعمليات النصب هذه، إذ يعملون بين فترة وأخرى على تأسيس شركة توصيل وجمع العملاء لعدة أشهر من ثم سرقة الأموال والهروب، ومن ثم تكرار ذات السيناريو بعد فترة وهكذا، وتبلغ أجرة التوصيل في المتوسط بين 4000 دينار عراقي (حوالي 3 دولارات أمريكية)، و8000 دينار عراقي

¹ المصدر نفسه.

(حوالي 6 دولارات أمريكية)، بحسب التفاوت في الموقع الجغرافي لصاحب الطلب، والتي

تصنفه شركات التوصيل عادة إلى ثلاث حالات: مراكز المدن، الضواحي، المحافظات¹.

المطلب الثالث: متطلبات التجارة الإلكترونية وتهيئة البيئة المناسبة لها في العراق.

الشكل (1) يبين نسبة البالغين المستخدمين للإنترنت والهاتف المحمول في النفاذ المالي نسبة إلى إجمالي السكان ويبدو من الشكل تدني هذه النسبة قياساً بالدول النفطية في الخليج واقتربه من الدول العربية الفقيرة بالموارد كالأردن ومن جهة أخرى نجد التقات القائم على النوع إذ نجد تفوق نسبة الذكور على الإناث وهذا لافت للانتباه.

أما شكل (2) فهو يبين نسبة البالغين الذين يستخدمون أدوات الدفع الإلكتروني في معاملاتهم اليومية بوصفها نسبة مئوية وتبدو النسبة التي يحققها العراق متدنية هي الأخرى مقارنة بالدول النفطية بل إنه يقترب أو يماثل مرة أخرى الدول الفقيرة بالموارد كمصر.

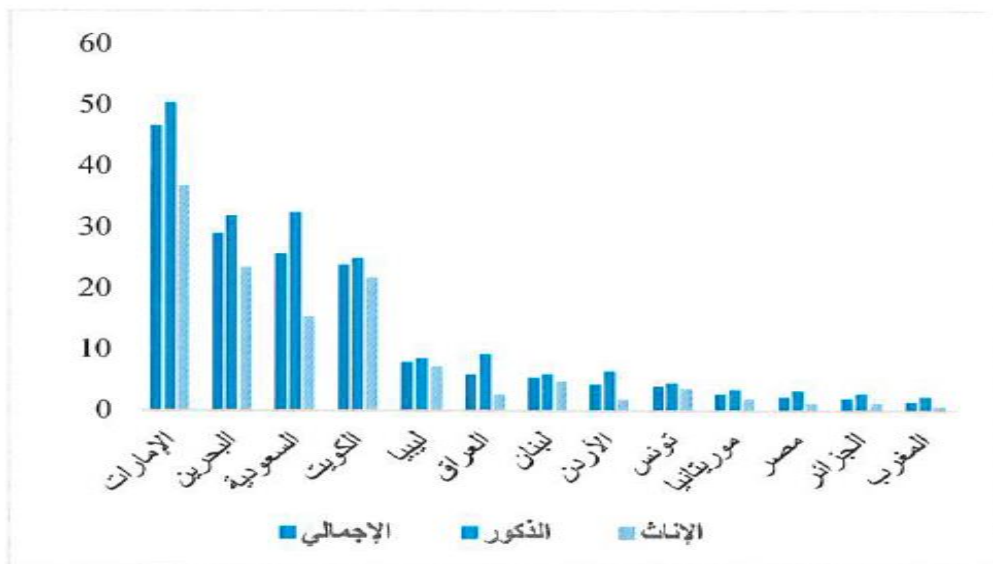
الشكل (3) يبين نسبة البالغين المشمولين مالياً والذين يستخدمون أدوات الدفع الإلكتروني في معاملاتهم اليومية كنسبة مئوية وهي خلاصة للشكلين السابقين إذ أنها تمثل الذين لديهم إنترنت ويستخدمونه لأغراض الدفع المالي وهنا أيضاً يحصل العراق على نسبة متدنية.

وعند البحث عن أسباب ذلك يمكن أن نجد تفسيره في التحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية في العراق والتي اجملناها في المطلب الثاني من هذا المبحث.

¹ علي المياح، المتاجر الإلكترونية في العراق.. أسباب الانتشار ومعوقات الازدهار، 20-يوليو-2022، على الموقع الاتي (تم التنزيل 2023/3/22):

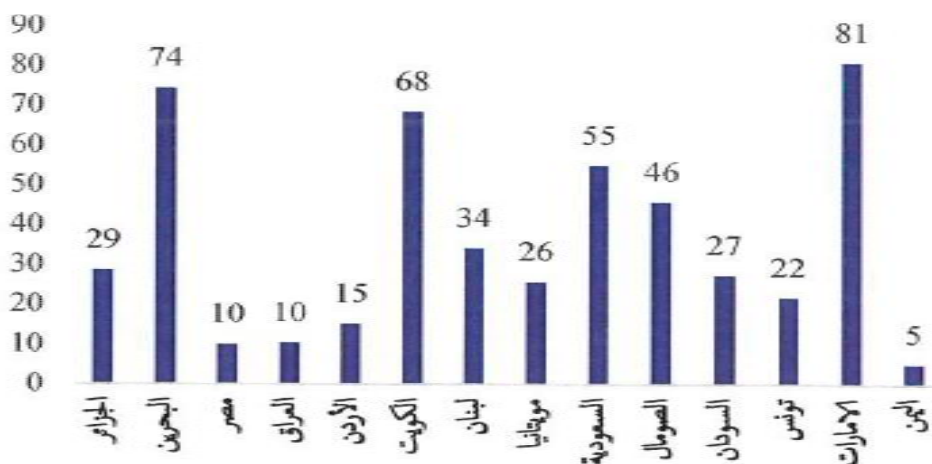
<https://ultrairaq.ultrasawt.com/> %

شكل (1) نسبة السكان البالغين المستخدمين للإنترنت والهاتف المحمول في النفاذ المالي الى اجمال السكان البالغين (2017)



المصدر: البنك الدولي، (2017) قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.

شكل (2) نسبة البالغين الذين يستخدمون أدوات الدفع الالكتروني في معاملاتهم اليومية (%)



المصدر: البنك الدولي، (2017) قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.



شكل (3) نسبة البالغين المشمولين ماليًا والذين يستخدمون أدوات الدفع الإلكتروني في معاملاتهم اليومية (%)



المصدر: البنك الدولي، (2017) قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.

من أجل التقدم باتجاه الشمول المالي للاستفادة من الفرص التي يوفرها التحول الرقمي في مجال تقديم الخدمات المالية والتجارة الإلكترونية على صعيد السياسات يتعين التركيز على الأمور الآتية لضمان مستويات أكبر من الشمول المالي¹:

1. دعم البنية التحتية الرقمية نتيجة تحديث شبكات الاتصال وتطوير أنظمة الدفع الوطنية.
2. دمج الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية والخطط المستقبلية القائم على تحليل الطلب على الخدمات المالية وحصر الفئات المستبعدة.

¹ الوليد طلحة & صبري الفران، مصدر سابق ، ص9.

3. تبني إطار تنظيمي ورقابي للشمول المالي الرقمي المحفز وضمان التزام المؤسسات المالية وخدماتها مع المعايير الدولية.
4. الموازنة بين الابتكار والمخاطر لتحقيق الشمول المالي والامتثال للمتطلبات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية سرية بيانات العملاء وحماية المستهلكين.
5. تبني بيئة مشجعة لمزودي الخدمات المالية الرقمية وتسهيل نفاذهم للتمويل وتبني أنظمة الهوية الرقمية لمعرفة العميل الالكتروني.
6. التركيز على زيادة مستويات الثقافة العالية فانخفاض الثقافة المالية من اهم التحديات وهذا يتطلب صياغة برامج داعمة للتثقيف المالي بالتنسيق مع كافة الجهات من خلال قنوات الاتصال المرئي والمسموع للوصول لكافة شرائح المجتمع.
7. متابعة التقدم على صعيد الشمول المالي بتوفر الإحصاءات الدقيقة عما تم تحقيقه على صعيد احتياجات السكان من الخدمات المالية وهذا يتطلب اهتماما كل من البنك المركزي والجهاز المركزي للإحصاء.

الاستنتاجات

عالميا ادت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى بروز انظمة المدفوعات الالكترونية ووسائلها واحلال هذه الوسائل الحديثة محل الوسائل التقليدية (النقود القانونية) المصدرة من قبل البنك المركزي، اما في العراق على وجه الخصوص فإن النظام المصرفي تأخر في ادخال هذه الوسائل الالكترونية لان المجتمع العراقي يرفض هذه الادوات ويفضل النقود السائلة بسبب ضعف الوعي المصرفي، وذلك يعود الى ما يأتي:

- يعاني العراق من أعلى معدلات الأمية الرقمية، هذه الحقيقة تحرم منصات التجارة الإلكترونية من الوصول إلى جزء كبير من قاعدة المستهلك العراقي وتقليل القيمة السوقية الإجمالية لهذه الشركات لمعالجة هذه المشكلة.

- افتقار العراق إلى نظام دفع قوي وانخفاض الشمول المالي عقبة أمام كل منصة للتجارة الإلكترونية في البلاد، هذا يجبر الشركات على الاعتماد على نموذج الدفع النقدي عند التسليم مما يؤدي إلى بعض المخاطر، على سبيل المثال يمكن للعملاء تجنب الالتزام نتيجة عدم الدفع عند التسليم أو إجراء عدة أوامر وهمية فضلا عن ذلك، فإنه يفرض ضغوطاً على التدفق النقدي إذ يتعين على الشركات الانتظار حتى يتم استلام الأموال من المبيعات فعلياً تعمل العديد من الشركات العراقية على حل مشكلة الدفع هذه من خلال توفير أنظمة الدفع بواسطة الهاتف المحمول.
- عانت البنية التحتية للعراق من أضرار جسيمة لشبكة الطرق العراقية التي لم يتم إعادة تأهيلها بالكامل بعد، وهذا يخلق مشاكل لوجستية خطيرة فضلا عن عدم وجود خدمة بريدية وطنية وهي فجوة خدمة أخرى يملأها القطاع الخاص.
- في كثير من الأحيان يتعرض أصحاب الشركات التجارية لسرقات كبيرة لأموالهم المتراكمة في ذمة شركات التوصيل بحجة انهيار الشركة وهروب أصحابها.

التوصيات

- إن إقامة نظام للصيرفة الإلكترونية يقتضي الالتزام بجملة من العوامل التي هي بمثابة قواعد للعمل الإلكتروني والتي تتمثل فيما يأتي:
- وجود شبكة عريضة تضم كل الجهات ذات الصلة، وترتبط بالانترنت وفقا للأسس القياسية مع مراعاة التأمين في تصميم هذه الشبكة.
 - وضع خطط للبدء في إدخال خدمات الصيرفة الإلكترونية، بداية من وضع إستراتيجية على مستوى البنك المركزي أو البلد أو التحالفات الدولية.
 - وضع تنظيمات قياسية تسمح بالربط بين مختلف الجهات والعالم ككل.
 - إعداد خطة لتدريب الموارد البشرية.
 - العمل على إنشاء تنظيم إداري يعمل على التنسيق بين الأطراف المتعاقدة.

- دعم البنية التحتية الرقمية من خلال تحديث شبكات الاتصال وتطوير أنظمة الدفع الوطنية.
- دمج الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية والخطط المستقبلية القائم على تحليل الطلب على الخدمات المالية وحصر الفئات المستبعدة.
- ضرورة قيام البنك المركزي بسن القوانين والتنظيمات الخاصة بتنظيم الدفع الإلكتروني ومنها قانون حول مكافحة التلاعب وسرقة حسابات المودعين
- ضرورة انشاء محاكم خاصة للنظر في القضايا المالية وقضايا الاحتيال والقرصنة والمنازعات المالية.
- تبني إطار تنظيمي ورقابي للشمول المالي الرقمي المحفز وضمان التزام المؤسسات المالية وخدماتها مع المعايير الدولية.
- الموازنة بين الابتكار والمخاطر لتحقيق الشمول المالي والامتثال للمتطلبات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية سرية بيانات العملاء وحماية المستهلكين.
- تبني بيئة مشجعة لمزودي الخدمات المالية الرقمية وتسهيل نفاذهم للتمويل وتبني أنظمة الهوية الرقمية لمعرفة العميل الإلكتروني.

المصادر والمراجع:

أولاً- الكتب

1. باسمه علي احسان، التجارة الإلكترونية: مفهومها ومزاياها وموقع البلدان العربية منها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الثاني والثلاثون 2012.
2. بلحش عائشة، مقياس التجارة الإلكترونية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية مطبوعة بيداغوجية موجهة إلى طلبة السنة الأولى ماستر تخصص- مالية وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، السنة الجامعية: 2021/2020.
3. رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 1999.



4. رائد مساعدة بني ياسين وآخرون، مقدمة الى التجارة الإلكترونية، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية- عمان، 2016.
5. سلطاني خديجة، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الإلكترونية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة محمد خيضر-بسكرة- الجزائر، 2013/2012.
6. عماد الدين بركات & طيبي حورية، وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في تفعيل التجارة الإلكترونية، مجلة القانون والتنمية المحلية، مخبر القانون والتنمية المحلية، ادرار- الجزائر، المجلد1، العدد2، السنة جوان 2019.
7. العيفاوي خولة، دور وسائل الدفع في تحسين الأداء البنكي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2015/2014.
8. فريدة قلقول، أهمية أنظمة الدفع الإلكترونية في المصارف: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير -قسم العلوم الاقتصادية، 2012-2013، الجزائر.
9. مرزوقي حورية، وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في رفع إيرادات البنوك التجارية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية- قسم الاقتصاد- جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، 2018-2019.
10. هبة عبد المنعم & سفيان قعلول، "تحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، مايو 2021.
11. وفاء جثير مزعل، المعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإلكترونية: دراسة استطلاعية لأراء عينة من موظفي المصارف العاملة في مدينة الناصرية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد: 61، العدد: 75، سنة 2021.
12. الوليد طلحة & صبري الفران، الشمول المالي الرقمي، صندوق النقد العربي، موجز سياسات: العدد السابع عشر، ديسمبر 2020.

ثانياً – المواقع الإلكترونية:

1. رواد مسعود سلمان وآخرون، وسائل الدفع الإلكتروني في ليبيا بين الواقع والطموحات، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، كلية الاقتصاد – جامعة الزوية، المؤتمر الافتراضي الأول، التحول الرقمي في عصر المعرفة، الواقع والتحديات والانعكاسات، 2020/7/12:
<https://dspace.zu.edu.ly/bitstream/handle/=y>
2. وليد اليافعي، أهمية الدفع الإلكتروني في العراق، نشر في الدفع الإلكتروني بتاريخ October 12, 2022، تم التنزيل بتاريخ 3023/3/21 من الموقع الآتي:
[/https://fatora.io/blog/electronic-payment-in-iraq](https://fatora.io/blog/electronic-payment-in-iraq)
3. دليلك الشامل إلى الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت، موقع مستقل، فبراير/2023، تم التنزيل بتاريخ 2023/3/19 من الموقع الآتي:
<https://webcache.googleusercontent.com/>
4. سرور الموسوي، تحليل نهوض التجارة الإلكترونية في العراق، 1 ديسمبر 2021، تاريخ التنزيل 2023/3/21 من موقع الابتكار العراقي:
<https://iraqtech.io/9>
5. حسن ناصر، سوق التجارة الإلكترونية، على منصة اكسباند كارت، تم التنزيل بتاريخ: 2023/3/15
<https://expandcart.com/ar/encyclopedia/online-marketplace/>
6. بلا اسم، نشأة ومفهوم الصيرفة الإلكترونية وتطورها، نسخة مخبأة على الموقع الآتي: (تاريخ التنزيل 2023/3/21):
<https://eco.nahrainuniv.edu.iq/>
7. البنك المركزي العراقي، نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال، على موقع البنك المركزي العراقي وتم التنزيل بتاريخ 2023/3/21:
<https://cbi.iq/static/uploads/up/file-149985495783680.pdf>

8. أزهر نعمة، نظام الدفع الإلكتروني سلبياته وإيجابياته وأثره على الواقع المعاشي في العراق، ورشة عمل جامعة النهدين، كلية اقتصاديات الاعمال، 18 شباط 2019، نسخة مخبأة تم التنزيل بتاريخ: 2023/3/21 من الموقع الاتي:

<https://eco.nahrainuniv.edu.iq/wpcontent/uploads/2019/>

9. مروه أحمد مفتاح، وسائل الدفع الإلكتروني في العراق، أكتوبر 18، 2022، تاريخ التنزيل 2023/3/21 من الموقع الاتي:

<https://trinavo.com/%>

10. سرور الموسوي، تحليل نهوض التجارة الإلكترونية في العراق، 1 ديسمبر 2021، تاريخ التنزيل 2023/3/21 من موقع الابتكار العراقي:

<https://iraqtech.io/>

11. علي المياح، المتاجر الإلكترونية في العراق.. أسباب الانتشار ومعوقات الازدهار، 20-يوليو-2022، على الموقع الاتي (تم التنزيل 2023/3/22):

<https://ultrairaq.ultrasawt.com/>



التوصيات

بسم الله الرحمن الرحيم

توصيات المؤتمر العلمي الدولي الأول للعلوم المالية والمصرفية والموسوم: (التعافي المالي والمصرفي المعزز للاستدامة المالية.. الفرص الآفاق) المنعقد في كلية الإمام الكاظم (ع) في 10-11/ أيار / 2023.

أولا التوصيات العامة

- 1- ان يعقد المؤتمر بشكل دوري من قبل القسم والكلية وذلك تشجيعا للبحث العلمي وحفاظا على حقوق الباحثين.
- 2- نشر وقائع المؤتمر في مجلات علمية محكمة ضمن المستوعبات والمجلات العالمية والمحلية / وذلك بعد مراجعتها وتحكيمها وإخضاعها لأصول البحث العلمي.
- 3- رفع توصيات المؤتمر إلى الجهات المختصة / والمشاركة والراعية والمتعاونة.
- 4- توسيع المؤتمرات القادمة لتشمل أبحاث طلبة الدراسات العليا للمشاركة بأبحاثهم والباحثين العرب والأجانب وتخصيص مكافآت تشجيعية لهم واستضافتهم.

ثانيا التوصيات الخاصة بمحاور المؤتمر

المحور الاول – المالي – المصرفي

- 1- رفع كفاءة التخصيص المالي الموجه نحو الإنفاق الاستثماري الحكومي بهدف زيادة عوائده المستقبلية وانخفاض تكاليفه بالقيمة الجارية بما يدعم النشاط المصرفي المعزز للأنشطة الحقيقية الداعمة للتنمية المستدامة.
- 2- ضرورة التخلي عن النزعة الاستهلاكية وزيادة الادخار وجعله القناة الأهم في تمويل النشاط المصرفي، وزيادة كفاءة التمويل المصرفي الموجه الأنشطة الإنتاجية والمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر ودعم تجارب حاضنات الأعمال محليا.



- 3- حاجة القطاع الزراعي الى المزيد من رأس المال لان اليد العاملة لا تكفي لوحدها في النهوض بالإنتاج بل ان رأس المال يعد مهما أساسيات في عمليات التطوير والإصلاح في القطاع الزراعي.
- 4- ادخال التكنولوجيا الحديثة للمساهمة في دعم وتطوير المشروعات الزراعية لتوفير الوقت والجهد والاستغلال الافضل للموارد المتاحة.
- 5- تعزيز الدور التمويلي للنشاط المصرفي للاستثمار المحلي وتوفير سبل الارتقاء بمصادر التمويل المصرفي لتناسب حاجة الاقتصاد المحلي.
- 6- التأكيد على اهمية تطوير البنية التحتية للنظام المالي العراقي وفق فلسفة واضحة لدور البنك المركزي في التأثير في النمو الاقتصادي من خلال تطوير مؤشرات التنمية المالية.
- 7- ضرورة معالجة اسباب ارتفاع العملة في التداول خارج الجهات المصرفية.
- 8- الاهتمام بتطوير استخدام مؤشرات البنك المركزي.
- 9- معالجة التأثير السلبي للدين العام تحقيق الاحتياجات الأجنبية الناتج عن نمو الانفاق على حساب مؤشرات التنمية المالية في ظل الصدمات الاقتصادية.

المحور الثاني – الاقتصاد الاخضر والتنمية والاستدامة

- 1- حث المصارف على توفير التمويل اللازم للأنشطة الداعمة للاستدامة البيئية من خلال انشاء قنوات التمويل الاخضر المعزز التنمية المستدامة.
- 2- اعتماد المعايير الدولية الخاصة بالإفصاح عن البصمة الكربونية.
- 3- ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بمتابعة مبادرة الطاقة المتجددة المعلن عنها.
- 4- على المنظمة ان تهتم بإنتاج منتجات صديقة للبيئة لأهميتها.
- 5- جعل الوعي البيئي امر مهم كبعد من ابعاد التسويق الاخضر.
- 6- جعل الشركة تطوير أكثر من منتجاتها الخضراء وذلك لجلب مستهلك جديد.
- 7- الاهتمام بأسلوب الإنتاج المتطور من خلال إنتاج منتج صديق البيئة.
- 8- تنسبه وتطوير قدرات العالمية في الشركة.
- 9- زيادة ثقة العاملين عند اجراء تطورات تكنولوجية.
- 10- على المنشأة تقديم معلومات وافية عنده استخدام منهج المنتجات الحديثة البيئية.
- 11- على المنشأة ان تكون لدينا امكانية التخلص من النفايات بطريقة آمنه.
- 12- تقوية العلاقة أكثر بين ابعاد التسويق الأخضر وإبعاد منتظمات الأعمال.



المحور الثالث - الاقتصاد الرقمي

1. إصدار تشريعات بضرورة حمل البطاقة الذكية في التعاملات المصرفية بدلا عن الوسائل التقليدية للحد من تلك الرسائل ضرورة تطبيق ادوات ثقافة المعلومات في العمل المصرفي بحث تسهيل استخدام البطاقة الذكية من قبل عدد كبير من الافراد والمؤسسات.
2. تفعيل الخطط المتعلقة للتطبيق المصرفي الالكترونية مع وضع استراتيجية على مستوى البنك المركزي العراقي تتضمن ضمن محاورها تدريب الموارد البشرية.
3. ضرورة تعزيز التحول الرقمي في المصارف كونه يسهم بشكل كبير في تعزيز وتحسينه الاداء المصرفي المستدام.
4. تنفيذ مبادرات التحويل المستدام فاستخدام التقنيات الرقمية لتنفيذ وتطوير مبادرات التحويل المستدام مثل السندات الخضراء وصناديق الاستثمار المستدامة لدفع الاستثمار الطاقة النظيفة.
5. الاستثمار في الامن السبراني وتعزيز جهود التحويل الرقمي مصحوبة بتدابير قوية الامن السبراني الحماية بيانات الزبائن ومنع الهجمات الالكترونية.
6. تنظيم واقع العملات المشفرة ببعض الضوابط والنظم التي تضمنها بيئة مشفرة وإزالة سلبياتها.
7. على البنوك المركزية التعامل بمهنية مع العملات المشفرة وان لتستخدمها كموجود استثمارية واداة من ادوات السياسة النقدية.

المحور الرابع – الإدارة المالية

1. يوصي البحث ادارة المصارف العراقية الخاص بمعالجة مشكل الموجودات غير المربحة عن طريق تقسيم مستويات التمويل الداخلي والاستعانة بمصادر التمويل الخارجي، من خلال الموجودات السائلة اي التنوع في مصادر التمويل اي رفع مستوى جوده الموجودات، والاهتمام بالنفقات النقدية الواردة لتجنب الافلاس وتعزيز فرص النمو وتحقيق هدف الربح.
2. يوصي البحث إدارة المصارف العراقية الخاصة توفير معدلات السيولة الكافية عن طريق تحويل الموجودات إلى أوراق نقدية واصدار سندات والقروض بالعملات العربية



- والأجنبية وهذا يزيد الثقة المصارف ومن ثم أكد من المخاطر التي يؤدي بالمصارف إلى الإفلاس ولاسيما تتعلق الأمر بالسحوبات الخاصة بالمودين.
3. الاعتماد على التمويل الداخلي بدلا من التمويل الخارجي التقليل الاعباء والكلف المترتبة عنه في الاقتصاد.
4. ضرورة توجه المصارف نحو الاستثمار في المحافظ الاستثمارية لتجنب المخاطر الناتجة الاستثمار في وجود مالي (أصل مالي) واحد والاهتمام بالاستثمار الزراعي والصناعي وتوجيه قروض الإسكان نحو الفئات الأقل حظا بالحصول على دخل بما يتلاءم مع البرنامج الحكومي.

المحور الخامس - المحاسبة المالية والمصرفية

1. علي جميع الجهات الرقابية اعطا فرصة أكبر الحملة الشهادات العليا في مجال المحاسبة في تولي مناصب عليا في الدولة.
2. اعتماد منهج تدريسي متطور بما يتفق مع المناهج التدريسية العالمية وفق معايير التدقيق الدولي.
3. ترشيح الموظفين ذو الكفاءة العالية في ممارسة مهنة التدقيق في دراسة الدراسات العليا في المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.
4. الاهتمام بصياغة الإطار المفاهيمي الخاص بالقدرة التغييرية الملائمة قيمة الأرباح المحاسبية لأنه يلغى قبولا واسعا بين الاوساط الأكاديمية والمهنية.
5. تبني طرائق القياس الخاصة بملائمة قيمة الأرباح المحاسبية من خلال قدرتها التفسيرية العالية من قبل اصحاب المصالح من المستثمرين المهتمين بمجال المعلومات الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كما لها من نتائج ايجابية تعبر عن القياس المحاسبي.



المركز الديمقراطي العربي

للدراستات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies

الناشر

المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

لا يتحمل المركز ورئيسة الملتقى ولا اللجان العلمية والتنظيمية مسؤولية

ما ورد في هذا الكتاب من آراء

وهي لا تعبر بالضرورة عن قناعاتهم، ويبقى أصحاب المداخلات هم وحدهم

من يتحملون كامل المسؤولية القانونية عنها

رقم تسجيل الكتاب: VR 3383 - 6858 B

المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

book@democraticac.de





المركز الديمقراطي العربي

للدراستات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies

كتاب:

التعافي المالي والمصرفي المعزز للاستدامة (الفرص والافاق)

إشراف وتنسيق: د. علي لطرش أستاذ بجامعة تلمسان

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

رقم تسجيل الكتاب: VR 3383 - 6858 B

الطبعة الأولى

2023 م



التعافي المالي والمصرفي المعزز للإستدامة
(الفرص والآفاق)